المسـاهم
فهرست

شرح
شافية ابن الحاجب

تأليف
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
"المتوفى في عام ١٠٩٣ هـ"
حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما،
الأساتذة

محمد نور الحسن · محمد الزفزاف · محمد محيي الدين عبد الحميد

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

شرح

شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد نور الحسن
المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزفزاف
المدرس في كلية
اللغة العربية

محمد محيي الدين عبد الحميد
المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجـــزء الثاني

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بيروت - لبنان

١ ــ فهرس الموضوعات

الواردة فى الجزء الثانى من شرح شافية ابن الحاجب

للامام العلامة رضى الدين الأستراباذى

ص الموضوع

ص الموضوع

تمت فهرست الموضوعات الواردة فى الجزء الثانى من شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الأستراباذى

فهرس الأعلام

المحلى بأل

ط

ع

ق

فهرس الكلمات اللغوية الواردة

فى الجزء الثانى من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة فى الأصل)

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاى

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

فهرس الشواهد الواردة فى الجزء الثانى

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

حرف الباء الموحدة

---

(١) أنظره مع أبيات أخرى فى ص ٣٩١ و ٣٢٠

ص بحر الشاهد

حرف التاء المثناة

٢٧٧ الرجز ما ضرّها أمْ ما عليها لو شفت مُتيَّماً بنظرةٍ وأسْـــــعَفَتْ
بَلْ جَوْزِتَيْهاء كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

٢٨٩ الرجز الله نجّاكَ بكفَّيْ مَسْلَمَتْ من بعدما وبعدما وبعدمَتْ
صارت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ وكادتِ الْحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أمَتْ

٣٣٤ الرجز شِرْيَانَةٌ تُرْزِمُ من عُنْتُوتِها تُجاوبُ القَوْسَ بتَرْنُمُوتِها
تَستخرج الحبّة من تابوتِها

حرف الجيم

٢٨٧ الرجز خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٌ المطعمان اللحم بالعَشِجّ
وبالغَدَاةِ فِلَقَ البَرْنِجّ يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيصِجّ

٢٨٧ الرجز يارِبِّ إن كنتَ قبلت حِجَّتِجْ فلا يزالُ شاحجٌ يأتيك بِجْ
أقمرُ نهّاتٌ يُنَزِّى وفْرَتِجْ

حرف الدال المهملة

١٥٠ البسيط إنَّ من القوم موجودًا خليفتُه وما خليف أبي وَهب بمَوْجُودِ

٢٩٧ الوافر على ما قام يشتمنى لئيم كخنزيرٍ تمرّغ فى رَمادِ

٢٩٩ الوافر وَمَنْ يَتَّقْ فإن الله مَعْـهُ ورزقُ الله مُؤتابٌ وَغادِ

٣٣٦ الرجز ربّيْته حتى إذا تَمَعْدَدَا وآضَ نَهْداً كالحصانِ أجْرَدَا
كانَ جزائى بالعصا أنْ أُجْلَدَا

٣٤٨ الطويل فإنْ تَـكنِ الْمُوسَى جَرَت فوق بَظْرِها
فما خُتِنَتْ إلا ومَصَّـانُ قاعِدُ

حرف الراء المهملة

ص	بحر الشاهد		
٦٥	الكامل	يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ	قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُذَلَّ وَتُقْهَرَا
٨٧	الطويل	وما أنا وحدى قلت ذا الشعر كله	ولكن لشعرى فيك من نفسه شعرُ
١٢٧	السريع	عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْـ	دُو بالأكُفِّ اللامعات سُوُرْ
١٥٣	الكامل	وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم	خُضُعَ الرقاب نواكس الأبصار
٢٣٠	المتقارب	لها متنتانِ خظاتا كما	أكبَّ على ساعديه النَّمِرْ
٢٣٣	الرجز	مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْحُورِهِ	يَسْتَوْعِبُ البوعين من جريره
٢٩٧	الرمل	يا أبا الأسود لِمْ خَلَّيْتَنِى	لهموم طارقات وذِكَرْ
٣٠٢	الكامل	ولأنت تفرى ما خلقت وبعـ	ض القوم يخلق ثم لا يفر
٣٠٣	الكامل	ولأنت أشجع من أسامة إذ	دُعِيَتْ نَزَالِ ولج فى الذعر
٣٠٧	الطويل	وأيقَنَ أن الخيل إن تلتبس به	يَكُنْ لفَسِيل النخل بعده آبرُ
٣١٩	الكامل	لعب الرياح بهـا وغيَّرها	بَعْدِى سَوَافِى الْمُورِ والقَطْرِ

حرف السين المهملة

ص	بحر الشاهد		
٨٨	البسيط	دَعِ المكارم لا ترحل لبُغْيَتِهَا	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى
٢٧٠	الرجز	فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرْدَسَا	

حرف الضاد المعجمة

ص	بحر الشاهد		
٣٠٥	الرجز	دَايَنْتُ أَرْوَى والدُّيُون تُقْضَى	فَمَطَلَتْ بعضًا وأدَّتْ بَعْضَا

حرف الطاء المهملة

ص	بحر الشاهد		
٢٠٥	الرجز	وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فى أَرْهُطِهْ	

ص بحر الشاهد

حرف العين المهملة

٤٥ الطويل كأنَّ مَجَرَّ الرامساتِ ذُيُولَهَا عليه قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانعُ

٢٣٢ المنسرح لا تُهِينَ الفقير علَّكَ أن تَركع يوماً والدهر قد رَفَعَهْ

٣٠٦ البسيط لا يبعد الله إخوانا تَركتهم لم أدر بعد غداة البين ما صَنَعُوا

٣٠٦ الطويل خليلىَّ طيرا بالتفرق أوقَعَا

٣٢٤ الرجز لَمَّا رأى ألاَّ دَعَهْ ولا شِبَعْ مَالَ إلى أرْطاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

٣٨٣ السريع قوَّالِ معروفٍ وفعَّالِهِ عقَّار مَثْنَى أمَّهات الرَّبَاعْ

حرف الفاء

٢٢٣ الرجز أقبَلْتُ من عند زيادٍ كالْخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلاَىَ بخطٍّ مختلِفْ

تُكَتِّبَانِ فى الطريقِ لاَمَ أَلِفْ

حرف القاف

٧٢ الطويل تزوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلِ الَّذِى أعطى الأميرُ من الرِّزْقِ

١٤٠ الرجز دَعْهَا فما النحوىُّ من صديقها

١٥٢ الرجز ياَمىٌّ ذات الجَوْرَبِ الْمُنْشَقِّ أخذْتِ خاتَمى بغير حَقٍّ

٢٥٠ الرجز يادَارَمَىٍّ بِدَ كاديكِ الْبُرَقْ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقْ

٢٩٨ الرجز قالت سُلَيْمى اشْتَرْ لنا دقيقا وهات خبز البر أو سَوِيقا

حرف الكاف

٣٤٧ الرجز هل تعرف الدار على تِبْرَاكا دارٌ لِسُعْدَى إذهِ من هَوَاكا

ص بحر الشاهد

٣٨٣ المتقارب إذا الأمّهات قَبَحْنَ الوجوه فَرَجْت الظــــلام بأمّاتِكا

حرف اللام

١٣٠ البسيط يطرْنَ انقطاعة أوتارٍ مُحظْرَبَةٍ في أقوسٍ نازَعَتها أيْمُنٌ شُمُلا
١٥٣ الوافر أحامى عن ذمار بنى أبيــكم ومثــلى فى غوائبــكم قليلُ
١٨٢ الطويل وإنّ حديثا منك لو تبذلينه جنى النحل فى ألبانِ عُوذٍ مطَافِلِ
٢٠٢ الطويل فَعَبَّتْ غِشَاشاً ثُمَّ مَرَّتْ كأنها مع الصبح ركبٌ من أحاظة مُجْفِلُ
٢٦٢ الطويل . . . . وقال أضْرِب الساقين إمُّكَ هَابِلُ
٢٦٦ الكامل وَلاَ تُبَادِرُ فى الشتاء وليدنا أَلقِدْرَ تُنْزِلُهَا بغير جِعَالِ
٢٧٦ الطويل وفى هاء تأنيث وميم الجميع قل وعارض شكل لم يكونا ليدخلا
وفى الهاء للاضمار قوم أبَوْهُمَا ومن قبله ضم أو الكسر مُثّلا
أو أمّاهما واو وياء ، وبعضهم يُرَى لهما فى كل حال محلّلا
٢٨٥ الرمل وقبيل من لـكيز شاهـد رهط ابن مرجوم ورهط ابن المُعَلْ[(١)]
٣٠٤ الطويل وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا على صِيرِ أمرٍ مايُمِرُّ ومايحلِ
٣٠٤ الطويل صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يَسْلُو وأقفر من سلمى التَّعَانِيقُ فَالثِّقْلُ
٣١٦ الطويل قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بِسِقْطِ اللوى بين الدَّخول َفحَوْمَل
٣١٧ الطويل ومُسْتَلْئِمٍ كشَّفْتُ بالرمح ذيْلَهُ أقمت بعَضْبٍ ذى شَقَاشِقَ مَيْلَهُ
٣١٨ الرجز . . . . بِبَازِلٍ وجْنَاء أو عَيْهَلِّ
٣٣٧ الرجز . . . . بِشِيَةٍ كِشِيَــةِ المُرَجَّلِ
٣٣٨ الطويل خَرَجْتُ بها أمشى تجر وراءنا على إثرنا أذيال مِرْطٍ مُرَجَّلِ

---

(١) انظره أيضا فى ٣٠٢ و ص ٣٠٨

حرف الميم

ص	بحر	الشاهد	
٦٦	الطويل	هُمَا نَفَثَا فى فىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا	عَلَى النابح العاوى أشدَّ رجام
٧٣	الطويل	فهل لـكم فيها إلىَّ فإننى	طبيب بما أعْيَا النِّطَاسى حِذْيمَا
٨٤	الكامل	يَنباع من ذِفْرَى غضوب جَسْرَة	زيَّافة مثل الفنيق المكدمِ
٢٥٨	الرجز	أرْسَـلَ فيها بازلاً يُقَرِّمُهْ	فَهْوَ بِهَا يَنْحُو طريقـاً يَعْلَمُهْ
		* باسْم الذى فى كل سُورَةٍ سِمُهْ *	
٢٧٢	المتقارب	إلى المرء قَيْس أطيل السرى	وآخذ من كلِّ حىٍّ عُصُمْ (١)
٢٩٥	الوافر	أنا سيف العشـــيرة فاعرفونى	حُمَيْدًا قـــد تَذَرَّيْتُ السناما
٣٠٦	الكامل	يادار عبلة بالجِوَاء تـكلمى	وعمى صباحا دار عبلة واسْلَمِى

حرف النون

ص	بحر	الشاهد	
١٤	البسيط	يَوْماً يمانٍ إذا لاقيتُ ذا يَمَنٍ	وإن لقيتُ مَعَدِّيًّا فعدنانى
٦٤	الوافر	فلو أنَّا على جُحْرٍ ذُبِحْنَا	جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبر اليقين
٧٧	الطويل	وما أنا كُنْتِيٌّ وما أنا عَاجِنٌ	وشَرُّ الرجال الـكُنْتُنِىُّ وَعَاجِنُ
١٣٢	الرجز	. . . .	حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ بالأَجْنُنِ
١٧١	الوافر	فما وَجَدَت بناتُ بنى نزار	حلائل أسْوَدِين وأحْمَرِينـا
١٧٦	الرجز	. . . .	ما بالُ عينى كالشَّعيب العيَّنِ
٢٦٥	الطويل	إذا جاوز الإثْنَيْنِ سِرٌّ فإنَّهُ	بِنَثٍّ وتـكثير الوُشاةِ قَمِينُ
٢٦٨	الوافر	أألخَيْرُ الذى أنا أبْتَغِيهِ	أم الشرُّ الذى هو يَبْتَغِينِى

---

(١) انظره أيضاً فى ص ٢٧٥ و ٢٧٩

ص	بحر الشاهد	الشاهد
٣١٨	الوافر	ألا هُبّى بصَحْنِك فاصبَحِينَا ولا تُبْقِى خمور الأنْدَرِينَا

حرف الهاء

٢٠٦	السريع	* فى كُلّ يومٍ ما وكل لَيْلاهْ *

حرف الألف اللينة

٢٠٩	الرجز	* بأعْيُنَاتٍ لَمْ يخالطها القَذَى *
٢٨٣	الرجز	وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحىّ سُرَى صادَفَ زاداً وحَديثاً ما اشْتَهَى إنّ الحديثَ جَانبٌ مِنَ القِرَى
٣٢٣	الرجز	بالخير خيراتٍ وإن شَرّاً فا ولا أريدُ الشّرَّ إلاّ أنْ تا

حرف الياء

١٣٦	الطويل	ألَمْ تَعْلَمَا أنّ الملامة نَفْعُهَا قليلٌ، وما لَوْمِى أخِى من شِمَالِيا
١٦٢	الهزج	لقــــد أغدو على أشقــر يغتـال الصحاريّا
٢٠٢	الرجز	. . . . أخْشَى رَكَيْباً أو رُجَيْلاً عادِيا (١)
٢٣٤	الرجز	حَيْدَةُ خالى ولَقِيط وعلى وحاتم الطائىُّ وهّابُ المِئى

---

(١) أنظره أيضا فى ص ٢٠٣

فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

شرح

شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد نور الحسن

المدرس في تخصص كلية اللغة العربية

محمد الزفزاف

المدرس في كلية اللغة العربية

محمد محيي الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الغر المحجلين ، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

المنسوب

قال : « الْمَنْسُوبُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمُجَرَّدِ عَنْهَا ، وَقِيَاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً ، وَزِيَادَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلاَّ عَلَماً قَدْ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ ؛ فَلِذَلِكَ جَاءَ قِنَّسْرِيٌّ وَقِنَّسْرِينِيٌّ »

أقول : قوله: « على نسبته إلى المجرد عنها » يخرج ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومىّ وروم ، وزنجىّ وزنج ، وما لحقت آخره للمبالغة كأحمرىّ ودوّارىّ [1] ، وما لحقته لا لمعنى كبَرْدِىّ [2] وكرسىّ ، فلا يقال لهذه الأسماء : إنها منسوبة ، ولا ليائها : إنها ياء النسبة [3] ، كما يقال لتمرة والتاء فيه للوحدة ،

---

(١) قال فى اللسان : « والدهر دوار بالانسان ودوارى : أى دائر به على إضافة الشىء إلى نفسه . قال ابن سيده : هذا قول اللغويين . قال الفارسى : هو على لفظ النسب وليس بنسب ، ونظيره بختى وكرسى » وقد قال العجاج :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ   أَفْنَى الْقُرُونَ وَهْوَ قَعْسَرِيٌّ

أى : أنه يدور ويتقلب بالانسان حالا بعد حال وأنه يفنى قروناً كثيرة وهو باق على شدته وقوته ، وأصل القعسرى الجمل الضخم الشديد ، فشبه الدهر به فى قوته وشدته

(٢) البردى : إما أن يكون بضم فسكون ، وإما أن يكون بفتح فسكون ، وهو على الأول نوع من تمر الحجاز جيد ، وعلى الثانى نبت معروف واحدته بردية . (انظر ج ١ ص ٢٠٣) من هذا الكتاب

(٣) قد اختلفت عبارات المؤلف فى هذه الياء ، فهو أحيانا يذكر أنها ياء النسبة كما فى قوله (ج ١ ص ٢٠٣) : « وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بريدى فى بردى » وأحيانا يذكر أنها ليست للنسبة كما هنا ، وقد حلّ هو

وللملاَّمة وهى فيه المبالغة ، ولغرفة ولا معنى لتائها : إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث ؛ وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقى فى أشياء ، كتأنيث ماأسند إليها ، وكصيرورتها غيرَ منصرفة فى نحو طلحة ، وانقلاب تائها فى الوقف هاء

قوله « حذف تاء التأنيث مطلقاً » أى : سواء كان ذو التاء عَلَماً كمكة والكوفة ، أو غير علم كالغرفة والصفرة ، بخلاف زيادتى التثنية والجمع ؛ فإنهما قد لايحذفان فى العلم كما يجىء ، وسواء كانت التاء فى مؤنث حقيقى أولا كمَرّة وحمزة ، وسواء كانت بعد الألف فى جمع المؤنث نحو مسلمات ، أولا ،

وأما نحو أخت وبنت فان التاء تحذف فيه ، وإن لم تكن للتأنيث ، بدليل صرف أخت وبنت إذا سمى بهما [1] ، وذلك لما فى مثل هذه التاء من رائحة

هذا الاشكال بقوله فى هذا الباب فى شان ياء الوحدة كرومى : « ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضا فى الأصل للنسبة ، لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحدا منهم فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة » وملخص هذا أنه ينظر أحيانا إلى الأصل فيعتبرها ياء نسبة ، وينظر أحيانا أخرى إلى ما طرأ من معنى الوحدة فينفى عنها ذلك ، وما قاله فى ياء الوحدة يجرى مثله تماما فى ياء المبالغة ، لكن ياء نحو الكرسى والبردى ، وهى المزيدة لا لغرض ، لا يجرى فيها مثل ذلك ، ولا عذر له فى تسميتها ياء نسبة إلا أن صورتها صورة ياء النسبة

(١) قال سيبويه فى الكتاب (ج ٢ ص ١٣) : « وإن سميت رجلا بنت أو أخت صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنبتة بالأربعة ، ولو كانت كالهاء لما سكنوا الحرف الذى قبلها ، فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت ، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف فى النكرة ، وليست كالهاء لما ذكرت لك ، وإنما هذه زيادة فى الاسم بنى عليها وانصرف فى المعرفة ، ولو أن الهاء التى فى دجاجة كهذه التاء انصرف فى المعرفة » اه وكتب أبو سعيد السيرافى فى شرح كلامه هذا فقال : « التاء فى بنت وأخت منزلتها عند سيبويه منزلة التاء فى

التأنيث [1]

وإنما حذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين : إحداهما قبل الياء ، والأخرى بعدها ، لو لم تحذف ، إذا كان المنسوب إلى ذى التاء مؤنثاً بالتاء [2] إذ كنت تقول : امرأة كوفتية ، ثم طُرِد حذفها فى المنسوب المذكر ، نحو رجل كوفى قيل : إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا ، فى إفادة الوحدة والمبالغة ، وفى كونها لا لمعنى ، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع يا،ان أو تا آن ، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية ، إذ هذا أيضاً جمع بينهما .

سنبتة وعفريت ، فهى فيهما زائدة للالحاق بجذع وقفل ، فاذا سمينا بواحدة منهما رجلا صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث كرجل سميناه بفهر وعين ، والتاء الزائدة التى للتأنيث هى التى يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف عليها بالهاء كقولنا دجاجة وما أشبه ذلك » اه ملخصا . والمراد فى كلام سيبويه والسيرافى من التاء المزيدة للالحاق فى سنبتة التاء الأولى لا الثانية كما هو ظاهر

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ١ ص ٤٣) : « ونريد بتاء التأنيث تاء زائدة فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء فى الوقف ، فنحو أخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سميت ببنت وأخت وهنت مذكراً لصرفتها » اه . وقوله « لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث الخ » هو مراده بقوله هنا « لما فى مثل هذه التاء من رائحة التأنيث » ، يدلك على أن هذا مراده قوله فى هذا الباب كما يأتى قريبا : « فان أبدل من اللام فى الثلاثى التاء وذلك فى الأسماء المعدودة المذكورة فى باب التصغير نحو أخت وبنت وهنت وثنتان وكيت وذيت فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام الا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث فى هذه الأسماء » اه

(٢) قيد المؤنث المنسوب إلى ذى التاء بكونه بالتاء فى جميع النسخ ، والصواب

ويحذف الألف والتاء فى نحو مسلمات (١) لإفادتهما معاً التأنيث كإفادتهما الجمع ، فيلزم من إبقائهما اجتماع التاءين فى نحو عرَفاتية ، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتاً وزوالا ؛ لكونهما كعلامة واحدة ، تقول فى أذرعات وعانات : أذرَعِيٌّ (٢)

حذف هذا القيد ، لأن اجتماع التاءين لازم فى المنسوب إلى ذى التاء ولو كان المنسوب مؤنثا بغير تاء كزينب فانك كنت تقول فى نسبها الى البصرة : بصرية

(١) ظاهر عبارة ابن الحاجب والرضى هنا أن جمعى التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفت منهما علامة الجمع : أى الألف والتاء فى جمع المؤنث والواو والنون والياء والنون فى جمع المذكر ، مع أن الذى يقتضيه كلام الرضى عند شرح قول ابن الحاجب : « والجمع يرد إلى الواحد » ويقتضيه تعليل النحويين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه : أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما الى الواحد لاأن تحذف منهما علامة الجمع ، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامة الجمع فإن أرضين مثلا إذا نسبت إليه وهو باق على جمعيته قلت : أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكيا إعرابه الذى كان قبل التسمية به قلت : أرضى بفتح الراء وحذف علامة الجمع ، وكذلك تمرات فى جمع تمرة : إذا نسبت إليه جمعا قلت تمرى - باسكان الميم - أى : برده إلى واحده ، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت : تمرى - بفتح الميم وحذف علامة الجمع : أى الألف والتاء - . وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المثنى والجمع مطلقا : أى سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير ، فان كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدها ، وإن كانت مسمى بها ففى المثنى وجمع المذكر السالم التفصيل الذى ذكره الرضى هنا ، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أى الألف والتاء للعلة التى ذكرها المحقق الرضى

(٢) أذرعات — بفتح فسكون فراء مكسورة — وقال ياقوت : « كأنه جمع أذرعة جمع ذراع جمع قلة ، وهو بلد فى أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان ينسب إليه الخمر ، وقال الحافظ أبو القاسم : أذرعات مدينة بالبلقاء ، وقال النحويون : بالتثنية والجمع تزول الخصوصية عن الأعلام فتنكر وتجرى مجرى النكرة من أسماء الأجناس فاذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الأجناس ، وأما نحو أبانين وأذرعات وعرفات فتسميته ابتداء تثنية وجمع ، كما لو سميت رجلا بخليلان أو مساجد ، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاما لأنها

وَعَانِيَةٌ(١)

لاتفترق فنزلت منزلة شيء واحد فلم يقع إلباس ، واللغة الفصيحة في عرفات الصرف ، ومنع الصرف لغة ، تقول : هذه عرفات وأذرعات (بالرفع منونا) ورأيت عرفات وأذرعات (بالكسر منونا) ومررت بعرفات وأذرعات (بالجر منونا) لأن فيه سببا واحداً ، وهذه التاء التي فيه للجمع لا للتأنيث ، لأنه اسم لمواضع مجتمعة فجعلت تلك المواضع اسما واحدا وكأن اسم كل واحد منهما عرفة وأذرعة ، وقيل : بل الاسم جمع والمسمى مفرد ، فلذلك لم يتنكر ، وقيل : إن التاء فيه لم تتمحض للتأنيث ولا للجمع ، فأشبهت التاء في بنات وثبات ، وأما من منعها الصرف فانه يقول : إن التنوين فيها للمقابلة أي يقابل النون التي في جمع المذكر السالم ، فعلى هذا غير منصرفة . . . . وينسب إلى أذرعات أذرعي » اه

وفي اللسان : « وقال سيبويه : أذرعات بالصرف وغير الصرف ، شبهوا التاء بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين ، إن سأل سائل فقال : ما تقول في من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعة بهاء الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا ، فالجواب أن التنوين مع التنكير واجب هنا لامحالة لزوال التعريف فأقصى أحوال أذرعات إذا نكرتها في من لم يصرف أن تكون كحمزة إذا نكرتها ، وكما تقول : هذا حمزة وحمزة آخر (بالتنوين) فتصرف النكرة لاغير فكذلك تقول : عندي مسلمات ونظرت إلى مسلمات أخرى (بالتنوين) فتنون مسلمات لا محالة ، وقال يعقوب أذرعات ويذرعات موضع بالشأم حكاه في المبدل » اه

وفي القاموس : « وأذرعات بكسر الراء وتفتح : بلد بالشأم والنسبة أذرعي بالفتح » اه ومثل قوله : «والنسبة أذرعي بالفتح » في اللسان عن ابن سيده ،

نقول : أما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات (بفتح الراء) فواضحة ، فانها لاتعدو حذف تاء التأنيث ثم تحذف الألف لكونها خامسة كألف خوزلى مثلا ، وأما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات بكسر الراء فانها بعد حذف علامة الجمع ، وهي الألف والتاء صار الاسم على أربعة أحرف ثالثها مكسور فلو بقي على حاله لاجتمع كسرتان بعدهما ياءان فخففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا في تغلب تغلبي بفتح اللام وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه ، وغيره يقصره على السماع

(١) عانات : جمع عانة ، وعانة بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد في أعمال

ويحذف أيضاً كل ياء مشددة مزيدة فى الآخر (١) ، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى (٢) ؛ فتقول فى المنسوب إلى بصرى ورومى وأحمرى وكرمى : بَصْرِىٌّ ورُومِى وأحمرِى وكرمِى ؛ كراهة لاجتماعهما

قوله : « وزيادة التثنية والجمع » أى : جمع السلامة ، زيادة التثنية الألف والنون أو الياء والنون ، فى نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمَيْن ومسلمَتَيْن ، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون ، فى نحو مسلمون ومسلِمِينَ ، والألف والتاء فى نحو مسلمات .

الجزيرة ، وربما قالوا فى الشعر : عانات ، كأنهم جمعوها بما حولها . قال الشاعر [نسبه ابن برى إلى الأعشى]

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتِ شَهْرًا وَرَجَّى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

وعانه أيضا : بلد بالأردن

(١) احترز المؤلف بالياء المشددة المزيدة عن ياء القاضى فان فيها خلافا سيأتى تفصيله ، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا ، وعن الياء المشددة المكونة من ياءين إحداهما أصل والأخرى زائدة كما فى اسم المفعول من الثلاثى الناقص اليائى نحو مكنى ومرمى ومبنى عليه ، فان هذه الياء المشددة لا يتحتم حذفها ، بل يجوز حذفها وهو الراجح ويجوز حذف الزائدة من الياءين وقلب الأصلية واوا ، فيقال : مكنى أو مكنوى ، ومرمى أو مرموى ومبنى أو مبنوى ، وسيأتى إتمام بحث ذلك

(٢) ياء الوحدة ياء تدخل على اسم الجنس الجمعى لتكون دالة على الواحد منه نحو روم ورومى ، وعرب وعربى وفرس وفرسى ، وعجم وعجمى ، وترك وتركى ، ونبط ونبطى ، وياء المبالغة ياء تلحق الآخر للدلالة على نسبة الشىء إلى نفسه ، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئا واحدا كأحمر وأحمرى ، ودوار ودوارى ، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كاملا فى معناه ولم يجدوا شيئا ينسبونه إليه أكمل منه فى معناه نسبوه إلى نفسه . وأما الياء الزائدة لا لمعنى فهى ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كرسى

أما حذف النون فواضح ؛ لدلالتها على تمام الكلمة ، وياء النسبة كجزء من أجزائها ، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب ، وأيضاً لو لم تحذف لاجتمع العلامتان المتساويتان في نحو مسلمانيان ومسلمونيون ، وعلامتا التثنية والجمع في نحو مسلمونيان ومسلمانيون ، فيكون الكلمة إعرابان ، فان جعلت المثنى والمجموع بالواو والنون علمين فلا يخلو من أن تُبْقى الإعراب في حال العلمية كما كان ، أولا (١) ؛ فان أبقيته وجب الحذف أيضاً في النسبة ؛ إذ المحذور باق ، ولهذا إذا سميت شخصاً بعشرين أو مسلمين لم يجز أن تقول عِشْرُونان وعشرونون ومسلمونان ومسلمونون ، وإن أعربتهما بالحركات وجعلت النون بعد الألف في المثنى والنون بعد الياء في الجمع مُعْتَقَبَ الإعراب كما عرفت في شرح الكافية لم يكن الألف والياء للإعراب ، ولم يفد النون تمام الكلمة ، بل كانت الكلمة كسكران وغِسْلِين (٢) فيجب أن

---

(١) للعلماء في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما أقوال : أما المثنى فنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسمية ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه كسرحان . وأما جمع المذكر السالم فنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلمية ، ومنهم من يجريه مجرى غسلين : أى يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه ، ومنهم من يجريه مجرى هرون : أى يلزمه الواو والنون ويمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة ، ومنهم من يجريه مجرى عربون — بضم العين وسكون الراء أو بفتحهما — أى : يلزمه الواو والنون ويصرفه ، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح النون ويعربه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التى هى أشرف حالاته

(٢) الغسلين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغسالة ، والغسلين فى القرآن العزيز : ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره ، وقال الليث : الغسلين : شديد الحر (بريد أنه وصف) . وقيل : شجر فى النار

ينسب إليهما بلا حذف شيء ، نحو بَحْرَانِيّ وَقِنَّسْرِينِيّ [1] وأما إذا نَسَبْتَ

---

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ١٣١) : وإذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ : فان كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعا على حده كضاربان وضاربون ، أو جاريا مجراهما كاثنان وعشرون ، أعرب فى الأكثر إعرابه قبل التسمية ، ويجوز أن تجعل النون فى كليهما معتقب الاعراب بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة ؛ لأن حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة ، فلا تجعل النون فى مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب ، فاذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها ، ولأنه ليس فى المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة ، قال (ابن أحمر وقيل ابن مقبل)

* أَلاَ يَادِيَارَ الْحَيِّ بالسَّبُعَانِ *

وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين فى المثنى على خلاف القياس ، يقال : هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (بفتحها) . قال الأزهرى : ومنهم من يقول البحران على القياس ، لكن النسبة إلى البحران الذى هو القياس أكثر ، فبحرانى أكثر من بحرينى وإن كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الأعراب أكثر من استعمال البحران كذلك ، وجاء فى الجمع الواو قليلا مع الياء ، قالوا : قنسرين وقنسرون ، ونصيبين ونصيبون ، ويبرين ويبرون ، لأن مثل زيتون فى كلامهم موجود ، وقال الزجاج نقلا عن المبرد : يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الأعراب قياسا ، قال : ولا أعلم أحدا سبقنا إلى هذا قال أبو على : لا شاهد له وهو بعيد عن القياس » اه

قال ياقوت : « البحرين : هكذا يتلفظ بها فى حال الرفع والنصب والجر ، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشرى قد حكى أنه بلفظ التثنية ، فيقولون : هذه البحران وانتهينا إلى البحرين ، ولم يبلغنى من جهة أخرى . . . . وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . قيل : هى قصبة هجر ، وقيل : هجر قصبة البحرين ، وقد عدها قوم من اليمن ، وجعلها آخرون قصبة برأسها » اه ، وقنسرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده ـ وقد كسره قوم ـ ثم

إلى نحو سنين وكرينَ غير علمين [1] فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيجيء

سين مهملة : مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولا وخمس وثلاثين درجة عرضا قرب حمص ، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من الهجرة . ونصيبين ـ بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، وفيها وفي قراها بساتين كثيرة ، بينها وبين الموصل ستة أيام ، وعليها سور كانت الروم بنته ، ويبرين ـ بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون ، ويقال فيه أبرين : اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بنى سعد بالبحرين ، وقال الخارزنجى رمل أبرين ويبرين بلد قيل هى فى بلاد العماليق (اليمامة) . ويبرين أيضا : قرية من قرى حلب ثم من نواحى عزاز . قال أبو زياد الكلبي

أَرَاكِ إلى كُثْبَانِ يَبْرِينَ صَبَّةً وَهَذَا لَعَمْرِى لَوْ قَنِعْتِ كَثِيبُ

وإِنَّ الكَثِيبَ الْفَرْدَ مِنْ أَيْمَنِ الْحِمَى

إِلَيَّ وَإِنْ لَمْ آتِهِ لَحَبِيبُ

وقال جرير :

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرَّقَنِي

صَوْتُ الدَّجَاجِ وَضَرْبٌ بِالنَّوَاقِيسِ

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ إِذْ جَدَّ الرَّحِيلُ بِنَا

يَا بُعْدَ يَبْرِينَ مِنْ بَابِ الْفَرَادِيسِ

(١) سنين : جمع سنة ، وكرين : جمع كرة ، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم فى الاعراب بالواو والنون أو الياء والنون لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل ولكون بناء واحدهما لم يسلم فى الجمع ، إذ قد حذفت لامه وأكثر هذا النوع يتغير بعض حركات واحده ، ومراد المؤلف من « نحو سنين وكرين » كل ثلاثى

من وجوب رد الجموع فى النسب إلى آحادها ، سواء جعلت النون معتقَبَ الإعراب ، أو لا

قوله « جاء قِنَّسْرِىّ » يعنى فى المنسوب إلى مالم يجعل نونه مُعْتَقَبَ الإعراب « وقنسرينى » [يعنى] فى المنسوب إلى المجعول نونه معتقب الإعراب .

واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة فى آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهى النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إماهو أومتعلقه نحو : مررت برجل تميمى ، و برجل مصرى حماره ، فيرفع فى الأول ضمير الموصوف وفى الثانى متعلقه ، مثل سائر الصفات المذكورة ، ولا يعمل فى المفعول به ، إذ هو بمعنى اللازم : أى مُنْتَسِب أو منسوب ، ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا فى مخصِّص تلك الذات المبهمة المدلول عليها إما ظاهرا كما فى « برجل مصرى حمارُهُ » أو مضمرا كما فى « برجل تميمى » ولا يعمل فى غيره إلا فى الظرف الذى يكفيه رائحة الفعل ، نحو « أنا قرشىٌّ أبدًا » أو فى الحال [1] المشبه له ، كما

حذفت لامه وعوض عنها فى المفرد تاء التأنيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة ، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » وغرض المؤلف مما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنين كالجمع والمثنى المسمى بهما إذا أعربا بالحركات فبين أن هذا النوع يرد إلى واحده فى كل حال

(١) نريد أن نبين لك أولا : أن قول المؤلف المشبه له ليس للاحتراز وإنما هو صفة كاشفة الغرض منها التعليل لعمل المنسوب فى الحال كعمله فى الظرف الذى يكفيه رائحة الفعل ، وثانيا : أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحية أن معناهما

مضى فى بابه ، قال عمران بن حِطّان :

٤٤ — يَوْماً يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنٍ وإِنْ لَقِيتُ مَعَدِّيًّا فَعَدْنَانِى (١)

واحد ، ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا مثل قولك جاء زيد وقت ركوبه ، ولهذا صح أن كل شىء دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المشبهة للفعل ، كل ذلك يعمل فى الظرف والحال جميعا ، وثالثا : أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فان بينهما فرقا ، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تتقدم على عاملها المعنوى إذا كان ظرفا أو جاراً ومجرورا على الصحيح والظرف يتقدم عليهما ، ومثال عمل المنسوب فى الحال أنت قرشى خطيبا وهو تميمى متفاخرا

(١) هذا البيت لعمران بن حطان السدوسى الخارجى وهو أحد المعدودين من رجالات الخوارج علما ومعرفة وحفظا وكان عبد الملك بن مروان قد أهدر دمه فطلبه عماله على الجهات فكان دائم النقلة وكان إذا نزل على قوم انتسب لهم نسباً قريبا من نسبهم ، والبيت من كلمة له يقولها لروح بن زنباع الجذامى وكان عمران قد نزل عليه ضيفا وسترعنه نفسه وانتسب له أزديا ، فلما انكشفت حاله ترك له رقعة مكتوباً فيها :

يَا رَوْحُ كَمْ مِنْ أَخِى مَثْوًى نَزَلْتُ بِهِ
قَدْ ظَنَّ ظَنَّكَ مِنْ لَخْمٍ وَغَسَّانِ
حَتَّى إِذَا خِفْتُهُ فَارَقْتُ مَنْزِلَهُ
مِنْ بَعْدِ مَاقِيلَ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانِ
قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلاً مَا تُرَوِّعُنِى
فِيــــهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَمِنْ جَانِ
حَتَّى أَرَدْتَ بِيَ الْعُظْمَى فَأَدْرَكَنِى
مَا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ خَوْفِ ابْنِ مَرْوَانِ

أما سائر الصفات المذكورة فلمشابهتها للفعل لفظاً أيضاً تتعدّى فى العمل إلى غير مخصّص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما .

فان قيل : فاسم الزمان والمكان أيضاً نحو المَضْرِب وَالمَقْتَل واسم الآلة يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ؛ إذ معنى المَضْرب مكان أو زمان يضرب فيه ، ومعنى المِضْرَب آلة يضرب بها ، فهلاّ رفعا ما يخصص تينك الذاتين أو ضميره .

فيقال : صمت يوماً مَعْطَشاً : أى معطشاً هو ، وصمت يوماً مَعْطَشاً نصفُه ، وسرت فرسخاً مَعْسِفاً :[1] أى مَعْسِفاً هو ، وسرت فرسخاً معسفاً نصفُه .

فالجواب أن اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يخصّص الذاتَ المبهمة التى يدلاّن عليها وضعىٌّ بخلاف الآلة وأسمى الزمان والمكان فانها وضعت على أن تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره ، فلما لم يكن لها مخصص لم تجر عليه ، ولم ترفعه ، ولم تنصب أيضاً شيئاً ، لأن النصب

فَاعْذِرْ أَخَاكَ ابْنَ زِنْبَاعٍ فَإِنَّ لَهُ فِي النَّائِبَاتِ خُطُوبًا ذَاتَ أَلْوَانِ
يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنٍ وَإِنْ لَقِيتُ مَعَدِّيًا فَعَدْنَانِي
لَوْ كُنْتَ مُسْتَغْفِرًا يَوْمًا لِطَاغِيَةٍ
كُنْتَ الْمُقَدَّمَ فِى سِرِّى وَإِعْلَانِي
لَكِنْ أَبَتْ لِيَ آيَاتٌ مُطَهَّرَةٌ عِنْدَ الْوِلَايَةِ فِي طَهَ وَعِمْرَانِ

ولم يشرح البغدادى هذا البيت فى شرح شواهد الشافية وقد ذكر قصة عمران وأبياته فى شرح شواهد الكافية (ش ٣٩٧)

انظر خزانة الأدب ج ٢ : ٤٣٥ — ٤٤١) وكامل المبرد ج ٢ ص ١٠٨ وما بعدها)

(١) المعسف : اسم مكان من العسف ، وهو الأخذ فى غير الجادة ، وأصله السير على غير الطريق ، وبابه ضرب

فى الفعل الذى هو الأصل فى العمل بعد الرفع فكيف فى فروعه ، فمن ثم أوّلوا قوله :

٥٤ — كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا ... عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ(١)

(١) هذا البيت للنابغة الذبيانى من قصيدة طويلة أولها

عفَا ذو حُسًا مِنْ فَرْتَنَى فَالْفَوَارِعُ
فَجَنْبَا أَرِيكٍ فَالتِّلَاعُ الدَّوَافِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وذَا الْعَامُ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ مَا إِنْ تُبِينُهُ
وَنُؤْىٌ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

وذو حسا ، وفرتنى ، وأريك : مواضع . ويروى * عفا حسم من فرتنى * وهو موضع أيضا . وتوهمت : تفرست ، والآيات : العلامات ، واللام فى قوله «لستة أعوام» بمعنى بعد ، وما فى قوله «ما إن تبينه» نافية ، وإن بعدها زائدة ، وتبينه : تظهره ، والنؤى — بضم فسكون — : حفيرة تحفر حول الخباء لئلا يدخله المطرُ ، والجذم — بكسر فسكون — : الأصل ، والخاشع : اللاصق بالأرض ، والضمير فى عليه راجع إلى النؤى ، والرامسات : الرياح الشديدة الهبوب وهى مأخوذة من الرمس وهو الدفن ، ومنه سمى القبر رمسا ، لأنها إذا هبت أثارت الغبار فيدفن ما يقع عليه ، والمراد من ذيولها أواخرها التى تكون ضعيفة ، والقضيم — بفتح فكسر — : الجلد الأبيض ، ويقال : هو حصير خيوطه من سيور . و نمقته : حسنته . و الصوانع : جمع صانعة وهى اسم فاعل من الصنع . والاستشهاد بالبيت على أن مجر الرامسات مصدر ميمى بمعنى الجر ، وإضافته إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله ، وذيولها مفعوله والكلام على تقدير مضاف ، وكأنه قد قال : كأن أثر جر الرامسات ذيولها ، فأما أن مجر

بقولهم : كان أثر مجر أو موضع، على حذف المضاف ، وعلى أن مجر بمعنى جر مصدر .

وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه .

هذا ، واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات : بعضها عام فى جميع الأسماء ، و بعضها مختص ببعضها ؛ فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء ، والمختص : إما حذف الحرف ، كحذف تاء التأنيث وعلامتى التثنية والجمعين وياء فَعِيلة وفُعَيلة وفَعِيل وفُعَيل المعتلى اللام وواو فَعُولة ، وإما قلب الحرف كما فى رَحَوِى وعَصَوِى وعَمَوِى فى عَمٍ ، وإما رد الحرف المحذوف كما فى دَمَوِى ، وإما إبدال بعض الحركات ببعض كما فى نَمَرِى وشَقَرِى [1] ، وإما زيادة الحرف كما فى كَمِّىّ ولائى ، وإما زيادة الحركة كما فى طَوَوِى وحَيَوِى ، وإما نقل بنية إلى أخرى كما تقول فى المساجد مسجدى ، وإما حذف كلمة كرئى فى امرىء القيس ، هذا هو القياسى من التغييرات ، وأما الشاذ منها فسيجىء فى أماكنه .

قال : « وَيُفْتَحُ الثَّانِى مِنْ نَحْوِ نَمِرٍ وَالدُّئِلِ بِخِلاَفِ تَغْلِبِىٍّ عَلَى الأفْصَحِ »

مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم المكان والزمان لا ينصبان المفعول ، لأنهما لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع ، وأما تقدير المضاف فليصح المعنى ، لأنك لولم تقدره لكنت قد شبهت الحدث وهو الجر بالذات وهو القضيم ، وإنما يشبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات ، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

(١) شقرى — بفتح الشين والقاف جميعا — : منسوب إلى شقرة — بفتح فكسر - وهى شقائق النعمان ، وشقائق النعمان : نبات له نور أحمر ، يقال : أضيفت إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها ، وقيل : إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم لأنها تشبهه فى اللون ، وهو الأظهر عندنا

أقول : أعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسور وجب فتحه في النسب ، وذلك ثلاثة أمثلة : نَمِر ، ودُئِل ، و إبل ، تقول : نَمَرِى ودُؤَلى و إبَلى ، وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة : أى الثلاثية المجردة من الزوائد ، أو أكثرها ، على غاية من الثقل ، بتتابع الأمثال : من الياء . والكسرة ، إذ في نحو إبِلِى لم يخلص منها حرف ، وفى نحو نَمِرِى ودُئِلِىّ وخَرِبى⁽¹⁾ لم يخلص منها إلا أول الحروف ، وأما نحو عَضُدى وعُنُقى فإنه و إن استولت الثقلاء أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغاير الثقلاء هون الأمر ، لأن الطبع لا ينفر من توالى المختلفات و إن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالى المتماثلات المكروهة ، إذ مجرد التوالى مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً ، وكل كثير عدو للطبيعة .

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنيه بأن تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر تتالى الثقلاء الأمثال فيها ، إذ لم تكن فى أصل الوضع مبنية على الخفة ، فمن ثَمَّ تقول تَغْلِبِى ومَغْرِبِى وَجَنَدِلِىّ⁽²⁾ وعُلَبِطِى⁽³⁾ ومستخرِجى ومدحرِجى وجحمرِشى .

---

(١) خربى : منسوب إلى خربة - كنبقة - وهى موضع الخراب الذى هو ضد العمران ، أو هو منسوب إلى خرب بزنة كتف - وهو جبل قرب تعار (جبل بيلادقيس) ، و أرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام ، وموضع بين فيد (قلعة بطريق مكة) والمدينة

(٢) جندلى : منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذى فيه الحجارة ، قال ابن سيده : « وحكاه كراع بضم الجيم . قال : ولا أحقه » اه

(٣) العلبط والعلابط : القطيع من الغنم ، ويقال : رجل علبط ، وعلابط ، إذا كان ضخما عظيما ، وصدر علبط ، إذا كان غليظا عريضا ، ولبن علبط ، إذا كان رائبا خاثرا جداً ، وكل ذلك محذوف من فعالل وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى أربع حركات

هذا عند الخليل ، فتغلَبى بالفتح عنده شاذ لا يقاس عليه ،

واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثانى نحو تغلِبِى ويثربِى فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر ، قياساً مطردا ، وذلك لأن الثانىَ ساكن والساكنُ كالميت المعدوم ؛ فلحق بالثلاثى .

والقول ما قاله الخليل ، إذ لم يسمع الفتح إلا فى تغلبِى (١) .

ومن كسر الفاء إتباعاً للعين الحلقى المكسور فى نحو الصَّعِقِ قال فى المنسوب صِعَقِى — بكسر الصاد وفتح العين — قال سيبويه : سمعناهم (٢) يقولون صِعِقِى — بكسر الصاد والعين — وهو شاذ ، ولعل ذلك ليبقى سبب كسر الصاد بحاله أعنى كسر العين .

---

(١) دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى غير صحيحة فقد قال صاحب اللسان : « النسب إلى يثرب يثربى ويثربى ، وأثربى وأثربى (بفتح الراء وكسرها فيهما) . فتحوا الراء استثقالا لتوالى الكسرات » ، اه وفى حواشى ابن جماعة على الجاربردى : أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر ،

(٢) الصعق — بفتح الصاد وكسر العين — وبعضهم يقوله بكسرتين ، فيتبع الفاء للعين ، وهو صفة مشبهة ، ومعناه المغشى عليه ، والفعل صعق كسمع صعقا — بفتح فسكون أو بفتحتين — وقد لقب بالصعق خويلد بن نفيل . قال فى القاموس : « ويقال فيه الصعق كابل والنسبة صعقى محركة ، وصعقى كعنبى على غير قياس ، لقب به لأن تميما أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتا صعق ، أو لأنه اتخذ طعاما فكفأت الريح قدوره فلعنها فأرسل الله عليه صاعقة » اه وقال سيبويه (٢ : ٧٣) « وقد سمعنا بعضهم يقول فى الصعق : صعقى (بكسر الصاد والعين) يدعه على حاله وكسر الصاد لأنه يقول صعق (بكسرتين) والوجه الجيد فيه صعقى (بفتحتين) وصعقى (بكسر ففتح) جيد » اه

وملخص هذا أن من يقول صعقا كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين مع بقاء كسر الصاد ، وأن خيرا من ذلك أن يقال فى المنسوب إليه صعق — بفتح وكسر — وينسب إليه صعقى — بفتحتين —

قال : «وَتُحْذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْ فَعُولَةَ وَفَعِيلَةَ بِشَرْطِ صِحةِ الْعَيْنِ وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَحَنَفِيٍّ وَشَنَئِيٍّ ، وَمِنْ فُعَيْلَة غَيْرَ مُضَاعَفٍ كَجُهَنِيٍّ بِخِلاَفِ طَوِيلِيٍّ وَشَدِيدِيٍّ ؛ وَسَلِيقِيٌّ وَسَلِيمِيٌّ فِي الأَزْدِ ، وَعَمِيرِيٌّ فِي كَلْبٍ ؛ شَاذ ، وعُبَدِيٌّ وَجُذَمِيٌّ فِي بَنِي عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ أَشَذ ، وَخُرَيْبِيٌّ شَاذٌّ ، وثَقَفِيٌّ وَقُرَشِيٌّ وفُقَمِيٌّ فِي كِنَانَةَ ، ومُلَحِيٌّ فِي خُزَاعَةَ ؛ شَاذٌّ

وَتُحْذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللاَّمِ مِنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَتُقْلَبُ الْيَاءُ الأَخِيرَةُ وَاواً كَغَنَوِيٍّ وقصَوِيٍّ وَأُمَوِيٍّ ، وَجَاء أُمَيِّيٌّ بِخِلاَفِ غَنَوِيٍّ ، وَأُمَوِيٌّ شَاذٌّ ، وَأُجْرِيَ تَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةٍ مُجْرَى غَنَوِيٍّ ، وَأَمَّا فِي نَحْوِ عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتِّفَاقاً ، وَفِي نَحْوِ عَدُوَّةَ قَالَ الْمُبَرِّدُ مِثْلَهُ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ عَدَوِيٌّ»

أقول : اعلم أن سبب هذا التغيير قريب من سبب الأول ، وذلك أن فَعيلا وفُعَيلا قريبان من البناء الثلاثي ، ويستولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فَعِيلى وفُعَيْلى ، وهو فى الثانى أقل ، وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو إِزْمِيلِيّ (١) وسِكِّيتِيّ وسُكَّيْتِيّ (٢) بتشديد الكاف فيهما

---

(١) إزميلى منسوب إلى إزميل — بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه — وهو شفرة الحذاء ، والحديدة فى طرف الرمح لصيد البقر ، والمطرقة ، والازميل من الرجال الشديد والضعيف ، فهو من الأضداد

(٢) سكيتى بكسر أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى سكيت ، وهو كثير السكوت ، وسكيتى — بضم أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى سكيت ، وهو الذى يجىء فى آخر الحلبة آخر الخيل

فلا يحذف منها حرف المد ، سواء كانت مع التاء أولا ، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض فى الوضع الثانى ، أعنى وضع النسبة ، لكن مع قرب بناء فَعِيل وفُعَيْل من البناء الثلاثى ليسا مثله ، إذ ذاك موضوع فى الأصل على غاية الخفة ، دون هذين ، فلا جَرَمَ لم يفرق فى الثلاثى بين فَعِل وفَعِلة نحو نَمِر ونَمِرَة ، وفُتِح العين فى النسب إليهما ، وأما ههنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثى لم يستنكر الثقل العارض فى النسب غايةَ الاستنكار حتى يُسَوَّى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف فى المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضاً ، ولما حذف فى المؤنث التاء كما هو مطرد فى جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحا ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر الحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغى أن يكون : أى يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر أول ، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ؛ ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذى كانوا اغتفروه فى المذكر وتناسوه هنالك ، وإنما ذكروه ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ، فكان على ما قيل :

* ذَكَّرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيًا * (١)

---

(١) قال الميدانى فى مجمع الأمثال (١: ٤٥ طبع بولاق) : « قيل إن أصله أن رجلا حمل على رجل ليقتله وكان فى يد المحمول عليه رمح فأنساه الدهش والجزع ما فى يده ، فقال له الحامل : ألق الرمح ، فقال الآخر : إن معى رمحا لا أشعر به ؟! ذكرتنى الطعن — المثل ، وحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه . يضرب فى تذكر الشىء بغيره ، يقال : إن الحامل صخر بن معاوية السلمى والمحمول عليه يزيد بن الصعق ، وقال المفضل : أول من قاله رهيم بن حزن الهلالى — ورهيم كَكُميت ، وحزن كملس — وكان انتقل بأهله وماله من بلده يريد بلدا آخر فاعترضه قوم من بنى تغلب فعرفوه ، وهو لا يعرفهم ، فقالوا له : خل ما معك

ويذكرون التخفيف أيضا بسبب آخر غير حذف التاء ، وهو كون لام الفعل فى فَعِيل وفُعَيل ياءً نحو عَلِى وقُصَى ، خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لو قيل عَلِيِّىٌّ وقُصَيِّىٌّ فى البناء القريب من الثلاثى ، ولم يفرقوا فى هذا السبب لقوته بين ذى التاء وغيره ، فالنسبة إلى على وعلية عَلَوِى ، وكذا قصى وأمية ، كما استوى فى نَمِر ونَمِرة ؛ خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركا بالكسر كما مر ، والأولى مَد فلا يتحرك ، وتقلب الياء الباقية واوا لئلا يتوالى الأمثال ؛ فان الواو وإن كانت أثقل من الياء

وانج ، قال لهم : دونكم المال ولا تتعرضوا للحرم ، فقال له بعضهم : إن أردت أن نفعل ذلك فألق رمحك ، فقال : وإن معى لرمحاً ؟! فشد عليهم فجعل يقتلهم واحدا بعد واحد وهو يرتجز ويقول :

رُدُّوا عَلَى أَقْرَبِهَا الْأَقَاصِيَا * إِنَّ لَهَا بِالْمَشْرَفِيِّ حَادِيَا
ذَكَّرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا » اهـ

والضمير فى « أقربها » يعود إلى الابل المفهومة من الحال وإن لم يجر لها ذكر فى الكلام ، والأقاصى : جمع أقصى أفعل تفضيل من قصى كدعا ورضى : أى بعد والمشرفى – بفتح الميم والراء : منسوب إلى مشارف ، وهى قرى قرب حوران منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق ، إليها تنسب السيوف المشرفية . قال أبو منصور الأزهرى : قال الاصمعى : السيوف المشرفية منسوبة إلى مشارف ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، وحكى الواحدى : هى قرى باليمن ، وقال أبو عبيدة : سيف البحر شطه ، وما كان عليه من المدن يقال لها المشارف تنسب إليها السيوف المشرفية ، قال ابن إسحاق : مشارف قرية من قرى البلقاء . نقول : فمن قال إن مشارف قرى فهو جمع لفظا ومعنى ، فالنسبة إليه برده إلى واحده ، فيقال : مشرفى ، وهو قياس ، ومن قال : إن مشارف قرية فهو جمع لفظا مفرد فى المعنى ، فالنسبة إليه تكون على لفظه ، فيقال : مشارفى ، فقولهم مشرفى على هذا الوجه شاذ

لو انفردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالى الأمثال كما ذكرنا ، ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظَبْيِيّ لأن ذلك السكون يقلل شيئاً من الثقل المذكور ، ألا ترى أن حركة اليـاء تستثقل فى قاض إذا كانت ضمة أو كسرة ، بخلاف ظبى ، وليس الثقل فى نحو أُمَيِّيّ لانفتاح ماقبل أولى الياءين المشددتين كالثقل فى نحو عَلِيِّيّ ؛ لأن ههنا مع الياءين المشددتين كسرتين ؛ فلهذا كان استعمال نحو أميى بياءين مشددتين أكثر من استعمال نحو عديى كذلك ، وقد جاء نحو أميى وعديى بياءين مشددتين فيهما فى كلامهم كما حكى يونس ، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً أكثر .

وأما فَعُول وفَعُولة فسيبويه [1] يجريهما مجرى فَعِيل وفَعِيلة فى حذف حرف اللين فى المؤنث دون المذكر قياساً مطردا ، تشبيها لواو المد بيائه لتساويهما فى المد وفى المحل أعنى كونهما بعد العين ، ولهذا يكونان رِدْفاً فى قصيدة واحدة كما تقول مثلا فى قافية غفور وفى الأخرى كبير ، وقال المبرد شَنَئِيٌّ فى شنوأة شاذ لا يجوز القياس عليه ، وقال : بين الواو والياء والضم والكسر فى هذا الباب فرق ، ألا ترى أنهم قالوا نَمَرِى بالفتح فى نمر ولم يقولوا فى سَمُر سَمَرى اتفاقاً ،

---

(١) قال العلامـة الشيخ خالد الأزهرى : « وما ذكرناه فى فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة فى الأولى فلا نعلم فيه خلافا ، وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة ، وذهب الأخفش والجرمى والمبرد إلى وجوب بقائهما معا ، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها » اه ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبى العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للأخفش والجرمى ، فأنهما سابقان عليه ، وتعلم أيضا أن فى المسألة رأيا ثالثا وهو مذهب ابن الطراوة

وكذا قالوا فى المعتل اللام فى نحو عَدِىّ عَدَوِى وفى عدو عَدُوِّى اتفاقا ، فكيف وافق فَعُولة فَعِيلة ولم يوافق فَعُل فَعِلاً ولا فَعُول المعتل اللام فَعِيلاً ، وكذا فعُولة المعتل اللام بالواو أيضاً ، عند المبرد فَعُولىٌ ، وعند سيبويه فَعَلى كما كان فى الصحيح .

فالمبرد يقول فى حَلُوب وحَلُوبة حَلُوبى ، وكذا فى عَدُوّ وعَدُوّة عَدُوِّى ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا فى الصحيح اللام ولا فى المعتله ، ولا يحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث ، فيقول فى حلوب وعَدُوّ : حلوبى وعدوى ، وفى حلوبة وعدوة : حَلَبى وعَدَوى ، قياساً على فعيل وفعيلة ، والذى غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شَنَئِىّ ، ولولا قياسها على نحو حَنِيفة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه ، لأن فَعُليا كعَضُدى وعَجُزى موجود فى كلامهم ، فسيبويه يشبه فَعُولة مطلقاً قياساً بفَعِيلة فى شيئين : حذف الياء ، وفتح العين ، والمبرد يقتصر ذلك على شنوءة فقط ، وقد خلط المصنف(١) هينا فى الشرح فاحذر تخليطه ، وقول المبرد هينا متين كما ترى(٢).

---

(١) قال ابن جماعة فى حواشى الجاربردى : «وزعم الشارح تبعا للشريف والبدر ابن مالك أن كلام المصنف فى الشرح المنسوب إليه يقتضى أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيبويه ، وإنه خطأ وقع منه ، وساق كلامه على حسب ماوقع فى نسخته ، والذى رأيته فى الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقا لما فى المتن ، ولعل النسخ مختلفة ، فلتحرر » اه ومنه تعلم أن التخليط الذى نسبه المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه ، وإنما هو من تحريف النساخ ، والشريف الذى يشير اليه هو الشريف الهادى وهو أحد شراح الشافية ، وليس هو الشريف الجرجانى

(٢) قد قوى مذهب أبى العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والأخذ بالنظائر والأشباه فقد قال العلامة ابن يعيش (٥ : ١٤٧) : « وقول أبى العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشد من جهة السماع ، وهو قولهم

قوله : « بشرط صحة العين ونفى التضعيف » يعنى إن كان فَعُولة معتلة العين نحو قَوُولة وبَيُوعه فى مبالغة قائل وبائع ، أو كانت مضاعفة نحو كدودة ، وكذا إن كانت فعيلة معتلة العين كحَوِيزة وبَيِيعة من البيع ، أومضاعفة كشديدة ، لم تحذف حرف المد فى شىء منها ، إذ لو حذفته لقلت قَوَلىٌّ وَبيعىٌّ وكَدَدِىٌّ وحَوَزِى (١) و بَيَعِىٌّ وشَدَدِىٌّ ، فلولم تُدْغم ولم تَقلب الواو ولا الياء ألفاً

شنّى وهذا نص فى محل النزاع » اه ، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال فى هذه المسألة : «والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح ، للسماع ، فان العرب حين نسبت إلى شنوءة قالوا : شنَئى ، فان قيل : شنئى شاذ ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفا له صح ذلك ، ولكن لم يسمع فى فعولة غيره ، ولم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلا يقاس عليه» اه ، والذى ذكره ابن جماعة فى مذهب سيبويه وجيه كما لايخفى

(١) الذى فى القاموس : الحويزة كدويرة : قصبة بخوزستان ، وكجهينة ممن قاتل الحسين ، وبدر بن حويزة محدث» اه والذى فى اللسان : «وبنو حويزة قبيلة قال ابن سيده : أظن ذلك ظنا » اه وليس فيهما حويزة — بفتح فكسر — كما يؤخذ من كلام المؤلف ، ولكن الذى فى ابن يعيش يقتضى صحة كلام المؤلف ، فانه قال فى (٥ : ١٤٦) : «وكذلك لو نسبت إلى بنى طويلة وبنى حويزة وهم فى التيم قلت : طويلى وحويزى ، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كقولهم : دار ، ومال ، وحذف الياء إنما هو لضرب من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه فى الثقل أو إلى اعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله» اه وفى كلام سيبويه ما يؤيد صحة ما يؤخذ من كلام ابن يعيش ، فقد قال فى (٢ : ٧١) : « وسألته عن شديدة ، فقال: لا أحذف لاستثقالهم التضعيف ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف ، قلت : فكيف تقول فى بنى طويلة ، فقال : لا أحذف لكراهيتهم تحريك هذه الواو فى فعل (بفتحتين) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف ، وذلك قولهم فى بنى حويزة حويزى»

لكنت كالساعى إلى مَثْعَبٍ مُوَائِلاً من سَبَل [1] الراعد ، إذ المد فى مثله ليس فى غاية الثقل كما ذكرنا ، ولذلك لم يحذف فى المجرد عن التاء الصحيح اللام ، بل حذفه لأدنى ثقل فيه ، حملا على الثلاثى كما مر ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ، واجتماع المثلين المتحركين فى كلمة [2] وتحرك الواو والياء عينين مع انفتاح

---

(١) أخذ هذه العبارة من بيت لسعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله :

فَرَرْتُ مِنْ مَعْنٍ وَإِفْلاَسِهِ ... إِلَى الْيَزِيدِىِّ أَبِى وَاقِدِ

وَكُنْتُ كَالسَّاعِى إِلَى مَثْعَبٍ ... مُوَائِلاً مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ

ومعن المذكور هنا هو معن بن زائدة الشيبانى الذى يضرب به المثل فى الجود ، وإنما أضاف الافلاس إليه لأن الأفلاس لازم الكرام غالبا ، والمراد باليزيدى أحد أولاد يزيد بن عبد الملك ، والمثعب — بفتح الميم وسكون الثاء المثلثة وفتح العين المهملة — : مسيل الماء . وموائل : اسم فاعل من واءل إلى المكان مواءلة ووئالا : أى بادر . والسبل — بفتحتين — : المطر . والراعد : السحاب ذو الرعد

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى تعليل عدم حذف المد من فعولة وفعيلة المضاعفين مسلم فى فعولة وليس بمسلم فى فعيلة ، لأنه بعد حذف حرف المد من نحو شديدة تفتح العين فيصير شددا كلبب ومثل هذا الوزن يمتنع الادغام فيه لخفته ولئلا يلتبس بفعل ساكن العين . قال المؤلف فى باب الادغام : « وإن كان (يريد اجتماع المثلين) فى الاسم ، فأما أن يكون فى ثلاثى مجرد من الزيادة أو فى ثلاثى مزيد فيه ، ولا يدغم فى القسمين إلا إذا شابه الفعل ، لما ذكرنا فى باب الأعلال من ثقل الفعل فالتخفيف به أليق ، فالثلاثى المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صب . قال الخليل : هو فعل — بكسر العين — لأن صبيت صبابة فأنا صب كقنعت قناعة فأنا قنع ، وكذا طب طبب ، وشذ رجل ضفف ، والوجه ضف ، ولو بنيت مثل نجس (بضم العين) من رد قلت : رد بالأدغام ، وكان القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد لموازنته الفعل ، لكنه لما كان الأدغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم فى غاية الخفة لكونه مفتوح

ما قبلهما قليلان متروكان عندهم ، ولو أدغمت وقلبت لبعدت الكلمة جدا عما هو أصلها لا لموجب قوى .

فإن قلت : لم تقلب الواو والياء ألفاً فى قَوُول و بَيُوع و بَيِيع مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فما المحذور لو لم تقلبا أيضاً مع حذف المد ؟

فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة الفعل معه التى هى شرط فى القلب كما يجىء فى باب الاعلال ؛ ومع حذف المد تحصل الموازنة .

قوله : « ومن فُعَيلة غير مضاعف » ، إنمـا شرط ذلك لأنه لو حذف من مُدَيْدى فى مُدَيْدة [1] لجـــاء المحذور المذكور فى شَديدة ، ولم يشترط ههنا صحة العين لأن [نحو] قُوَيْمة [2] إذا حذف ياؤه لم تسكن الواو متحركة منفتحاً ما قبلها كما كان يكون فى طَوِيلة وقَوُولة لو حذف المد .

الفاء والعين — ألا ترى الى تخفيفهم نحو كبد وعضد دون نحو جمل — تركوا الادغام فيه ، وأيضا لو أدغم فعل (بفتح الفاء والعين) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين فيكثر الالتباس ، بخلاف فعل وفعل بكسر العين وضمها فانهما قليلان فى المضعف ، فلم يكثرث بالالتباس القليل ، وإنما اطرد قلب العين فى فعل (بفتحتين) نحو دار وباب ونار وناب ولم يجز فيه الادغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هى حاصلة قبل الادغام ، لأن القلب لايوجب التباس فعل (بفتحتين) بفعل (بفتح فسكون)، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاساكنها بخلاف الادغام » اه

(١) مديدة : تصغير « مدة » ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه الزمان وما أخذت من المداد على القلم . وبالفتح ومعناه واحدة المد الذى هو الزيادة فى أى شىء . وبالكسر ومعناه مايجتمع فى الجرح من القيح

(٢) قويمة : تصغير قامة أو قومة أو قيمة ، فأما القامة فصدر بمعنى القيام ، أو هى جمع قائم كقادة فى جمع قائد ، أو حسن طول الانسان ، أو اسم بمعنى جماعة الناس . وأما القومة فمصدر بمعنى القيام أيضا ، أو المرة الواحدة منه . وأما القيمة فثمن الشىء بالتقويم وأصلها قومة قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة

قوله « وسليق شاذ » السليقة : الطبيعة ، والسليق : الرجل يكون من أهل السليقة ، وهو الذى يتكلم بأصل طبيعته [ولغته] و يقرأ القرآن كذلك ، بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراآت ، قال :

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ   وَلَـكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ[1]

قوله « وسَلِيمىّ فى الأزْد وعَمِيرِىٌّ فى كلب » ، يعنى إن كان فى العرب سَلِيمة فى غير الأزْد وعَمِيرة فى غير كَلْب ، أو سميت الآن بسَلِيمة أو عَمِيرة شخصا أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سَلَمِى وعَمَرِى على القياس ، والذى شذ هو المنسوب إلى سَلِيمة قبيلةٌ من الأزد ، وإلى عَمِيرة قبيلةٌ من كَلْب ، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين و بين سليمة وعميرة من قوم آخرين .

قوله « وعُبَدِى وجُذَمِى » قال سيبويه : تقول فى حى من بنى عدى يقال : لهم بنو عَبِيدة : عُبَدِىٌّ ، وقال : وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول : فى بنى جَذِيمة جُذَمِى فيضم الجيم ويجريه مجرى عُبَدِىٍّ ، فرقاً بين هاتين القبيلتين و بين مسمى آخر بعَبِيدة وجَذِيمة ، وحذفُ المضاف : أعنى « بنو » فى الموضعين ؛ لما يجىء بعد من كيفية النسبة إلى المضاف والمضاف إليه ، ولو سميت بعَبِيدة وجَذِيمة شيئاً آخر جرى النسبة إليه على القياس ، كما قلنا فى عَمِيرة وسَلِيمة .

و إنما كان هـــذا أشذ من الأول لأن فى الأول ترْكَ حذف الياء كما فى فعيل ، وغايته إبقاء الـكلمة على أصلها ، وليس فيه تغيير الـكلمة عن أصلها ،

---

(١) لم نعثر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد كثير من النحاة ، والمراد أنه يفتخر بكونه لايتعمل الكلام ولا يتتبع قواعد النحاة ولـكنه يتكلم على سجيته و يرسل الكلام إرسالا فيأتى بالفصيح العجيب . و « يلوك لسانه » : يديره فى فمه والمراد يتشدق فى كلامه و يتكلفه

وأما ههنا ففيه ضم الفاء المفتوحة ، وهو إخراج الكلمة عن أصلها .

قوله « وخُرَيْبِيّ شاذ » كل ماذكر كان شاذا فى فَعِيلة — بفتح الفاء وكسر العين — وخُرَيْبِي شاذ فى فُعَيْلة — بضم الفاء وفتح العين — وخُرَيْبة قبيلة ، والقصد الفرق كما ذكرنا ، إذ جاء خُرَيْبَة اسم مكان أيضاً ، وكذلك شذ رماح رُدَيْنِية ، ورُدَيْنَةُ زوجة سَمْهَرٍ المنسوب إليه الرماح .

قوله « وثقفى » هذا شاذ فى فَعِيل والقياس إبقاء الياء

قوله « وقُرَشِي وفُقَمِيٌّ ومُلَحِيٌّ » هى شاذة فى فُعَيل بضم الفاء ، والقياس إبقاء الياء أيضاً ، وإنما قال « فى كنانة » لأن النسب إلى فُقَيْم بن جرير بن دارم من بنى تميم فُقَيْمِيٌّ على القياس ، وقال « ملحى فى خزاعة » لأن النسب إلى مُلَيْح بن الهُون بن خُزَيمة مُلَيْحِيٌّ على القياس ، وكذا إلى مُلَيْح بن عَمْرو بن ربيعة فى السكون ، والقصد الفرق فى الجميع كما ذكرنا

قال السيرافى (١) : أما ماذكره سيبويه من أن النسبة إلى هُذَيل هُذَلِيٌّ فهذا الباب عندى لكثرته كالخارج عن الشذوذ ، وذلك خاصّةٌ فى العرب الذين بتهامة وما يقرب منها ؛ لأنهم قالوا قُرَشِيٌّ ومُلَحِيٌّ وَهُذَلى وفُقَمى ، وكذا قالوا فى

---

(١) اعلم أن فى هذه المسألة ثلاثة أقوال : الأول ، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن قياس النسب الى فعيل كأمير ، وفعيل كهذيل ، بقاء الياء فيهما ، فان جاء شىء مخالفا لذلك كثقفى فى الأول وهذلى فى الثانى فهو شاذ ، الثانى ، وهو مذهب أبى العباس المبرد ، أنك مخير فى النسب إليهما بين حذف الياء وبقائها قياسا مطردا ، فيجوز أن تقول فى النسب إلى شريف وجميل : شريفى وجميلى ، وأن تقول : شرفى وجملى ، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس ، الثالث ، مذهب أبى سعيد السيرافى الذى أرمأ اليه المؤلف ، وهو أنك مخير فى فعيل - بضم الفاء — بين إثبات الياء وحذفها ، فأما فى فعيل — بفتح الفاء —

سُلَيم وخُثَيم وقُرَيم وحُرَيث وهم من هذيل : سُلَمى وخُثَمى وقُرَمى وحُرَثى »
وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامة وما يدانيها ، والعلة اجتماع ثلاث ياآت مع كسرة
فى الوسط

قوله « وتحذف الياء من المعتل اللام » ، لافرق فى ذلك بين المذكر
والمؤنث بالتاء ، بخلاف الصحيح فانه لايحذف المد فيه إلا من ذى التاء
كما ذكرنا

قوله « وتقلب الياء الأخيرة واوا » لئلا يجتمع الياآت مع تحرك ماقبلها
لما ذكرنا

قوله « وجاء أُمَيِّىٌّ » ، يعنى جاء فى فُعَيْل من المعتل اللام إبقاء الياء الأولى
لقلة الثقل بسبب الفتحة قبلها ، ولم يأت نحو غَنِيِّىٌّ ، هذا قوله ، وقد ذكرنا قبل
أنه قد يقال غَنِيِّىٌّ ، على ماحكى يونس ، وقال السيرافى : إن بعضهم يقول عَدِيِّىٌّ
إلا أنه أثقل من أُمَيِّىٍّ ؛ لزيادة الكسرة فيه ، وقال سيبويه : بعض العرب يقول
فى النسب إلى أمية أَمَوِىٌّ بفتح الهمزة ، قال : كأنه رده إلى مكبره طلبا
للخفة (١)

فليس لك إلا اثبات الياء ، وإنما فرق بينهما لكثرة ماورد من الأول بالحذف فى
حين أنه لم يرد من الثانى بالحذف إلا ثقفى هذا كله فى صحيح اللام منهما ، فأما
معتل اللام نحو على وغنى ففيه ماذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف

(١) اعلم أن أمية تصغير أمة ، وهى الجارية ، والتاء فى أمة عوض عن اللام
المحذوفة ، وأصلها الواو ، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات ، فلما
أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس فى تصغير الثلاثى الذى بقى على حرفين
ثم قلبوا الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت ياء
التصغير فيها ، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسم الثلاثى المؤنث بغير التاء
فأما تاء العوض فقد حذفت حين ردت اللام ، لأنه لا يجمع بين العوض و

قوله « وأجرى تَحَوِى فى تَحِيَّة مجرى غَنَوِى » إنما ذكر ذلك لأن كلامه كان فى فَعِيلة ، وتَحِيَّة فى الأصل تَفْعِلة إلا أنه لما صار بالادغام كفعيلة فى الحركات والسكنات ، فشارك بذلك نحو عَدِى وغَنِى فى علة حذف الياء فى النسب وقلب الياء واوا[1] فحذفت ياؤه الأولى وقلبت الثانية واوا لمشاركته له فى العلة ، وإن خالفه فى الوزن وفى كون الياء الساكنة فى تحية عَيْناً وفى أمية[2] للتصغير

واعلم أنك إذا نسبت إلى قِسِىّ وعِصِىّ علمين[3] قلت : قُسَوِى وعُصَوِى

والمعوض عنه ، والنسب إلى أمة المكبر أموى برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب إلى الثلاثى المحذوف اللام ، إذ كانت قد ردت فى جمع التصحيح

(١) وقع فى أصول الكتاب كلها «فشارك بذلك نحو عدى وغنى فى علة حذف الياء فى التصغير وقلب الياء واوا » والذى يتجه عندنا أن كلمة « التصغير » وقعت سهوا وأن الصواب « فى علة حذف الياء فى النسب » لأن حذف الياء الأولى مع قلب الثانية واوا لا يكون إلا فى النسب وعلى هذا تكون إضافة «علة» الى «حذف» على معنى اللام ، وعلة الحذف هى استثقال الياءات مع الكسرتين . نعم إن تحية وغنيا يشتركان فى باب التصغير فى حذف إحدى الياءات لوجود ياءين بعد ياء التصغير ، لكنهما عند المؤلف تحذف ياؤهما الأخيرة نسيا ، وعند ابن مالك تحذف الياء التى تلى ياء التصغير كما نص عليه فى التسهيل ، وليس من اللائق حمل كلام المؤلف على غير مذهبه ، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمة « التصغير » على حالها بالنسبة إلى حذف الياء لم يمكن بقاؤها بالنسبة إلى قلب الياء واوا ، لأن محله النسب لا التصغير ، فلا جرم وجب ما ذكرناه

(٢) قوله «وفى أمية للتصغير» هذه كلمة مستدركة ، لأنه لا يشبه تحية بأمية وإنما يشبهها بنحو غنية، ألا ترى أن وجه الشبه أنهما سواء فى الحركات والسكنات والأصل فى ذلك أن يكونا سواء فى نوع الحركة لا فى جنسها فكان الأوفق أن يقول وفى « غنية » زائدة

(٣) إنما قال « علمين » للاحتراز عن النسب إليهما جمعين فأن النسب إليهما حينئذ يرد كل واحد منهما إلى مفرده ، فتقول عصوى وقوسى

فضممت الفاء لأن أصله الضم ، و إنما كنت كسرته إتباعا لكسرة العين ، فلما انفتح العين فى النسبة رجع الفاء إلى أصلها

قال : « وَتُحْذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فى نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ ومُهَيِّمٍ مِنْ هَيَّمَ ، وطَائِيٌّ شَاذ ، فإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيرَ مُهَوِّمٍ قِيلَ مُهَيِّمِيٌّ بِالتَّعْوِيضِ »

أقول : اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أىّ بنية كان الاسم : على فَيْعِلٍ كَمَيِّت ، أو على مُفَعِّل كمُبَيِّن ، أو على أفَيْعِل كأُسَيِّد ، أو على فُعَيِّل كحُمَيِّر أو على غير ذلك ، لكراهتهم فى آخر الكلمة الذى اللائق به التخفيف اكتناف ياءين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل ، وكان الحذف فى الآخر أولى ، إلا أنه لم يجز حذف إحدى ياءى النسب لكونهما معا علامة ، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم كسره مطردا ، ولا حذف الياء الساكنة لئلا يبقى ياء مكسورة بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة ، فان النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددتين بكثير ، وذلك ظاهر فى الحس ، فلم يبق إلا حذف المكسورة ، فان كان الأخير حرف علة كما فى المُحَيِّي فسيجىء حكمه ، فان كانت الياء التى قبل الحرف الأخير مفتوحة كمُبَيَّن ومُهَيَّم اسمى مفعول لم يحذف في النسبة شىء لعدم الثقل

قوله « وطائى شاذ » أصله طَيِّئِيٌّ كَمَيِّتِيّ فحذف الياء المكسورة كما هو القياس ، فصار طَيْئِيٌّ بياء ساكنة ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس قصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفا إذا كانت عينا أو طرفا وتحركت وانفتح ماقبلها كما يجىء ، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف

الياء الساكنة فتنقلب الياء التى هى عين ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها على ماهو القياس

قوله : « ومهيم من هيم » هو اسم فاعل من هَيَّمَهُ الحب : أى صيره هائما متحيراً .

قوله « فإن كان نحو مهيِّم تصغير مهوم اسم فاعل من هوم » أى نام نوماً خفيفاً ، فاذا صغرته حذفت إحدى الواوين ، كما تحذف فى تصغير مقدِّم إحدى الدالين ، وتجىء بياء التصغير ، فإن أدغمته فيها صار مهيِّماً ، وإن لم تدغمه كما تقول فى تصغير أسْوَد : أُسَيْوِد[1] قلتَ : مُهَيْوِم ، ثم إن أبدلت من المحذوف قلت : مُهَيِّيم ومُهَيْوِيم ، كما تقول : مُقَيْدِيم ، قال جار الله وتبعه المصنف : إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة ، فتقول : مُهَيِّيمِىٌّ لأنك لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صورة اسم فاعل من هَيَّمَ فان لم تحذف منه شيئاً حصل الثقل المذكور ، وإن حذفت التبس المنسوب إلى هـذا المصغر بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هَيَّمَ ، فألزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشددتين حرفين : الياء الساكنة والميم ، فتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً ، فلا يستثقل اجتماع الياءين المشددتين فى كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شىء منهما أو الالتباس بحذفه ، وكذا ينبغى أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهيم اسم فاعل من هَيَّمَ ، أعنى بياء العوض ، وهـذا الذى ذكرنا فى تصغير مُهَيِّم ومُهَوِّم أعنى حذف أحد المثلين مذهب سيبويه فى تصغير عَطَوَّد[2] على ما ذكرنا فى التصغير ، أما المبرد فلا يحذف منه شيئاً ، لأن الثانى وإن كان متحركا يصير مدة رابعة فلا يختل به بنية

(١) انظر (١ : ٢٣٠) من هذا الكتاب

(٢) انظر (١ : ٢٥٢) من هذا الكتاب

التصغير كما قال سيبويه فى تصغير مُسَرْوَل [1] مُسَيْرِيل ، فعلى مذهبه ينبغى أن لا يجوز فى تصغير مُهَوَّم ومُهَيَّم إلا مهيِّيم بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول فى تصغير عَطَوَّد : عطييد لا غير ، فعلى مذهبه لا يجىء أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل ، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغر إلا مُهَيِّيمى ، لكن الياء ليس بعوض كما ذكرنا ، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين فى نحو عطود ، إلا أنه لم يقل ههنا انك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الإبدال كما ذكر جار الله ، بل قال : إنك إذا نسبت إلى مهييم الذى فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً ، قال : لأنا إن حذفنا الياء التى قبل الميم بقى مهيم والنسبة إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مُهَيْمى ، كما يقال فى حُمَيِّر : حُمَيْرِى ، فيصير ذلك إخلالا به ، يعنى يختل الكلمة بحذف الياءين منها ، فاختاروا ما لا يوجب حذف شيئين ، يعنى إبقاء الياء التى هى مدة ، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استثقال تجاورها ، هذا قوله ، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب ههنا مذهب المبرد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلا بالمد ، إذ لا يحذف من الكلمة شىء ، فلا يكون الياء فى مُهَيِّيمى للتعويض ويجوز أن يكون ذهب ههنا أيضاً إلى ما ذهب إليه فى عَطَوَّد ، أعنى حذف أحد المثلين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئاً خَوْفَ إجحاف الكلمة بحذف الياءين ، وإن نسبت إلى المصغر الذى ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت : مُهَيْمى ، كما تقول فى المنسوب إلى اسم الفاعل من هَيَّم وفى المنسوب إلى حُمَيِّر إذ لا إجحاف

(١) انظر (١ : ٢٥٠) من هذا الكتاب

فيه إذن ، ولا يبالى باللبس ، وثانى الاحتمالين فى قول سيبويه أرجح ؛ لئلا يخالف قوله فى عَطَوِىّ ، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكر جار الله والمصنف

النسب لما آخره ألف

قال : « وَتُقْلَبُ الأَلِفُ الأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ الْمُنْقَلِبَةُ وَاوًا كَعَصَوِىٍّ وَرَحَوِىٍّ وَمَلْهَوِىٍّ وَمَرْمَوِىٍّ ، وَيُحْذَفُ غَيْرُهُمَا كَحُبْلِىٍّ وَجَمَزِىٍّ وَمُرَامِىٍّ وَقَبَعْثَرِىٍّ ، وَقَدْ جَاء فِى نَحْوِ حُبْلَى حُبْلَوِىٌّ وَحُبْلَاوِىٌّ ، بِخِلَافِ نَحْوِ جَمَزَى »

أقول : اعلم ان آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون ألفاً أو واواً أو ياء أو همزة قبلها ألف أو همزة ليس قبلها ذلك ، أو حرفاً غير هذه المذكورة ، فالقسمان الأخيران لا يُغَيَّر حرفهما الأخير لأجل ياء النسبة ، ونذكر الآن ما آخره ألف فنقول :

الذى آخره ألف إن كانت ألفه ثانية : فإما أن تكون لامه محذوفة كما إذا سمى بفَازَيْدٍ وذامال وشاةٍ [1] ، ولا رابع لها أولا لام له وضعا ، كما إذا سمى

(١) أصل فازيد قبل الاضافة فوه — بفتح أوله وسكون ثانيه — بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه ، ثم حذفت لامه اعتباطا فكره بقاء الاسم المعرب على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثانى ميا فصار فم ، فأذا أضيف زال المقتضى لابداله ميا ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد فنزلوا المضاف إليه منزلة لام الكلمة فرجع حرف العلة ، فجعلوه قائما مقام حركة الأعراب فى الرفع ثم جعلوا الواو ألفا فى النصب وياء فى الجر لتكون الألف والياء مثل الفتحة والكسرة وضموا ما قبل الواو فى الرفع وفتحوا ماقبل الألف فى النصب وكسروا ما قبل الياء فى الجر طلبا للتجانس والخفة . وأماذا مال فأصله قبل الاضافة ذوى — بفتح أوله وثانيه — على الراجح ، فحذفت لامه اعتباطا ثم جعلت عينه التى هى الواو قائمة مقام حركة الأعراب فى الرفع ، وجعلت الألف والياء قائمتين مقام الفتحة والكسرة فى حالتى النصب والجر ، ثم حركت الفاء بحركة مناسبة للعين طلبا للتجانس والخفة

بذا [١] وما ولا ، وإن كانت ثالثة : فإما أن تكون منقلبة عن اللام كالعَصَى والفَتَى وهو الأكثر ، أو تكون أصلية كما في متى وإذا ، وإن كانت رابعة : فاما أن تكون منقلبة عن اللام كالأعلى والأعمى ، أو للإلحاق كالأرطى [٢] والذفرى [٣] ، أو للتأنيث كحبلى وبشرى ، أو أصلية نحو كَلاَّ وحَتَّى ، والخامسةُ قد تكون منقلبة ، وللالحاق ، وللتأنيث ، كالمصطفى والحَبَنْطَى [٤] والحُبَارَى [٥] ، والسادسةُ قد تكون منقلبة كالمُسْتَشْقَى ؛ وللإلحاق كالمُسْلَنْقَى [٦] واسْلَنْقَى علما ، وقد تكون للتأنيث كحَوْلاَيا [٧] ، وقد تكون لتكثير البناء فقط كقَبَعْثَرَى [٨] .

وأما شاة فأصلها شوهة ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ بدليل قولهم فى التصغير شويهة حذفت لام الكلمة اعتباطا ، ثم حركت العين بالفتح لاتصال تاء التأنيث بها ، ثم أعلت العين بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وهذه الحركة وإن كانت عارضة إلا أنها لازمة ، فجعلت كالأصلية فاعتدبها فى الأعلال بخلاف حركة نحو شى فى شىء وضو فى ضوء ونحو اشتروا الضلالة ، ولاتنسوا الفضل بينكم

(١) مراده : «ذا» ذا الأشارية ، وقد تبع فى جعلها ثنائية الوضع ابن يعيش فى شرح المفصل . انظر (١ : ٢٨٥) من هذا الكتاب

(٢) انظر (١ : ٥٧)

(٣) انظر (١ : ٧٠) — و (١ : ١٩٥) من هذا الكتاب

(٤) انظر (١ : ٥٤) — و (١ : ٢٥٥) من هذا الكتاب

(٥) انظر (١ : ٢٤٤) — و (١ . ٢٥٧) من هذا الكتاب

(٦) مسلنقى : اسم مفعول من اسلنقى ، وهو مطاوع سلقاه ؛ إذا صرعه وألقاه على ظهره

(٧) حولايا : اسم قرية من عمل النهروان على ما فى القاموس ، وقد ذكر المؤلف فى باب التصغير أنها اسم رجل : انظر (١ : ٢٤٦) من هذا الكتاب

(٨) انظر (١ : ٩) من هذا الكتاب

فالثانية التي لامها محذوفة إن وقع موقعها قبل النسب حرفٌ صحيح على وجه الأبدال قُلِبَ الألف في النسبة إليه ؛ فيقال في النسب إلى فا زَيدٍ علما : فَمِيٌّ ، بحذف المضاف إليه كما يجيء ، وأما قلبها في النسب ميا فلأن ياء النسب كأنها الاسم المنسوب ، والمجرد عنها هو المنسوب إليه ؛ فلاجرم لايلحق هذه الياء أسما إلا ويمكنه أن يستقل بنفسه من دون الياء ويعرب ، وكذا ينسب إلى فُوزَيْدٍ وفى زَيْدٍ علمين ، وإن لم يقع موقعها حرف صحيح على وجه الابدال رد اللام كما تقول في المسمى بذا مال وفى شاة : ذَوَوِيٌّ وَشَاهِيٌّ ، (١) وكذا تقول في المسمى بذومال وذى مال ، والثانية التي لا لام لها وضعا يزاد عليها مثلها . كما يجيء ؛ لأن الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسما معربا من دون الياء ، فإذا زدت عليها ألفاً اجتمع ألفان ؛ فتجعل ثانيتهما همزة ؛ لأن الهمزة من مخرج الألف ومخرج الفتحة التي قبلها ، ولم تقلب الألف واواً وإن كان إبدال حروف العلة بعضها من بعض أكثر من إبدالها بغيرها ، كما تقول في الرحى : رَحَوِيٌّ على مايجيء ، لأن وقوع الهمزة طرفا بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها ، فتقول ذائِيٌّ في ذا للاشارة ، ولَائِيٌّ ومَائِيٌّ ، فقولهم : مائيَّة الشيء منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشيء كما مر في الموصلات ومن قال ماهيَّة فقد قلب

---

(١) ذووى على أن أصل ذا مال « ذوو » واضح ، وأما على أن أصلها ذوى فوجهه أن الياء قلبت واوا دفعا لاستثقال الياءات والكسرة كما في عم وشج وشاهى في النسبة إلى شاة مبنى على مذهب سيبويه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام في النسب ؛ لأن ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض ، أما على مذهب الأخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال شوهى لا شاهى ؛ لأن المقتضى لتحريك العين هو حذف اللام فاذا ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين فترجع إلى سكونها

الهمزة هاء لتقاربهما ، وحالُ الواو والياء ثانيتين لاثالث لهما كحال الألف سواء ، فتقولُ فى المنسوب إلى لَوْ : لَوِّىٌّ وفى المنسوب إلى فى : فِيَوِىٌّ ، وأصله فِيِّىٌّ فعمل به ماعمل بالمنسوب إلى حى كما يجيء

وإن كانت الألف ثالثة قلبت واوا مطلقا ، وإنما لم تحذف الألف للساكنين كما تحذف فى نحو الفتى الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على فتحته دلالةً على الألف المحذوفة ، لأن ماحذف لعلة لانسيا تبقى حركة ما قبل المحذوف فيه على حالها كما فى قاضٍ وعصاً فكنت تقول فى النسبة إلى عصًا وفتًى: عَصَىٌّ وَفَتَىٌّ بالفتح ، إذ لو كسر ماقبل الياء لا التبس بالمحذوف لامه نسيا كَيَدِىٍّ ودَمِىٍّ فكان إذن ينخرم أصلهم الممهد ، وهو أن ماقبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسورا فى اللفظ ليناسبها ، بخلاف ماقبل ياء الإضافة فإنه قد لا يكون مكسورا كمُسْلِمَاىَ وفتَاىَ وَمُسْلِمِىَّ ، وذلك لكون ياء الاضافة اسما برأسه ، بخلاف ياء النسبة ، فأنها أوغَلُ منها فى الجزئية وان لم تكن جزأ حقيقيا كما مر ، وإنما لم تبدل الألف همزة لأن حروف العلة بعضها أنسب إلى بعض

وأما إبدالهم الألف همزة فى نحو صفراء وكساء ورداء دونَ الواو والياء فلما يجيء من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفا ، فكان يبطل السعى ، وإنما لم تقلب ياء كراهة لاجتماع الياءات ، وإنما لم يقلب واو نحورَحَوِىٍّ ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لعُرُوض حركتها (١) لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام بحيث يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب ، وأيضا لئلا يُصَار إلى مافُرَّ منه

---

(١) الأولى أن يقتصر فى عدم قلب واو نحو رحوى ألفا على التعليل الثانى ؛ إذ لايظهر لدعوى عروض حركة الواو وجه ، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما كانت منقلبة عن الألف الساكنة لأجل ياء النسبة العارضة كان أصل الواو السكون وتحريكها إنما جاء لياء النسبة

وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة ، أو للالحاق ، أو أصلية ، فالأشهر الأجود قلبها واوا دون الحذف ؛ لكونها أصلا أو عوضا من الأصل أو ملحقة بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف ، فرقا بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية ، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثانى الكلمة كَجَمَزَى [1] ؛ لزيادة الاستثقال بسبب الحركة ، فصارت الحركة — لكونها بعض حروف المد كما ذكرنا غير مرة — كحرف ، فإذا كان الأولى بألف التأنيث من دون هذا الاستثقال الحذف كما ذكرنا صار معه واجبَ الحذف

وكما يتحتم حذف الألف خامسة كما يجيء يتحتم حذفها رابعة مع تحرك ثانى الكلمة ، والحركةُ قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استثقال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قَدَمًا يتحتم منع صرفه علما كعَقْرَبٍ دون هِنْدٍ ودَعْدٍ ، [2] وإن

(١) يقال : جمز الانسان والبعير والدابة يجمز ، كيضرب ، جمزا وجمزى ، إذا عدا عدوا دون الجرى الشديد ، ويقال : حمار جمزى إذا كان وثابا سريعا

(٢) قال المؤلف فى شرح الكافية (١ : ٤٤) : « فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان أولا إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا أو مؤنثا حقيقيا أولا هذا ولا ذاك ، وذلك لأن فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده ؛ فهو بمنزلة حمزة ، وإن كان ثلاثيا فأما أن يكون متحرك الأوسط أولا ، والأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم فى اسم امرأة أو غير حقيقى كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه ، للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول فى حبلى : حبلى وحبلوى ، ولا تقول فى جمزى إلا جمزى ، كما لا تقول فى جمادى إلا جمادى ، وخالفهم ابن الأنبارى فجعل سقر كهند فى جواز الأمرين نظرا إلى ضعف الساد مسد التاء ، وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب صرفه ، لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم » اه

كان ثاني الكلمة ساكنا جاز تشبيه ألف التأنيث بالألف المنقلبة ، والأصلية والتي للالحاق ، فتقول : حبلوى ، و بألف التأنيث الممدودة ، فتزيد قبلها ألفا آخر ، وتَقْلِبُ ألف التأنيث واوا فتقول : حُبْلاَوِيٌّ ودُنْيَاوِيٌّ كصَحْرَاوِيّ ، وكما جاز تشبيه ألف التأنيث بالمنقلبة والأصلية والتي للالحاق جاز تشبيه المنقلبة والأصلية والتي للالحاق بألف التأنيث المقصورة في الحذف ، فتقول : مَلْهِيٌّ وحَتِّيٌّ وَأَرْطِيٌّ ، و بألف التأنيث الممدودة ، تقول : مَلْهَاوِيٌّ وحتّاوى وأرْطاوى ، وقد شبهوا — في الجمع أيضا — المنقلبة بألف التأنيث لكن قليلا ، فقالوا : مَدَارَى في جمع مِدْرَى [(١)] ، كحَبَالَى في جمع حُبْلَى كما يجيء في بابه [(٢)]

وأما الخامسة فما فوقها فانها تحذف في النسب مطلقا ، منقلبة كانت أو غيرها ، بلا خلاف بينهم ؛ للاستثقال ؛ إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد ؛

---

(١) قال في اللسان : « والمدرى والمدراة (بكسر أولهما وسكون ثانيهما) والمدرية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) : القرن ، والجمع مدار ، ومدارى الألف بدل من الياء ، ودرى رأسه بالمدرى : مشطه . قال ابن الأثير : المدرى والمدراة : شيء يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد ، ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومنه حديث أبي : أن جارية له كانت تدرى رأسها بمدراها : أي تسرحه ، يقال : ادرت المرأة تدرى ادراء ، إذا سرحت شعرها به ؛ وأصلها تدترى : تفتعل من استعمال المدرى ، فأدغمت التاء في الدال » اهـ

(٢) قال المؤلف في باب الجمع من هذا الكتاب : « وقد جاء في بعض ما آخره ألف منقلبة ما جاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ؛ وذلك نحو مدرى ، ومدار ، ومدارى — بالألف — وذلك ليس بمطرد . وقال السيرافي : هو مطرد ، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للالحاق وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول على هذا في ملهى : ملاه وملاهى ، وفي أرطى : أراط وأراطى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع » اهـ

فإن يونس جعلها كالرابعة فى جواز الإبقاء والحذف ، فعُلَّى عنده كأعلَى وألزمه سيبويه أن يجوز فى الخامسة للتأنيث القلبَ أيضا نحو عِبِدَّى[١] كما أجاز فى الرابعة للتأنيث كحبلى ، ولا يجيزه يونس ولا غيره ، ولا يلزم ذلك يونسَ ؛ لان أصل الرابعة التى للتأنيث الحذفُ كما تقدم فلزم فيما هو كالرابعة ، بخلاف المنقلبة فان أصل الرابعة المنقلبة القلب[٢] ، وألزمه سيبويه أيضا أنه لو

---

(١) انظر (١ : ٢٤٥ ه ٢) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا فى الألف الرابعة على جواز القلب والحذف إذا كان ثانى الكلمة ساكنا بلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كلمهى والتى للتأنيث كحبلى ، تقول : ملهى وملهوى وحبلى وحبلوى ، اتفاقا ، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب فى المنقلبة أرجح من الحذف وعلى أن الحذف فى ألف التأنيث أرجح من القلب ، فأما إذا كانت الألف خامسة ليس فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضاً على وجوب حذفها فى النسب مطلقا تقول فى حبارى ومصطفى : حبارى ومصطفى ، فان كانت الألف خامسة وفيما قبلها حرف مشدد فان كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف ، تقول فى عبدى وكفرى وزمكى : عبدى وكفرى وزمكى ، وإن كانت الألف فى هذه الحال لغير التأنيث مثل معدى ومصلى ومعلى (بضم ففتح فتشديد الثالث فيهن) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملا لها على الرابعة لأن الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد ، وسيبويه يوجب فيها حينئذ الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين ، وقد قال سيبويه : إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز فى ألف التأنيث فى هذه الحال الوجهان لوجود العلة التى اقتضت الجواز فيها كوجودها فى المنقلبة ، مع أنهم أجمعوا فى التى للتأنيث على وجوب الحذف ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أن ذلك لا يلزم يونس ، لأن بين ألف التأنيث الرابعة والألف التى لغير التأنيث فرقا ، لأن الأصل فى ألف التأنيث الحذف والأصل فى التى لغير التأنيث القلب ، فلما حملت الخامسة التى قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه فجعل حكم التى للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب ، ونقول : كان مقتضى هذا

جاء مؤنث على مثل مَعَدٍّ وخِدَبٍّ (١) ونحو ذلك فسمى به مذكر يصرف ؛ لأنه يكون إذن كقَدَمٍ إذا سمى به مذكر (٢) ولا قائل به

قوله : « كحُبْلِيّ وَجَمَزِيّ » الألف فيهما رابعة للتأنيث ؛ إلا أن جَمَزَى متحرك الثانى بخلاف حُبْلَى ، وألف مُرَامَى خامسة منقلبة ، وفى قَبَعْثَرَى سادسة لتكثير البنية فقط

النسب لما آخره ياء

قال : « وَتُقْلَبُ الْيَاءُ الأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا وَاوًا وَيُفْتَحُ ما قبْلَهَا كَعَمَوِيّ وَشَجَوِيّ ، وَتُحْذَفُ الرَّابِعَةُ عَلَى الأَفْصَحِ كَقَاضِيّ ، وَيُحْذَفُ مَا سِوَاهُمَا ، كَمُشْتَرِيّ ، وَبَابُ مُحَيّ جاء عَلَى مُحَوِيّ وَمُحَيِّيّ كَأُمَيِّيّ »

أقول : اعلم أن الياء الأخيرة فى المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانية محذوفة اللام كما إذا سمى بفى زيد وذى مال ، أو ثانية لالام لها وضعاً كَفِي وكَيْ ، وقد ذكرنا حكم القسمين ، أو ثانية حذفت فاؤها كَشِيَةٍ (٣) ، ويجىء حكمها ،

الذى ذكره من الفرق أن يجب فى المنقلبة القلب لأنه أصل فى الذى حمل عليه وهو الرابعة المنقلبة ، كما وجب الحذف فى التى للتأنيث لأنه أصل فى المحمول عليه وهو الرابعة التى للتأنيث

(١) أنظر (١ : ٥٩ ، ٦٥) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الوجه الذى ألزم به سيبويه يونس أن علم المؤنث إذا سمى به مذكر يشترط فى منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف ، فلو جعلنا الحرف المشدد بمنزلة حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمنزلة أعلى فى جواز الحذف والابقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذى سمينا به مذكرا وكان على أربعة أحرف وفيه حرف مشدد ، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا

(٣) الشية - بكسر الشين وفتح الياء مثل عدة - مصدر وشى الثوب يشيه وشيا وشية ، مثل وعد يعد وعدا وعدة ، إذا حسنه ونمقه وجعله ألوانا

أو تكون ثالثة ، وهى إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة كالعَمِى والشَّجِي ، أو ساكن ما قبلها ، وهو إما حرف صحيح كَظَبْيٍ ورُقْيَةٍ[١] وقِنْيَةٍ[٢] أو ألف كرايٍ وراية ، أو ياء مدغم فيها كَطَيٍّ وحيٍّ ، أو تكون رابعة ، وهى إما أن ينكسر ما قبلها كالقاضى والغازى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كسقاية أو ياء مدغم فيها كعليٍّ وقُصَيٍّ ، أو غير ذلك كقِرأْيٍ[٣] ، وكذا الخامسة : إما أن ينكسر ما قبلها كالمُرَامى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كدِرْحاية[٤] وحَوْلايا ، أو ياء مدغمٌ فيها كـكرسى ومَرْمِيّ ، أو غيرُ ذلك كإِقْتِضْيٍ على وزن إنْقَحْلٍ[٥] من قضى .

والواو الأخيرة إما أن تكون ثانية محذوفة اللام كفُو زَيْدٍ وذُو مالٍ ، أو ثانية لا لام لها وضعاً كلَوْ وأوْ ، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضاً ، أو تكون ثالثةً ساكناً ما قبلها كغَزْوٍ وغَزْوَةٍ ورِشْوَةٍ وعُرْوَةٍ ، أو متحركا ما قبلها بالضم نحو سَرُوَة من سَرُوَ على مثال سَمُرَة من غير طَرَيان التاء ، وكذا الرابعة يكون

---

(١) الرقية : العوذة التى يرقى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات ، قال عروة بن حزام .

فَمَا تَرَكَا مِنْ عُوذَةٍ يَعْرِفَانِهَا وَلاَ رُقْيَةٍ إلا بِهَا رَقَيَانِي

(٢) القنية (بكسر فسكون ، وبضم فسكون ويقال قنوة وقنوة) مايتخذه الانسان من الغنم وغيرها لنفسه لا للتجارة

(٣) يريد ما أخذته من قرأ على وزان قطر ، وأصله بهمزتين أولاهما ساكنة فأبدلت ثانيتهما ياء ، لأن ثانية الهمزتين الواقعتين طرفا تبدل ياء .

(٤) الدرحاية – بكسر فسكون – الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن اللئيم الخلقة ، ووزنه فعلاية ، وهو ملحق بفعلالة كجعظارة ، والجعظارة : القصير الرجلين الغليظ الجسم

(٥) الانقحل – بكسر الهمزة وسكون النون وفتح القاف وسكون الحاء

ما قبلها ساكناً كَشَقَاوَة ، أو مضموماً كعرقُوَة وقَرْنُوَة[1] ، وكذا الخامسة ما قبلها إما ساكن كحِنطأوٍ[2] ومغزُوٍّ ، أو مضموم كقَلَنْسُوة .

ولو انفتح ما قبل الياء والواو طرفين لانقلبتا ألفاً ، ولو انكسر ما قبل الواو الأخيرة لانقلبت ياء ، ولو انضم ما قبل الياء طرفاً فى الاسم لانقلبت الضمة كسرة كما يجىء فى باب الاعلال .

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكورة فى باب النسب فهو على ما ذكر ، وما لم نَذْكُرْ حكمه منها لا يغير فى النسب عن حاله .

فنقول : إن الياء الثالثة المكسور ما قبلها تقلب واواً لاستثقال الياءات مع حركة ما قبل أولاها ، وتجعل الكسرة فتحة ، وإذا فتحوا العين المكسورة فى الصحيح اللام فهو فى معتلها أولى ، لئلا تتوالى الثقلاء .

وإذا كانت المكسور ما قبلها رابعة ، فان كان المنسوب إليه متحرك الثانى كيَتَقِى مخفف يَتَّقى[3] فلا بد من حذف الياء ، وكذا إن كان الثانى ساكنا عند سيبويه والخليل كقاضٍ ويَرْمِى لأن الألف المنقلبة والأصلية رابعةً جاز

المهملة - الذى يبس جلده على عظمه من الكبر (أنظر ج ١ ص ٦١ ه ١)

(١) القرنوة - بفتح القاف وسكون الراء وضم النون ، ولا نظير لها سوى عرقوة وعنصوة وترقوة وثندوة - وهى نوع من العشب وقال فى اللسان : «القرنوة نبات عريض الورق ينبت فى ألوية الرمل ودكادكه ، ورقها أغبر يشبه ورق الحندقوق » اهـ ، وفيه عن أبى حنيفة « قال أبوزياد : من العشب القرنوة ، وهى خضراء غبراء على ساق يضرب ورقها إلى الحمرة ولها ثمرة كالسنبلة ، وهى مرة يدبغ بها الأساقى ، والواو فيها زائدة للتكثير ، لا للمعنى ولا للالحاق ، ألا ترى أنه ليس فى الكلام مثل فرزدقة » اهـ

(٢) الحنطأو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون وبعدها طاء مهملة أو ظاء مشالة - وهو القصير (انظر ج ١ ص ٢٥٦ ه ٢)

(٣) أنظر (ج ١ ص ١٥٧ ه ١)

حذفها مع خفتها ، كما ذكرنا ؛ فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوبُ الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة

فان قلت : افعلْ به ما فعلتَ بالثلاثى نحو العَمِى مِنْ قَلْبِ الكسرة فتحةً والياء واوا ،[1] وقد استرحتَ من الثقل ؛ لأنه يصير كالأعلَى ،

قلتُ : ثقل الرباعى فى نفسه إلى غاية التخفيف : أى الحذف ، أدعى منه إلى مادون ذلك[2] ، وهو ماذكر السائل من القلب ، بخلاف الثلاثى ؛ فان خفته فى نفسه لا تدعو إلى مثل ذلك ، ومن أجرى فى الصحيح نَحْوَ تَغْلِبِيّ مُجْرى نَمَرِىٌّ ـ وهو المبرد ـ لكون الساكن كالميت المعدوم ؛ يُجْرى أيضاً فى المنقوص نحوَ قاضٍ مُجْرى عَمٍ ، فيقول : قاضَوِىٌّ ويَرْمَوِىٌّ ،

وأما الياء المكسور ماقبلها إذا كانت خامسة فصاعدا فلا كلام فى حذفها ، نحو مُسْتَقِيّ ومُسْتَسْقِيّ ؛ إذ الألف مع خفتها تحذف وجوبا فى هذا المقام كما مر

قوله « وباب مُحَيٍّ » الياء الأخيرة فى مُحيٍ خامسة يجب حذفها ، كما فى مُسْتَقٍ ، فيبقى مُحيّ بعد حذفها كقُصَيّ ، وإن خالف الياء الياء ، فيعامل معاملته ، كما قلنا فى تَحِيّة ، وليس مُحَيّ مثل مُهَيِّم لوجوب حذف الياء الخامسة ، فتلتقى الياءان المشددتان ، بخلاف نحو مُهَيِّم ، قال أبو عَمْرو : مُحَوِىٌّ أجود ، وقال المبرد : بل مُحَيِّىٌّ بالتشديدين أجود[3] ، وإذا وقع الواو ثالثةً أوْ فوقها مضموماً

---

(١) الذى فى الأصول « والواو ياء » وهو خطأ صوابه ما أثبتناه

(٢) معنى هذه العبارة أن الاسم الرباعى الذى هو بطبعه ثقيل محتاج إلى التخفيف أكثر من الثلاثى فلم يكتف فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف الثلاثى الذى لم يبلغ مبلغه فى الثقل ، فأنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو قلب الياء واوا ، فقوله « إلى غاية التخفيف » متعلق بأدعى ، وكذلك قوله « منه » وقوله « إلى مادون ذلك » متعلق كذلك بأدعى ، و «أدعى» هو خبر المبتدأ

(٣) قال ابن جماعة : « قال مبرمان : سألت أبا العباس (يعنى المبرد) هل

ماقبلها كَسَرُوَةَ وقَرْنُوَةَ فالواجب فى النسب قلب الواو ياء والضمة كسرةً حتى يَصير كَعَم وقَاض ، ثم ينسب إليه الثلاثى : بفتح العين وقلب الياء واوا ، وذلك لأنك تحذف التاء للنسبة ، وقد ذكرنا أن ياء النسبة كالاسم المستقل من جهة أن المنسوب إليه قبلها ينبغى أن يكون بحيث يصح أن يستقل ويعرب فبعد حذف التاء يتطرف الواو المضموم ماقبلها فى الاسم المتمكن ، فتقلب ياء كما فى الأدْلى ، وتقول فيما واوه رابعة أو فوقها نحو عَرْقُوَة وقَمَحْدُوَة [1] : عَرْقِىٌّ وقَمَحْدِىٌّ كما تقول قاضِىٌّ ومُشْتَرِىٌّ وبعض العرب يجعل الياء قائما مقام التاء حافظا للواو من التطرف لأن فى الياء جزئية مّا بدليل انتقال الإعراب إليها كما فى تاء التأنيث فيقول : قَرْنُوِىٌّ وَقَمَحْدُوِىٌّ ، ويقول أيضا : سَرُوِىٌّ فى سَرُوَةَ ، وبعض العرب يقول فى الرابعة : عَرْقَوِىٌّ بفتح القاف كَقَاضَوِىّ ، فأما فى الخامسة وما فوقها : فليس إلا الحذف كَقَمَحْدِىّ ، كما فى مُشْتَرِىّ ومُسْتَسْقِىّ

الياء والواو الساكن ماقبلهما

قال : (ونَحْوَ ظَبْيَةٍ وَقِنْيَةٍ ورُقْيَةٍ وغَزْوَةٍ وَعُرْوَةٍ وَرِشْوَةٍ

يجوز أن يحذف من المحيي ياء لاجتماع الياءات ؟ فقال : لا ، لأن محييا (الذى هو اسم فاعل حيي بالتضعيف) جاء على فعله ، واللام تعتل كما تعتل فى الفعل ، قال : والاختيار عندى محي (أى بأربع ياءات) لأنى لا أجمع حذفا بعد حذف » إه كلامه ، وقوله « واللام تعتل كما تعتل فى الفعل » يريد أن الياء فى محي الذى هو اسم فاعل تعل بحذفها لأنها تعل فى الفعل بالاسكان فى المضارع والقلب ألفا فى الماضى ، فالاعلال فى الفعل سبب الاعلال فى المشتق وإن اختلف نوع الاعلال ، وقوله « لأنى لا أجمع حذفا بعد حذف » معناه أن الياء الخامسة قد حذفت ، فلو حذف الثالثة وقلب الرابعة واوا كما فى نحو على فقالوا محوى لكانوا قد جمعوا على الكلمة - ا ف : ، ١، جحاف بها ، فأما قول أبى عمرو « محوى أجود » فوجهه الخفة إذ لا يلزم عليه اجتماع الأم:ل الثقلاء وهى الياءات

(١) القمحدوة : العظم الناتىء فوق القفا خلف الرأس إانظر ج ١ ص ٢٦١ ه ٣)

عَلَى الْقِيَاسِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَزِنَوِيٌّ وَقَرَوِيٌّ شَاذٌّ عِنْدَهُ، وَقَالَ يُونُسُ ظَبَوِيٌّ وَغَزَوِيٌّ، وَاتَّفَقَا فِي بَابِ غَزْوٍ وَظَبْيٍ، وَبَدَوِيٌّ شَاذٌّ »

أقول : الذى ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لامين إذا تحرك ماقبلهما ، وهذا حكمهما ساكنا ماقبلهما ، فنقول : إذا كان قبل الواو ساكن صحيحا كان أولا لم يتغير الواو فى النسب اتفاقا : ثالثة كانت كغَزْوِىّ ودَوِّىّ [1] وساوى [2] فى سَاوَةَ وقصيدة وَاوِية ، أو رابعة كَشَقَاوِىّ ، أو خامسة كَحِنطَأْوِىّ ومَغْزُوِّىّ ، إذ الواو لاتستثقل قبل الياء إذا سكن [3] ماقبلها ، إذ تغاير حرف العلة وسكون ماقبل أولاهما يخففان أمر الثقل ، وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك ماقبلها فى نحو عَمَوِىّ وَقَاضَوِىّ عند بعضهم فما ظَنُّكَ بتركها على حالها مع سكون ماقبلها ؟ فعلى هذا لابحث فى ذى الواو الساكن ماقبلها إلا فى نحو عُرْوَةَ فان فى فتح عينه وإسكانها خلافاً كما يجىء ؛ وإنما البحث فى ذى الياء الساكن ماقبلها

---

(١) دوى : منسوب إلى الدو (بفتح الدال المهملة وتشديد الواو) وهو الفلاة الواسعة ، وقيل : الأرض المستوية ، وقال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِعُصْلُبِىٍّ ... أَرْوَعَ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوِّىِّ

* مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِىِّ *

وقال العجاج :

دَوِّيَّةٌ لِهَوْلِهَا دَوِىٌّ ... لِلرِّيحِ فى أَقْرَابِهَا هُوِىٌّ

وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد ، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها

(٢) ساوى : منسوب لساوة ، وهى مدينة بين الرى وهمذان بينها وبين كل منهما ثلاثون فرسخا

(٣) ليس لقوله « إذا سكن ماقبلها » مفهوم ، لأن الواو لا تستثقل قبل ياء النسب سكن ما قبلها أو تحرك ، فهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز

فنقول : إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أولا كظبي ؛ فالمجرد لاتغيير فيه اتفاقا لحصول الخفة بسكون العين وصحتها ، ولعدم مايجرىء على التغيير من حذف التاء ، وأما الذى مع التاء فسيبويه والخليل ينسبان إليه أيضاً بلا تغيير سوى حذف التاء ، فيقولان : ظَبْيِيٌّ وَ قِنْيِيٌّ وَرُقْيِيٌّ ، وكذا فى الواوى غَزْوِيٌّ وَعُرْوِيٌّ وَرِشْوِيٌّ ؛ لسكون عين جميعها ، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير ، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان أو يائيا بالفتح ، أما فى اليائى فلتخف الكلمة بقلب الياء واوا ، وخص ذلك بالثلاثى ذى التاء ، أما الثلاثى فلأن مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن ، فلا تقول فى إِنْقَضْيَةَ (١) إلا إِنْقَضْيِيٌّ ، وأما ذو التاء فلأن التغيير بحذف التاء جَرَّأ على التغيير بالفتح ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا فى فَعيل وفَعيلة ، وأما الفتح فى الواوى فحملا على اليائى ، والذى حمل يونس على ارتكاب هذا في اليائى والواوى مع بعده من القياس قولهم فى القَرْيَة قَرَوِيٌّ وفى بنى زِنْيَةَ وبنى البِطْيَةِ — وهما قبيلتان (٢) — زِنَوِيٌّ وَبِطَوِيٌّ ، وكان الخليل يعذر يونس فى ذوات الياء دون ذوات الواو ، لأن ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤها واوا ، فتخف شيئاً ، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل ، لكن مايحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل ، وأما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفة ، ولم يرد به أيضا سماع كما ورد فى اليائى قَرَوِى وزِنَوِى وبِطَوِى ، ومع ذلك فاختيار الخليل ماذكرنا أولا

---

(١) يريد ما تبنيه من قضى على مثال إنفحلة ، وهى مؤنث إنفحل ، وقد مضى قريبا (انظر ص ٤٣)

(٢) ذكر فى القاموس واللسان أن بنى زنية حى ، وذكر عن ابن سيده أن البطية لا يدرى موضوعها ، وأن سيبويه قد حكاها ، وخرجها ابن سيده على أن تكون من أبطيت لغة فى أبطأت ، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطية قبيلة

قوله « وبَدَوِى شاذٌ » لأنه منسوب إلى البَدْو ، وهو مجرد عن التاء فهو عند الجميع شاذ

قال: « وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرَدُّ الْأُولَى إِلَى أَصْلِهَا وَتُفْتَحُ نَحْوُ طَوَوِيٌّ وَحَيَوِيٌّ بِخِلَافِ دَوِّيٍّ وَكُوِّيٍّ وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ (النسب لما آخره ياء) بَعْدَ ثَلَاثَةٍ إِنْ كَانَ نَحْوَ مَرْمِيٍّ قِيلَ مَرْمَوِيٌّ وَمَرْمِىٌّ وَإِنْ كَانَتْ (من قبلها حرف علة) زَائِدَةً حُذِفَتْ كَكُرْسِيٍّ وَبَخَاتِيٍّ فِى بَخَاتِىّ اسْمَ رَجُلٍ »

أقول قوله « دَوِّى وكوِّى » [1] إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذى التاء والمجرد عنها سواء ، بخلاف نحو غَزْوٍ وغَزْوَة كما تقدم فى الفصل المتقدم ، والذي تقدم حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن صحيح ، فان لم يكن ماقبلها حرفا صحيحاً فإما أن يكون ياء أو ألفا ، ولو كان واوا صار ياء كما فى طىّ لما يجىء فى باب الإعلال من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قلبت الواو ياء

فنقول : إن كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة ، ولا بد أن تكون مدغمةً [2] فيها ، فإذا نسب إلى مثله وجب فكّ الإدغام ، لئلا يجتمع أربع ياءات فى البناء الموضوع على الخفة فيحرك العين بالفتح الذى هو أخف الحركات ، فيرجع العين

---

(١) الكوى : المنسوب إلى الكوة ، وهى بفتح الكاف أوضمها مع تشديد الواو فيهما ، ويقال كو أيضا بغير تاء — وهى الثقب غير النافذ فى البيت أو الحائط

(٢) محل ماذكره من وجوب الادغام إذا كانت الياء الساكنة أصلا أو منقلبة عن واو ، فالأول نحو حى وعى ، والثانى نحو طى ولى ؛ فإن كانت الياء الساكنة منقلبة عن همزة لم يكن الإدغام واجبا ، وذلك لأن حكم الياء المنقلبة عن همزة انقلابا غير لازم كحكم الهمزة مثل رئى مخفف رئى (وانظر ج ١ ص ٢٨)

إن كانت واوا إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء ـ وهو اجتماعهما مع سكون الأول ـ فتقول فى طيّ : طَوَوِيّ ، ويبقى الياء بحالها نحو حَيَوِيّ لأنه من حَيِيَ وتنقلب الياء الثانية فى الصورتين واوا : إما بأن تنقلب أولا ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم تقلب واوا كما فى عَصَوِي ورَحَوِي ، أو تقلب الياء من أول الأمر واواً لاستثقال ياء متحرك ماقبلها قبل ياء النسب ، ولا ينقلب ألفا لعروض حركتها وحركة (١) ماقبلها ، لأنهما لأجل ياء النسبة التى هى كالاسم المنفصل على مامر ، ولم يقلب العين ألفا : إما لعروض حركتها ، وإما لأن العين لاتقلب إذا كانت اللام حرف علة ، سواء قلبت اللام كما فى هَوَى أولم تقلب كما فى طَوِى على مايجىء فى باب الإعلال

قال سيبويه ومن قال أُمَيِّيٌّ قال حَيِّيٌّ وَطَيِّيٌّ لأن الاستثقال فيهما واحد ؛ والذى يظهر أن أُمَيِّيًّا أولى من حَيِّيٍّ لأن بناء الثلاثى على الخفة فى الأصل يقتضى أن يُجَنَّب مايؤدى إلى الاستثقال أكثر من تجنيب الزائد على الثلاثة ، ألا ترى إلى قولهم نَمَرِى بالفتح دون جَنْدَلِيّ

(١) أما أن حركة ما قبل اللام فى نحو طووى وحيوى عارضة فسلم إذ أصلها قبل فك الادغام السكون ، وأما أن حركة اللام نفسها عارضة فغير مسلم لأنها محل الحركة الإعرابية حال الادغام ، على أن عروض حركة العين لايمنع من قلب اللام إذا كانت واوا أو ياء ألفا ، فان أحداً من العلماء لم يشترط لقلب كل من الياء والواو ألفا أصالة تحرك ما قبلهما ، بل القلب حاصل مع عروض الحركة ، وانظر إلى باب أقام وأجاب واستقام واستضاف ومقام ومجاب ومستقام ومستضاف فانك تجد كلا من الواو والياء قد انقلب ألفا مع طرو حركة ماقبلهما ، ثم هم يقولون : تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ماقبلها الآن فانقلبت ألفا ـ وهذا واضح إن شاء الله . نعم التعليل الصحيح لعدم قلب الواو ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقا من أنك لو قلبتها ألفا لزمك أن تقلبها واوا ثانية للزوم تحرك ما قبل ياء النسب والألف لاتقبل الحركة فيبطل سعيك .

والياء الثالثة إذا كان قبلها ألف ، ولا تكون تلك الألف زائدة ، بل تكون منقلبةً عن العين نحو آية وآى وغاية وغاى وراية وراى ،[١] فالأقيس ترك الياء بحالها ، كما فى ظَبْيِيّ ، ومن فتح هناك فى ظَبْيَة وقال ظَبَوِى لم يفتح العين ههنا ؛ لأنه لايمكنه إلا بقلبها همزة أو واوا أو ياء فيزيد الثقل ، وإنما لم يقلب الياء فى آيٍ ورايٍ ألفاً ثم همزة كما فى رِدَاء لأن الألف قبلها ليست بزائدة ، وهو شرطه كما يجيء فى باب الاعلال .

ويجوز ههنا فى النسبة قلب الياء همزة لأن الياء لم تستثقل قبل المجيء بياء النسب ، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياساً على سائر اليا آت المتطرفة المستثقلة بعد الألف ، وإن كان بين الألفين فرق ، فإنهـا تقلب ألفاً ثم همزة فقلبت هذه أيضاً همزة ، فقيل : رائى ، فى راى وراية .

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الألف أصلية لازائدة فى هذه الكلمات مبنى على رأى غير الكسائى رحمه الله من العلماء ، فأما على رأيه فهى زائدة ، وحاصل الكلام فى هذه الكلمات أن العلماء اختلفوا فى أصلهن ووزنهن ، فقال الجمهور أصل آية أيية (بوزن شجرة) قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فيقال أياة ؛ لأن اللام طرف وهى أولى بالاعلال والتغيير ، وقال قوم : أصل آية أيية كشجرة أيضا ، ثم قلبت اللام ألفا على ما يقتضيه القياس فصار أياة مثل حياة ، ثم قدمت اللام على العين فصار آية ، فوزنها على الأول فعلة وعلى الثانى فلعة (بفتحات فيهما) وقال قوم : أصلها أييه بوزن سمرة ثم أعلت العين ألفا على خلاف القياس أيضا ، ووزنها فعلة (بفتح فضم) وقيل : أصلها أوية أو أوية (كسمرة فى الأول وكشجرة فى الثانى) ثم أعلت العين على خلاف القياس ، وقال الفراء أصلها أية كحية ثم قلبت العين ألفا لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها فى طائى وياجل ، وقال الكسائى : أصلها آيية على مثال ضاربة ، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى فزنتها فالة ، ومثل ذلك يجرى فى غير آية من هذه الكلمات

ويجوز قلبها واواً أيضاً لأن الياء الثالثة المتطرفة المستثقلة لأجل ياء النسب بعدها تقلب واواً كما فى عَمَوِى وشَجَوِى .

هذا كله إذا كانت الياء الساكن ما قبلها ثالثة ؛ فإن كانت رابعة نظرنا : فإن كانت بعد ألف منقلبة : ولا تكون إلا عن الهمزة ، نحو قِرَاىٍ فى تخفيف قِرَأْىٍ ؛ لأن العين لا تقلب ألفاً مع كون اللام حرف علة كما فى هَوَىً وَطَوِىً ، فلا تغير اليـاء فى النسب عن حالهـا ؛ لأن قلب الهمزة ألفاً إذن غير واجب ، فالألف فى حكم الهمزة ، وإن كانت الألف زائدة — وهو الكثير الغالب كما فى سِقَايَة [1] ونُقَايَة [2] — قلبت الياء همزةً فى النسب لأن القياس كان قلبها ألفاً ثم همزة لولا التاء المانعة من التطرف ، فلما سقطت التاء للنسبة وياء النسبة فى حكم المنفصل كما تقدم صارت الياء كالمتطرفة ، ومع ذلك هى محتاجة إلى التخفيف بمجامعتها لياء النسب ، فقلبت ألفاً ثم همزة كما فى رداء ، ولم تقلب لمجرد كونها كالمتطرفة كما فى رِدَاء وسِقَاء [3] لأن لياء النسب نوع اتصال ، بل قلبت لهذا ولاستثقال اجتماع الياآت فمن ثم لم يقلب واو شَقَاوة فى شقاوِىّ إذ لا استثقال كما

---

(١) السقاية — بكسر السين — الاناء الذى يشرب به ، ومنه قوله تعالى : (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية فى رحل أخيه)وهى أيضا البيت الذى يتخذ مجمعا للماء ويسقى منه الناس ، وهى أيضا مصدر بمعنى السقى ، ومنه قوله تعالى : (أجعلتم سقاية الحاج) الآية .

(٢) نقاية الشىء (بضم النون) خياره ، ونقاية الطعام (بفتح النون وتضم أيضا) رديئه

(٣) السقاء — بكسر السين — جلد السخلة إذا أجذع ، يقال : لا يكون إلا للماء ، ويقال : إنه يكون للماء وللبن ، والوطب للبن خاصة ، والنحى للسمن خاصة ، قال :

يَجُبْنَ بِنَا عَرْضَ الْفَلاَةِ وَمَا لَنَا عَلَيْهِنَّ إلاَّ وَخْدَهُنَّ سقاَ

كان مع الياآت ، وبعضهم يقلب ياء سِقَايَة في النسب واوا لأن الياء المستثقلة قبل ياء النسب تقلب واوا كما في عَمَوِىّ وشَجَوِى إذا لم تحذف كما في قاضِىّ .

وكذا يجوز لك في الياء الخامسة التي قبلها ألف زائدة نحو دِرْحَايَة (١) قلبُ الياء همزة وهو الأصل أو واوا كما في الرابعة .

وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعة ياء نحو عَلِىّ وَقُصَىّ فقد تقدم حكمه

بقى علينا حكم الياء الخامسة إذا كان الساكن قبلها ياء ؛ فنقول : ذلك على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما في كُرسِىّ وبَرْدِىّ وكُوفِى فيجب حذفهما في النسب فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد ، وإما أن يكون ثانيهما أصليا ، فإن سكن ثانى الكلمة نحو مَرْمِىّ وكذا يَرْمِىٌّ في النسب إلى يَرْمى على وزن يَعْضِيد(٢) من رمى ، فالأوْلَى حذفهما أيضاً للاستثقال ويجوز حذف الأول فقط وقلب الثاني واواً احتراماً للحرف الأصلي فتقول : مَرْمَوِى ويَرْمَوِى ، وإنما فتحت ما قبل الواو استثقالا للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة ، فيكون كقَاضَوِىّ عند المبرد ، وإن تحرك ثاني الكلمة فلا بد من حذفهما مع أصالة الثاني ، كما تقول في النسب إلى قَضَوِيَّة(٣) على وزن حَمَصِيصة من قَضَى :

---

(١) تقدم قريبا شرح هذه الكلمة (انظر : ص ٤٣ من هذا الجزء)

(٢) اليعضيد — بفتح الياء وسكون العين المهملة — قال ابن سيده : اليعضيد بقلة زهرها أشد صفرة من الورس (الزعفران) وقيل : هي من الشجر ، وقال أبو حنيفة : « اليعضيد بقلة من الأحرار مرة لها زهرة صفراء تشتهيها الإبل والغنم والخيل أيضا تحب بها وتخصب عليها قال النابغة ووصف خيلا :

يَتَحَلَّبُ الْيَعْضِيدُ مِنْ أَشْدَاقِهَا   صُفْراً مَنَاخِرُهَا مِنَ الْجَرْجَارِ

(٣) أصل قضوية قضيية بثلاث ياءات أولاهن مكسورة لأنه من قضيت ، فقلبوا أولى الياءات واوا حين كرهوا اجتماعهن كما فعلوا ذلك في فتوى

قَضَوِيّ ، لا غير ، وهذا بناء على أن أول المكرر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يجيء فى باب ذى الزيادة .

وإن كانت الياء المشددة خامسة وجب حذفها بلا تفصيل ، سواء كان الثانى أصلا كما فى الأحاجِيّ (١) والأوارِيّ (٢) ، أو كانا زائدين كما فى بخاتِيّ اسم رجل فهو غير منصرف لكونه فى الأصل أقصى الجموع ، والمنسوب إليه يكون منصرفاً لأن ياء النسبة لكونها كالمنفصل لا تعد فى بنية أقصى الجموع كما تقدم فى باب ما لا ينصرف ، ألا ترى إلى صرف جَمَالِيّ وكَمَالِيّ .

النسب لما آخره همزة قبلها ألف

قال : «وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ إِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ وَاواً ، وصَنْعَانِيٌّ وبَهْرَانِيٌّ ورَوْحَانِيٌّ وجَلُولِيٌّ وحَرُورِيٌّ شَاذٌّ ، وإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ عَلَى الأَكْثَرِ كَقُرَّائِيّ ، وإِلاَّ فَالْوَجْهَانِ كَكِسَائِيّ وعِلْبَاوِيّ » .

أقول : اعلم أن الهمزة المتطرفة بعد الألف : إما أن تكون بعد ألف زائدة ، أو لا ، فالتى بعد ألف زائدة على أربعة أقسام ؛ لأنها إما أن تكون أصلية

---

(١) الأحاجى : جمع أحجية (بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم بعدها ياء مشددة) ويقال أحجوة (بتشديد الواو وقبلها ضمة) ، وهى الكلمة التى يخالف معناها لفظها

(٢) الأوارى : جمع الآرى ، وهو الحبل تشد به الدابة فى محبسها ، وهو أيضا عود يدفن طرفاه فى الأرض ويبرز وسطه كالحلقة تشد إليه الدابة ، قال النابغة

إِلاَّ الأَوَارِيَّ لأْياً مَا أُبَيِّنُهَا
وَالنُّؤْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

كقُرّاء (١) ووُضّاء (٢) ، والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها ، وإما أن تكون زائدة مَحْضَةً وهى للتأنيث ، ويجب قلبها فى النسب واوا ، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلى المحض والزائد المحض ، فكان الزائد بالتغيير أولى ، ولولا قصد الفرق لم تقلب ، لأن الهمزة لا تستثقل قبل الياء استثقالَ الياء قبلها ، لكنهم لما قصدوا الفرق والواوُ أنسبُ إلى الياء من بين الحروف وأكثَرُ ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب قُلبت إليه الهمزةُ ، وقد تشبه قليلا حتى يكاد يلحقُ بالشذوذ الهمزةُ الأصليةُ بالتى للتأنيث فتقلب واواً نحو قُرّاوِىٌّ ووُضّاوى ، وإما أن لا تكون الهمزة زائدة صرفة ولا أصلية صرفة ، وهى على ضربين : إما منقلبة عن حرف أصلى ككساء ورداء ، وإما مُلْحِقة بحرف أصلى كعِلْبَاء (٣) ، وحِرْباء (٤) ، ويجوز فيهما وجهان : قلْبها واواً ، وإبقاؤها بحالها ، لأن لها نسبة إلى الأصلى من حيث كون إحداها منقلبة عن أصلى والأخرى مُلْحِقة بحرف أصلى ،

---

(١) القراء (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة) الناسك المتعبد ، والقراء (بفتح القاف وتشديد الراء) الحسن القراءة أو الكثيرها ، والهمزة فى كليهما أصلية

(٢) الوضاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة) الوضىء الحسن الوجه ، قال أبو صدقة الدبيرى

وَالمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفِتْيَانِ النَّدَى خُلُقُ الكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالْوُضَّاءِ

(٣) العلباء — بكسر فسكون — عصب عنق البعير ، ويقال : الغليظ منه خاصة. وقال اللحيانى : العلباء مذكر لا غير ، وهما علباوان يمينا وشمالا بينهما منبت العنق ، والجمع العلابى

(٤) الحرباء — بكسر فسكون — ذكر أم حبين ، ويقال : هو دويبة نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، ويقال : إنه يفعل ذلك ليقى جسده برأسه ويتلون ألوانا بحر الشمس ، والجمع الحرابى ، والأنثى الحرباءة ، والحرباء أيضا : مسمار الدرع ، ويقال : هو المسمار فى حلقة الدرع .

ولها نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما كانت فى قُرّاء ووُضّاء ، لكن الإبقاء فى المنقلبة لشدة قربها من الأصلى أولى منه فى الملحقة ، فنقول : كل ما هى لغير التأنيث يجوز فيه الوجهان ، لكن القلب فى الملحقة أولى منه فى المنقلبة ، والقلب فى المنقلبة أولى منه فى الأصلية ، والقلب فى الملحقة أولى من الإبقاء ، وفى المنقلبة بالعكس ، وهو فى الأصلية شاذ .

وأما الهمزة التى بعد ألف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتهما بدل من الهاء فحقها أن لا تغير[1] ، فالنسب إلى ماء مائى بلا

---

(١) أنت تعرف أنهم جوزوا فى همزة كساء ورداء ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوى أو كسائى ورداوى أو ردائى ، وأوجبوا فى همزة شاء وماء بقاء الهمزة فلم يجيزوا إلا أن تقول شائى ومائى، قياسا ، مع اشتراك هذين النوعين فى أن الهمزة فى كل منهما منقلبة عن أصل ، ولعل السر فى تغاير الحكمين أن انقلاب حرف العلة إلى الهمزة فى رداء وكساء قياس لعلة اقتضته ، فجعلوا قيام سبب القلب مذكرا بالأصل وهو الألف التى انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه فى النسب ، فأما فى ماء وشاء ونحوهما فالهمزة فيهما منقلبة انقلابا شاذاً لغير علة تقتضيه ، فانصرف الذهن عن أصل الهمزة — وهو الهاء — لعدم قيام سبب الابدال ، فاعتبرت الهمزة كالأصلية فى نحو قراء ووضاء . ولم يرجعوا إلى الأصل الذى هو الهاء فيقولوا ماهى وشاهى ؛ ولأن الهمزة أخف من الهاء لكون الهمزة أخت حروف العلة ، على أنهم ربما قالوا شاوى تشبيها للهمزة المنقلبة عن الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة ، قال الشاعر :

وَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ ... إِذَا مَاغَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُمِ

وأنشد الجوهرى لمبشر بن هذيل الشمخى :

وَرُبَّ خَرْقٍ نَازِحٍ فَلاَتُهُ ... لاَ يَنْفَعُ الشَّاوِىَّ فِيهَا شَاتُهُ

وَلاَ حِمَارَاهُ وَلاَ عَلاَتُهُ ... إِذَا عَلاَهَا اقْتَرَبَتْ وَفَاتُهُ

هذا بيان ماذكره المؤلف ، وهو موافق لما ذكره سيبويه حيث قال (ج ٢ ص

تغيير ، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء ، لكن العرب قالوا فيه شاوِيٌّ على غير القياس ؛ فإن سمى بشاء فالأجود شائى على القياس لأنه وَضع ثانٍ ، ويجوز شاوِى كما كان قبل العلمية .

---

٨٤) : « وأما الإضافة إلى شاء فشاوى ، كذلك يتكلمون به ، قال الشاعر : فلست بشاوى عليه دمامة (البيت) وإن سميت به رجلا أجريته على القياس ، تقول : شائى ، وإن شئت قلت شاوى كما قلت عطاوى ، كما تقول فى زبينة وثقيف إذا سميت به رجلا بالقياس » اه ، وحاصل هذا الكلام أن القياس فى نحو شاء ـ من كل همزة أبدلت من غير حرف من حروف العلة وقبلها ألف غير زائدة ـ بقاء الهمزة عند النسب ، لكنهم خالفوا القياس فى كلمة شاء فقالوا شاوى ، وأنت إذا سميت بشاء يجوز لك أن تقول شائى على ما يقتضيه القياس وأن تقول شاوى كما كانوا يقولون قبل التسمية . والذى فى شرح الأشمونى وحواشى الصبان نقلا عن ابن هشام يخالف هذا ويخالف بعضه بعضا ، قال الأشمونى : « إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشاوى ، ومنه قوله * لاينفع الشاوى فيها شاته * (البيت) فلو سمى بماء أو شاء لجرى فى النسب إليه على القياس فقيل مائى وماوى وشائى وشاوى » اه ، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف من وجهين : الأول أنه ذكر أن العرب قد قالت ماوى بالواو فى النسب إلى ماء ، ولم يحكه المؤلف ، الثانى أنه يؤخذ منه أن القياس فى هذا النوع جواز القلب واوا والابقاء على نحو ما يجوز فى عطاء وكساء ورداء . وقال الصبان فى حاشيته : « قال ابن هشام : إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائى وماوى ، لأن الهمزة بدل ، غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما ، فهو فى كساء واو ، وفى ماء هاء ، لأن أصله موه اه يس : أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع ، وما بعدها فيجوز الوجهان » اه . وهذا يخالف ما ذكره المؤلف ههنا كما يخالف ما ذكره الأشمونى ، أما مخالفته ما ذكره مؤلف هذا الكتاب فلأنه جعل القياس فى النسب إلى ماء وشاء جواز القلب والابدال ، سواء أكنت قد سميت به أم لم تكن . وأما مخالفته لما ذكره الأشمونى فقد ذكرها الصبان فى عبارته التى نقلناها لك .

صنعاء : بلد فى اليمن ، وبهراء : قبيلة من قُضَاعة ، ورَوْحَاء : موضع قرب المدينة ، وجَلُولاَء : موضع بالعراق ، وكذا حَرُورَاء ، وقالوا فى دَسْتُوَاءَ : دَسْتُوَانِيٌّ[1] ، ووجه قلب الهمزة نوناً وإن كان شاذا مشابهةُ ألفى التأنيث الألف والنون ، وهل قلبت الهمزة نوناً أو واوا ثم قلبت الواو نوناً ؟ مضى الخلاف فيه فى باب ما لا ينصرف[2] ، وحذف فى جَلُولاَء وحَرُورَاء لطول الاسم ، شبهوا

---

(١) كذا فى جميع النسخ ، وكلام المؤلف صريح فى أن الكلمة ممدودة ، والذى فى القاموس والمعجم لياقوت أن الكلمة مقصورة ، قال فى القاموس : « ودستوا بالقصر قرية بالأهواز ، والنسبة دستوانى ودستوائى » اهـ ، وقال ياقوت : « دستوا بفتح أوله وسكون ثانيه وتاء مثناة من فوق : بلدة بفارس ، وقال حمزة : المنسوب إلى دستى دستفائى ، ويعرب على الدستوائى ، وقال السمعانى : بلدة بالأهواز ، وقد نسب إليها قوم من العلماء ، وإليها تنسب الثياب الدستوائية » وقد ضبطت التاء المثناة فى مادة (د س ت) من القاموس بالضم بخط القلم ، وفى مادة (د س ا) منه بالفتح بضبط القلم أيضا .

(٢) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ١ ص ٥٢) : « اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير ، وتشابهانها أيضاً بوجوه أخر لا يضر فواتها ، نحو تساوى الصدرين وزنا ، فسكر من سكران كحمر من حمراء ، وكون الزائدين فى نحو سكران مختصين بالمذكر كما أن الزائدين فى نحو حمراء مختصان بالمؤنث ، وكون المؤنث فى نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر ، كما أن المذكر فى نحو حمراء كذلك ؛ وهذه الأوجه الثلاثة موجودة فى فعلان فعلى غير حاصلة فى عمران وعثمان وغطفان ونحوها ، وتشابهانها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء ، وهما زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدى حمراء معاً ، وكون الزائد الأول فى الموضعين ألفاً ؛ فانه اجتمع الوجهان فى ندمان وعريان مع انصرافهما . فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث ، وقال المبرد : جهة الشبه أن النون كانت فى الأصل همزة بدليل قلبها إليه

ألف التأنيث بتائه فحذفوها (١)

الحَرُورِيَّة : هم الخوارج ، سماهم بهذا الاسم أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه لما نزلوا بحَرُوراء حين فارقوه .

النسب لما آخره واو أو ياء قبلهما ألف

قال : « وبابُ سِقَايَةَ سِقَائِىٌّ بالهَمْزَةِ ، وبابُ شَقَاوَةَ شَقَاوِىٌّ بالوَاوِ ، وبابُ رَايٍ وَرَايَةَ رَائِىٌّ وَرَائِىٌّ وَرَاوِىٌّ » .

أقول : يعنى بباب سِقَاية وشَقَاوة ما فى آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة ، لم تقلب ياؤه وواوه ألفاً ثم همزة لعدم تطرفهما بسبب التاء غير الطارئة ، ويعنى بباب

فى صنعانى وبهرانى فى النسب إلى صنعاء وبهراء ، وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها ، وأما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى ، فأبدلوا النون من الواو شاذاً ، وذلك للمناسبة التى بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون فى الواو ، وجرأهم على هذا الابدال قولهم فى النسب إلى اللحية والرقبة : لحيانى ورقبانى ، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف ، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى » اه ، وقال ابن يعيش فى شرح المفصل (ج ١٠ ص ٣٦) : « القياس فى صنعاء وبهراء أن يقال فى النسب إليهما صنعاوى وبهراوى ، كما تقول فى صحراء صحراوى ، وفى خنفساء خنفساوى ، تبدل من الهمزة واواً فرقاً بينها وبين الهمزة الأصلية ، على ما تقدم بيانه فى النسب ، وقد قالوا صنعانى وبهرانى على غير قياس ، واختلف الأصحاب فى ذلك ، فنهم من قال : النون بدل من الهمزة فى صنعاء وبهراء ، ومنهم من قال : النون بدل من الواو ، كأنهم قالوا صنعاوى كصحراوى ثم أبدلوا من الواو نوناً ، وهو رأى صاحب هذا الكتاب (الزمخشرى) وهو المختار ؛ لأنه لا مقاربة بين الهمزة والنون ، لأن النون من الفم والهمزة من أقصى الحلق ، وإنما النون تقارب الواو فتبدل منها » اه

(١) بقى أن يقال : هل حذفت ألف التأنيث — التى هى الهمزة فى اللفظ — أولا ثم حذفت الألف التى قبلها لأنها خامسة وقياس الألف الخامسة أن تحذف فى النسب ؟ أم حذفت الهمزة والألف التى قبلها معاً لكونهما معاً كعلامة وكون زيادتهما فى الكلمة معاً على ما تقدم بيانه فى الهامشة السابقة ، والظاهر الأول ، وإن كان الثانى له وجه .

رَايٍ ورَايَة مافى آخره ياء ثالثة بعد ألف غير زائدة ، وقد مضى شرح جميع ذلك

النسب إلى ماجاء على حرفين

قال : « وَمَا كانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إنْ كانَ مُتَحَرِّكَ الأَوْسَطِ أصْلاً وَالْمَحْذُوفُ هُوَ اللاَّمُ وَلَمْ يُعَوَّضْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ أوْ كانَ الْمَحْذُوفُ فَاءً وَهُوَ مُعْتَلُّ اللاَّمِ وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِيّ وأَخَوِيّ ، وَسَتَهِيّ فى سَتٍ وَوِشَوِيّ فِى شِيَةٍ ، وقَالَ الأخْفَشُ وِشْيِيٌّ عَلَى الأَصْلِ ، وَإنْ كانَت لاَمُهُ صَحِيحَةً والْمَحْذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يُرَدَّ كَعِدِيّ وَزِنِيّ وَسَهِيّ فى سَهٍ وجاء عِدَوِيٌّ ولَيْسَ بِرَدٍّ ، ومَاسِوَاهُمَا يَجُوزُ فيهِ الأَمْرَانِ نَحْوُ غَدِيّ وغَدَوِيّ وابنِيّ وبَنَوِيّ وحِرِيّ وحِرَحِيّ ؛ وأبو الْحَسَنِ يُسَكِّنُ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ فَيَقُولُ غَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ ، وأُخْتٌ وبِنْتٌ كأَخٍ وَابْنٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَعَلَيْهِ كِلَوِيٌّ ، وَقَالَ يُونُسُ أُخْتِيٌّ وَبِنْتِيٌّ وَعَلَيْهِ كِلْتِيٌّ وَكِلْتَوِيٌّ وَكِلْتَاوِيٌّ »

أقول : اعلم أن الاسم الذى على حرفين على ضربين : ما لم يكن له ثالث أصلا ، وما كان له ذلك فحذف ؛

فالقسم الأول لا بد أن يكون فى أصل الوضع مبنيا ؛ لأن للعرب لا يكون على أقل من ثلاثة فى أصل الوضع ، فاذا نسبت إليه فإما أن تنسب إليه بعد جعله علما للفظه ، أو تنسب إليه بعد جعله علما لغير لفظه ، كما تسمى شخصا بِمَنْ أو كَمْ

ففى الأول لابد من تضعيف ثانيه ، سواء كان الثانى حرفا صحيحا أولا ، كما تبين فى باب الأعلام ، فتقول فى الصحيح : الكَمِّيَّة واللِّمِّيَّة بتشديد الميمين ، وفى غيره : للمائية ، وهو منسوب إلى ما ، ولَوِّيٌّ ولوئى ، (1) فيمن يكثر لفظة لو ،

(1) فى بعض النسخ سقطت كلمة «ولوئى» والصواب ثبوتها ، وأراد الشارح

وكذا تقول فى لا : لأئى ، لأنك إذا ضعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثانى فجعله همزة أولى ، كما فى صحراء وكساء ، وكذا تقول فى اللات [1] : لائى، لأن التاء للتأنيث ، لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو اللّاه ، وتقول فى كَىْ وفِى : كَيَوِىٌّ وَفِيَوِى ، لأنك تجعلهما كيًّا و فيًّا كَحَىٍّ ، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى حىّ وطىّ ، ومبنى ذلك كله على أنّ ياء النسبة فى حكم الكلمة المنفصلة

وفى الثانى : أى المجهول علما لغير لفظه ، لا تضعّف ثانى حرفيه الصحيح [2] ، نحو جاءنى مَنِىٌّ وكَمِىٌّ ، بتخفيف الميم والنون ، كما تبين فى باب الأعلام ، وإذا كان الثانى حرف علة ضعفته عند جعله علما قبل النسبة كما مر فى باب الأعلام

والقسم الثانى الذى كان له ثالث فحذف ان قصدت تكميله ثلاثة ثم نسبت إليه ردّ إليه ذلك الثالث فى النسبة ؛ لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من المجىء بالأجنبى

فنقول : لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء ، أو عينا ، أو لاما

بذلك الاشارة إلى ماحكى عن بعض العرب من أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة همزة على الاطلاق ، فيقول : لائى ، وكيئى ، ولوئى ، وما أشبه ذلك

(١) اللات . اسم صنم ، واختلف فى تائه ، فقيل : أصلية مشددة ، سمى الصنم برجل كان يلت السويق عنده للحاج ، فلما مات هذا الرجل عبد الصنم وسمى بوصفه ، وقيل : هذه التاء زائدة للتأنيث ، وهى مخففة ، قال فى اللسان : « وكان الكسائى يقف عليها بالهاء ، قال أبو إسحاق : هذا قياس ، والأجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء » اه بتصرف

(٢) وجه الفرق بين ما جعل علما للفظه وما جعل علما لغير لفظه أن الأول لم يبعد عن أصله ؛ لأنه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات ، وأما الثانى ـ وهو ما جعل علما لغير لفظه ـ فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبى منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييراً فى اللفظ والمعنى جميعا فيبعد جداً

فان كان فاء ، والمطرد منه المصدر الذى كان فاؤه واوا ومضارعه محذوف الفاء ، نحو عِدَةٍ ومِقَةٍ ودَعَةَ وسَعَة وزِنة ؛ فان كان لامه صحيحا لم ترد فى النسب فاؤه نحو عِدِىّ وسَعِىّ ، لأن الحذف قياسى لعلة ، وهى إتباع المصدر للفعل ، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلة لحذفه ، وأيضا فالفاء ليس موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة ، كما كانت فى التصغير ، وإن كان لامه معتلا كما فى شِيَةٍ وجب رد الفاء ؛ لأن ياء النسب كالمنفصل كما تكرر ذكره ، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه ، ألا ترى أنك تقول : ذو مال ، وفوزيد ، فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبدل عين فو ميما ، فاذا نسبت قلت : ذَوَوِى وفَمِىّ ، وأوهن اتصالا من التاء أيضا ، لأنك تقول : عَرْقُوَة وقَلَنْسُوَة وعَرْقِىّ وقَلَنْسِىّ وسِقَايَة بالياء لا غير وسِقَائِىّ بالهمزة عند بعضهم ، ولولا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزة وأكثر لناسب أن يقال فى شقاوة شَقَائِى أيضا بالهمزة ، فنقول : جاز حذف الفاء فى شية وإن لم يكن فى الكلمات المعربة الثنائية ما ثانيه حرف علة لأن التاء صارت كلام الكلمة فلم يتطرف الياء بسببها وكذا فى الشاة والذات واللات ، فلما سقطت التاء فى شية وخلفتها الياء وهو أوهن اتصالا منه كما مر بقيت الكلمة المعربة على حرفين ثانيهما حرف لين كالمتطرف ؛ إذ الياء كالعدم ، ولا يجوز فى المعرب تطرف حرف اللين ثانيا ، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو غيره ، فيبقى الاسم المعرب على حرف ؛ فلما لم يجز ذلك رددنا الفاء المحذوفة أعنى الواو حتى تصير الكلمة على ثلاثة آخرها لين كَعَصًا وَعَمٍ ، فلما رد الفاء لم تزل كسرة العين عند سيبويه ، ولم تجعل ساكنة كما كانت فى الأصل ؛ لأن الفاء وإن كانت أصلا إلا أن ردها ههنا لضرورة كما ذكرنا ، وهذه الضرورة عارضة فى النسب غير لازمة فلم يعتدّ بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لما عند

حذف الفاء ، فصار وِشِيٌّ كإبِلٍ ، ففتح العين كما فى إبَلِي ونَمَرِي ، فانقلبت الياء ألفاء ثم واوا أو انقلبت من أول الأمر واوا كما ذكرنا فى حيوى ، وأما الأخفش فانه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وِشْيٌّ كظَبْيٍ ولا تستثقل اليا آت مع سكون ماقبلها ، والفراء يجعل الفاء المحذوفة فى هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتله ، بعد اللام ، حتى يصير فى موضع التغيير : أى الآخر ، فيصح ردها ، فيقول : عِدَوِى وزِنَوِى وشِيَوِى ، فى عدة وزنة وشية ، وحمله على ذلك ماروى عن ناس من العرب عِدَوِى فى عدة فقاس عليه غيره

وإن كان المحذوف عينا ، وهو فى اسمين فقط (١) : سه اتفاقا ، ومذ عند قوم ، لم ترده فى النسب ؛ إذ ليس العين موضع التغيير كاللام ، والاسم المعرب يستقل بدون ذلك المحذوف

وإن كان المحذوف لاما فان كان الحذف للساكنين كما فى عَصًا وعَمٍ فلا كلام فى رده فى النسبة ؛ لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين ، وإن كان نَسْياً لا لعلة مطردة نظر : إن كان العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كما فى شاةٍ وذُو مال ، تقول : شاهى، وذووى ، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو فمى فى « فوزيد » ، كما مر قبل ، وإن لم يكن العين حرف علة قال النحاة : نظر ؛ فان كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبة فى موضع من المواضع — وذلك إما فى المثنى ، أو فى المجموع بالألف والتاء ، أو فى حال الاضافة وذلك فى الأسماء الستة — ردّ فى النسبة وجوبا ؛ لأن النسبة يزاد لها فى موضع اللام ما لم يكن فى الأصل كما قلنا فى كية ولأى ، فكيف

---

(١) أورد على هذا الحصر رب المخففة ، بناء على أن المحذوف عينها كما هو رأى جماعة من العلماء ، وليس ذلك بوارد على المؤلف لأنه يرى أن المحذوف من ربه هو اللام على ما سيأتى له

بلام كان فى الأصل وثبت عوده فى الاستعمال بعد الحذف ؟ وقد ذكرنا فى باب المثنى ضابط ما يرد لامه فى التثنية من هذا النوع ، وهو أبٌ وأخٌ وحم وهَنٌ ، وأما الجمع بالألف والتاء فلم يذكر لما يرد لامه فيه من هذا النوع ضابط ، بلى قد ذكرنا فى باب الجمع أن مضموم الفاء نحو ظُبَة لا يرد لامه نحو ظُبَات ، ويرد من المكسورة الفاء قليل نحو عِضَوَات ، والمفتوح الفاء يرد كثير منه [1] نحو سَنَوَات وهَنَوَات وضَعَوَات ، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه بالمكسر ، نحو شفة وأمة ، قالوا : فإن لم يثبت رد اللام فى موضع فأنت فى النسب مخير بين الرد وتركه نحو غَدِىّ وغَدَوِىّ وحِرِىّ وحِرَحِىّ وابنى وبَنَوِىّ ودَمِىّ ودَمَوِىّ ، ولا اعتبار بقوله :

٤٨ — * جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ [2] *

---

(١) انظر تعليل ذلك وضوابطه فى شرح الكافية للمؤلف (ج ٢ ص ١٦٣) و (ج ٢ ص ١٧٥)

(٢) هذا عجز بيت لعلى بن بدال السلمى ، وقد نسبه قوم إلى الفرزدق ، وآخرون إلى المثقب العبدى ، ونسبه جماعة إلى الأخطل ، وليس ذلك بشىء . وصدر البيت قوله :

* فَلَوْ أنَّا عَلَى جُحْرٍ ذُبِحْنَا *

والجحر : الشق فى الأرض ، وقوله « جرى الدميان الخ » قال ابن الأعرابى : معناه لم يختلط دمى ودمه من بغضى له وبغضه لى بل يجرى دمى يمنة ودمه يسرة، اه وكلام الشاعر إشارة إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج ، وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام فى تثنية الدم شاذ ، والقياس دمان ، ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه ثناه على لغة من قال « دمًا » مثل الفتى ، فقال دميان كما يقال فتيان

وبقوله :

٤٩ — * يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ[(١)] *

لشذوذهما ، قالوا : فمن قال هَنُك وهَنَان وهَنَات جوز هَنِيًّا وهَنَوِيًّا ، ومن قال هنوك وهنوان وهنوات أوجب هَنَوِيًّا ، وقال المصنف : إن الرد إلى المثنى والمجموع إحالة على جهالة ، فأراد أن يضبط بغير ذلك ، فقال : إن لم يكن العين حرف علة نظر فإن كان فى الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها لئلا يلزم فى النسب الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين ، مع أن الحذف فى الآخر الذى هو محل التغيير أولى ، فمن ثم لم يجز إلا أبوى وأخوى ، وإن كان فى الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه ، نحو غَدِى وغَدَوِى وحِرِى وحِرَحِي ؛ إذ لا يلزم الإجحاف ، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على المعوض نحو ابنى وبنوى واستى وستهى .

قلت : الذى التجأ إليه خوفاً من الرد إلى جهالة ليس فى الاحالة عليها بدون ما قال النحاة ، لأن كثيراً من الأسماء الذاهبة اللام مختلف فيها بين النحاة هل

---

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُقْهَرَا *

ولم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ومحلم : اسم رجل يقال : إنه من ملوك اليمن ، ويروى فى مكانه « محرق » و« عند » فى قوله « عند محلم » بمعنى اللام ، فكأنه قد قال يديان بيضاوان لمحلم . وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد فى التثنية شاذ ، وكان القياس أن يقول يدان ، ومن العلماء من يقول : إنه ثناه على لغة من قال « يدى » مثل الفتى مقصوراً ، فكما تقول فى تثنية الفتى فتيان تقول فى تثنية اليدى يديان ، فاعرف ذلك

هو فَعْلٌ بالسكون أو فَعَل كيَدٍ ودَمٍ ، وأكثر ما على نحو ظُبَة ومِائة وسَنَة (١) مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحركها .

واعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفة اللام لامها ذو وجهين كسنة لقولهم سانهت وسنوات ، وكذا عِضَة لقولهم عُضَيْهَة وعِضَوَات ، قال السيرافى : من قال سانهت قال سَنَهِىٌّ وسَنَوِىٌّ لأن الهاء لا ترجع فى الجمع لا يقال سَنَهَات (٢) ، ومن قال سَنَوَات يجب أن يقول سَنَوِى ، وكذا من قال عُضَيْهَة قال عِضَهِىٌّ وعِضِىٌّ إذ لم يأت عِضَهَات ، ومن قال عِضَوَات قال عِضَوِىٌّ لا غير ، قال سيبويه : النسبة إلى فم فمى وفموى لقولهم فى المثنى فَمَان ، قال : ومن قال فموان كقوله :

٥٠ — * هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا (٣) *

قال : فَمَوِىٌّ لا غير ، قال المبرد : إن لم تقل فَمِىٌّ فالحق أن ترده إلى أصله وتقول فَوْهِىٌّ .

وعلى أى ضابط كان فاعلم أن ما تُرَدُّ لامه وأصل عينه السكون نحو دَمَوِى ويَدَوِى وغَدَوِى وحِرَحِىٌّ يفتح عينه عند سيبويه ، إلا أن يكون مضاعفاً ،

---

(١) المراد بنحو ظبة ومائة وسنة كل ثلاثى حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث سواء أكان مضموم الأول أم مكسوره أم مفتوحه ، وأما المختلف فيه فهو الثلاثى المحذوف اللام الذى لم يعوض منها شيئاً

(٢) قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنوات ، وحكاه فى اللسان عن ابن سيده

(٣) هذا صدر بيت للفرزدق ، وعجزه قوله :

* عَلَى النابِحِ العَاوِى أَشَدَّ رِجَامِ *

ونفثا : ألقيا على لسانى ؛ وضمير التثنية يرجع إلى إبليس وابنه ، وأراد بالنابح من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب ، وكذلك العاوى ، والرجام : المراماة بالحجارة ؛ وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل فى تثنية فم فموان

لمثل ما ذكرنا فى تحريك عين شِيَةٍ ، وذلك أن العين كانت لازمة الحركة الإعرابية ، فلما رددت الحرف الذاهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبيها على لزومها للحركات قبل ، والفتحةُ أخفها ، ففتحتها ، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ردا إلى الأصل ، كما ذكرنا فى شية ، فيقول : يَدْيِىٌّ وَدَمْيِىٌّ وَغَدْوِىٌّ وَحِرْحِىٌّ باسكان عيناتها ، وأما إذا كان مضاعفاً كما إذا نسبت إلى رُبَ المخففة فانك تقول : رُبِّىٌّ باسكان العين للادغام اتفاقا ، تفاديا من ثقل فك الادغام ، وقد نسبوا إلى قُرَةَ وهم قوم من عبد القيس والأصل قُرَّة فخفف فقالوا قُرِّى مشددة الراء

واعلم أن كل ثلاثى محذوف اللام فى أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهى كالعوض منها ، فان رددت اللام حذفت الهمزة ، وإنْ أثبتَّ الهمزة حذفت اللام ، نحو ابنى وبَنَوِى ، واسمى وَسِمَوِى بكسر السين أو ضمه لقولهم سِمٌ وسُمٌ وجاء سَمَوِى بفتح السين أيضاً ، وأما امرؤ فلامه موجودة ، فلا يكون الهمزة عوضاً من اللام فلذا قال سيبويه لا يجوز فيه إلا امرئى قال وأما مَرَئِىٌّ فى «امرىء القيس» فشاذ ، قال السيرافى : هذا قياس منه ، وإلا فالمسموع مرئى فى امرىء القيس ، لا امرئى ؛ واعلم أن الراء فى مَرَئِى المنسوب إلى امرىء مفتوح ، وذلك لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقى حركة الراء بحالها ، وهى تابعة لحركة الهمزة التى هى اللام ، والهمزة لزمها الكسر لأجل ياء النسب ، فكسرت الراء أيضاً ، فصار مَرِئِى كَنَمِرِى ، ثم فتحت كما فى نَمَرِى ، وحكى الفراء فى امرىء فتح الراء على كل حال وضمها على كل حال ، وأما ابنم فكأن الهمزة مع الميم عوضان من اللام ؛ فاذا رددت اللام حذفتهما ، قال الخليل : ولك أن تقول ابنمى ؛ قال سيبويه : ابنمى قياس من الخليل لم تتكلم به العرب

فان أبدل من اللام فى الثلاثى التاء ، وذلك فى الأسماء المعدودة المذكورة فى

باب التصغير نحو أخت[1] و بنت وهَنْت وثِنْتَان وَ كَيْتَ وَذَيْتَ ، فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء و إن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث فى هذه الأسماء ، والدليل على أنها لاتقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها فى التصغير نحو بُنَية وأُخَية ، وكذا فى الجمع نحو بنات وأخوات وهنات ، فاذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر ، لأن جميع ذلك كان مذكراً فى الأصل ، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أُخت وكسرها من بِنْتٍ وثِنْتَان ، و إسكان العين فى الجميع تنبيها على أن هـذا التأنيث ليس بقياسى كما كان فى ضارب وضاربة وأن التاء ليست لمحض التأنيث بل فيها منه رائحة ، ولذا ينصرف أخت علما ، فتقول فى أخت : أَخَوِى كما قلت فى أخ ، وفى بنت وثنتان بَنَوِى وَثَنَوِىّ ، والدليل على أن مذكر بنت فَعَلٌ فى الأصل بفتح الفاء والعين قولهم بَنُونَ فى جمعه السالم وأبناء فى التكسير[2] وكذا قالوا فى جمع الاثنين أثناء ، قال سيبويه[3] : إن قيل إن بنات لم يرد اللام

---

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢٠)

(٢) الدليل على أن الفاء فى ابن مفتوحة قولهم فى جمع السلامة بنون ، والدليل على أن العين مفتوحة أيضا مجىء تكسيره على أبناء ، إذ لو كانت عينه ساكنة لجمع على أفعل مثل فلس و أفلس

(٣) بين عبارة سيبويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف ، ونحن نذكر لك عبارة سيبويه ، قال (ج ٢ ص ٨٢) : « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات ، فانه ينبغى له أن يقول بنى فى ابن كما قلت فى بنون ، فانما ألزموا هذه الرد فى الاضافة لقوتها على الرد ولأنها قد ترد ولاحذف ، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها » اهـ ، وقال أبو سعيد السيرافى فى شرحه : « فان قال قائل فهلا أجزتم فى النسبة إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلتم أخوى من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا فى المذكر بنون ولم يقولوا فيه بنى . إنما قالوا بنوىّ أو ابنى ، فلم

فيه فكان القياس أن يجوز فى النسب بَنِيّ وَبَنَوِيٌّ لما أصلتم من أن النظر فى الرد فى النسبة إلى المثنى والمجموع بالألف والتاء . فالجواب أنهم وإن لم يردوا فى بنات ردوا فى بنون ، والغرض رجوع اللام فى غير النسب فى بعض تصاريف الكلمة ، وكان يونس يجيز فى بنت وأخت مع بَنَوِى وأَخَوِى بِنْتِيّ وأُخْتِيّ أيضاً ، نظراً إلى أن التاء ليست للتأنيث ، وهى بدل من اللام ، فألزمه الخليل أن يقول مَنْتِيّ (١) وَهَنْتِيّ أيضاً ، ولا يقوله أحد

وتقول فى كَيْتَ وذَيْتَ : كَيَوِيٌّ وَذَيَوِيّ ، لأنك إذا رددت اللام صارت كَيَّة وذَيَّة كحيَّة ، فتقول : كَيَوِى كحيوى

يحملوه على الحذف ، إذ كانت الاضافة قوية » اه ، وقول سيبويه « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات » معناه أنه كان ينبغى جواز حذف اللام فى النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد فى الجمع ، وكل مالم يرد فى الجمع ولا فى التثنية فانه يجوز فى النسب رده وعدم رده ، وقوله بعد ذلك « فانه ينبغى له أن يقول بنى فى ابن كما قلت فى بنون » معناه أنه لو كان مدار الأمر على الرد فى الجمع أو التثنية لكان يجوز فى النسب إلى ابن الرد وعدمه لأن جمعه لم يرد فيه اللام وكذا تثنيته ، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه ، بل التزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوى أو ابنى ، علمنا أن هناك شيئا وراء الرد فى الجمع والتثنية ، وهو ماذكره سيبويه بقوله « فانما ألزموا هذه الرد فى الاضافة لقوتها ـ الخ »

(١) أصل منتى « من » ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا فى غير اللغة الفصحى ، واللغة الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه ، وبهذا يتبين أن إلزام الخليل ليونس يتم فى هنت لأنه ثلاثى الوضع ، لا فى منت الثنائى الوضع ، إذ كلام يونس فيما حذفت لامه وعوض عنها التاء ، فالظاهر أن منتا يجرى عليه حكم الثنائى الوضع الصحيح الثانى الذى قدمه المؤلف ، على أن ليونس أن يجيب عن هنت بأن كلامه فيما لزمته التاء وقفا ووصلا ، وهنت تلزمه التاء فى الوصل لا فى الوقف

والتاء في « كلتا »(١) عند سيبويه مثلها في أخت ، لما لم تكن لصريح التأنيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وجاز الإتيان بألف التأنيث بعدها وتوسيط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتي التأنيث لأن التاء كما ذكرنا ليست لمحض التأنيث بل فيها رائحة منه ، فكلتا عنده كَحُبْلَى الألف للتأنيث فهي لا تنصرف لا معرفة ولا نكرة ، فاذا نسبت إليه رددت اللام ، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكر، كما في أخت وبنت ، فيصير كِلَوَى بفتح العين فيجب حذف ألف التأنيث كما مر في جَمَزَى ، وفتح عين مذكره ظاهر، قال السيرافي : من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التأنيث بل هو بدل من الواو كما في سِتّ وأصله سِدْسٌ وكما في تُكلة وتُراث قال كِلْتِيّ ، فيجيء على ماقال السيرافي كِلْتَوِي وكِلْتَاوِي أيضا كحبلوي وحبلاوي، وعند الجرمي أن ألف كلتا لام الكلمة ، وليست التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث ، فيقول : كِلْتَوِي كأعْلَوِي ، وقوله مردود لعدم فِعْتَلٍ في كلامهم ، وليس ليونس في كلتا قول ، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت وبنت، وليس ماجوّز من النسب مع وجود التاء فيهما مطردا عنده في كل ماأبدل من لامه تاء حتى يقال إنه يلزمه كِلْتِيّ وكلتوي وكلتاوي كحُبْلِيّ وَحُبْلَوِي وحبلاوي ، ، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال مَنْتِي وَهَنْتِي أيضا ولم يلزمه الخليل ماألزمه ، فقول المصنف « وعليه كلتوى وكلتى وكلتاوى » فيه نظر ، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديرا على قياس مانسب يونس إلى أخت وبنت لجاز الأوجه الثلاثة

قوله « متحرك الأوسط أصلا » أي في أصل الوضع

قوله « والمحذوف هو اللام ولم يعوض همزة الوصل » شرط لوجوب الرد

---

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢١)

ثلاثة شروط : تحرك الأوسط، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غَدِي وغَدَوِى ، وكون اللام هو المحذوف ، إذ لو كان المحذوف هو العين نحو سه لم يجز رده، وعدم تعويض همزة الوصل ، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابنى و بَنَوِى

قوله « أو كان المحذوف فاء » هذا موضع آخر يجب فيه رد المحذوف مشروط بشرطين : كون المحذوف فاء ؛ إذ لو كان لاما مع كونه معتل اللام لم يلزم رده كما فى غدى ، وكونه معتل اللام ؛ إذ لو كان صحيحا لم يجب رده كما فى عِدِىّ

قوله « أبوى وأخوى وستَهِىّ » ثلاثة أمثلة للصورة الأولى ، وإنما قال فى ستٍ لئلا يلتبس بالمنسوب إلى سه بحذف العين فانه لايجوز فيه رد المحذوف ، وفى است لغتان أخريان : سَتٌ بحذف اللام من غير همزة الوصل ، وسَهٌ بحذف العين .

قوله « ووِشَوِىّ فى شية » مثال للصورة الثانية

قوله « وإن كانت لامه » أى : لام الاسم الذى على حرفين

قوله « غيرها » أى : غير اللام ، وهو إما عين كما فى سه ، أو فاء كعدة وزنة

قوله « وليس برد » إذ لو كان ردا لسكان فى موضعه ، بل هذا قلب

قوله « وما سواهما » أى : ماسوى الواجب الرد ، وهو الصورتان الأوليان ، والممتنع الرد ، وهو الصورة الثالثة ، يجوز فيه الأمران : أى الرد ، وتركه

النسب للمركب

قال : « وَالْمُرَكَّبُ يُنْسَبُ إلى صَدْرِهِ كَبَعْلِيٍّ وَتَأَبَّطِيٍّ وَخَمْسِيٍّ فى خَمْسَةَ عَشَرَ عَلَماً ، وَلاَ يُنْسَبُ إلَيْهِ عَدَداً ، وَالْمُضَافُ إنْ كانَ الثَّانِي مَقْصُوداً أَصْلاً كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِى عَمْرٍو قِيلَ : زُبَيْرِيٌّ وَعَمْرِىٌّ ، وَإنْ كَانَ كَعَبْدِ مَنَافٍ وَامْرِىءِ الْقَيْسِ قِيلَ : عَبْدِيٌّ وَمَرَئِيٌّ »

أقول : اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها ، سواء كانت جملة محكية كتأبط شرا ، أو غير جملة ، وسواء كان الثانى فى غير الجملة متضمنا

الحرف كخَمْسَةَ عشر وبَيْتَ بَيْتَ(١) ، أولا كبعلبك ، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتى فيه خاصة ، وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزءين فى النسب كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ماهو ثقيل بسبب التركيب

فان قلت : فقد ينسب إلى قَرَعْبَلانَة (٢) واشهيباب وعَيْضَمُوز (٣) مع ثقلها

قلت : لا مَفْصِلَ فى الكلمة الواحدة يحسن فكه ، بخلاف المركب فان له مفصلا حديث الالتحام متعرضا للانفكاك متى حَزَبَ حازب

وإنما حذف الثانى دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغيير الآخر ، والتصدر محترم

وأجاز الجرمى النسبة إلى الأول أو إلى الثانى أيهما شئت فى الجملة أو فى غيرها ، فتقول فى بعلبك : بَعْلِي أو بَكِّى ، وفى تأبط شرا : تأبَّطِيٌّ أو شرى

وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزءين ، قال :

٥١ — تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً
بِفَضْلِ الَّذِى أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ (٤)

---

(١) تقول العرب : هو جارى بيت بيت ، فيبنونه على فتح الجزءين ، ويقولون : هو جارى بيتا لبيت - بنصب الأول - ويقولون : هو جارى بيت لبيت - رفع الأول - ، وعلى أى حال هو فى موضع الحال ، فعلى الوجه الأول والثانى هو حال مفرد ، وعلى الثالث هو جملة

(٢) انظر كلمة « قرعبلانة » (ح ١ ص ١٠ و ٢٠٠ و ٢٦٤)

(٣) انظر كلمة « عيضموز » (ح ١ ص ٢٦٣)

(٤) هذا البيت من الشواهد التى لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به على أن الشاعر قد نسب إلى المركب

نسبها إلى « رَامَهُرْمُز »

وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللفظ ، نحو بَعْلَبَكِّى

وإذا نسبت إلى « اثنى عشر » حذفت عشر كما هو القياس ثم ينسب إلى اثنان اثْنِىّ أو ثَنَوِىّ ، كما ينسب إلى اسم اسْمِى أو سَمَوِىّ ، ولا يجوز النسب إلى العدد المركب غير علم ؛ لأن النسب إلى المركب بلا حذف شيء منه مؤدّ إلى الاستثقال كما مر ، ولا يجوز حذف أحد جزأى المركب المقصود منه العدد ؛ إذ هما فى المعنى معطوف ومعطوف عليه ، إذ معنى خمسة عشر خمسة وعشر ، ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر ، وإنما جاز النسب إلى كل واحد من المضاف والمضاف إليه كما يجىء وإن كان فى الأصل لكل واحد منهما معنى لأنه لا ينسب إلى المركب الإضافى إلا مع العلمية كابن الزبير وامرىء القيس ، والعلم المركب لا معنى لأجزائه أى تركيب كان ، ولولم ينمح أيضاً معناهما بالعلمية لجاز النسب إليهما لأنك إن نسبت إلى المضاف فقلت فى غلام زيد غلامى فقد نسبت إلى ماهو المنسوب إليه فى الحقيقة لأن المضاف إليه فى الحقيقة كالوصف للمضاف ، إذ معنى غلام زيد غلام لزيد ، وإن نسبت إلى المضاف إليه فانه وإن لم يكن هو المنسوب إليه فى الحقيقة لكنه يقوم مقام المضاف فى غير باب النسب كثيرا ، حتى مع الالتباس أيضاً ، كقوله :

٥٢ — * طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِىَّ حِذْيَمَا * (١)

المزجى بالحاق ياء النسب بكل جزء من جزأيه - قال أبو حيان فى الارتشاف : «وتركيب المزج تحذف الجزء الثانى منه فتقول فى بعلبك بعلى ، وأجاز الجرمى النسب إلى الجزء الثانى مقتصراً عليه . فتقول: بكى ، وغير الجرمى كأبى حاتم لا يجيز ذلك إلا منسوبا إليهما (أى إلى الصدر والعجز معاً) قياسا على «رامِيّهرمزية» أو يقتصر على الأول

(١) هذا عجز بيت لأوس بن حجر ، وصدره :

* فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَىَّ فَإِنَّنِى *

أى ابن حذيم ، فكيف لا يجوز فى النسب وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلا لدفع الالتباس، كما يجىء باقامة المضاف إليه مقام المضاف ، وأما إذا نسبت إلى خمسة عشر عَلَمًا بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد ؛ إذ لا دلالة لأحد الجزأين مع العلمية على معنى ؛ وقد أجاز أبو حاتم السجستانى فى العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أَحَدِى عشرى نحو قوله « رامية هرمزية » وفى المؤنث إحْدِى — أو إحْدَوِىّ — عَشْرِىّ — بسكون شين عشرة — أى ثوب طوله أحد عشر ذراعا ؛ وعلى لغة من يكسر شين عشرة فى المركب إحْدِى عَشِرِىّ — بفتح الشين كَنَمَرِى — وكذا تقول فى اثنى عشر : اثنى عشرى ، أو ثَنَوِىّ عشرى ، إلى آخر المركبات

وإذا نسبت إلى المركب الإضافى فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستثقال ولأنك إن أبقيتهما فان ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فان انتقل إعراب الاسم المنسوب إليه إلى ياء النسب ، كما فى نحو كوفى و بصرى وغير ذلك من المنسوبات ؛ لزم تأثر الياء بالعوامل الداخلة على المضاف وعدم تأثره بها لحاقه بآخر المضاف إليه اللازم جره ، وإن لم ينتقل التبس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب نحو غلامُ بَصْرِىٍّ ، وإن ألحقتها بالمضاف نحو عَبْدِىّ القيس تُوُهِّم أن المنسوب مضاف إلى ذلك المجرور ، مع أن قصدك نسبة شىء إلى الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه ، فاذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثانى لما ذكرنا

وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيبان اقتسموا معزاه ، وقوله : فهل لكم فيها ، هو على تقدير مضاف ، والأصل فهل لكم فى ردها ، وأعيا : أعجز ، والنطاسى - بكسر النون - هو العالم الشديد النظر فى الأمور ، وحذيما : يراد به ابن حذيم ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والمعنى : هل لكم ميل إلى ردمعزاى إلى فاتى حاذق خبير بالداء الذى يعجز الأطباء عن مداواته

فتقول فى عبد القيس : عَبْدِى ، وفى امرىء القيس : مَرَئى ، وأيضا فانك لو نسبت إلى المركب الاضافى قبل العلمية فالمنسوب إليه فى الحقيقة هو المضاف كما ذكرنا فالأولى بعد العلمية أن ينسب إليه دون المضاف إليه

فان كثر الالتباس بالنسبة إلى المضاف وذلك بأن يجىء أسماء مطردة والمضاف فى جميعها واحد والمضاف اليه مختلف كقولهم فى الكنى : أبو زيد ، وأبو على ، وأبو الحسن ، وأم زيد ، وأم على ، وأم الحسن ، وكذا ابن الزبير ، وابن عباس ، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو زُبَيْرى فى ابن الزبير ، و بكرى فى أبى بكر ، إذ الكنى مطرد تصديرها بأب وأم ، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد ، فلو قلت فى الجميع : أبوى ، وأمى ، وابنى ، لاطرد اللبس ، وإن لم يطرد ذلك بل كثر كعبد الدار وعبد مناف وعبد القيس فالقياس النسب إلى المضاف كما ذكرنا نحو عَبْدِى فى عبد القيس ، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه فى هذا أيضاً نحو مناقى فى عبد مناف

وهذا الذى ذكرنا تقرير كلام سيبويه ، وهو الحق ؛ وقال المبرد : بل الوجه أن يقال : إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسبة إلى الثانى ، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول كعبد القيس وامرىء القيس ، لأن القيس ليس شيئا معروفا يتعرف به عبد وامرؤ ، وللخصم أن يمنع ويقول : بم علمت أن القيس ليس شيئا معروفا مع جواز أن يكون شيئا معروفا إما قبيلة أو رجلا أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد فى الأصل للتخصيص والتعريف كما فى عبد المطلب وعبد شمس وعبد العزى وعبد اللات

قال السيرافى : ويلزم المبرد أن ينسب إلى الأول فى الكنى لأنهم يُكَنُّون الصبيان بنحو أبى مسلم وأبى جعفر مثلا قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن فى مثله معروفا إذ هو اسم على

معدوم مع أنه ينسب إليه، فكأن المصنف أجاب السيرافى نيابة عن المبرد ، وقال : الثانى فى أمثال هذه الكنى فى الأصل مقصود ، وذلك أن هذه الكنى على سبيل التفاؤل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك ، فالثانى و إن لم يكن مقصودا الآن ولا معرّفا للأول إلا أنه مقصود فى الأصل : أى الأصل أن لا يقال أبو زيد مثلا إلا لمن له ولد اسمه زيد ، وللسيرافى أن يقول : إن الأصل أن لايقال عبد القيس إلا فى شخص هو عبد لمن اسمه قيس ، فقول المصنف « و إن لم يكن الثانى مقصودا فى الأصل كما فى عبد القيس وامرىء القيس فالنسبة إلى الأول » مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد

هذا ، وقد جاء شاذا مسموعا فى «عَبْدٍ» مضافا إلى اسم آخر أن يركب من حروف المضاف والمضاف إليه اسم على فَعْلَلٍ بأن يؤخذ من كل واحد منهما الفاء والعين ، نحو عَبْشَمِي فى عبد شمس ، و إن كان عين الثانى معتلا كمل البناء بلامه نحو عَبْقَسِي وَعَبْدَرِى فى عبد القيس وعبد الدار ، وجاء مَرْقَسِي فى امرىء القيس [1] من كِنْدَة وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه مَرَئى ، والعذر فى هذا التركيب مع شذوذه أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون المضاف إليه التبس ، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف ولا يطلق اسمه عليه مجازا ، بخلاف ابن الزبير فان اطلاق اسم أحد الأبوين على الأولاد كثير ، نحو قريش وهاشم وخِنْدِفَ [2] وكذا إطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع

---

(١) لم يعين شخص امرىء القيس الكندى الذى قالوا فى النسب إليه : مرقسى ، وقد عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر ، وقد ذكر الشارح المرتضى : أن الصواب أن امرأ القيس الذى ينسب إليه مرقسى هو امرؤ القيس بن الحرث بن معاوية ، وهو أخو معاوية الأكرمين الجد الثالث لامرىء القيس بن حجر

(٢) خندف : لقب امرأة إلياس بن مضر ، واسمها ليلى ، وهى بنت عمران بن الحاف ابن قضاعة، وإنما لقبت كذلك لأن إبل الياس انتشرت ليلا فخرج مدركة فى طلبها

قال سيبويه : وسمعنا من العرب من يقول فى النسب إلى كنت كونِىّ ، وذلك لأنه أضاف إلى المُصَدَّرِ ، فحذف الفاعل وهو التاء ، فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجع العين الساقطة للساكنين ، وهذه الكسرة وإن كانت لأجل الياء التى هى كالكلمة المنفصلة إلا أنه إنما رد العين لأن أصل اللام الحركة وسكونها عارض ، وكان الوجه أن يقال كانِىّ ، لأنا قد بينا قبل فى شرح قوله « وأما باب سُدّيّه فالصحيح أن الضم كذا » أن الضمائر فى نحو قُلْتُ وقُلْنا تتصل بِقَالَ فتحذف الألف للساكنين ، لكنه أبقى الفاء فى كُونِىّ على أصل ضمه قبل النسبة ، تنبيها على المنسوب إليه ، قال الجَرْمِىُّ : يقال رجلٌ كُنْتِىّ لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا كُنْتُنِىٌّ بنون الوقاية ليسلم لفظ كُنْتُ بضم تائه ، قال :

٥٣ — وَمَا أَنَا كُنْتِىٌّ وَمَا أَنَا عَاجِنٌ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتُنِىُّ وَعَاجِنُ (١)

الكنتى : الشيخ الذى يقول كنت فى شبابى كذا وكذا ، والعاجن : الذى لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادا تاما كأنه يعجن

النسب الجمع قال : « وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ، يُقَالُ فى كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدَ وَفَرَائِضَ : كِتَابِىٌّ وَصَحَفِىٌّ وَمَسْجِدِىٌّ وَفَرَضِىٌّ ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ عَلَمًا فَمَسَاجِدِىٌّ كَكِلاَبِىٍّ وَأَنْصَارِىٍّ »

فردها فسمى مدركة ، وخندفت الأم فى أثره : أى أسرعت ، فلقبت خندف

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ويروى صدره :

* فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصْبَحْتُ عَاجِنًا *

وقد فسر المؤلف مفرداته ، والاستشهاد فيه فى قوله فأصبحت كنتيا ، وفى قوله الكنتنى حيث نسب إلى المركب الاسنادى على لفظه وجاء من غير نون الوقاية فى الأول ومعها فى الثانى

أقول : اعلم أنك إذا نسبت إلى مايدل على الجمع فان كان اللفظ جنساً كتمْر وضَرْب أو اسم جمع كنَفَر ورَهْط [(١)] و إبل نسبت إلى لفظه نحو تمْرِى و إبلى ، سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه مايطلق على واحده كراكب [(٢)] فى ركب أو لم يجىء كغنم وإبل ، وكذا إن كان الاسم جمعا فى اللفظ والمعنى لكنه لم يستعمل واحده لاقياسيا ولا غير قياسى كعبَادِيد [(٣)] ، تقول : عَبَادِيدِى ، قال سيبويه : كون النسب إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئا لم يتكلم به العرب وإن كان قياسيا نحو عُبْدُودى أو عِبْدِيدى أو عبْدَادى ، وكذا قولهم أعرابى لأن أعرابا جمع لاواحد له من لفظه ، وأما العرب فليس بواحده الآن ، لأن الأعراب ساكنة البدو ، والعرب يقع على أهل البدو والحضر ، بل الظاهر أن الأعراب فى أصل اللغة كان جمعا لعرب ثم اختص

وإن كان الاسم جمعا له واحد لكنه غير قياسى ، قال أبو زيد : ينسب إلى لفظه كمَحَاسِنِىّ ومَشَابِهِىّ ومذاكيرىّ و بعضهم ينسبه إلى واحده الذى هو غير قياسى نحو حُسْنِى وشَبَهِى وذَكَرِىّ

وإن كان جمعا له واحد قياسى نسبت إلى ذلك الواحد ، ككتابى فى كُتُب وأما قولهم رُبِّىٌّ وَرِبَابِىّ فى رِبَاب ، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا واحدة : ضَبَّة وثَوْر وعُكْل وتَيْم وَعَدِى ، واحدهم رُبَّة كقُبَّة وَقِبَاب ، والرُّبَّة

---

(١) النفر مادون العشرة من الرجال ومثله النفير ، وقد يطلق على الناس كلهم ، والرهط ـ باسكان ثانيه أو فتحه ـ قوم الرجل وقبيلته ، ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا

(٢) الركب : الجماعة الراكبون الابل من العشرة فصاعدا ، وله واحد من لفظه وهو راكب وسيأتى الخلاف فى ركب أهو جمع أو اسم جمع فى باب الجمع

(٣) عباديد : انظر (ح ١ ص ٢٦٨)

الفرقة من الناس ، فانما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعنى رِبَابًا لـكونه بوزن الواحد لفظا ، ولغلبته من بين مايصح وقوعه عليه لغة على جماعة معينين فصار كالعلم نحو مَدَائنى[1] وأما أَبْنَاوى فى النسب إلى أبناء ، وهم بنو سعد بن زيد مناة ، وأنصارى فى النسبة إلى الأنصار ؛ فللغلبة المذكورة ولمشابهة لفظ أفعال للمفرد حتى قال سيبويه إن لفظه مفرد ، ولقوة شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو بُرْمَة أعْشَار[2] ، وثوب أسمال [3] ونُطْفَةٌ أمشاج [4] ورجع ضمير المفرد المذكر إليه فى نحو قوله تعالى : (وإن لـكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه) ولا منع أن يقال : إن الياء فى أنصارى وأبناوى ورِبابى للوحدة لا للنسبة كما فى رومى وروم وزنجى وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع ، فلو قلت بَعْدُ مثلا : ثوب أنصارى وشيء ربابى أو أبناوى كان منسوبا إلى هذه المفردات بحذف ياء الوحدة كما ينسب إلى كرسى بحذف الياء فيكون لفظ المنسوب والمنسوب إليه واحدا

ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضا فى الأصل للنسبة لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحدا منهم ، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة ، فعلى هذا يكون العذر فى لحاق الياء بهذه الأسماء ماتقدم أولا ، وقالوا فى النسبة إلى أبناء فارس ، وهم الذين استصحبهم سيف بن

(١) مدائنى : منسوب إلى المدائن وهى مدينة كسرى قرب بغداد، سميت بذلك لكبرها

(٢) البرمة: قدر من حجارة، ويقال: برمة أعشار وقدر أعشار وقدح أعشار، إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة ، وقيل : إذا كانت مكسرة على عشر قطع

(٣) يقال : ثوب أسمال ، ويقال: ثوب أخلاق ، إذا كان قد صار مزقا . قال الراجز

* جَاءَ الشِّتَاءُ وَقَمِيصِى أَخْلَاقْ *

(٤) النطفة — بالضم — الماء الصافى قل أو كثر ، وأمشاج : مختلطة بماء المرأة ودمها

ذى يزن إلى اليمن : يزنى ، على القياس ، مع أنهم جماعة مخصوصة كبنى سعد بن زيد مناة ، وقالوا فى النسبة إلى الْعَبَلَات : عَبْلِى ، بسكون الباء وهم من بنى عبد شمس : أمية الأصغر ، وعبد أمية ، ونوفل ، لأن كل واحد منهم سمى باسم أمه ، ثم جمع ، وهى عَبْلَة بنت عُبَيْد ، من بنى تميم ، وإنما قالوا فى المهالبة والمسامعة مُهَلّبِى ومِسْمَعِى ؛ لأنك رددتهما إلى واحدهما وحذفت ياء النسبة التى كانت فى الواحد ثم نسبت إليه ، ويجوز أن يقال سمى كل واحد منهم مُهَلّبًا ومِسْمَعًا أى باسم الأب ثم جمع كما سمى كل واحد فى العَبَلَات باسم الأم ثم جمع ، فيكون مهلبى منسوبا إلى الواحد الذى هو مهلب ، لا إلى مهالبى

وإن كان اللفظ جمعا واحده اسم جمع نسبت ايضا إلى ذلك الواحد ، كما تقول فى النسبة إلى نساء : نِسْوِى ، لأن واحده نسْوَة ، وهو اسم جمع ، وكذا تقول فى أنفار وأنباط : نَفَرِى ونَبَطِى

وإن كان جمعا واحده جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده ، كما تقول فى النسبة إلى أكالب : كَلْبِى

وإنما يرد الجمع فى النسبة إلى الواحد لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحدا ، وهو الوالد أو المولد أو الصنعة ، فحمل على الأغلب ، وقيل : إنما رد إلى الواحد ليعلم أن لفظ الجمع ليس علماً لشىء ، إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه ، نحو مَدَائنى وكِلابى ، كما يجىء

ولو سميت بالجمع فان كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائنى وأنمارى وكلابى وضِبَابى ، وأنمار : اسم رجل ، وكذا ضباب وكلاب

وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالألف والتاء يحذف منه الألف والتاء ، تقول فى رجل اسمه ضربات : ضَرَبِى ، بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحده ، بل حذفت منه الألف والتاء فقط ، بخلاف عَبْلِى فى المنسوب إلى

العَبَلات ؛ فانه بسكون الباء لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا ، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً الحرفان ، إن لم يجعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب ، ولا يرد إلى الواحد ، فلهذا قيل فى المسمى بأَرَضِين : أَرَضِىٌّ ، بفتح الراء ، وإن جعل النون معتقب الاعراب لم يحذف منه شىء ، كما مر فى أول الباب[1]

قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَاذُكِرَ فَشَاذٌّ » شواذ النسب

أقول : اعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب ، بعضها مضى نحو جُذَمِى وقُرَشِى وحَرُورِى ، ولنذكر الباقى ؛ قالوا فى العالية — وهو موضع بقرب المدينة — عُلْوِىٌّ ؛ كأنه منسوب إلى العُلو ، وهو المكان العالى ضد السفل ؛ لأن العالية المذكورة مكان مرتفع ، والقياس عَالِىّ أو عالَوِى ، فهو منسوب إليها على المعنى ، وقالوا فى البَصْرة : بِصْرِى ، بكسر الباء ؛ لأن البصرة فى اللغة حجارة بيض وبها سميت البَصرة ؛ والبِصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البَصْرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء فى النسب ، وقيل : كُسِرَ الباء فى النسب إتباعاً لكسر الراء ،

(١) هذا الذى ذهب إليه الرضى وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذى عليه جمهور علماء العربية ، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع ، قال السيوطى فى همع الهوامع (٢ : ١٩٧) : « وأما الجمع الباقى على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال فى الفرائض : فرضى ، وفى الحمس : أحمسى ، وفى الفرع : أفرعى ، قال أبو حيان : بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى ، فان كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابى ، إذ لو قيل فيه عربى ردا إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالبوادى وعموم العرب ، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى ، وذهب هؤلاء إلى أن القمرى والدبسى منسوب إلى الجمع ، من قولهم : طيور قمر ودبس ، وعند الأولين هو منسوب إلى القمرة ، وهى البياض ، والدبسة ، أو مثل كرسى مما بنى على الياء التى تشبه ياء النسب » اه والدبسة : لون بين السواد والحمرة

ويجوز بَصْرِى بفتح الباء على القياس ، وقالوا : بَدَوِىّ ، والقياس إسكان الدين لـكونه منسوبا إلى البَدْو ، وإنما فتح ليكون كالحَضَرى لأنه قرينه ، وقالوا : دُهْرى بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدَّهْرِى الذى هو من أهل الالحاد ، وقالوا فى النسب إلى السهل وهو ضد الحزن : سُهْلِى ، بضم السين فرقا بينه وبين المنسوب إلى سَهْل اسم رجل ، وقيل فى بنى الحُبْلَى حى من الأنصار : حُبَلِى ، بفتح الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى ، وإنما قيل لأبيهم حُبْلى لعظم بطنه ، وقالوا فى الشِّتاء : شَتْوِى ، بسكون التـاء ، قال المبرد : شِتَاء جمع شَتْوة كصحاف جمع صَحْفَة فعلى هذا شَتْوِى قياس ؛ لأن الجمع فى النسب يرد إلى واحده ، وإطلاقُ الشتاء على مايطلق عليه الشتوة يضعف (١) قوله ، وقالوا فى الخريف : خَرَفِىٌّ بفتح العين كما قالوا فى ثقيف : ثَقَفِى ، وقالوا : خَرْفِى أيضا بسكون العين بالنسبة إلى المصدر ، والخَرْفُ : قطع الشىء ، وقالوا : بَحْرَانِى ، فى النسبة إلى البحرين المجعول نونه معتقب الإعراب ، والقياس بَحْرَيْنِيٌّ ووجهه أن نون البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب ، وقياس المُثَنَّى المجعول نونه معتقب الإعراب أن يكون فى الأحوال بالألف كما مر فى باب العلم ، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

---

(١) هذه مسألة ثار فيها خلاف طويل بين العلماء ، قال فى اللسان : « الشتاء معروف : أحد أرباع السنة ، وهى الشتوة ، وقيـل : الشتاء جمع شتوة . قال ابن برى : الشتاء اسم مفرد لاجمع بمنزلة الصيف ، لأنه أحد الفصول الاربعة ، ويدلك على ذلك قول أهل اللغة : أشتينا دخلنا فى الشتاء وأصفنا دخلنا فى الصيف ، وأما الشتوة فانما هى مصدر شتا بالمكان شتوا وشتوة للمرة الواحدة ، كما تقول : صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة إلى الشتاء شتوى على غير قياس ، وفى الصحاح النسبة اليها شتوى (بفتح فسكون) وشتوى (بفتح الشين والتاء جميعا) مثل خرفى وخرفى قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة ورفضوا النسب إلى الشتـاء » اهـ

وإذا جعل نون المثنى معتقب الإعراب لم يحذف فى النسب لاهو ولا الألف فقيل : بحرانى ، على أنه منسوب إلى البحران المجعول نونه معتقب الإعراب لكونه هو القياس فى المثنى المجعول نونه كذلك ، وإن قل استعماله كما مر فى باب العلم ، وقيل : أَفَقِىٌّ بفتحتين ، فى النسبة إلى الأُفُق ؛ لأنهم قالوا فيه أُفْقٌ بضم الهمزة وسكون الفاء وهو مخفف الأُفُق كعُنُق وعُنْق ، ثم جوزوا فيه الأَفَقِى لاشتراك الفُعْل والفَعَل فى كثير من الأسماء كالعُجْم والعَجَم والعُرْب والعَرَب والسُّقْم والسَّقَم ، وقالوا: خَرَامى ، تشبيها للألف والنون بألف التأنيث التى قد تشبه بتاء التأنيث فتحذف وإن كان شاذا كما فى جلولِىٌّ وحَرُورى ، ومن قال خُرْمِى بحذف الألف وسكون الراء فقد خفف ، وقالوا : طُلَاحِيَّة ، بضم الطاء ، للابل التى ترعى الطَّلْح ، وإنما بنى على فُعَال لأنه بناء المبالغة فى النسب كأُنَافى للعظيم الأنف كما يجىء ، ويروى طِلَاحِيَّة بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عِضَاهِى منسوب إلى عِضَاه جمع عِضَه ، وقيل : هو منسوب إلى عِضَاهَة بمعنى عِضَه وهو قليل الاستعمال ، أعنى عضاهة ، والجنس عضاه كقتادة وقتاد ، وقيل : إبل حَمَضِيَة بفتح الميم ، قال المبرد يقال حَمْض وحَمَضٌ ، فعلى هذا ليس بشاذ : وقالوا : يَمَانٍ وشَآمٍ وتَهَامٍ ، ولا رابع لها ، والأصل يمنى وشأمى وتَهَمى ، والتَّهَمُ تِهَامَة ؛ فحذف فى الثلاثة إحدى ياءى النسبة وأبدل منها الألف ، وجاء يَمَنِىٌّ وشأمى على الأصل وجاء تِهامِىٌّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوبا إلى تهامة ، وجاء يَمَانِى وشَآمِىٌّ وكأنهما منسوبان إلى يمانٍ وشآمٍ المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها إذ لا استثقال فيه كما استثقل النسبة إلى ذى الياء المشددة لو لم تحذف ، والمراد بيمان وشآم فى هذا موضعٌ منسوب إلى الشأم واليمن فينسب الشىء إلى هذا المكان المنسوب ، ويجوز أن يكون يمانى وشآمى جمعاً بين العوض والمعوض منه ، وأن

يكون الألف فى يمانىّ للاشباع كما فى قوله :

* يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ *(١)

وشآمى محمول عليه ، وقيل فى طُهَيَّة : طُهْوِى ، بسكون الهاء على الشذوذ ، وطُهَوِىٌّ على القياس ، وقيل : طَهْوِى ، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشذ ، وقالوا فى زَبِينة قبيلة من باهلة : زَبَانى ، والقياس زَبَنى كحنفى فى حنيفة ، وقالوا فى مَرْو : مَرْوَزِىّ وفى الرَّىّ رَازِى

واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكورة بعد أن تجعلها أعلاما إن لم تكن كدَهْر وطَلْح أو جعلتها أعلاما لغير ما كانت له فى الأول كما إذا سميت بزَبينة ابناً لك ؛ فانك تجرى جميعها على القياس نحو دَهْرِى وطَلْحِى وزَبَنى ؛ لأن هذه الأسماء شذت فى المواضع المذكورة ، وجعلها أعلاما لما يقصد وضع لها ثان ، فيرجع فى هذا الوضع إلى القياس

وقد يلحق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد للدلالة على عظمها : إما مبنية على فعَال كأنافى للعظيم الأنف ، أو مزيدا فى آخرها ألف ونون كلِحْيَانى ورَقَبانى وجُمَّانى للطويل الجُمَّةِ ، وليس البناءان بالقياس ، بل هما مسموعان ، وإذا سميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليها رجعت إلى القياس ، إذ لا تقصد المبالغة إذن ، فتقول جُمِّى ولِحْيِىٌّ على قول الخليل ولِحَوِىّ على قول يونس

النسب بغير الياء قال : « وَكَثُرَ مَجِيء فَعَّالٍ فِى الْحِرَفِ كَبَتَّاتٍ وَعَوَّاجٌ وَثَوَّاب وَجَمَّالٍ ، وَجَاء فَاعِلٌ أَيْضًا بِمَعْنَى ذِى كَذَا كَتَامِرٍ وَلاَبِنٍ وَدَارِعٍ وَنَابِلٍ ، وَمِنْهُ عِيشَةٌ رَاضِيَةٌ وَطَاعِمٌ كَاسٍ » .

أقول : اعلم أنه يجىء بعض ما هو على فعَّال وفاعِل بمعنى ذى كذا ، من

(١) قد مضى قولنا على هذا الشاهد ، فارجع إليه فى الجزء الأول (ص ٧٠)

غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه ، كما كان اسم الفاعل نحو غافر ، وبناء المبالغة فيه نحو غَفَّار ؛ بمعنى ذى كذا ، إلا أن فَعَّالا لما كان فى الأصل لمبالغة الفاعل فَفَعَّال الذى بمعنى ذى كذا لا يجىء إلا فى صاحب شىء يزاول ذلك الشىء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهة البيع كالبَقَّال [1] ، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال ، أو باستعماله كالسَّيَّاف ، أو غير ذلك ، وفَاعِلٌ يكون لصاحب الشىء من غير مبالغة ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، يقال لابِن لصاحب اللبن ، ولَبَّان لمن يزاوله فى البيع أو غيره ، وقد يستعمل فى الشىء الواحد اللفظان جميعاً كسَيَّاف وسَايِف ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقَوَّاس [2] وتَرَّاس [3] وفَعَّال فى المعنى المذكور أكثر استعمالا من فاعل ، وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين ، فلا يقال لصاحب البر : بَرَّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فَكَّاه ، قال النحاة : إنهما فى المعنى المذكور بمعنى النسبة ؛ لأن ذا الشىء منسوب إلى ذلك الشىء ، وأيضاً جاء فَعَّال والمنسوب بالياء بمعنى واحد كبتى وبَتَّات لبائع البت ، وهو الكساء ،

ويعرف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه : إما بأن لا يكون له فعل ولا مصدر كنابل وبَقَّال ، ومكان آهل : أى ذو أهل ، أو بأن يكون له فعل ومصدر لكنه إما بمعنى للمفعول : كماء دافق وعيشة راضية ، وإما مؤنث مجرد عن التاء : كحائض

---

(١) لم نقف على كلمة بقال بمعنى بائع البقل فى اللسان ولا فى الصحاح ، وقد نص المجد فى القاموس (ب د ل ، ب ق ل) على أن البقال بمعنى بائع المأكولات عامية ، وصوابها بدال

(٢) القواس : الذى يبرى القوس ، وقد قالوا فيه « قياس » أيضا ، شذوذا

(٣) التراس : صاحب الترس ، وهى مايتقى بها وقع السلاح ، وقد جاء عنهم فى هذا المعنى تارس ، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن .

وطالق ، وقالوا فى نحو مُرْضِع [١] ومُطْفِل [٢] والسماء مُنْفَطِر [٣] به : إنه على

(١) المرضع : التى لها ولد فى سن الرضاع ، والمرضعة ـ بالتاء ـ التى ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها .

قال ثعلب : « إذا أردت الفعل أدخلت الهاء وجعلته نعتا ، وإذا أردت الاسم لم تدخل الهاء » اه ، ومراده بالفعل اسم الفاعل ، إذ هو دال على الحدث . ومراده بالاسم المنسوب ، وفى اللسان : « وفى التنزيل العزيز : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) اختلف النحويون فى دخول الهاء فى المرضعة ، فقال الفراء : المرضعة والمرضع التى معها صبى ترضعه ، قال : ولو قيل فى الأم مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الاناث كما قالوا : امرأة حائض وطامث ، كان وجها ، قال : ولو قيل فى التى معها صبى مرضعة كان صوابا ، وقال الأخفش : أدخل الهاء فى المرضعة لأنه أراد والله أعلم الفعل ، ولو أراد الصفة لقال: مرضع ، وقال أبو زيد : المرضعة التى ترضع وثديها فى فم ولدها ، وعليه قوله تعالى : (تذهل كل مرضعة) . قال : وكل مرضعة أم ، قال : والمرضع التى دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد ، والمرضع التى معها الصبى الرضيع ، وقال الخليل : امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال : امرأة مطفل ذات طفل بلا هاء ، لأنك تصفها بفعل منها واقع أو لازم ، فاذا وصفتها بفعل هى تفعله قلت مفعلة كقوله تعالى : (تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وصفها بالفعل فأدخل الهاء فى نعتها ، ولو وصفها بأن معها رضيعا قال : كل مرضع ، قال ابن برى : أما مرضع فهو على النسب ، أى ذات رضيع ، كما تقول : ظبية مشدن : أى ذات شادن ، وعليه قول امرىء القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا فألهيتها عن ذى تمائم مغيل

فهذا على النسب ، وليس جاريا على الفعل ، كما تقول : رجل دارع وتارس ـ معه درع وترس ، ولا يقال منه درع ولا ترس ، فلذلك يقدر فى مرضع أنه ليس بجار على الفعل وإن كان قد استعمل منه الفعل ، وقد يجىء مرضع على معنى ذات إرضاع أى لها لبن وإن لم يكن لها رضيع » اه .

(٢) المطفل : ذات الطفل من الانسان والوحش : أى معها طفلها ، وهى قريبة عهد بالنتاج ، ويقال : ليلة مطفل ، إذا كانت تقتل الأطفال ببردها .

(٣) حكى عن الفراء أن السماء تذكر وتؤنث ، فان كان ذلك صحيحا فقوله

معنى النسبة لهذا أيضاً ، وهذا يقدح فى قولهم : إن ما هو بمعنى النسبة من المجرد عن الياء إما على فَعّال أو فَاعِل فقط ، و إما جار [1] على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو : عِزٌّ عَزِيزٌ ، وذُلٌّ ذليلٌ ، وشعر شاعرٌ ، وموت مائت ، وهمٌّ ناصب ؛ فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة ، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت والهامّ [2] صاحب العز والذل والشعر والموت والنصب ؛ كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو رجل صَوْم وعَدْل وماء غَوْر : جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر ، كما قال المتنى :

وَمَا أَنَا وَحْدِى قُلْتُ ذا الشِّعْرَ كُلَّهُ
وَلَكِنْ لِشِعْرِى فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرُ [3]

تعالى : (منفطر به) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه ، وأكثر العلماء على أن السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل فى هذه الجملة ، فنهم من أول فى السماء فذكر أنها بمعنى السقف أو الشيء المرتفع ، فلهذا جاء الخبر عنها مذكرا ، ومنهم من أول فى منفطر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كالمؤلف ، وليس ببعيد .

(١) هذا معطوف على قوله : « إما بمعنى المفعول الخ » .

(٢) الذى تقدم التمثيل به «ناصب» فكان الواجب أن يقول هنا : «والناصب» على أن نفس التمثيل بقوله «هم ناصب» ليس متفقا مع ما قبله من الأمثلة ولا مع ماذكره من الأصل الذى مثل له ، إلا أن يتمحل له بأن الهم بمعنى النصب فكأنه قال : « ونصب ناصب » أو قال «وهم هام» فيكون متفقا ، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم : « هم ناصب » من قبيل « ماء دافق » و «عيشة راضية » فكأن الهم ينصب فيه : أى فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول

(٣) هذا البيت من قصيدة لأبى الطيب المتنبى يمدح بها على بن أحمد بن عامر الأنطاكى أولها قوله :

أُطَاعِنُ خَيْلاً مِنْ فَوَارِسِهَا الدَّهْرُ وَحِيدًا ، وَمَا قَوْلِى كَذَا وَمَعِى الصَّبْرُ

ومعنى هذا البيت ـ كما قال العكبرى ـ أنا ما انفردت بعمل هذا الشعر ، ولكن

والموت كأنه يستصحب موتاً آخر ، والنصب كأنه يستلزم نصباً آخر : أى ليس هو شعراً واحداً ، ولا الموت موتاً واحداً ، ولا الهم همًّا واحداً ، بل كل منها مضاعف مكرر ، وقد يستعمل الفعل أيضاً بهذا المعنى نحو قولهم : جَدَّ جِدُّه ، وتَمَّ تَمَامُه ، وأما قولهم : شغل شاغل ؛ فليس من هذا ، بل هو اسم فاعل على الحقيقة : أى شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر لعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشىء آخر

وكما استعملوا فَعَّالا لما كان في الأصل المبالغة فى اسم الفاعل فى معنى ذى الشىء الملازم له استعملوا فَعِلاً أيضاً ، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل ، نحو عَمِلٍ للكثير العمل ، وطَعِنٍ ولَبِسٍ ولَسِنٍ فى معنى النسبة ، فاستعملوه فى الجوامد نحو رجل نَهِرٌ لصاحب العمل بالنهار ، ورجل حَرِح وسَتِه بمعنى حِرِىّ واسْتِىّ : أى الملازم لذلك الشغل ؛ فعلى هذا ليس معنى النسب مقصوراً على فاعل وفَعَّال ، بل يجىء عليه اسم الفاعل من الثلاثى وغيره نحو مُرْضِع ومُنْفَطِر ، ويجىء من أبنية مبالغة اسم الفاعل فَعَّال وفَعِل ؛ قال الخليل : وقالوا طاعم كاسٍ على ذا : أى على النسبة : أى هو ذو كسوة وذو طعام ، وهو مما يذم به ، أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس ، قال :

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا
وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي (١)

شعرى أعانى على مدحك ، لأنه أراد مدحك كا أردته ، وهو مأخوذ من قول أبى تمام :

تَغَايَرَ الشِّعْرُ فِيهِ إِذْ أَرِقْتُ لَهُ ... حَتَّى ظَنَنْتُ قَوَافِيهِ سَتَقْتَتِلُ

(١) هذا البيت من قصيدة للحطيئة هجا فيها الزبرقان بن بدر ، وأولها :

عَلاَمَ كَلَّفْتَنِى مَجْدَ ابْنِ عَمِّكُمُ ... وَالْعِيسُ تَخْرُجُ مِنْ أَعْلاَمِ أَوْطَاسِ

وقال السكرى فى شرح بيت الشاهد : يقول : حسبك أن تأكل وتشرب . وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا : إن الطاعم الكاسى من باب النسبة ، ثم رد

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة ، بل الأولى أن نقول : هو اسم فاعل من طعِم يطعم مَسْلوبا منه معنى الحدوث ، وأما كاسٍ فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول : كماء دافق ، ويجوز أن يقال : المراد الـكاسى نَفْسه ، والأظهر هو الأول ؛ لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره

جمع التكسير الثلاثى الاسم

*قال : «الْجَمْعُ ؛ الثُّلاَثِىُّ : الْغَالِبُ فِى نَحْوِ فَلْسٍ عَلَى أَفْلُسٍ وَفُلُوسٍ ، وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ ، وَجَاء زِنَادٌ فِى غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ ، وَرِئْلاَنٌ وَبُطْنَانٌ وَغِرَدَة وسُقُفٌ وأَنْجِدَةٌ شاذ» .

أقول : اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع ، وقد يغلب بعضها فى بعض أوزان المفرد ؛ فالمصنف يذكر أولاً ما هو الغالب ، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذى هو كالشاذ .

قوله : « الجمع » لا إعراب له ، ولا لقوله : «الثلاثى» ؛ لأنهما أسمان غير مركبين . كما تقول : باب ، فصل ، ويجوز أن يرتفعا على أن كل واحد منهما خبر

المؤلف ذلك فى الطاعم وسلمه فى الكاسى على ماتراه . ونقول : لا وجه لانكار أن يكون الطاعم من باب النسبة ويكون من باب « عيشة راضية » و« ماء دافق» كما قاله فى الكاسى . وكأنه رأى الفراء قد ذكر هذا فى الكاسى وسكت عنه فى الطاعم فظن أن له حكما آخر ، قال الفراء : « الكاسى بمعنى المكسو ، كما أن العاصم فى قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) بمعنى المعصوم ، ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل . ألا ترى أن قوله تعالى (من ماء دافق) بمعنى مدفوق ، و(عيشة راضية) بمعنى مرضية ، يستدل على ذلك بأنك تقول : رضيت هذه العيشة ، ودفق المـاء ، وكسى العريان ، بالبناء للمفعول . ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل » اهـ

المبتدأ . أى : هـذا باب الجمع ؛ وهذا باب الثلاثى كيف يجمع ، ثم ابتدأ وقال :
« الغالب فى نحو فلس أن يجمع على أفلس »

اعلم أن الغالب أن يجمع فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين فى القلة على أفْعُل ، إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا ، فإن الغالب فى قلته أفعال : كثَوْب وأثواب وسوط وأسْوَاط وبَيْت وأبْيَات وشَيْخ وأشياخ ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضاً أفْعُل نحو أسْوُط وأبْيُت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن ؛ لأن الجمع ثقيل لفظاً ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيه أفْعُل قليلا نحو أقْوُس وأثْوُب وآيُر وأعْيُن ؛ وقد يجىء غير الأجوف فى القلة على أفعال أيضاً قليلا كفَرْخ وأفراخ وفَرْد وأفْرَاد ، لكن الأغلب فى الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه أولا ، والغالب فى كثرة فَعْل أن يكون على فُعُول و فِعَال ككُعُوب[1] وكِعَاب وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبَطْن و بُطُون و بَغْل و بِغَال ، وكذا المضاعف نحو صَكّ وَصُكوك[2] وصِكَاك ، والناقص : كدَلْو وَدُلِيّ ودِلاَء ، وثَدْى وثُدِى[3] وظَبى وظباء ، وأما الأجوف فإن كان واويا ففُعُول فيه قليل ، والأكثر الفِعَال لاستثقال الضمة على الواو فى الجمع و بعده الواو ، ولا يستثقل ذلك فى المصدر

---

(١) الكعوب : جمع كعب ، وهو العظم الناشز فوق القدم ، وكل مفصل للعظام كعب .

(٢) الصك : الكتاب ، وذكر فى القاموس أنه جمع فى القلة على أصك (بفتح الهمزة وضم الصاد ؛ وأصله أصكك مثل أفلس ، ثم نقلت ضمة أول المثلين إلى الساكن قبله وأدغم المثلان) وعلى صكوك وصكاك كما قال المؤلف .

(٣) الثدى : بفتح فسكون ، أو بزنة العصا ـ خاص بالمرأة ، وقيل : عام ، ويجمع على أثد ، مثل أدل ، وعلى فعول فيقال ثدي ـ بكسر الدال ، وثاؤه مضمومة أو مكسورة .

كالنُّؤُور (١) والسُّؤُور (٢) ، وقد يجيء في الجمع كالفُؤُوج في جمع الفَوْج ، فأما إذا جمعته على فِعَال فإن الكلمة تخف بانقلاب الواو ياء ، ولما استبد الواوى بأحد الجمعين المذكورين استبد اليائى بالآخر ، أعنى فُعولاً ، فلم يجيء فيه فِعَال ، وأيضاً لو قيل فيه بِيَات كحِيَاض لالتبس الواوى باليائى [وشَذّ ضِيَافٌ في جمع ضَيْفٍ] وقد يزاد التاء على فُعُول و فِعَال لتأكيد معنى الجمعية كعُمُومة وخُؤُولة وخُيُوطة وعُيُورة وفِحَالة .

فالوجه على ما قررنا أن يقال : الغالب في قلة فَعْل أفعُل في غير باب بيت وثوب ، فانهما على أثواب وأبيات ، وفي كثرته فُعُول ، في غير باب ثَوْب ؛ فانه على ثياب ، وفِعَالٌ ، في غير باب سَيْل ، فانه على سُيُول

قال سيبويه : القياس في فَعْل ماذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فَعْل إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه ، و إن لم يسمع

فالمسموع في قلة فَعْل في غير الأجوف أفْعَال كأنْف وآنافٍ ، وفي كثرته فِعْلان كجِحْشان ورِئْلان (٣) وفُعْلان كظُهْران وبُطْنان (٤) . قال سيبويه : وَفِعْلان — بالكسر — أقلهما ، وفِعَلَة كغِرَدَة في غَرْد ، وهو الكمأة ، وكذا جِبَأة ورِفَقَة في جَبْء وفَقْع الكمأة أيضا ، وفُعُلٌ بضمتين كسُقُفٍ ودُهُنٍ (٥)

---

(١) النؤور : مصدر غار يغور ، ومثله الغور ، ومعناه الدخول في الشيء ، وذهاب الماء في الأرض ، وإتيان الغور ، وغروب الشمس .

(٢) السؤور : مصدر سار الشراب في رأس شاربه يسور ، ومثله السور ، والسؤر ، إذا دار وارتفع

(٣) الرئلان (بكسر فسكون) جمع رأل (بفتح فسكون) وهو ولد النعام

(٤) انظر (١ : ١١ و١٦٦) من هذا الكتاب

(٥) الدهن (بفتح فسكون) وقد تضم داله : هو قدر ما يبل وجه الأرض

ويجوز أن يخفف عند بنى تميم كما فى عُنق ، وهو فى الجمع لثقله أولى ، وأَفعِلة فى جمع فَعْل شاذ كأنجِدَة فى نَجْد ، وهو المكان المرتفع ، قال الجوهرى : هو جمع نُجُود جمع نَجْد ، جمع فُعُول على أفعِلة تشبيها له بفَعُول بفتح الفاء فانه يجمع عليه كعَمُود وأعمِدة ، وأما نحو الكَليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع ، وعند غيره اسم الجمع ، فَعِيل فى فَعْل أقل من فِعَلة . وفِعَلة أقل من فِعْلان ، بالكسر ، وهو أقل من فُعْلان بالضم

وربما اقتصر فى فُعْل على أفعُل وأفعال فى القلة والكثرة . كالأكُف والأرْآد (١)

واعلم أن جمع القلة ليس بأصل فى الجمع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة . يقال فلان حَسَن الثياب ، فى معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الأثواب ، وكم عندك من الثوب أو الثياب ، ولا يحسن من الأثواب ، وتقول : هو أنبَلُ الفتيان ، ولا تقل أنبَلُ الفتية ، مع قصد بيان الجنس

قال : « ونَحْوُ حِمْلٍ (٢) عَلَى أحْمَالٍ وحُمُول ، وجاء عَلَى قِدَاحٍ (٣) وأرْجُل

من المطر ، ويجمع على دهان مثل رجال ، ولم نقف فيما بين أيدينا من كتب اللغة على أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف ، ولعل ماذكر المؤلف أنه جمع ليس كما توهمه بل هو مفرد ، وأصله دهن مثل قفل فأتبعت عينه لفائه فصار بضمتين كعنق كما هو مذهب عيسى بن عمر فى نحو عسر ويسر .

(١) الأرآد : جمع رأد ، والرأد : الشابة الحسناء ، وهو أيضا رونق الضحى ، ويقال : هو ارتفاعه ، والرأد أيضا : أصل اللحى الناتىء تحت الأذن .

(٢) الحمل — بكسر أوله — ما حملته على عاتقك أو نحوه ، فاذا فتحت أوله فهو ما حملته الأنثى فى بطنها .

(٣) القداح : جمع قدح بكسر أوله وسكون ثانيه ، وهو السهم قبل أن يراش وينصل .

وصِنْوَانٍ وذُؤْبَانٍ وقِرَدَةٍ »

أقول : اعلم أن ما كان على فِعْل فانه يجمع فى القلة على أفعَال ، فى الصحيح كان أو فى الأجوف أو فى غيرهما ، وربما كان أفعال لقلة وكثرة كأخمَاسٍ (١) وأشْبَارٍ ، قال سيبويه : وفى الكثرة على فُعُول وفِعَال ، والفُعُول أكثر ، وربما اقتصروا على واحد منهما فى القليل والكثير معاً ، فان كان أجوف يائياً لزمه الفُعُول كالفُيُول والجُيُود ، ولا يجوز الفِعَال كما مر فى فَعْل ، وإن كان واوياً لزمه الفِعال ولا يجوز الفُعُول كريح ورِيَاح ، كما ذكرنا فى فَعْل ، هذا الذى ذكرناه فى فِعْل هو الغالب ، وقد يجىء على أفْعُل كأرْجُل ، وعلى فِعلان كصِنْوَان (٢) وقِنْوَان (٣) و بعضهم يضم فاءهما ، وعلى فُعْلان كذُؤْبان وصُرْمان فى صِرْم وهو القليل من الابل ، وعلى فِعَلَة كقِرَدة ، وجاء فيه فَعِيل كضَرِيس (٤)

قال : « ونحْوُ قُرْءٍ عَلَى أقْرَاء وَقُرُوء (٥) ، وجاء على قِرَطَة وَخِفَاف وفُلْك؛ وَبَابُ عُودٍ على عِيدَانٍ »

---

(١) الأخماس : جمع خمس — بكسر فسكون — وهو من أظماء الابل ، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء فى الخامس .

(٢) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق ، والابن ، والعم ، والشىء يخرج مع آخر من أصل واحد .

(٣) قنوان : جمع قنو ، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب .

(٤) الضريس : جمع ضرس ، ويقال : هو اسم جمع له ، مثل المعيز والكليب؛ والضرس من الأسنان .

(٥) القرء — بضم فسكون — الحيض والطهر ، وهو من الأضداد ، قال أبو عبيد : القرء يصلح للحيض والطهر ، وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت ، والجمع أقراء ، وفى الحديث « دعى الصلاة أيام أقرائك » وقروء على فعول ، وأقرؤ والأخيرة عن اللحيانى ، ولم يعرف سيبويه أقراء ولا أقرؤا ، قال : استغنوا عنه بفعول

أقول : اعلم أن فُعْلاً يكسر في القلة على أفعال ، في الأجوف كان أو في غيره ، وقد يجيء للقليل والكثير ، نحو أركان وأجزاء ، وقد شذ في قلته أفعل كأرْكُن ، ويكسر في الكثرة على فِعَال وفُعُول ، وفُعول أكثر كبروج وورود وجنود ، وفِعَال في المضاعف كثير كقِفَافٍ (١) وخِفَاف وعِشَاشٍ (٢) ؛ هذا هو الغالب في فُعْل.

وقد يجيء فيه فعلة كقِرَطَة (٣) وجِحَرة (٤) وخِرَجة (٥) ؛ وفُعْلٌ كفُلْك في فُلْك ، قال تعالى في الواحد : (في الفلك المشحون) وفي الجمع : (حتى إذا كنتم في الفُلْك وجَرَيْن بهم) وذلك لأن فُعْلاً وَفَعَلاً يشتركان في أنهما جُمعا على أفعال كصُلْب وأصلاب وجَمَل وأجمال ، وفَعَل يجمع على فُعْـل كأُسَد وأُسْد ، ففُعْل جمع عليه أيضاً ، وفُعْل وفَعَـل يشتركان في كثير من المصادر ، كالسُّقْم والسَّقَم والبُخْل والبَخَل ،

وفَعْل وفِعْل بفتح الفاء وكسرها وسكون عينهما كثيران في كلامهم فتصرف في تكسيرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي ، وفُعْـل بالضم قريب منهما في الكثرة

قوله « وباب عود على عيدان » يعني أن فُعْلاً إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلا على فِعْلاَن كعيدان وحيتان ، وأما في القلة فعلى أفعال كما هو قياس

---

(١) القفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلا

(٢) العشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر يجمعه من دقاق الحطب ويجعله في أفنان الشجر .

(٣) القرطة : جمع قرط ، وهو ضرب من حلي الأذن ، وهو أيضا نبات ، وهو أيضا شعلة النار ، والضرع

(٤) الجحرة : جمع جحر ، وهو ماتحتفره السباع أو الهوام لتسكنه

(٥) الخرجة : جمع خرج ، وهو وعاء ذوجانبين

الباب كأكْوَاز وأكواب ، ويشارك الأجوفَ في فِعْلان غيرُه أيضا كحُشّ — وهو البستان — وحِشّان ؛ ويجمع حُشّان[1] بالضم على حَشَاشين كما جمع مُصْرَان وهو جمع مَصِير على مَصَارِين، ولا يمتنع أن يكون حِشّان جمع حَشّ بالفتح ؛ لأنه لغة في الحش بالضم كثَور وثيران ، والأول قول سيبويه .

قال : « ونَحْوُ جَمَلٍ عَلَى أَجمَالٍ وَجِمَالٍ ، وَبَابُ تَاجٍ عَلَى تِيجَانٍ ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمُنٍ وَخِرْبَانٍ وَحُمْلاَنٍ وجيرَةٍ وَحِجْلَى »

أقول : اعلم أن ما كان على فَعَل فإنك تقول في قلته أفْعَال ، في الأجوف أو في غيره ، نحو أجْمَال[2] وأتْوَاجٍ وأقْوَاعٍ[3] وأنياب ، وجاء قلته على أفْعُل نادراً كأزْمُن وأجْبُل وأعْصٍ في عَصًا ، ويجوز أن يكون أزمن جمع زَمَان كأمْكُن في مَكَان ، وذلك لحمل فَعَال المذكر على فَعَال المؤنث ؛ فإن أفعُلَ فيه قياس ، على ما يجيء ، نحو عَنَاق[4] وأعنُق ، وجاء في الأجوف اليائي أنْيُب ، وفي الواوي أدْؤُر وأنْؤُر [وأسْوُق ، قال يونس : إذا كان فَعَل مونثاً بغير تاء فجمعه على أفعل هو القياس][5] كما أن فِعَالاً وفَعيلا إن كانت مؤنثة

---

(١) اتصال هـذا الكلام بما قبله غير واضح ، والذى نعتقده أن فى الكلام سقطا ، وأن أصل العبارة هكذا : « كحش وهو البستان وحشان بالكسر ، وقد جمع على حشان بالضم ، ويجمع حشان بالضم على حشاشين كما جمع مصران — الخ »

(٢) فى نسخة « أجبال » بالباء الموحدة ، وهى صحيحة أيضا

(٣) الأقواع : جمع قاع ، وهو الأرض السهلة المطمئنة التي انفرجت عنها الجبال

(٤) العناق : الأنثى من أولاد المعز

(٥) سقطت هذه العبارة من جميع النسخ المطبوعة وهي فى النسخ الخطية

قياسها أَفْعُل كما يجيء ، قال سيبويه : بل أَفْعُل فيه شاذ ، وإن كان مؤنثاً ، ولو كان قياسا لما قيل رَحًى وأرْحاء وقَدَم وأقدام وغَنَم وأغنام ، وتقول في كثرته فِعَال وفُعُول في غير الأجوف ، والفِعَال أكثر ، وقد تزاد التاء كالحِجَارة والذِّكَارة والذُّكُورة لتأكيد الجمعية ، وأما الأجوف فالقياس فيه الفِعْلَان كالتِّيجان والجِيرَان والقِيعَان والسِّيجان (١) وقد جاء في الصحيح أيضاً قليلا كالشِّبْثَان (٢) وقد جاء في الأجوف فُعْل أيضاً كالدُّور والسُّوق والنِّيب ، كأنهم أرادوا أن يُكَسِّرُوا على فُعُول فاستثقلوا ضم حرف العلة في الجمع وبعدها الواو فبَنَوْه على فُعْل ، وجاء سُؤُوق أيضاً على الأصل ، لكنه همز الواو للاستثقال ، وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولا للساكنين جاز همزها . فألزمت ههنا للاستثقال ، وكذا جاء نُيُوب ، وليس فُعُول فيه مستمرا ، بل بابه فُعْل كما مر ، وجاء في غير الأجوف فُعْل أيضاً كأُسْد ووُثْن ، وقال بعضهم : لفظ الجمع لابد أن يكون أثقل من لفظ الواحد ، فأسد أصله أُسُود ثم أُسُد ثم أُسْد خفف ، والحق أن لا منع من كونه أخف من الواحد كأَحْمَر وحُمْر ، وحِمَار [وحُمُر] وغير ذلك ، وأصل نِيب فُعْل كالسُّوق قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، وليس فِعْل من أبنية الجمع ، ولم يأت في أجوف هذا الباب فِعَال ، كأنه جعل فِعْلَان عوض فِعَال وفُعْل عوض فُعُول ، هذا الذى ذكرت قياس هذا الباب ، ثم جاء في غير الأجوف فُعْلَان أيضاً كحُمْلَان (٣) وسُلْقَان في سَلَق وهو المطمئن من الأرض

---

(١) السيجان : جمع ساج ، وهو شجر ، والساج أيضا : الطيلسان الأخضر أو الأسود

(٢) الشبثان : جمع شبث ـ بفتح الشين والباء ـ وهو دويبة ذات ست قوائم طوال ؛ صفراء الظهر وظهور القوائم ، سوداء الرأس ، زرقاء العين

(٣) الحملان : جمع حمل ، وهو الجذع من أولاد الضأن

وفِعْلَان كخِرْبَان (١) وبِرْقان (٢) وشِبْثَان ، وفِعْلَة كجيرة وقِيَعَة وإخْوَة ، وفِعْلَى كحِجْلَى (٣) ، وهو شاذٌّ لم يأت منه إلا هذا (٤) ، وقال الأصمعى : بل هو لغة فى الْحَجَل ، والصحيح أنه جمع ، ولم يأت فى قلة المضاعف ولا كثرته إلا أفعال كأمْدَاد (٥) وأفْنَان (٦) ، وألْبَاب (٧) ، كما لم يجاوزوا فى بعض الصحيح ذلك كالأقْلَام والأرْسَان (٨) والأغْلَاق (٩) ، قال سيبويه : فإن بنى المضاعف على فِعَال أو فُعُول أو فِعْلَان [أو فُعْلَان] فهو القياس ، ولم يذكر فيه شيئاً عن العرب ، فلزوم فَعَلٍ مفتوح العين لأفعال أكثر من

---

(١) الخربان : جمع خرب - بفتحتين - وهو ذكر الحبارى ، ويطلق على الشعر يكون فى الخاصرة ووسط المرفق

(٢) البرقان : جمع برق - بفتحتين - وهو الحمل وزنا ومعنى

(٣) الحجل - بفتح الحاء المهملة والجيم - : طائر على قدر الحمام كالقطا أحمر المنقار والرجلين ويسمى الكروان أيضا . (انظر جـ ١ ص ١٩٩)

(٤) قول المؤلف « وهو شاذ لم يأت منه إلا هذا » إن أراد به أن هذا الوزن من الجموع غريب نادر لم يرد عليه سوى هذه الكلمة فغير مسلم ؛ لأنه قد ورد عليها ظربى فى جمع ظربان ، وهو دويبة منتنة الريح ، وإن أراد أنه لم يأت من فعل - بفتح الفاء والعين - اسم جمع على فعلى سوى حجل وحجلى فهو كلام مستقيم لا غبار عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حجلى اسم للجمع

(٥) الأمداد : جمع مدد ، وهو العسكر تلحق بالغزاة

(٦) الأفنان : جمع فنن ، وهو الغصن

(٧) الألباب : جمع لبب ، وهو موضع القلادة من الصدر وما يشد فى صدر الدابة ليمنع تأخر الرحل

(٨) الأرسان : جمع رسن ، وهو الزمام إذا كان على الأنف ، ويطلق على الحبل

(٩) الأغلاق : جمع غلق ، وهو مفتاح الباب

لزوم فَعْل ساكن العين لأفعُل ، وذلك لخفة فَعْل وكثرته فتوسعوا فيه أكثر من توسعهم فى فَعَل ؛ ولذلك كان الشاذ فى جمع فَعَل مفتوح العين أقلّ من الشاذ فى جمع فَعْل ساكنه

قال : « وَنَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أفْخَاذٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمُرٍ »

أقول : يعنى أن فَعِلاً المكسور العين يكسر فى الكثرة والقلة على أفْعَال ، وذلك لأنه أقل من باب فَعَل مفتوح العين بكثير ؛ كما أن فَعَلا مفتوح العين أقل من فَعْل ساكنه ، والبناء إذا كثر تُوُسع فى جموعه ، فلهذا جاء لمضاعف فَعْل ساكن العين بناء قلة وكثرة نحو صَكّ وأصُكّ وصِكَاك وصُكوك ، ولم يأت لمضاعف فَعَل مفتوح العين إلا أفعال فى القلة والكثرة كأمْدَاد وأفنان، وفَعِل بكسر العين أقل من فَعَل بفتحها فنقص تصرفه عنه بأن لزم فى جمعه أفعال فى قلة الصحيح وغيره وكثرتهما ، وجاء نمور على التشبيه بباب الأسود ، ونُمُر مخفف منه .

قال : « وَنَحْوُ عَجُزٍ عَلَى أعْجَاز ، وَجَاء سِبَاعٌ ، وَلَيْسَ رَجْلَةٌ بتكسير »

أقول : اعلم أن فَعُلاً بضم العين أقل من فَعِل بكسرها ، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد ، وهو أفعال ، وقد يجىء على فعال كسباع ورجال ، وذلك لتشبيهه بفَعَل مفتوح العين .

قوله « رَجْلَة » بفتح الراء وسكون الجيم « ليس بتكسير » بل هو اسم جمع ؛ لأن فَعْلَة ليس من أوزان الجموع وقياسه أرْجال كأعجاز ، رَجْلة للقليل ، ورجال للكثير .

قال : « وَنَحْو عِنَبٍ عَلَى أعْنَابٍ ، وَجَاءَ أضْلُعٌ وضُلُوعٌ »

أقول : قال سيبويه : باب عنب أكثر من باب عجز ، وباب كَبِد أكثر من باب عِنَب ، و باب جَبَل أكثر من باب كبد ، و باب بَحْر أكثر من باب جَبَل ؛ فباب عنَب على أفعال فى القلة والكثرة ، وقد يجىء فى القلة على أفْعُل كأضْلُع ، قال سيبويه : شبه بالأزمن فى جمع الزَّمن ، وقد يجىء فى الكثرة الفُعُول كالضلوع والأُرُوم [1]

قال : « وَنَحْوُ إِبِلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا »

أقول : أى فى القليل والكثير ؛ لِقلَّة فِعِل ، وهو لغات معدودة كما ذكرنا .

قال : « وَنَحْو صُرَد عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا ، وَجَاء أَرْطَابٌ وَرِبَاع فِيهِمَا »

أقول : أى فى القلة والكثرة ، لما اختص فُعَل بنوع من المسميات ، وهو الحيوان كالنُّغَر والصُّرَد [2] ، خَصّوه بجمع ، وأيضاً كأنه منقوصٌ من فُعَال كغُرَاب وغِرْبان . أو مشبه به ، وشذ منه رُبَع [وأرْبَاع] ورِبَاع [3] تشبيهاً بجَمَل وأجْمَال وجِمَال ، لأنه منه ، وأما رُطَب وأرطَاب ورِطَاب فليس رطب فى الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد ؛ لأنه جنس لرُطَبة ، وكأنه جَمْعها ، ومثله مُصَع ومُصَعَة لجَنَى العَوْسج [4]

قال : « وَنَحْو عُنُقٍ عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِما »

---

(١) الأروم : جمع إرم — مثل ضلع وعنب — والأرم : حجارة تنصب علما فى المفازة ، وفى الحديث « ما يوجد فى آرام الجاهلية وخربها فيه الخمس »

(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٨١ ه ١ و ٢) من هذا الكتاب

(٣) الربع : الفصيل ينتج فى الربيع ، وهو أول النتاج

(٤) العوسج : شجر من شجر الشوك ، وثمره أحمر مدور كأنه خرز العقيق

أقول : قال سيبويه باب عُنق كباب عَضُد فى القلة ؛ وجمعه أفعال فى القلة والكثرة

قال : « وامْتَنَعُوا مِنْ أفْعُل فى المُعْتَلّ العَيْنِ ، وأقْوُسٌ وَأثْوُبٌ وَأعْيُنٌ وَأنْيُبٌ شاذٌّ ، وَامْتنعُوا مِنْ فِعَالٍ فى اليَاء دُونَ الوَاو ، كَفُعُولٍ فِى الوَاوِ دُونَ اليَاء ، وَفُؤُوجٌ وَسُؤُوقٌ شاذٌّ »

أقول : يعنى أن أفْعُل لا يجىء فى الأجوف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة واويا كان أو يائيا ، وفِعَالاً لا يجىء فى الأجوف اليائى من جميع الأمثلة المذكورة ؛ وقد يجىء فى الواوى كَحِيَاض وثِياب ، وفُعُولاً يجىء فى اليائى دون الواوى ، كفُيُوح [1] وسُيُول ، وقد ذكرنا ذلك فى شرح جمع فَعْلٍ

لما فرغ من جموع أبنية الثلاثى المجرد إذا كان اسما مذكرا شرع فى جموعها إذا كانت مؤنثة بالتاء ، فقال :

جمع تكسير الثلاثى المؤنث

« المُؤَنَّثُ : نحو قَصْعَة عَلَى قِصَاعٍ و بُدُورٍ و بِدَرٍ وَنُوَبٍ ، وَنَحْوُ لِقْحَةٍ عَلَى لِقَحٍ غَالِباً ، وَجَاء عَلَى لِقَاحٍ وَأنْعُمٍ ، ونحوُ بُرْقَةٍ عَلَى بُرَقٍ غَالِباً ، وَجَاء عَلَى حُجُوز وَبِرَامٍ »

أقول : أعلم أن فَعْلة تكسر على فِعالٍ غالبا فى الصحيح وغيره ، كقِصَاعٍ

(١) الفيوح : جمع فيح - بفتح الفاء وسكون الياء المثناة وآخره حاء مهملة - وهو خصب الربيع فى سعة البلاد . وفى نسخة « فيوج » - بالجيم مكان الحاء - وهى صحيحة أيضا ، والفيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذى يسعى على رجله ، أو هو المسرع فى مشيه الذى يحمل الأخبار من بلد إلى بلد . قيل : هو فارسى معرب .

وركاء (١) ودِبَاب (٢) ، وجاء على فِعَلٍ وكأنه مقصور فِعَالٍ نحو هَضْبَة (٣) وهِضَبٍ وحَلْقَة وحِلَقٍ (٤) ، وقد جاء فيه فُعُول أيضا لأن فُعُولاً وفِعَالا أخوان فى جمع فَعْلٍ مذكر فَعْلة إلا أن فُعُولا ههنا قليل كمأنة (٥) ومُؤُون وبَدْرَة (٦) وبُدُور ، وفى جمع فَعْلٍ كثير ؛ لأن فَعْلاً أخف من فَعْلة وأكثر استعمالا ؛ فكان أكثر تصرفا ، وإنما غلب فى فَعْلة فِعَالٌ دون فُعُول لأنه أخف البناءين .

وإذا كان فَعْلة أجوف واويا فقد يجمع على فُعَلٍ كدُوَلٍ ونُوَب (٧)

---

(١) الركاء : جمع ركوة — مثلثة الراء — وهى إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء ، وتجمع على ركوات أيضا

(٢) الدباب : جمع دبة بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة — وهى الكثيب من الرمل

(٣) الهضبة : كل صخرة راسية صلبة ضخمة ، وقيل : الجبل المنبسط على الأرض

(٤) الحلقة — بفتح الحاء وسكون اللام — : كل شىء مستدير كحلقة الحديد والفضة والذهب والناس ، وقد روى فى اللام الفتح ، قال فى اللسان : « وقد حكى سيبويه فى الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره ، وقال اللحيانى : حلقة الباب وحلقته بإسكان اللام وفتحها ، وقال كراع : حلقة القوم وحلقتهم (بإسكان اللام وفتحها) وحكى الأموى : حلقة القوم بالكسر (يريد كسر الحاء) ، قال : وهى لغة بنى الحرث بن كعب » اه بتصرف

(٥) المأنة : قيل : هى الخاصرة ، وقيل : هى السرة وما حولها ، وقيل : هى لحمة تحت السرة إلى العانة

(٦) البدرة : جلد السخلة إذا فطمت ، وهى أيضا كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار

(٧) النوب : جمع نوبة — بفتح أوله وسكون ثانيه — وهى المصيبة من مصائب الدهر ، قال ابن جنى : مجىء فعلة (بفتح فسكون) على فعل (بضم

وجُوَب [1] وليس هذا قياسَ فَعْلة — بفتح الفاء — بل هو محمول فى ذلك على فُعْلة — بضمها — نحو بُرْقة وبُرَق ودُولة ودُوَل ، وقد جاء فى ناقصه فُعَل أيضا شاذا كقَرْية وقُرًى ، قال أبو على : و بَرْوَة [2] وَبُرًى ، قال : وهو الذى يجعل فى أنف البعير ، والمعروف فى هذا المعنى البُرَة ، وفى كتاب سيبويه نَزْوة [3] وَنُزًى — بالنون والزاى — ولا شك أن أحدَهما تصحيفُ الآخر

فتح) يريك كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة فكأن نوبة نوبة (الأولى بفتح فسكون والثانية بضم فسكون) وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتى تابعا للضمة ، قال : وهذا يؤكد عندك ضعف حروف اللين الثلاثة » اهـ ملخصا من اللسان

(١) الجوب : جمع جوبة — بفتح فسكون وهى الحفرة المستديرة الواسعة وكل فضاء أملس سهل بين أرضين

(٢) قال فى اللسان : «والبرة الخلخال ، حكاه ابن سيده فيما يكتب بالياء ، والجمع براة (كقضاة) و برى وبرين ، و برين (بضم الباء وكسرها) . والبرة : الحلقة فى أنف البعير وقال اللحيانى : هى الحلقة من صفر أو غيره تجعل فى لحم أنف البعير ، وقال الأصمعى : تجعل فى أحد جانبى المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقة كجمعها بمعنى الخلخال) على ما يطرد فى هذا النحو ، وحكى أبو على الفارسى فى الإيضاح بروة وبرى وفسرها بنحو ذلك ، وهذا نادر ، قال الجوهرى : قال أبو على : أصل البرة بروة ؛ لأنها جمعت على برى مثل قرية وقرى . قال ابن برى رحمه الله : لم يحك بروة فى برة غير سيبويه وجمعها برى ونظيرها قرية وقرى ، ولم يقل أبو على إن أصل برة بروة ؛ لأن أول برة مضموم وأول بروة مفتوح ، وإنما استدل على أن لام برة واو بقولهم : بروة لغة فى برة » اهـ بتصرف

(٣) النزوة : القصير ، وجبل بعمان كما ذكره فى القاموس ، وقال ياقوت فى معجم البلدان : « نزوة ، بالفتح ثم السكون وفتح الواو — والنزو : الوثب ، والمرة الواحدة نزوة : جبل بعمان وليس بالساحل ، عنده عدة قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم ، فيها قوم من العرب كالمتسكنين عليها وهم خوارج أباضية ، يعمل فيها صنف من الثياب منمقة بالحرير جيدة فائقة لا يعمل فى شىء من بلاد

وإذا كان أجوف يائياً لم يجز ضم فائه في الجمع، بل يكسر كخِيَمٍ (١) وضِيَعٍ (٢) كما قيل في الصحيح هضَب، وليس هذا بقياس، لا في الصحيح ولا في غيره، وأما فِعْلة فانه يكسر على فِعَل، في الصحيح كان أو في غيره، ككِسَر وقِدَد (٣) ولِحًى ورِشًى (٤) وذكر غير سيبويه فُعَلاً بضم الفاء كلُحًى وحُلًى، والكسر فيهما أجود، قال سيبويه: الجمع بالألف والتاء قليل في فِعْلة، في الصحيح كان أو في غيره؛ لأن إتباع العين الفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس، وفِعِلٌ كإبل بناء عزيز، بخلاف فُعُلات كخُطُوات، إذ نحو عُنُق وطُنُب (٥) كثير؛ فلهذا كان استعمال فِعَل في القلة أكثر وأحسن من استعمال فُعَل فيها، فثلاثُ كِسَر أقوى من ثلاث غُرَف، بل الأولى ثلاث غُرُفات مع جواز ثلاث غُرَف أيضاً، قال سيبويه: ولا يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واوياً كان أو يائياً، يعني مع الاتباع، فلو قلت

العرب مثلها، ومآزر من ذلك الصنف يبالغ في أثمانها رأيت منها واستحسنتها» اهـ

(١) الخيم: جمع خيمة وهي كل بيت مستدير من بيوت الأعراب من شعر أو غيره، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر

(٢) الضيع: جمع ضيعة — بفتح أوله وسكون ثانيه — وهي العقار، وحرفة الرجل وصناعته

(٣) القدد: جمع قدة وهي القطعة من الشيء والفرقة من الناس إذا كان هوى كل واحد على حدة، ومنه قوله تعالى: (وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك كنا طرائق قددا) أي كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين

(٤) رشى: جمع رشوة — مثلثة الراء — وهي الجعل. قال ابن الأثير: الرشوة والرشوة (بكسر الراء وضمها) الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة، وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء، فالراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل، والمرتشي الآخذ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا ويستنقص لهذا، فأما ما يعطى توصلا إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه» اهـ من اللسان بتصرف

(٥) الطنب — بضمتين أو بضم فسكون — حبل الخباء والسرادق

فى رِشْوة رِشَوات لانقلبت الواو ياء فاجتزءوا بفِعَل فى القلة والكثرة ، وقد عرفت أن الكسر فى الصحيح قليل ، فكيف فى المعتل ، قال السيرافى : وأما نحو فِرْيَة ولِحْية فيجوز كسر العين فى جمعهما بالألف والتاء ، لأنه لا ينقلب حرف إلى حرف .

قلت : قول سيبويه أولى لاستثقال الكسرتين مع الياء ، وأما المعتل العين فيجوز جمعه بالألف والتاء ؛ إذ يجب إسكان عينه ، ولا يجتمع كسرتان نحو قِيمات ودِيمات (١)

وقد جاء فى فِعْلة فِعال كلقاح (٢) وحِقاق (٣) ، كذا ذكره سيبويه ، لكنه فى غاية القلة ، وذكر الجوهرى أن لِقاحا جمع لَقُوح وهى الحَلُوب كقلاص وقُلُوص (٤) واللقحة بمعنى اللقوح ، قال سيبويه : قد يجمع فِعْلة على أفعل كأنْعُم وأشُد فى نِعْمة وشِدَّة ، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل ، وقيل : إن أشُدًّا جمع شَدّ فى التقدير ككَلْب وأكْلب أو جمع شِدّ كذِئْب وأذْؤُب ، ولم يستعمل شدٌّ ولا شِدٌّ فيكون كأبابيل (٥) جمعاً لم يستعمل واحده ، وقال المبرد : أنعُم جمع نُعْم على القياس ، يقال : يوم بُؤْس ويوم نُعْم والجمع أبْؤُس وأنْعُم

---

(١) الديمات : جمع ديمة ، وهو المطر الدائم فى سكون ليس فيه رعد ولا برق وأصلها دومة ؛ فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة

(٢) لقاح : جمع لقحة ، وهى الناقة القريبة العهد بالنتاج ، ويقال : الغزيرة اللبن الحلوب ، واللام مفتوحة أو مكسورة ، والقاف ساكنة على الوجهين

(٣) الحقاق : جمع حقة ، وهى الناقة التى استوفت ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة

(٤) القلوص : الناقة الشابة الفتية

(٥) الأبابيل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فيه ، فذهب قوم إلى أنه جمع لا واحد له من لفظه ، وذهب جماعة آخرون إلى أن له واحداً ، ثم قالوا : واحده إبول مثل عجول وعجاجيل ، ويقال : واحده إبيل

وأما فُعَلة — بضم الفاء — فعلى فُعَل غالبا ، وقد يستعمل فى القليل أيضا نحو ثلاث غُرَف ، وهو قليل كما ذكرنا ، وربما كسر على فِعَال فى غير الأجوف كبِرَام وبِرَاق وجفار [١] وهو كثير فى المضاعف كخِلال [٢] وقِلال [٣] وجِباب [٤] وقِباب [٥] ، ويقتصر فى الأجوف على فُعَل كسُوَر ودُوَل ، وأما الحُجُوز فى جمع حُجْزة [٦] السراويل : أى معقدها ؛ فشاذ

(١) البرام : جمع برمة (٢ : ٧٩) والبراق : جمع برقة ، وهى أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل ، فاذا اتسعت فهى الأبرق ، والجفار جمع جفرة ، وهى بضم فسكون جوف الصدر ، وقيل : مايجمع البطن والجنبين ، وقيل : منحنى الضلوع ، وجفره كل شىء : وسطه ومعظمه

(٢) الخلال : جمع خلة ، بالضم ، وهى الصداقة والمحبة ، ويقال للصديق خلة أيضا ، قال الحماسي :

أَلَا أَبْلِغَا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنْوِى قَدِيمًا إذا ماٱتَّصَلْ

(٣) القلال : جمع قلة ، وهي الجرة العظيمة ، وقيل : الجرة ما كانت ، وقيل : الكوز الصغير

(٤) الجباب : جمع جبة ، وهى ضرب من الثياب ، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من السنان

(٥) القباب : جمع قبة ، وهى البناء من الأدم ، ويقال : بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب

(٦) فى النسخة الخطية «الحجز» وفى المطبوعتين «الحجوز» بواو بين الجيم و الزاى ، والذى فى كتب اللغة الحجوز فى جمع حجزة ، وهو الذى أثبتناه وفيها جمعه على حجز — كدول وغرف — وهو غير شاذ ، قال فى اللسان : «وفى حديث عائشة رضي الله عنها لما نزلت سورة النور عمدن إلى حجز مناطقهن فشققنها فاتخذنها خمرا ، أرادت بالحجز المآزر ، قال ابن الأثير : وجاء فى سنن أبى داود حجوز أو حجور — بالشك ، وقال الخطابى : الحجور بالراء لا معنى لها ههنا ، وإنما هو بالزاى جمع حجز ، فكأنه جمع الجمع ، وأما الحجور بالراء فهو جمع حجر الانسان . وقال الزمخشري : واحد الحجوز حجز بكسر الحاء

قال : « ونَحْوُ رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ ؛ وجَاءَ عَلَى أَيْنُقٍ وتِيَرٍ وبُدْنٍ ، ونَحْوُ معِدَةٍ عَلَى مِعَدٍ ، ونَحوَ تُخَمَةٍ عَلَى تُخَمٍ »

أقول : اعلم أن فَعَلَة كرقبة قياسه فِعَال كرقاب ونِياق وإماء ، وجاء على أفْعُل كآكُمٍ [(١)] فى الصحيح وأينُق [(٢)] فى الأجوف وآمٍ [(٣)] فى الناقص

وهى الحجزة ، ويجوز أن يكون واحدها حجزة » اهـ ، فإن قرىء مافى النسخة الخطية بضم الحاء المهملة وفتح الجيم كان صوابا فى ذاته ، ولكنه لا يتفق مع قول المؤلف إنه شاذ ، وإن قرىء بضم الحاء والجيم جميعا كان موافقا لقوله إنه شاذ ، ولكنه يعكر عليه أنا لم نجد هذا الجمع ، فلعله ثابت فيما لم نقف عليه

(١) الآكم : جمع أكة — بفتحات — وهى التل من حجارة واحدة ، وهى الموضع يكون أشد ارتفاعا من غيره ، وأصل الجمع أأكم على أفعل كافلس قلبت الهمزة الثانية ألفا لسكونها إثر أخرى مفتوحة فى أول الكلمة ، وهذا إبدال واجب

(٢) أينق : جمع ناقة ، وانظر فى تصريفها الجزء الأول (ص ٢٢ و٢٣)

(٣) آم : جمع أمة ، وهي المملوكة . قال الشاعر :

تَرَكْتُ الطَّيْرَ حَاجِلَةً عَلَيْهِ كَمَا تَرْدِى إِلَى الْعُرُشَاتِ آمٍ

وقال الكميت :

تَمَشَّى بِهَا رُبْدُ النَّعَا مِ تَمَاشِىَ الآمِى الزَّوَافِرْ

وقال الآخر :

مَحَلَّةُ سَوْءٍ أَهْلَكَ الدَّهْرُ أَهْلَهَا فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا غَيْرُ آمٍ خَوَالِفِ

وقال السليك بن السلكة :

يَاصَاحِبَىَّ أَلا لاحَىَّ بِالْوَادِى إِلا عَبِيدٌ وَآمٍ بَيْنَ أَذْوَادِ

تردى : تحجل . العرشات : جمع عرش — بضمتين — وهو جمع عريش والعريش : الخيمة ، ويقال : الصواب فى البيت العرسات جمع عرس — بضم فسكون — وهو طعام الوليمة . وربد : جمع ربداء وهى السوداء المنقطة بحمرة

وعلى فِعَل كتِيَرٍ (١) وَقِيَم ، وكأن أصله فِعَال لقلبهم الواو ياء ، وإنما يكون ذلك قبل الألف كما يجيء في باب الإعلال ، وجاء على فُعْل كبُدْن (٢) وخُشْب (٣) ونُوق ولُوب (٤) وسُوح (٥) ، وليس بالكثير ، ويجوز في الصحيح ضم العين : إما على أنه فرع الإسكان ، أو أصله ، كما ذكرنا في أول هذا الكتاب

وفَعَلَة من الناقص كثير كقَنَاة (٦) وحَصَاة ، وأكثر ما يستعمل في معنى الجمع منه محذوف التاء كالحَصَا والقَنَا والأضَا (٧) ، أو بالألف والتاء ، وقد يجمع

والزوافر : جمع زافرة وهى اسم فاعل من زفر — من باب ضرب — إذا ردد نفسه . أذواد : جمع ذود ، وهو جماعة الأبل من ثلاثة إلى عشرة . وأصل أمة أمو . انظر تصريفها في (ص ٣٠ من هذا الجزء)

(١) التير — بكسر التاء وفتح الياء — : جمع تارة ، وهى المرة ، وجاء في جمعه تارات ، قال الجوهرى : « تير مقصور من تيار كما قالوا قامات وقيم » ووقع في بعض نسخ الأصل « ثير » بالمثلثة وهو تصحيف

(٢) البدن : جمع بدنة ، وهي ما يهدى إلى مكة من الأبل والبقر ، قال الجوهرى : البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة سميت بذلك لأنهم كانوا يسمنونها

(٣) الخشب : جمع خشبة وهى قطعة الشجر

(٤) اللوب : جمع لابة ، وهي أرض ذات حجارة سوداء ، ومنه ما في الحديث « ما بين لابتيها أفقر منى »

(٥) السوح : جمع ساحة ، وهو فضاء يكون بين الدور

(٦) القناة : هى من الرماح ما كان أجوف كالقصبة ، وهى أيضا الآبار التى تحفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ويسيح على وجه الأرض ، والقناة أيضا : القامة

(٧) الأضا : اسم جنس جمعى ، واحده أضاة ، وهى الغدير أو الماء المستنقع من سيل أو غيره وتجمع على أضوات وإضاء وإضين

على فُعُول كدُوِىّ [١] وصُفِىّ [٢] فى دَوَاة وصَفَاة ، وعلى فِعَال أيضا كإضاء وإماء ، وجاء الإمْوَانُ كالإخوان [٣]

وأما الفَعِلة — بفتح الفاء وكسر العين — كالمعدة ، فيجمع بكسر الفاء وفتح العين ، كالمِعَد والنِقَم ؛ قال السيرافى : ومثله قليل غير مستمر ، لا يقال فى كَلِمة وخَلِفة [٤] كِلَم وخِلَف ، وإنما جمع مَعِدة ونَقِمة على فِعَل بكسر الفاء وفتح العين لأنهم يقولون فيهما عند بنى تميم وغيرهم مِعْدَة ونِقْمَة ككِسْرة نحو كِتْف فى كَتِف ، فجمعا على ذلك : فمِعَد ونِقَم فى الحقيقة جمع فِعْلة لا جمع فَعِلة ، وأما غيرهما نحو كلمة وخَلِفة فلا يجىء على وزن كِسْرة إلا عند بنى تميم

وأما فُعَلة نحو تُخَمَة فعلى تُخَم ، شبهوا فُعَلة بضم الفاء وفتح العين بفُعْلة بضم الفاء وسكون العين ، فجمع على فُعَل ، وليس ذلك مما يكون الفرق بين جمعه وواحده بالتاء كالرُّطَبة والرُّطَب ؛ لأن الرطب مذكر كالبر والتمر ، ونحو

---

(١) دوى : جمع دواة ، وهي مايوضع فيها المداد للكتابة ، وأصله دووى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء فى الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء . قال أبو ذؤيب

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدُّوِىّ ... يُحَبِّرُه الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِىّ

(٢) الصفى : جمع صفاة ، وهى الصخرة الملساء ، وأصل صفى صفوى فعل به ماتقدم فى دوى

(٣) من ذلك قول القتال الكلابى :

أَنَا ابْنُ أَسْمَاءَ أَعْمَامِى لَهَا وَأَبِى ... إذا تَرَامَى بَنُو الْإِمْوانِ بِالْعَارِ

ويُجْمع على أموانٍ بضم الهمزة أيضا

(٤) الخلفة : الحامل من النوق ، وجمعها خلف ـ بكسر اللام ـ وقيل : جمعها مخاض من غير لفظه كما قالوا الواحد النساء امرأة . قال ابن برى: شاهده قول الراجز :

* مالَكِ تَرْغِينَ وَلا ترغو الخَلِفْ *

وقيل : الخلفة هى التى استكملت سنة بعد النتاج ثم حمل عليها فلقحت

التُّخَم والتُّهَم مؤنث كالغُرَف ، وتصغير رُطَب رُطَيْب ، وتصغير تُخَم وتهم لايكون إلا على تُخَيْمَات وتُهَيْمَات ، بالرد إلى الواحد ، فليسا إذن كالرطب والمُصَع (١) ؛ إذ هما جنسان كالتمر والتفاح (٢)

حكم عين الثلاثى المؤنث فى جمع التأنيث

* قال : « وَإِذَا صَحَّ بَابُ تَمْرَةٍ قِيلَ تَمَرَاتٌ بِالْفَتْحِ ، وَالإِسْكَانُ فِيهِ ضَرُورَةٌ ، والمُعْتَلُّ الْعَيْنِ سَاكِنٌ ؛ وَهُذَيْلٌ تُسَوِّى ، وَبَابُ كِسْرَةٍ عَلَى كِسَرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلَّ اللَّامِ بِالْوَاوِ يُسْكَنُ وَيُفْتَحُ ؛ وَنَحْوُ حُجْرَةٍ عَلَى حُجُرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، والْمُعتلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللامِ بِالْيَاءِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ وقَدْ يُسَكَّنُ فِى تَمِيمٍ نَحْوُ حُجُرَاتٍ وَكِسِرَاتٍ ، والْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِى الْجَمِيعِ ، وأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالإِسْكَانِ وقالُوا لَجَبَاتٌ ورَبَعاتٌ لِلْمَحِ اسْمِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ وحُكْمُ أَرْضٍ وأَهْلٍ وعُرْسٍ (٣)

---

(١) المصع : اسم جنس جمعى واحده مصعة – بوزان همزة وغرفة – وهى ثمرة العوسج (أى الشوك) وهى أيضا طائر أخضر

(٢) اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالتاء فاما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على وزن من أوزان الجموع مثل غرفة وغرف ومدية ومدى وكسرة وكسر وقربة وقرب وإما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على غير وزن من أوزان الجموع مثل كلمة وكلم وشجرة وشجر وبقرة وبقر وتمرة وتمر ، فان كان اللفظ الدال على الجماعة من النوع الثانى فهو اسم جنس جمعى وإن كان من النوع الأول فاما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون مؤنثا كغرف وتخم وتهم وقرب (ويستبين ذلك بالضمير العائد عليها) فان كان مذكرا فهو اسم جنس جمعى ، وإن كان مؤنثا فهو جمع ، وسيأتى لذلك مزيد بحث للمؤلف فى آخر هذا الباب

(٣) العرس — كقفل — : طعام الوليمة ، وربما قيل فيه عرس – كعنق – كما قال الراجز :

إنَّا وَجَدْنَا عُرُسَ الحَنَّاطِ ... لَئِيمة مَذْمُومَةَ الْحُوَّاطِ

وعِيْر (١) كَذٰلِكَ ، وَبَابُ سَنَة جَاءَفِيهِ سِنُونَ وَقِلُونَ وَثُبُونَ ، وجَاء قُلُونَ وسَنَوَاتٌ وعِضَوَاتٌ وثُبَاتٌ وهَنَاتٌ ، وَجَاءَ آمٍ كَآ كَمٍ »

* أقول : قد مضى شرح جميع هذا فى شرح الكافية* ، فنقتصر على حل ألفاظه

وقد تقدم هذا الشاهد مشروحا (جـ ١ ص ٢٤٢)

(١) العير - بكسر أوله - : القافلة ، قال الله تعالى (ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) ، أو هى الابل تحمل الميرة ، أو كل ماامتير عليه إبلا أو حميرا أو بغالا

(*) قال المؤلف فى شرح الكافية (جـ ٢ ص ١٧٥) : « ولنذكر شيئا من أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره فى قسم التصريف فنقول : كل ماهو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة أو ظاهرة كدعد وجفنة ، فأن كان صفة كصعبة أو مضاعفا كدة أو معتل العين كبيضة وجوزة وجب إسكان عينه فى الجمع بالألف والتاء ، وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات : والتزم فى جمع لجبة لجبات — بفتح العين — لأن فى لجبة لغتين فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور ، وقيل لما لزم التاء فى لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها ، يقال : شاة لجبة ، إذا قل لبنها ، صار كالأسماء فى لزوم التاء نحو جفنة وقصعة ، وأجاز المبرد إسكان عين لجبات قياسا لاسماعا ، وغلب الفتح فى جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد ، وقيل : إنها كانت فى الأصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الأصل كما يقال فى جمع امرأة كلبة : نسوة كلبات - بفتح العين — ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات ، خلافا لقطرب ، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة ، قال ذو الرمة :

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ
خُفُوقاً ، وَرَفْضَاتُ الْهَوَى فِى الْمَفَاصِلِ

. . . .

وجاء فى المعتل اللام نحو أخوات وجديات – بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ، ويجوز أيضا فى القياس أن يقال : نسوة كابات (بالسكون) اعتبارا للصفة العارضة كما تقول : صعبات بفتح العين إذا سميت بصعبة . وأهل فى الأصل اسم دخله معنى الوصف فقيل فى جمعه : أهلون ، وأدخلوه التاء فقالوا : أهلة . قال :

وأَهْلَةِ وُدٍّ قدْ تَبَرَّيْتُ وُدَّهُمْ   وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِلِي

أى : وجماعة مستأهلة للود . قال :

فَهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ   إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرَا

ويقال : أهلات أيضا – بسكون الهاء – اعتدادا بالوصف العارض . وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات . وقال :

* أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

وقرىء فى الشواذ : (ثلاث عورات) . وإنما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا ، وكان الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا : أى فرارا من الثقل العارض بتحريك أول المثلين وتحريك الواو والياء . فأن قيل : فلتقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما . قلت : إن الحركة عارضة فى الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ماقبلها ياء لعروض الضمة .

وأما فعلة – بضم الفاء وسكون العين – كغرفة ، وكذا فعل المؤنث كجمل فأن كانت مضاعفة فالإسكان لازم مع الألف والتاء كغدات ، وإن كانت معتلة العين – ولا تكون إلا بالواو – كسورة فلا يجوز الاتباع إجماعا ، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما فى بيضات وروضات ، لأنهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة ، لكن سيبويه قال : لا تتحرك الواو فى دولات ، والظاهر أنه أراد بالضم . وإن كانت صحيحة العين : فأن كانت صفة كحلوة فالإسكان

قوله « والمعتل العين ساكن » كَجَوْزَات وبَيْضَات (١) ؛ لاستثقال الحركة

لاغير ، وإن كانت اسما : فأن لم تكن اللام ياء جاز فى العين الاسكان والفتح والاتباع ، سواء كان اللام واوا كخطوات أولا كغرفات ، والاتباع ههنا أكثر منه فى فعلة وإن كان الكسر أخف ، وذلك لأن نحو عنق أكثر من نحو إبل ، وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا ، للثقل ، وأما الفتح فالمبرد نص على جوازه ، وليس فى كلام سيبويه مايدل عليه . وأما أم فلفظ أمهات في الناس أكثر من أمات ، وفى غيرهم بالعكس . والهاء زائدة بدليل الأمومة . وقيل : أصلية ، بدليل تأمهت ، لكونه على وزن تفعلت . قال :

* أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَإِلْيَاسُ أَبِي *

ووزنها فعلة (بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة) لحذف اللام

وأما فعلة ــ بكسر الفاء ــ وفعل مؤنثا كهند : فأن كانت مضاعفة فلا يجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين ، نحو قدات ، وإن كانت معتلة العين ولاتكون إلا ياء إما أصلية كبيعة أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع إجماعا ، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل ، وعيرات (بكسر أوله وفتح ثانيه) فى جمع عير شاذ عند غير هذيل ، وإن كانت صحيحة العين : فأن كانت صفة فالاسكان كعلجات ، وإن كانت اسما : فأن كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد كرشوات ، ومنع الأندلسى الفتح ، وإن كانت اللام ياء كلحيـة ، جاز الفتح والاسكان ، وأما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل (بكسر أوله وثانيه) فى الصحيح فـكيف بالمعتـل اللام ؟ وأجازه السيرافى ، لعروض الكسر ، وقياسا على خطوات ، وإن صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان ، والفراء يمنع ضم العين مطلقا فى المضمومة الفاء وكسرها فى المكسورة الفاء صحت العين أولا ، إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات » اه كلامه

(١) البيضات : جمع بيضة ، وهي بيضة الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد فى الحروب للاحتماء به وغير ذلك ، وقد جمع على بيضات ــ بالاسكان ــ

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما .

قوله « وهذيل تسوى » أى : تفتح فى الأجوف كما تفتح فى الصحيح ، استخفافا للفتحة ، ولا تقلب الواو والياء ألفاً ، لعروض الحركة عليهما

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو رِيمَات وَدِيمَات ، ولا يكسر العين استثقالا للكسرة على الياء المكسور ماقبلها ، وأما الناقص الواوى فنحو رِشْوَات ؛ لايكسر العين لئلا ينقلب الواو ياء فيلتبس ، ولو خليت واوا لاستثقلت .

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو دُولات [1] ولا يضم العين للاستثقال ، وأما الناقص اليائى فلا يضم عينه ؛ لاستثقال الياء المضموم ماقبلها لاما ، وإن قلبت واوا اعتداداً بالحركة العارضة لالتبس بالواوى .

قوله « وقد يسكن فى تميم نحو حجرات وكسرات » بخلاف نحو تَمَرات ، استثقالا للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر فى هذين البابين .

قوله « والمضاعف ساكن فى الجميع » نحو شَدَّات وغُدَّات [2] ورِدَّات .

وأما الصفات فنحو صَعْبات وحُلْوات وعِلْجات [3] تسكن للفرق ، وتسكينها

كما هو القياس ، وعلى بيضات — بالفتح — وهو شاذ ، ومنه قول الشاعر :

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ ... رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

(١) الدولات : جمع دولة — بضم الدال — وهى مايتداوله الناس بينهم ، من فىء المال ومنه قوله تعالى : (كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم) . انظر (ص ١٠٥ من هذا الجزء)

(٢) الغدات : جمع غدة ، وهى كل عقدة يحيط بها شحم فى الجسد ، ومنه المثل : غدة كغدة البعير وموت فى بيت سلولية . أنظر (ج ١ ص ٨٨)

(٣) العلجات : جمع علجة — بكسر أوله وسكون ثانيه — وهى مؤنث العلج ، وهو

أولى من تسكين الأسماء ؛ لأن الصفات أثقل .

قوله « لَجَبَات (١) ورَبَعَات (٢) لمح اسمية أصلية » لم أر فى موضع أن اللَّجْبَة فى الأصل اسم ، بلى قيل ذلك فى رَبْعَة .

الرجل من كفار العجم ، وهو أيضا الشديد الغليظ . أنظر شرح الشاهد الثامن والثلاثين (حـ ١ ص ٢٤٢)

(١) اللجبة : هى الشاة التى قل لبنها . قال فى اللسان : « وشاة لجبة (كثمرة) ولجبة (كغرفة) ولجبة (كفرية) ولجبة (كشجرة) ولجبة (كنبقة) ولجبة (كعنبة) الأخيرتان عن ثعلب : مولية اللبن ، وخص بعضهم به المعزى ، قال الأصمعى : إذا أتى على الشاء بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها وقل فهى لجاب ، ويقال منه : لجبت (ككرم) لجوبة ، وشياه لجبات (بالتحريك) ويجوز لجبت (بالتضعيف) . قال ابن السكيت : اللجبة النعجة التى قل لبنها ، قال : ولا يقال للعنز لجبة ، وجمع لجبة (بالتحريك) لجبات على القياس ، وجمع لجبة (بالتسكين) لجبات بالتحريك وهو شاذ لأن حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كلبة ، فجمع على الأصل ، وقال بعضهم : لجبة ولجبات نادر ؛ لأن القياس المضطرد فى جمع فعلة إذا كانت صفة تسكين العين . قال سيبويه : وقالوا : شياه لجبات فحركوا الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجبة (بالتحريك) فانما جاءوا بالجمع على هذا » اهـ بتصرف ، والحاصل أن للعلماء فى تخريج لجبات بالتحريك ثلاثة أوجه : أولها أنه جمع لجبة بالتحريك ، وقد ترك فى هذه اللغة جمع لجبة بالاسكان استغناء بالمحرك عن الساكن ، ثانيها أن لجبات — بالتحريك — جمع لجبة — بالاسكان — نظرا إلى أنها فى الأصل اسم كتمرات وزفرات ، ثالثها : أن لجبات — بالتحريك — شاذ ، وهذا تخريج الذى لا يلاحظ اسميتها فى الأصل ولا يجىء المفرد محركا

(٢) الربعة — باسكان الباء وفتحها — : يوصف به الرجل والمرأة ، يقال : رجل ربعة ، وامرأة ربعة ، وهو الذى ليس بالطويل ولا بالقصير . قال فى اللسان : « وصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكر بخمسة ونحوها حين

قوله « وحكم أرض » أى أن المؤنث بتاء مقدرة كالمؤنث بتاء ظاهرة ، يجوز فيها الأوجه المذكورة .

قوله « وباب سنة » أى : إذا كان فعلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون ، جبْرًا لما حذف منها ، وقد تغير أوائلها بكسر ماانضم منها أو انفتح .

قوله « وسنوات وعِضَوات(١) » أى : قد يجمع بالألف والتاء مع رد اللام .

قوله « ثُبَات(٢)

قالوا : رجال خمسة ، والمؤنث ربعة وربعة كالمذكر ، وأصله له ، وجمعهما جميعا ربعات ، حركوا الثانى وإن كان صفة لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به ، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفة ، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي » اه

(١) عضوات : جمع عضة ، وهى الفرقة والقطعة من الشيء ، والكذب ؛ وقد اختلفوا فى المحذوف من هذه الكلمة ؛ فقال جماعة : المحذوف واو بدليل جمعهم إياها على عضوات ، وبدليل أنهم قالوا : عضيت الناقة ؛ إذا جزأتها ، وقال قوم : المحذوف هاء بدليل قولهم فى جمعه : عضاه ، كما قالوا شفاه فى جمع شفة ، وبدليل قولهم: عضهه يعضهه عضها ورجل عاضه . إذا جاءه بالإفك والبهيتة ، وقال الشاعر:

أَعُوذُ بِرَبِّى مِنَ النَّافِثَا تِ فى عِضَهِ الْعَاضِهِ الْمُعْضِهِ

(٢) ثبات : جمع ثبة ، وهى الجماعة ، قال الله تعالى (فانفروا ثبات أو انفروا جميعا) وهى مأخوذة من ثبيت بالتضعيف : أى جمعت ، أو من ثاب يثوب . قال فى اللسان : « قال ابن جنى : الذاهب من ثبة واو : واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو نحو أب وأخ وسنة وعضة فهذا أكثر مما حذفت لامه ياء ، وقد تكون ياء على ماذكر . قال ابن برى : والاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة (كغرفة) حملا على أخواتها لأن أكثر هذه الاسماء الثنائية أن تكون لامها واوا نحو عزة وعضة ، ولقولهم : ثبوت له خيرا بعد خير أو شرا ، إذا وجهته إليه . قال الجوهرى : والثبة وسط الحوض الذى يثوب إليه الماء ، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه ، لأن أصله ثوب كما

وهَنَات (١) » أي : قد يجمع بالألف والتاء من غير رد اللام .

قوله « وجاءآم كآكم » هو أفْعُل ، وأصله أأْمُوٌ ، قلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في أدْلٍ (٢) وحذفت الياء كما في قاضٍ ؛ وقلبت الهمزة الثانية ألفاً كما في آمن .

جمع التكسير الثلاثي الصفة قال : « الصِّفَةُ : نَحْوُ صَعْبٍ عَلَى صِعَابٍ غَالِباً ، وبَابُ شَيْخٍ عَلى أَشْيَاخٍ ، وجَاءَ ضِيفَانٌ ووُغْدَانٌ وكُهُولٌ ورِطَلَةٌ وشِيخَةٌ ووُرْدٌ وسُحُلٌ وسُمَحَاء ؛ ونَحْوُ جِلْفٍ عَلى أجْلاَفٍ كَثِيرًا ، وأَجْلُفٌ نَادِرٌ ؛ ونَحْوُ حُرٍّ عَلى أحْرَارٍ »

أقول : اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر ، لمشابهتها الأفعال وعملها عملها ، فيلحق الجمع بأواخرها مايلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف والتاء ؛ لأنه فرعه ، وأيضا تتصل الضمائر المستكنة بها ، والأصل أن يكون في لفظها مايدل على تلك الضمائر ، وليس في التكسير ذلك ، فالأولى أن تجمع : بالواو والنون ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور ، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم ، ثم إنهم مع هذا كله كسَّروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت

قالوا أقام إقامة ، وأصله إقواما ، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل » اه

ومثل ثبة في الوزن وحذف اللام قلة ، ولم يذكرها الرضي وإن كان ابن الحاجب قد ذكرها . والقلة — بضم ففتح — : عودان يلعب بهما الصبيان ، وقد اختلفوا في لامها المحذوفة ، فقيل : واو ؛ لأن العرب قالت : قلوت القلة أقلوها قلوا ، وقيل : ياء ؛ لأنهم قالوا : قليت أقلي قليا

(١) هنات : جمع هنة ، وهي اسم يكنى به عن المرأة ، فيقال : ياهنة أقبلي

(٢) أصل أدل أدلو ، فلما وقعت الواو متطرفة مضموما ما قبلها ضما أصليا وذلك مما لا نظير له في العربية قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ثم أعلت إعلال قاض

الفعل ، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل فى الثلاثى ؛ إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه ، وتكسير اسم الفاعل الثلاثى أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسمِ الفاعل والمفعول من غير الثلاثى ؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظا من اسم الفاعل الثلاثى لمضارعه ، وأما اسم المفعول من الثلاثى فأجرى لأجل الميم فى أوله مُجْرى اسمى الفاعل والمفعول من غير الثلاثى فى قلة التكسير .

ثم نقول : فَعْلٌ يُكسَّر فى الغالب على فِعَال ، ولا يكسر على أفْعُلٍ ؛ لأن للوصف فى الأغلب موصوفا يبين القلة والكثرة ، والأصل فى الجموع جمع الكثرة كما مر ، والغالب فى الأجوف اليائى أفعال كأشْيَاخ ، وقد جاء فِعْلاَن بكسر الفاء فى الأجوف وغيره كضِيفَانٍ ووِغْدَان بكسر الواو ، كما جاء فى الاسم رِئْلاَن ، وقد جاء فُعْلاَن كوُغْدَان [(١)] ، كما جاء فى الاسم ظُهْرَان ، ويجوز أن يكون نحو ضِيفَان وشِيخَان فى الأصل فُعْلاَن مضموم الفاء فكسِرَت لتسلم الياء ، وجاء فيه ضُيُوف وشيوخ ، دخل هنا فُعُول على فِعَال كما دخل فى الأسماء نحو كِعَاب وكعوب ، إلا أن الاسم أقعد فى التكسير فكان التوسع فيه أكثر ؛ ففُعُول فيه أكثر منه فى الصفة ، وقد جاء فيه فِعَلَة كرِطَلَة فى رَطْل ، وهو الشابُّ الناعم ، وجاء فِعْلَة بسكون العين كشِيخَة ، وجاء فُعْل نحو كُثٍّ [(٢)] وثُطٍّ [(٣)]

---

(١) وغدان : جمع وغد ، وهو الأحمق الضعيف العقل ، وهو أيضا خادم القوم ، وقيل : الذى يخدم بطعام بطنه ، والوغد أيضا : قدح من سهام الميسر لا نصيب له

(٢) كث — بضم الكاف — : جمع كث — بفتح الكاف — وهو كثيف اللحية

(٣) ثط — بضم الثاء — : جمع ثط — بفتح الثاء — وهو الذى لا شعر على عارضيه

وجُون (١) وخِيل (٢) ووُرْد (٣) ، وجاء فُعُل بضمتين ،والظاهر أن أحدالبناءين فرع الآخر ، نحو سُحْل وسُحُل (٤) وصُدْق اللقاء وصُدُق اللقاء (٥) ، وربما لا يستعمل إلا أحدهما ، وقالوا سُمَحَاء تشبيها لفَعْل وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل ؛ فسَمْح وسُمَحاء كعالم وعُلَماء ، أو شُبِّهَ فَعْل بفَعِيل فكأنه جمع سَمِيح ككريم وكرماء ، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عَبْد جمع على أفعل فى القلة فقالوا أعْبُد ، فان سمى بفَعْل أو بغيره من الصفات جمعت جمع الأسماء

وأما فِعْلٌ فانه يكسر على أفْعَال نحو أجْلاَف فى جِلْف ، وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم (٦) ، وأنْقَاض (٧) وأنْضَاء (٨) ؛ وجاء أجْلُف تشبيها بالأسماء كأذْؤُب ، وهو نادر فى الصفات

وأما فُعْل فانه أقل فى الصفات من فِعْل ، كما كان كذلك فى الأسماء ، ويجمع على ما جمع عليه فِعْل بالكسر كأمْرَار وأحْرَار ، وفعل بالكسر أقل من فَعْل بالفتح كما فى الأسماء

---

(١) جون : جمع جون — بفتح الجيم — وهو الأسود المشرب حمرة ، والأحمر الخالص ، والأبيض

(٢) خيل : جمع خيل — بفتح فسكون — وهو الكبر

(٣) ورد : جمع ورد — بفتح فسكون — وهو من الخيل بين الكيت والأشقر

(٤) سحل : جمع سحل — بفتح فسكون — وهو الثوب لا يبرم غزله ، أو الأبيض من القطن

(٥) صدق : جمع صدق — بفتح فسكون — وهو الثبت عند اللقاء ، والصلب المستوى من الرماح والرجال ، والكامل من كل شىء

(٦) ومن معانى الجلف الرجل الجافى فى خلقه وخلقه

(٧) أنقاض : جمع نقض — بكسر فسكون — وهو البناء المنقوض

(٨) أنضاء : جمع نضو — بكسر فسكون — وهو المهزول من الابل وغيرها ، وهو أيضا اسم لحديدة اللجام

قال : « ونحو بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ ونُصُفٍ ، وَنَحْوُ نَكِدٍ عَلَى أَنْكَادٍ ووَجَاعٍ وَخُشُنٍ ، وَجَاءٍ وَجَاعَى وَحَبَاطَى وحَذَارَى ، وَنَحْوُ يَقِظٍ عَلَى أَيْقَاظٍ ، وَبَابُهُ التَّصْحِيحُ ، وَنَحْوُ جُنُبٍ عَلَى أَجْنَابٍ »

أقول : ظاهر كلام سيبويه أن الغالب فى تكسير فَعَل فى الصفات فِعَال ، قال : وكسّروا عليه كما يكسر فَعْل عليه ، فقد اتفقا فيه كما اتفقا فى الأسماء نحو كَلْبٍ وكِلاَب وجَمَل وجمال ، قال : وربما كسروه على أفعال ؛ لأنه مما يكسرعليه فَعْل فاستغنوا به عن فِعَال ، وأما فِعْلاَن وفُعْلان كإِخْوَان وذُكْرَان فلاستعمال أخر وذكر استعمال الأسماء فهما كخِرْبَان (١) وحُمْلاَن (٢) ، وكذا نُصُفٌ (٣) بضمتين ونُصْف بسكون العين لكونه كالأسماء ، وعده سيبويه فى الأسماء ، فهو كأُسُدوأُسْد عنده ، وما كان للمصنف أن يعد الثلاثة فى الصفات ، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف ، وفَعَل بفتح العين أقل فى الصفات من فَعْل بسكونها

وأما فَعِل فانه يكسر على أفعال كأنْكَاد (٤) ، فهو كأكباد فى الأسماء

واعلم أن الأسماء أشد تمكنا فى التكسير ، والصفات محمولة عليها ، فاذا اشتبه عليك تكسير شىء من الصفات ، فإن كنت فى الشعر فاحملها على الأسماء وكسّرها تكسيرها ، وإن كنت فى غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة .

---

(١) الخربان : جمع خرب ـ كبطل ـ وهو ذكر الحبارى ، وقد تقدم قريبا (ص ٩٧) وجمع على أخراب أيضا

(٢) الحملان : جمع حمل ـ كبطل ـ وهو الجذع من ولد الضأن فما دونه ، وجمع على أحمال أيضا

(٣) امرأة نصف ـ بفتح الأول والثانى ـ إذا كانت بين الحدثة والمسنة ، وقيل : هى الكهلة ، ويقال : امرأة نصفة ـ بالتاء أيضا ـ وقد جمع على أنصاف أيضا

(٤) أنكاد : جمع نكد ـ ككتف ـ وهو اللئيم المشئوم

وأما وِجَاع(١) فلحمل فَعِل بالـكسر على فَعَل بالفتح كَحِسان ، وقلّ فيه فُعُـل بضمتين كخُشُن ، وهو محمول على الاسم كنُمُر .

قوله « وجاء وَجَاعَى » فَعَالى كثير في جمع فَعْلاَن ، وفي مؤنثه الذي هو فعلى نحو سكارى في سكران وسَـكْرى ، وليس بغالب ، بل الغالب فيه فِعَال كغِرَاث(٢) وجِيَاع في غَرْثَان وغَرْثَى وجَوْعَان وجَوْعَى ، لـكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وقياسه في التكسير فَعَالى كما يجيء جمع جمعه فحمل فَعـلان على فَعْـلاء المحمول على فَعْـلاَء ، وإنما حمل فَعِـل على فَعْـلاَن لتشاركهما في باب فَعِـلَ يَفْعَـل في كثير من المواضع ، نحو عَجِل وَعَجْـلاَن وفَرِح وَفَرْحَان وَعَطِش وَعَطْشَـان ، وَالْحَبِط : المنتفخ البطن من كثرة أكل الربيع ، وقالوا وَجْعَى أيضاً في جمع وَجِـع ، مع أن قياس فَعْلى أن يكون جمـع فَعِيل بمعنى مفعول كَقَتْلَى وَجَرْحَى ، لـكنه حمل وجع وميت وهالك وأجرب ومريض وأشباه ذلك عليـه ؛ لأن هذا أمر يُبْتَلَوْن به إذ دخلوا فيـه وهم له كارهون ، وفعيل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى كما يجيء ، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى فعيل بمعنى مفعول كسرت تـكسيره كما يجيء في موضعه ، مثل وَجِـع ووَجْعَى وهَرِم وهَرْمَى وَضَمِن(٣)

---

(١) وجاع : جمع وجع — ككتف — وهو المريض وقال في اللسان : « الوجع : اسم جامع لكل مرض مؤلم ، والجمع أوجاع ، وقد وجع فلان يوجع (كعلم يعلم) وييجع وياجع فهو وجع ، من قوم وجعى ، ووجاعى ، ووجعين ، ووجاع ، وأوجاع

(٢) غراث : جمع غرثان — كعطشان — وهو الجوعان ، وتقول : غرث الرجل يغرث — كفرح يفرح — فهو غرث وغرثان ، وامرأة غرثى وغرثانة ، والجمع غرثى — كجرحى ، وغراثى — كسكارى ، وغراث — كعطاش .

(٣) الضمن — ككتف — : العاشق ، أو الزمن ، أو المبتلى في جسده . قال في

وَضَمْنَى وَزَمِن وَزَمْنى (١) .

قوله « ونحو يَقُظ (٢) على أيقاظ » ومثله نَجُد : أى شجاع ، وأنجاد ، قيل : لم يجىء فى هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان ، والباقى منه مجموع جمع السلامة ، وإنما جمعا على أفعال حملا لفَعُل على فَعِل لاشتراكهما كيَقِظ ونَدِس (٣)

اللسان : « رجل ضمن (كبطل) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث : مريض ، وكذلك ضمن (ككتف) ، والجمع ضمنون ، وضمين والجمع ضمنى ، كسر على فعلى وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قتلى وأسرى ، لكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فعيل على تصور معنى مفعول . قال سيبويه : كسر هذا النحو على فعلى لأنها من الأشياء التى أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون » اه

(١) الزمن — ككتف — : ذو العاهة . قال فى اللسان : « زمن يزمن (من باب فرح) زمنا ، وزمنة (كشهبة) وزمانة ، فهو زمن والجمع زمنون . . . وزمين والجمع زمنى ، لأنه جنس للبلايا التى يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون ، فطابق باب فعيل الذى بمعنى مفعول ، وتكسيره على هــذا البناء نحو جريح وجرحى ، وكليم وكلمى » اه

(٢) اليقظ — ككتف ، واليقظ — كرجل ، واليقظان : ذو الفطنة والحذر قال فى اللسان : « ورجل يقظ ويقظ كلاهما على النسب : أى متيقظ حذر ، والجمع أيقاظ ، وأما سيبويه فقال : لا يكسر يقظ لقلة فعل (كرجل) فى الصفات وإذا قل بناء الشىء قل تصرفه فى التكسير ، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ ، لأن فعلا (ككتف) فى الصفات أكثر من فعل . قال ابن برى : جمع يقظ (ككتف) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ (كرجال) وجمع يقظى صفة المرأة يقاظى (كعذارى) » اه

(٣) رجل ندس — كرجل وضخم وفرح — : إذا كان فهما سريع السمع ، وهو أيضا العالم بالأمور والأخبار . قال فى اللسان : « قال سيبويه : الجمع ندسون (بضم الدال) ولا يكسر لقلة هذا البناء فى الصفات ؛ ولأنه لم يتمكن فيها التكسير كفعل (بكسر العين) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون » اه

وفطن[1] ، وقد جاء أفعال فى جمع فَعُـل اسماً أيضاً كعَضُد وأعضـاد وعَجُز وأعجـاز ؛ وحكى أبو عمرو الشيبانى يَقُظ ويِقَاظ كما فى الاسم نحو سَبُع وسِبَاع ، وهو فى فَعُـل الأسمى قليل كما ذكرنا فكيف بالصفة التى هى أقل تمكناً منه فى التكسير ؟ والحق أن يقاظا جمع يَقْظان لكون فِعَال غالباً فى فعلان كعِطاش وَجِيَاع فى عَطْشان وجَوْعان .

قوله « ونحو جُنُب على أجناب » فُعُل فى الصفات فى غاية القلة ، فلا يكسر إلا على أفعال ، وإنما اختاروه لخفته ، وحكى جِنَاب وَجُنْبَان .

فأوزان الثلاثى من الصفات التى جاء لها تكسير سبعة ، وأعم جموعها أفعال ؛ فانه يجىء لجميعها كما ذكرنا ، نحو أشْيَاخ وأجْلاَف وأحْرَار وأبْطَال وأيْقَاظ وأنْكَاد وأجناب ، ثم فِعَالٌ لمجيئه لثلاثة منها ، نحو صِعَاب وحِسَان ووِجَاع ، وبواقى جموعها متساوية : أما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات فَعُل كحَطَم[2] وخُتَع[3] وفِعِل كأتان إبِد : أى ولود ، وامرأة بِلِز : أى ضخمة ، ولا غيرهما[4]

---

(١) رجل فطن ـ كعضد وكتف وفلس ـ وفطين وفطون وفطونة . كفروقة ـ : أى غير غبي ، وقد جمعوه على فطن ـ بضم فسكون ـ

(٢) الحطم : الراعى الذى يعنف ويشتد فى سوقه ، وقال الراجز :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ　　لَيْسَ بِرَاعِى إبِلٍ وَلاَ غَنَمْ

وفى المثل « شر الرعاء الحطمة » قال ابن الأثير : هو العنيف برعاية الابل فى السوق والايراد والاصدار ويلقى بعضها على بعض ويعسفها . ضربه مثلا لوالى السوء

(٣) الختع : الحاذق فى الدلالة ، وهو السريع المشي الدليل ، ويقال : رجل ختع وختعة (بضم فتح فيهما) وختع (ككتف) وخوتع (ككوثر)

(٤) قوله « ولا غيرهما » أراد لم يأت على فعل ـ بكسر أوله وثانيه ـ من الصفات إلا هاتان الكلمتان

وفَعَل كسِوًى (١) وعِدًى ، (٢) ولا غيرهما ، (٣) فلم يسمع فيها تكسير ، وقولهم أعداء جمع عَدُوٍّ كأفلاء جمع (٤) فَلُوٍ ، لا جمعُ عِدًى .

---

(١) سوى : هو وصف في نحو قولهم : مكان سوى ، قال الله تعالى : (فاجعل بيننا وبينك موعدا لانخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى) : أي مكانا معلما معروفا ، وقالوا : هذا رجل سوى والعدم ، يريدون وجوده وعدمه سواء ، والسين مكسورة أو مضمومة فيهما ، وقالوا : مكان سوى - بكسر السين وضمها أيضاً - وسواء : أي نصف عدل ووسط

(٢) عدى : هو وصف في نحو قولهم : قوم عـدى . قال شاعر الحماسة (يقال هو زرارة بن سبيع الأسدي ، ويقال هو نضلة بن خالد الأسدى) :

إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ عِدًى لَسْتَ مِنْهُمُ فَكُلْ مَاعُلِفْتَ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيِّبِ

وقال الأخطل :

أَلاَ يا اسْلَمِي يَاهِنْدَ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ
وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ

وقد قال الأصمعي : « يقال هؤلاء قوم عدى مقصور يكون للأعداء والغرباء ولا يقال قوم عدى (بضم أوله) إلا أن تدخل الهاء فتقول عداة في وزن قضاة » ويشهد للمعنى الأول بيت الأخطل وللمعنى الثاني بيت الحماسي ، وقد تكون اسم جمع قال في اللسان : « وأما عدى وعدى فاسمان للجمع لأن فعلا وفعلا ليسا بصيغتي جمع إلا لفعلة أو فعلة (بكسر أوله وضمه) وربما كانت لفعلة وذلك قليل كهضبة وهضب ، وبدرة وبدر » اه

(٣) « قوله ولا غيرهما » ليس صحيحاً ، فقد حكى كثير من العلماء منهم ابن برى في حواشي الصحاح : ماء روى ، وماء صرى ، وملامة ثنى ، وواد طوى ، ولحم زيم ، وسبي طيبة ، وكل ذلك بكسر أوله وفتح ثانيه ، وقد جاء في بعضه ضم أوله

(٤) الفلو - كعدو ، وكسمو ، وكقنو : الجحش والمهر إذا فطم . قال

الصفات تجمع جمع التصحيح

قال : « ويُجمَعُ الجَميعُ جَمْعَ السَّلامَةِ لِلعُقَلاءِ الذُكُورِ ، وأمَّا مُؤنَّثُهُ فَبِالألِفِ وَالتَّاءِ لا غَيْرُ ، نَحوُ عَبْلاتٍ وَحُلْوَاتٍ وَحَذِرات وَيَقُظَاتٍ ، إلاَّ نَحْوَ عَبْلَةٍ وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جاء على عِبَالٍ وَكِمَاشٍ ، وَقالُوا عِلَجٌ فى جَمْعِ عِلْجَةٍ »

أقول : قال سيبويه : يجمع فَعَلةٌ نحو حَسَنة على حِسَان ، ولا يجمع على فِعَال إلا ماجمع مذكره عليه ، كما تقول فى جمع حَسَن وحَسَنة : حِسَان ، ولما لم يقل فى جمع بَطَل بِطال لم يقل فى جمع بَطَلَة أيضا ، فكل صفة على فَعَل جمعت على فِعَال يجمع مؤنثها أيضا عليه ، فهذا الذى قاله سيبويه يخالف قول المصنف .

قوله « إلا نحو عَبْلَة (١) » قال سيبويه : كل ماهو على فَعْلَة من الأوصاف يكسر على فِعَال نحو كَمْشَة وكِمَاش ، والكمش : السريع الماضى ، وجَعْدَة وجِعَاد ، (٢) وذلك لكثرة مجىء هذا البناء ، فتصرفوا فى جمعه ، وأما عِلَج

الجوهرى : لأنه يفتلى : أى يفطم . قال دكين

كَانَ لَنَا وَهْوَ فَلُوٌّ نَرْبُبُهْ مُجَعْثَنُ الْخَلْقِ يَطِيرُ زَغَبُهْ

ومعنى نربيه نربيه ، وأصل نربيه نربيه بثلاث باءات فلما استثقلوا ثلاثة الأمثال قلبوا ثالثها ياء ، كما قالوا : تظنى وتقضى ، فى تظنن وتقضض ، قال الراجز :

* تَقَضِّىَ الْبَازِ هَوَى ثُمَّ كَسَرْ *

ومعنى مجعثن الخلق غليظه ، شبه بأصل الشجرة فى غلظه ، وأصل الشجرة يقال له جعثن بزنة زبرج

(١) العبلة : الضخمة من كل شىء ، وتجمع على عبلات وعبال مثل ضخمة وضخمات وضخام

(٢) الجعد من الرجال : المجتمع بعضه إلى بعض ، والسبط الذى ليس بمجتمع ، وقيل : الجعد من الرجال الخفيف ، والجعد من الشعر خلاف السبط ، وقيل : هو القصير ، والأنثى جعدة ، والجمع جعاد وجعدات

فى جمع عِلْجَة فلجريه مجرى الأسماء نحو كِسْرَة وكِسَر ، والعِلْجُ : العظيم من حمر الوحش .

قال : « وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ فى الاِسْمِ نَحْوُ زَمَان عَلَى أَزْمِنَةٍ غَالِبًا ، وجَاء قُذُلٌ وَغِزْلاَنٌ وَعُنُوقٌ ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمِرَةٍ وحُمُرٍ غَالِبًا ، وَجَاء صِيرَانٌ وَشَمَائِلُ ؛ وَنَحْوُ غُرَاب عَلَى أَغْرِبَةٍ ، وجَاء قُرُدٌ وَغِرْبَانٌ وَزُقَّانٌ ؛ وَغِلْمَةٌ قَلِيل ، وذُبٌّ نَادِرٌ ، وجَاء فى مُؤَنَّثِ الثُّلاَثِىِّ أَعْنُقٌ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقُبٌ ؛ وأَمْكُنٌ شَاذٌّ »

جمع الثلاثى المزيد بمدة ثالثة

أقول : اعلم أن أفْعِلة مطرد فى قلة فَعَال ، كأزمنة وأمكنة وأفْدِنةٍ [1] وأقْذِلة [2] ، وقد يكون فى بعض الأسماء للكثرة أيضاً ، كأزمنة وأمكنة ، والغالب فى كثرته فُعُل كقُذُل وفُدُن ، وإن شئت خففته فى لغة تميم بإسكان العين ، وما كان منقوصاً كسماء وأسمية ، وهو المطر ، ودواء وأدوية ؛ اقتصر فى قلته وكثرته على أفْعِلَة كراهة التغيير الذى يتأدى الأمر إليه لو جمع على فُعُل ، إذ كانوا يقولون سُمٍ ودُوٍ ، كأدلٍ ، فيكون الجمع الكثير على حرفين ؛ فإن قيل : فهلا خففوا بإسكان العين كما فى عنق ، حتى لا يؤدى إلى ما ذكرت ، قيل : التخفيف ليس فى كلام جميع العرب ، وليس بلازم أيضاً فى كلام من يخفف ، وأيضاً فالمخفف

---

(١) أفدنة : جمع فدان — بفتح الفاء وتخفيف الدال ، وقد تشدد — وهو الذى يجمع أداة الثورين فى القران للحرث ، وقيل : هو الثوران يقرنان فيحرث عليهما ، ولا يقال للواحد : فدان ، وقيل : يقال ، وجمع الفدان مخففاً أفدنة ؛ كأرغفة ، وفدن ، كسحب ، وجمع المثقل فدادين

(٢) القَذال — كسحاب — : ما بين الأذنين من مؤخر الرأس ، وجمعه أقذلة وقذل ، وتقول : قذله قذلا — من باب نصر ، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه

فى حكم الثقل ، ألا ترى إلى قولهم قَضْوَ الرَّجُل ، بالواو التى كانت بدلا من الياء للضمة ، كيف بقيت مع حذف الضمة .

قوله : « وغِزْلَان » جاء فِعْلَان فى فَعَال ، وليس من بابه ، لـكنه لتشبيه فَعَال بفُعَال كغِرْبان وحيرَان ، فى غُرَاب وحُوَار [1] .

قوله « وعُنُوق » ليس هـذا موضعه ؛ لأن العَنَاق مؤنث ، وهو الأنثى من ولد المعز ، يقال فى المثل : « العنوق بعد النوق [2] » فى الذى يفتقر بعد الغنى ؛ وقد أورده سيبويه على الصحة فى جمع فَعَال المؤنث ، قال : حق فعال فى المؤنث أفْعُل كعَنَاق وأعنق ، لـكن فُعُولا لما كان مؤاخيا لأفْعُل فى كثير من المواضع ؛ إذ هو فى الـكثير كأفْعُل فى القليل ؛ جمعوه فى الـكثير على عنوق ، وكذا قالوا فى سماء بمعنى المطر : سُمِيٌّ ؛ لأنه يذكر ويؤنث ، يقال : أصابتنا سماء : أى مطر .

قوله « ونحو حِمَار على أحمرة » فِعَال وفَعَال يتساويان فى القليل والـكثير ، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحة والـكسرة المتقاربتين ؛ فأحْمِرَة للقلة ، وحُمُر للـكثرة

وقد يخفف فُعُـل فى تميم ، وقد يستغنى بجمع الـكثرة عن جمع القلة ، نحو ثلاثة جُدُر وأربعة كُتُب ، ولا يقال : أجْدِرَة ، ولا أكتبة ، والمضاعف منـه

---

(١) الحوار — كغراب وككتاب — : ولد الناقة ساعة يولد ، وقيل : إلى أن يفصل عن أمه ، وجمعـه أحورة ، وحيران ، وحوران ، وفى المثل : « حرك لها حوارها تحن »

(٢) قال فى اللسان : « قال ابن سيده ، وفى المثل « هذه العنوق بعد النوق » ، يقول : مالك العنوق بعد النوق ، يضرب للذى ينحط من علو إلى سفل ، والمعنى أنه صار يرعى العنوق بعد ما كان يرعى الابل ، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل ؛ وراعى الابل عزيز شريف » اهـ

لايجيء إلا على أفعِلَة في القلة والكثرة ، نحو خِلَال(١) وأخِلَّة ، وعِنَان(٢) وأعِنَّة ؛ لاستثقالهم التضعيف للفكوك ، ولا يجوز الإدغام لما يجيء في بابه ، وكذا الناقص واويا كان أو يائيا ، لا يجيء إلا على أفْعِلَة كما ذكرنا في فَعَال بفتح الفاء ، قال سيبويه : وفَعَال بفتح الفاء في جميع الأشياء بمنزلة فِعَال بالكسر ، والأجوف الواوي منه مسكن العين : كأخْوِنَة (٣) وخون ، وأبْوِنة (٤) وبُون ، استثقلت الضمة على الواو ، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال :

٥٦ — عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْـ * ـدُو بِالأَكُفِّ اللاَّمِعَاتِ سُوُرْ(٥)

وإن كان الأجوف يائيا بقيت الياء مضمومة ؛ إذ الضمة عليها ليست في ثقل الضمة على الواو ؛ فيقال في جمع عِيَان ، وهو حديدة الفدان : « عُيُن » كما قالوا في

---

(١) الخلال : ما تخلل به الأسنان ، وهو أيضا عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرضع

(٢) العنان : سير اللجام الذي تمسك به الدابة

(٣) الخوان — ككتاب وغراب — : ما يوضع عليه الطعام ، وضع بالفعل أو لم يوضع ، والمائدة : مايكون عليه الطعام بالفعل ، وقيل : هما واحد ، وانظر (ج ١ ص ١١٠)

(٤) البوان — ككتاب وغراب — : أحد أعمدة الخباء ،

(٥) هذا البيت من قصيدة لعدى بن زيد العبادي أولها قوله :

قَدْ حَانَ إنْ صَحَوْتَ أنْ تُقْصِرْ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهِدْتَ عُصُرْ

وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله :

بِيضٌ عَلَيْهِنَّ الدِّمَقْسُ وَفي الْـ أَعْنَاقِ مِنْ تَحْتِ الأَكِفَّةِ دُرّ

حان : قرب ، صحوت : أفقت من السكر ، تقصر : تقلع وتكف عما أنت عليه ، وعصر — بضمتين — لغة في العصر — بفتح فسكون — وقوله : « عن مبرقات » متعلق بتقصر ، ومبرقات : جمع مبرقة اسم فاعل من أبرقت المرأة إذا تحسنت ، والبرين : جمع برة — بضم ففتح — وهى الخلخال ، والسور : جمع سوار

بَيُوض : بُيُضٌ (١) ومن خفف من بنى تميم كسر الضم لتسلم الياء ؛ فتقول : عينٌ ؛ كما قالوا بيضٌ فى جميع أبيض ، وجاء فيه فِعْلان كصِيرَانٍ فى صِوَار ، وهو القطيع من بقر الوحش ، حملا على فُعَال ؛ لأن فِعْلَانٍ بابه فُعَال بالضم ، وما حمل عليه من فُعَل كصِرْدان ونِغْرَان (٢) كما ذكرنا

قوله « وشَمَائل » ليس هذا موضع ذكره كما قلنا فى عُنُوق ؛ لأن شمالا مؤنث بمعنى اليد ، والقياس أَشْمُل كأذرع ، وفَعَائل فى جمع فِعَال جمع لم يحذف من مفرده شيء ؛ فشِمال وشَمَائل كقِمَطْر (٣) وقَمَاطر ، وهو جمع ما لحقته التاء من هذا المثال كرسالة ورسائل ، ولما كان شِمَال فى تقدير التاء جعل كأن التاء فيه ظاهرة فجمع جمعه

قوله « ونحو غُرَاب على أغربة » وهو يساوى فى القلة أَخَوَيْهِ (٤) : أى

وهو ما تلبسه المرأة فى ساعدها . يقول : قد حان لك أن تكف عن الصبوة إلى النساء اللائى يتجملن بالخلاخيل والأسورة ، والاستشهاد بالبيت على أن ضم الواو فى « سور » لضرورة الشعر

(١) تقول : دجاجة بيوض وبياضة ، ودجاج بيض ، إذا كانت تبيض كثيرا .

(٢) الصرد : طائر ضخم الرأس .. أنظر (ج ١ ص ٣٥ ، ٢٨١) والنغر : طائر أحمر المنقار كالعصفور ، وأهل المدينة يسمونه البلبل . أنظر (ج ١ ص ٢٨١)

(٣) القمطر : الجمل القوي السريع ، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب . أنظر (ج ١ ص ٣ ، ٥١)

(٤) يريد أن فعالا – كغراب – يساوى فى القلة أخويه ، وهما فعال – بالفتح – وفعال – بالكسر – وقد وقع في بعض النسخ « أخونة » وهو جمع خوان . وليس بشيء

يجمع على أفعلة كأغْرِبَة وأخْرِجَة [1] وأبْغِثَة [2] وبابه فى الكثير فِعْلَان كغِلْمان وخِرْجَان وغِرْبَان وذِبَّان [3] وجاء على فُعْلَان مضموم الفاء لفظتان فقط وهما حُوران وزُقَّان ، فى حُوَار وزُقَاق ، والباقى مكسورها ، وقد يقتصر فى بعض ذلك على أفعلة القلة والكثرة كأفئِدَة ، وقد يحمل فُعَال بالضم على فِعَال بالكسر لتناسب الحركتين ؛ فيقال قُرُد فى قُرَاد كجُدُر فى جِدَار ، وهو قليل نادر ، ومثله ذُبٌّ وأصله ذُبُبٌ ، والإدغام بناء على مذهب بنى تميم فى تخفيف نحو عنق وإلا فحق فُعُل أن لا يدغم كما يجيء فى باب الادغام ، وأما غِلْمَة فنائب عن أغلمة لتشابههما فى كونهما للقلة فى اللفظ ، والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت غِلْمَة رجعت إلى القياس نحو أُغَيْلِمَة ، وجاء فى فُعَال فَوَاعل شاذا ، كدَوَاخِن وعَوَاثِن ، فى دُخَان وعُثَان ، بمعناه ، وليس لهما ثالث

قوله « وجاء فى مؤنث الثلاثة أَفْعُل » فرقوا بين مذكرها ومؤنثها ، ولما كان تاء التأنيث فيها مقدرا كما فى العدد القليل نحو ثَلَاث وأربع جمعوها جمع القلة غالبا ، وأثبتوا التاء فى جمع قلة للذكر فقالوا أفعلة ، وحذفوها فى جمع قلة المؤنث فقالوا أَفْعُل ، كما فى العدد ، وإذا ظهر التاء فى الأمثلة الثلاثة كجِمَالة [4]

---

(١) أخرجة : جمع خراج — كغراب — وهو ما يخرج فى البدن من القروح

(٢) أبغثة : جمع بغاث ، وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير دوين الرخمة : (أنظر ج ١ ص ١٩١)

(٣) الذبان — بكسر الذال — : جمع ذباب بغير هاء ، ولا يقال : ذبابة ، ويجمع أيضاً على أذبة ، مثل غراب وأغربة وغربان ، قال النابغة :

* ضَرَّابَةٌ بِالْمِشْفَرِ الْأَذِبَّهْ *

(٤) الجمالة بتثليث أوله : الطائفة من الجمال ، وقيل : هي القطعة من النوق لا جمل فيها ، وقال ابن السكيت : يقال للإبل إذا كانت ذكورة ولم يكن فيها أنثى : هذه جمالة بنى فلان

وذؤابة (١) وصَلاَية (٢) لم يكسر جَمْعَ [القلة] إذ لايشابه العدد القليل فى تقدير التاء ، بل يجمع : إما بالألف والتاء ، أو يكسر على فعائل أو فُعُـل كمابجىء

قوله « وأمْكن شاذ » ويجوز أن يكون أزمن مثله جمع زَمَان لاجمع زمن ، و إنما جاز جمعهما على أفْعُل لحملهما على فَعَال المؤنث مع تذكيرهما ، كما حمل شِمَال المؤنث المجرد عن التاء على ذى التاء نحو رِسَالة فقيل شَمَائل كرَسَائل ، وحمل أيضاً على فِعَال المذكر فقيل شُمُل ، قال :

٥٧ — * فِى أقْوُسٍ نَازَعَتْها أيْمُنٌ شُمُلاَ (٣)

وكذا حُمِل فُعَال المؤنث كعقاب على المذكر نحو غُرَاب فقيل : عِقْبان كغِرْبان

---

(١) الذؤابة ــ بضم أوله ــ الناصية ، أو منبتهـا من الرأس ، وشعر فى أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شىء (أنظر : ١ ــ٢١٣)

(٢) الصلاية : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه ، وهى أيضاً الجبهة ، وجمعه صلى وصلى ــ بضم أوله وكسره ــ ويقال : صلاءة ، بقلب الياء همزة والقياس سلامتها لـكون الكلمة قد بنيت عليها ، وسيأتى للرضى فى باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس فى كل ما كان مختوماً بتاء الوحدة من أسماء الأعيان كعباية وعباءة وعظاية وعظاءة

(٣) هذا عجز بيت للازرق العنبرى وهو من شواهد سيبويه ، وصدره قوله :ــ

* طِرْنَ انْقِطَاعَةَ أوْتَارٍ مُحَظْرَبَةٍ *

والبيت فى وصف طير ، شبه صوتها فى سرعة طيرانها بصوت الأوتار وقد انقطعت عن القوس عند الجذب ، وانقطاعة : مصدر مبين للنوع ، وهو مفعول مطلق ، والمحظربة : المحكمة الفتل ، والأقوس : جمع قوس ، والأيمن : جمع يمين ، والشمل : جمع شمال مثل جدار وجدر ، والاستشهاد بالبيت فى « شمل » حيث جمع شمالا عليه ، والمستعمل أشمل فى القليل وشمائل فى الكثير

ومؤنث فَعِيل المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة ، نحو يَمِين وأيْمُن ، وقد كسر على أيمان أيضاً ، لاشتراك أفْعُل وأفْعَال فى كثير من أبواب الثلاثى كأفرخ وأفراخ

قال : « وَنَحْوُ رَغِيفٍ عَلَى أرْغِفَةٍ وَرُغُفٍ وَرُغْفَانٍ غَالِباً ؛ وَجَاء أنْصِبَاء وَفِصَالٌ (١) وَأفَائِلُ ؛ وَظِلْمَانٌ قَلِيلٌ ، وَرُبَّمَا جَاء مُضَاعَفُهُ عَلَى سُرُرٍ ، وَنَحْوُ عَمُودٍ عَلَى أعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ ، وَجَاء قِعْدَانٌ (٢) وَأفْلاء وَذِنَابٌ »

أقول : اعلم أن فعيلاً مثل فَعَال فى أن الزيادة فيه مدة ثالثة ، وفى عدد الحروف ، فقِلَّته كقلتها ، نحو أجْرِبَة (٣) وأقْفِزَة (٤) وأرْغِفَة ، وأما صِبْيَة فنائب عن أصْبِيَة كما قلنا فى أغْلِمة ؛ ولهذا يصغر [صِبْيَة] على أُصَيْبِيَة ويكسّر فى الكثرة على فُعُل كما يكسر فَعَال بفتح الفاء وكسرها عليه ، نحو قُذُل وحُمُر ؛ وذلك نحو قُضُب (٥) وعُسُب (٦) ورُغُف وسُرُر ؛ ويكسر على فُعْلاَن أيضاً

---

(١) الفصال : جمع فصيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه

(٢) القعدان : جمع قعود - كعمود - وهو من الابل البكر الذكر إذا أتى عليه سنتان

(٣) الأجربة : جمع جريب وهو المزرعة ، والوادى ، ومكيال يسع أربعة أقفزة ، ومقدار معلوم من الأرض يساوى مايحصل من ضرب ستين ذراعا فى نفسها : أى ستمائة ذراع وثلاثة آلاف ذراع

(٤) الأقفزة : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكاكيك ، والمكوك : مكيال يسع صاعا ونصف صاع ، والقفيز من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً

(٥) القضب : جمع قضيب ، وهو السهم الدقيق ، والناقة التى لم ترض ، وهن الانسان وغيره من الحيوان

(٦) العسب : جمع عسيب ، وهو عظم الذنب ، والجريدة من النخل

وهو فى التثلية كفعُل سواء ، نحو رُغْفَان وكُثْبان (١) وقُلْبان (٢) وربما كسر على أفْعِلاء كأنْصبَاء (٣) وأخمساء ، وعلى فِعَال أيضاً كإفال (٤) تشبيها بفَعِيل فى الوصف نحو ظِرَاف وكِرام ، وأما أفائل (٥) ونظائره فلحمل فَعيل المذكر على فَعيلة ذى التاء كما حمل فَعِيلة على فعيل المذكر فى نحو صُحُف وسفُن جمع صحيفة وسفينة

قوله « وظِلْمَان (٦) قليل » حكى أحمد بن يحيى ظَلِيم وظِلْمان وعَرِيض — وهو التيس — وعِرْضَان ، وجاء صبى وصِبْيَان ، وقال بعضهم فى ضَرِير (٧) : ضِرّان ، والضم فيه أشهر

قوله « وربما جاء مضاعفه » يعنى أن الأصل أن يكسر على فعل — بضمتين ، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناسا فتحوا عين سرر فقالوا : سُرَر ، والأشهر الضم وجاء شاذا فى فعيل المذكر أفعُل حملا على المؤنث ، قال :

٥٨ — * حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ بِالأَجْنُنِ (٨) *

---

(١) الكثبان : جمع كثيب ، وهو ما اجتمع واحدودب من الرمل

(٢) القلبان : جمع قليب ، وهى البئر

(٣) الأنصباء : جمع نصيب ، وهو الحظ من كل شىء

(٤) الأخمساء : جمع خميس ، وهو أحد أيام الاسبوع ، والجيش . وقيل : الجرار منه ، وقيل : الخشن منه

(٥) الافال والأفائل : جمع أفيل — كرغيف ، وهو ابن المخاض فما فوقه ، والفصيل ، وفى المثل : إن القرم من الأفيل : أى إن الكبير من الصغير

(٦) الظلمان : جمع ظليم ، وهو الذكر من النعام

(٧) الضرير : ذاهب البصر ، والمريض المهزول ، وكل شىء خالطه ضر فهو ضرير .

(٨) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج

قوله « ونحو عَدُو » . فَعُول يكسر فى القلة على أفْعِلة كفَعِيل سواء ، والغالب فى كثرته فُعُل وفُعْلان فى غير الناقص الواوى ، كما فى فَعِيل ، وأما الناقص فبابه أفْعال كأفْلاء وأعْداء ، وجاء فيه فُعُول قليلا ، نحو فُلِيٌّ بضم الفاء وكسرها ، وإنما لم يقولوا فيه فُعُل بضمتين لما ذكرنا فى باب سماء ورداء ، ولم يجىء أيضا فُعْلان كفُلْوان للاستثقال ، وحق باب عَدُوّ أن يجمع بالواو والنون ، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيرها ، والمؤنث منه فعائل كذَنُوب[1] وذَنَائب ، ويجمع على فُعُل ؛ فصار فَعُول فى المؤنث مخالفا لفَعال وفَعِيل

يمدح فيها بلال بن أبى بردة ، وقبل الشاهد قوله :

وَاجْتَزْنَ فى ذِى نُسَعٍ مُمَحَّنِ تَفْتَنُّ طُولَ الْبَلَدِ الْمُفَتَّنِ

وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله :

مَرَيْنَ أوْ عَاجُوا بِلاَ مُلَهَّنِ وَخَلَّطَتْ كُلُّ دِلاَثٍ عَلْجَنِ

يصف قطعه المفاوز على ناقته حتى وصل إلى الممدوح ، وهو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى

والنسع : جمع نسعة ، وهى السير يضفر على هيئة أعنة النعال تشد به الرحال ، والممحن : الممدد ، وتفتن : تشق ، والمفتن : الذى على غير جهة واحدة ، والأجنن جمع جنين ، ويروى فى مكانه « الأجبن » بالباء الموحدة من تحت ، وهو جمع جبين ، والملهن : مصدر ميمى بمعنى التلهين ، وهو إعطاء اللهنة — كغرفة — وهى الزاد يتعلل به قبل الغداء ، ويراد منه هنا الزاد مطلقا ، فهو يعنى أنه يعود بغير صلة . والدلاث — بكسر الدال — : اللينة الأعطاف ، والعلجن : الناقة المكتنزة اللحم ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنه جمع جنينا على أجنن شذوذا لأن أفعل إنما يجمع عليه فعيل وشبهه إذا كان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق وأعنق ويمين وأيمن ، وكذلك هو فى الرواية التى أخبرناك خبرها ؛ إذ الجبين ليس مؤنثا حتى يجمع على أجبن

(١) الذنوب : الحظ والنصيب . قال تعالى : (فإن للذين ظلموا ذنوبا مثل

مؤنثات ، وذلك لأنه ألحق بذى التـاء ، أعنى فعولة ، فى الجمع لـكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكأن مؤنثه المجرد عن التاء ذو تاء نحو تَنُوفة وتَنَائف[1] ، بخلاف الأربعة المذكورة ، وقيل فى قَدُوم وهو مذكر : قَدَائم[2] ، تشبيها بالمؤنث نحو ذَنُوب ، والأصل القُدُم ، كما جاء فى نظير نَظَائر ، وهو شاذ ، قال على رضى الله تعالى عنـه : حتى صرتُ أُقْرَنُ إلى هـذه النظائر ، وإن اتفقت التاء فى الأمثلة المذكورة ، نحو رِسَالة وتَنُوفة وجُفـالة[3] وكَتِيبة[4] وكَفَالة ، فلا يكسر إلا على فعائل ، ولم يذكره المصنف ، وإذا سمى بشىء من هذه الأبنية ولم يعلم تكسيرها كسرت على القياس ، كما تقول مثـلا فى بَهَاء وَرِنْدَاء علمين : أبهية وأندية ، وقس عليه

قال : « الصِّفَةُ . نحو جَبَانٍ عَلَى جُبَنَاء وَصُنَعٍ وجِيَاد ، ونَحْوُ كِنَازٍ عَلَى

ذنوب أصحابهم) وقال أبو ذؤيب :

لَعَمْرُكَ وَالْمَنَايَا غَالِبَاتٌ ... لِكُلِّ بنى أبٍ مِنْها ذَنُوبُ

والذنوب أيضا الدلو فيها ماء ، وقيل : هي التى يكون الماء دون ملئها ، وقيل : هى الدلو الملأى ، وقيل : هى الدلو ما كانت

(١) التنوفة : القفر من الأرض ، قال الشاعر وكان قد أتى صنما اسمه سعد يستقسم عنده فلم يحمده:

وَمَا سَعْدٌ إِلاَّ صَخْرَةٌ بِتَنُوفَةٍ ... مِنَ الْأَرْضِ لاَ يَدْعُو لِغَيٍّ وَلا رُشْدِ

وقيل : التنوفة : التى لا ماء بها من الفلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة

(٢) قال فى اللسان : « القدوم التى ينحت بها ، مخفف أنثى » اه وعلى هذا فجمعه على قدائم قياس مثل حلوبة وحلائب ، وقلوص وقلائص ، وفى القاموس ما يؤيد ذلك حيث قال : « القدوم آلة للنجر مؤنثة . الجمع قدائم وقدم » اه ، فقول المؤلف إن جمعه على قدائم شاذ لكونه مذكراً غير مسلم

(٣) الجفالة — بضم أوله — : الجماعة من الناس ذهبوا أو أتوا

(٤) الكتيبة : الجيش ، أو القطعة العظيمة منه

كُنُز وَهِجَانٍ ، ونحو شُجَاع عَلَى شُجَعَاء وشُجْعَانٍ وشِجْعَةٍ ، وَنحو كَرِيم على كُرَمَاء وكِرَامٍ وَنُذُرٍ وَثُنْيَانٍ وَخِصْيَانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقاء وَأَشِحَّةٍ وظُرُوفٍ ، ونحو صَبُور عَلَى صُبُرٍ غالِباً ، وَعَلَى وُدَدَاء وَأَعْدَاء »

أقول : جعل سيبويه فُعُلاً هو الأصل فى جمع فَعَال الصفة ، قال : فَعَالٌ بمنزلة فعول ، قالوا : جَمَاد وجُمُد كصَبُور وصُبُر ، وجاء فى بنات الواو فُعْل بسكون العين نحو نَوَار (١) ونُور وَعَوَان (٢) وعُون ، سكن والأصل الضم ، ثم قال سيبويه : رجل جَبَان وقوم جُبَنَاء ، شبهوه بفَعِيل لكونه مثله فى الصفة والزنة والزيادة ، وأيضا يمتنع مثلَهُ من التاء ، وقال بعضهم : امرأة جبانة ، فعلى هذا لا يمتنع جمعه بالواو والنون ؛ فجبناء كظُرَفاء ، وجاء على فِعَال قليلا كجَوَاد الفرس وجِيَاد

قوله « ونحو كِنَاز » هو المكتنز اللحم ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، نحو ناقة كِنَاز وجمل كِنَاز ، وكذا وجمل لِكَاك : أى قليل اللحم ، وامرأة لِكَاك ، وجمل دِلَاث ، وهو السريع السير ، وناقة دِلَاث ، وجمعه كجمع فَعَال بالفتح على فُعُل فى الغالب

قوله « وهِجَان » هذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، تقول : هذا هجان : أى كريم خالص ، وهذان هجانان ، وهؤلاء هجان ، شبهوا هجاناً الواحد بفَعِيل ، فكما يجمع فَعِيل على فِعَال ككريم على كِرَام جمعوا فِعَالا على فِعَال ؛ ففعال فى المفرد ككتاب وفى الجمع كرجال ، وذكر الجرمى هذا هِجَان وهذان هِجَان

(١) النوار : المرأة النفور من الريبة ، وقيل : هى النفور من الظباء والوحش وغيرها ، وجمعها نور - بسكون الواو - وأصله نور - بضم الواو - كقذال وقذل ، إلا أنهم كرهوا الضمة على الواو فحذفوها

(٢) العوان - كسحاب - : هى من البقر وغيرها النصف فى سنها : أى التى بين الصغيرة والمسنة . انظر (ج ١ ص ٩٥)

وهؤلاء هجان ، المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد ؛ لجريه مجرى المصدر ، وفى دِلاَص مافى هجان من المذهبين ، وكذا شِمَال فى الأسماء بمعنى الطَّبْع واحد وجمع ، كما قال أبو الخطاب [١] ومنه قوله

٥٩ — وَمَالَوْمِى أَخِى مِنْ شِمَالِيَا [٢]

أى : من شمائلى ، ويجمع شِمَال على شَمَائل ، كجمع هِجَان على هَجَائن ؛ حملا للمذكر على المؤنث ، ويجوز أن يكونا جمعين لمفردين والجمعين

قوله « ونحو شُجَاع على شجعاء وشُجْعَان » قال سيبويه : فُعَال بمنزلة فَعيل ؛ لأنهما أخوان فى بعض المواضع ، نحو طُوَال وطَوِيل و بُعاد و بَعِيد وخُفَاف وخَفِيف ، و يدخل فى مؤنثه التاء كما يدخل فى مؤنث فَعيل ، نحو امرأة طَوِيلة وطُوَالة ، فلما كان بمعناه وعَدِيله جمع على فُعْلاَن وفُعَلاء كما يجمع فَعيل عليهما هذا قوله ، والظاهر أن فُعَالا مبالغة فَعِيل فى المعنى ؛ فطُوَال أبلغ من طَوِيل ، و إذا أردت زيادة المبالغة شَدَّدْتَ العين فقلت طُوَّال

---

(١) أبو الخطاب : هو الأخفش الكبير شيخ سيبويه

(٢) هذه قطعة من بيت لعبد يغوث الحارثى ، وهو مع بيت سابق عليه

أَلاَ لاَ تَلُومَانِى كَفَى اللَّوْمَ مَا بِيَا ... فَمَا لَكُمَا فِى اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلاَ لِيَا

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلاَمَةَ نَفْعُهَا ... قَلِيلٌ وَمَا لَوْمِى أَخِى مِنْ شِمَالِيَا

والاستشهاد بالبيت على أن شمالا بمعنى الطبع يكون واحداً وجمعاً ، والمراد هنا الجمع ، قال سيبويه : « وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعاً » اهـ . وقال السيرافى هو فى هذا البيت جمع ، وتبعه ابن جنى فقال فى سر الصناعة: « وقالوا أيضاً فى جمع شمال وهى الخليقة والطبع : شمال . قال عبد يغوث * وما لومى أخى من شماليا * أى : من شمائلى » اهـ ، وإنما قيدوا الشمال بمعنى الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فأنه لم يقل أحد إنها تكون جمعاً ومفرداً وفى شينها الفتح والكسر ، بخلافها بمعنى الطبع ، فان شينها مكسورة لا غير

قوله « ونحو كريم على كُرَماء وكِرام » هذان غالبان فيه ، والمضاعف من فَعِيل يكسر على أفْعِلَاء بدلَ فُعَلاء نحو شَدِيد وَشِدَاد وأشِدَّاء وشَحِيح وشِحَاح وأشِحَّاء ؛ استثقالا لفك الإدغام لو قالوا شُحَحَاء ، وأفْعِلاء فى الصحيح قليل كأصدقاء ، وقد يكسر المضاعف على أفْعِلَة أيضا ؛ إذ هو نظير أفْعِلَاء ، إلا أن بدل ألف التأنيث هاؤه ، وقد جاء أفْعِلَة فى جمع فَعِيل اسما أيضا ، كما مر ، نحو أجْرِبة وأكْثِبة ، وكذا عدلوا فى الناقص الواوى واليائى من فُعَلاء إلى أفعلاء كأغْنِياء وأشْقِياء وأقْوِياء ، استثقالا لفُعَلاء فى مثله ، قالوا : وشذ تقى وتُقَوَاء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وحكى الفراء سَرِيّ وسُرَوَاء وأسْرِياء [1] ، وما كان فى هذا البناء من الأجوف ، واويا كان أو يائيا ، فلا يبنى على فُعَلاء وعلى أفْعِلاء ، بل على فِعَال كطِوَال وقِوَام ، فى طويل وقويم [2]

وكسر فَعِيلٌ على فُعُل تشبيها بفَعِيل الاسمى؛ وذلك نحو نُذُر وجُدُد [3] وسدُس [4]

---

(١) قال فى اللسان : « ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحيانى ، والسراة (بفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه . قال ودليل ذلك قولهم سروات » اه ، يريد أنه لو كان سراة جمعا لما جمع على سروات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قياس كأقوام وأنفار وأرهط . ثم ذكر مذهبا آخر فى سراة فقال : « وقولهم قوم سراة جمع سرى جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة (بفتحات) قال : ولا يعرف غيره ، والقياس سراة مثل قضاة ودعاة وعراة »

(٢) القويم : المستقيم ، تقول : دين قويم ورمح قويم ، وقالوا : رجل قويم — ككريم ، وقوام — كشداد ، إذا كان حسن القامة ، والجمع لكل ذلك قوام كجبال

(٣) الجديد : ضد القديم ، والرجل العظيم الحظ ، ووجه الأرض ، والأتان السمينة ، والجمع جدد — كسرر جمع سرير

(٤) «السديس» : يقال ناقة سديس ، إذا أتت عليها السنة السادسة ، ويقال :

كما قيل في الاسم : كُتُب ، وكذا قيل في المضاعف : لُذُذٌ ولُذٌّ[١] ، على حد رُسُل ورُسْل ، ومثل ذلك في الناقص اليائي ثَنِيٌّ وثُنٍ[٢] والأصل ثُنُيٌ كسُدُس ، وقد يخفف فيقال ثُنْي كسُدْس

وكسر على فُعْلان كثُنْيان وشُجْعان ، تشبيها بالاسم كجُرْبان[٣] ورُغْفان وعلى فِعْلان كخِصْيان تشبيها بظِلمان

وجاء فيه أفعال كشريف وأشْراف وأبِيل وآبال[٤] تشبيها بشاهد وأشْهاد وصاحب وأصحاب ؛ لأن فعيلا وفاعلا متساويان في العدة والزيادتين مع اختلاف موضعيهما في البناءين

وأما ظُرُوف فقد قال الخليل : هو جمع ظَرْف بمعنى ظريف ، وإن لم يستعمل ظَرْف بمعنى ظريف ، إلا أن هذا قياسه ، كما أن مَذَاكير جمع مِذكار بمعنى ذَكَر ، وإن لم يستعمل ، وقال الجرمي : ظُرُوف جمع ظَرِيف ، وإن كان غير قياسي ، قال : والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرته قلت : ظُرَيِّفُون . أقول : ولا

ثوب سديس ، إذا كان طوله ستة أذرع ، والسديس أيضا : الجزء من ستة أجزاء وهو ضرب من المكاكيك ، والجمع في الكل سدس — كسرر ،

(١) اللذيذ : اسم من أسماء الخمر ، وتقول : هذا شيء لذيذ ؛ فيكون وصفا ، وجمعه لذذ — كسرر — فان سكنت لم يكن بد من الادغام ، فتقول : لذ — كقوم لد ،

(٢) الثنى من البعران : ما طعن في السادسة ، ومن الخيل ما دخل في الرابعة ومن الشاء والبقر ما دخل في الثالثة ، والثني من الأضراس : الأربع التي في مقدم الفم : ثنتان من فوق وثنتان من أسفل ،

(٣) الجربان : جمع جريب . انظر (ص ١٣١ من هذا الجزء)

(٤) الأبيل : العصا ، والحزين بالسريانية ، ورئيس النصارى أو الراهب أو صاحب الناقوس ، وجمعه آبال — كأجمال ، وأبل — كحمر ،

دليل فيما قال ، لما ذكرنا فى باب التصغير أن مَشَابه [1] يصغر على شُبَيْه ، وإن كان خالف فيه أبو زيد

وقالوا فى سَرِىّ : سَرَاة ، والظاهر أنه اسم جمع لا جمع ، كما يأتى

وقد جاء شيء من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيـه المذكر والمؤنث ، حملا على فعيل بمعنى مفعول ، نحو جَدِيد ، وسَدِيس ، وريح خَرِيق [2] ، ورحمة الله قريب ؛ ويلزم ذلك فى سَدِيس وخريق .

قوله « ونحو صبور على صُبُر غالباً » سواء كان المذكر أو المؤنث ، ويستوى فى هـذا البناء المذكر والمؤنث ، والتاء فى فَرُوقه [3] ومَلُولة [4] للمبالغة ، فمن قال فروقة قال فَرُوقات ، ومن قال فروق قال فى جمعه فُرُق ، كما ذكرنا فى شرح الكافية فى باب الجمع .

وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على فَعَائل كعجوز وعَجَائز وقلوص وقلائص وجَدُود وجَدَائد [5] وذلك لأن علامة التأنيث فيه مقدرة ، فكأنه فعولة كما ذكرنا فى فَعِيل الأسمى ، وفَعَائل أكثر فيه من فُعُل ، ولا سيما فيما اختص بالمؤنث

---

(١) قد مضى هذا الكلام كما ذكر هنا ، ومضى مذهب أبى زيد مع ردنا عليه فى (حـ ١ ص ٢٦٩)

(٢) تقول : ريح خريق ، إذا كانت باردة شديدة هبابة ، وإذا كانت لينة سهلة ، فهو ضد ومثله ريح خروق ، والجمع فيهما خرائق وخرق — كسرر — ، ويقع فى بعض النسخ : ريح حريق — بالمهملة أوله ، وهى التى تحرق النبات لشدتها

(٣) تقول : رجل فروقة ، وامرأة فروقة ، ورجل فاروقة ، وامرأة فاروقة ، ورجل فرق — ككتف وكعضد — إذا كان شديد الفزع

(٤) تقول : رجل ملول — كصبور ، ورجل ملولة ومالولة ، وملالة — كنمامة وامرأة ملول وملولة ، إذا كان شديد السأم

(٥) الجدود : — بفتح الجيم — النعجة التى قل لبنها

كقلوص وجَدُود ، ولايجمع فَعُول جمع السلامة كما ذكرنا فى شرح الكافية

وقالو : صَفِيٌّ ، للناقة الغزيرة وصفَايا ؛ فيجوز أن يكون فَعُولا جمع على فعائل كقلُوص وقَلَائص ، وأن يكون فعيلا حمل على فعيلة لكونه مؤنثا

وقالوا : وُدَدَاء ، فى جمع وَدُود ، وهو شاذ من وجهين : أحدهما أن فَعُولا لايجمع على فُعَلَاء بل هو قياس فعيل ، لكنه شبه به لموافقته له حركة وسكونا ، والثانى أن المضاعف لايأتى فيه فُعَلَاء فى فعيل أيضا ، بل أفعلاء نحو شديد وأشِدَّاء ، لكنه لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثانى ؛ فصار وُدَدَاء كَخُشَشَاء (١) فى الاسم المفرد ، وإنما أدخلوا التاء عَدُوّة وإن كان يستوى المذكر والمؤنث فى هذا البناء حملا له على صديقة ، وقالوا فى الجمع عَدُوٌّ وصَدِيق ، قال تعالى : (فإنهم عدولى) وقال الشاعر :

٦٠ — * وَدَعْهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا (٢) *

وجمع عَدُوّ على أعداء وإن لم يكن بابه ؛ لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

---

(١) الخششاء ــ كالرحضاء ــ : العظم الناتىء خلف الأذن وهما خششاوان ويقال فى الواحد : خشاء بالادغام

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وقبله قوله :

تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا　　قَدْ أَقْبَلَتْ رَائِحَةً مِنْ سُوقِهَا

وكان رؤبة يقعد بعد صلاة الجمعة فى رحبة بنى تميم فينشد ويجتمع الناس إليه فازدحموا يوما فضيقوا الطريق فأقبلت عجوز معها شىء تحمله فقال هذه الأبيات ، والاستشهاد به على أن صديقا فى قوله من صديقها مما يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، وهو فى البيت للجمع من قبل أن « من » للتبعيض وليس يجوز أن يكون النحوى بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء وهذا هو المراد ، ومما يدل على ذلك قول قعنب ابن أم صاحب

مَا بَالُ قَوْمٍ صَدِيقٍ ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ　　دِينٌ وَلَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ إِذَا ائْتُمِنُوا

قال : « وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بَابُهُ فَعْلَى كَجَرْحَى وَأَسْرَى وَقَتْلَى ، وَجَاء أُسَارَى ، وَشَذَّ قُتَلَاءُ وَأُسَرَاءُ ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعَ الصَّحِيحِ ، فَلَا يُقَالُ جَرِيحُونَ وَلَا جَرِيحَات لِيَتَمَيَّزَ عَنْ فَعِيلِ الْأَصْلِ ، وَنَحْوُ مَرْضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرْحَى ، وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَلْكَى وَمَوْتَى وجَرْبَى فَهٰذَا أَجْدَرُ كَمَا حَمَلُوا أَيَامَى وَيَتَامَى عَلَى وَجَاعَى وَحَبَاطَى »

أقول : اعلم أن فعيلا إذا كان بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، إلا إذا لم تجرِ على صاحبها ، كما مضى فى شرح الكافية (١) ، وليس يجمع كل

وقول جرير :

دَعَوْنَ الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا ... بِأَعْيُنِ أَعْدَاء وَهُنَّ صَدِيقُ

وقول الآخر :

فَلَوْ أَنكِ فِى يَوْمِ الرَّخَاء سَأَلْتِنِى ... طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

ومن هنا تعلم أن قول من قال إن « صديقاً » فى البيت كالكليب والعبيد من صيغ الجموع غير سديد ، لأنه قد أخبر به عن الواحدة كما فى البيت الثالث ، ولو كان كالعبيد والكليب لم يستعمل إلا فى الجمع ، ويجب حمل كلام المؤلف على ماذكرنا

(١) الذي ذكره فى شرح الكافية خاصاً بهذا الموضوع هو قوله : « إن أصل التاء فى الأسماء أن تكون فى الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها ، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت فى أفعالها ، فالصفات فى لحاق التاء بها فرع الأفعال : تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو قامت فهى قائمة ، وضربت فهي ضاربة ، فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا : حاضت فهى حائضة ، لأن الصفة حينئذ كالفعل فى معنى الحدوث ، وإذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل ، بل هى بمعنى النسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر ، فكما أن معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقاً لا بمعنى الحدوث : أي لبنى وتمرى ، كذلك معنى طالق وحائض ذات طلاق وذات حيض » ثم قال بعد كلام : « ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول ، إلا أن يحذف موصوفه نحو

فَعِيل بمعنى مفعول على فَعْلَى ، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمنا للآفات والمكاره التى يُصَاب بها الحى ، كالقتل وغيره ، حتى صار هـذا الجمع يأتى أيضا لغير فَعِيل المذكور إذا شاركه فى المعنى المذكور كما يتبين ، فان أتى شىء منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل حَمِيد ؛ ومنه سَعِيد فى لغة من قال سُعِدَ — بضم السين على بناء مالم يسم فاعله[1] — فلايقال : حَمْدَى ولا سَعْدَى ، وكذلك لايقال فَعْلَى فى جمع ماانتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو مادخله التاء ، كالذَّبيحة والأكيلة والضَّحية والنَّطيحة ، و إنما قلنا انتقلت إلى الاسمية لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذى

هذه قتيلة فلان وجريحته ، ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً نحو امرأة قتيلة ، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التـاء نحو ملحفة جديد ، من جد يجد جدة عنـد البصرية ، وقال الـكوفية : هو بمعنى مجدود من جده : أى قطعه ، وقيل : إن قوله تعالى (إن رحمة الله قريب) منه ، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غـير مقيس ، وقد تجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحـكيم أى المحكم على تأويل ، و بمعنى مفاعل كثيراً كالجليس والخليف » اه

(١) قال فى اللسان : « سعد يسعد سعادة فهو سعيد : نقيض شقى ، مثل سلم فهو سليم ، وسعد — بالضم — فهو مسعود ، والجمع سعداء ، والأنثى بالهاء . قال الأزهرى : وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سعده الله (بفتح العين) ، ويجوز أن يكون من سعد يسعد (كفرح يفرح) فهو سعيد » اه والحاصل أن سعيداً يجوز أن يكون فعيلا بمعنى فاعل فيكون مأخوذاً من الفعل اللازم الذى من باب فرح ويجوز أن يكون فعيلا بمعنى مفعول فيكون مأخوذا من الفعل المتعدى الذى من باب فتح ، فقول المؤلف « فى لغة من قال سعد بضم السين » لايريد أنه مأخوذ من المبنى للمجهول لأن المبنى للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعا ، ولأن من بنى الفعل للمجهول جاء باسم المفعول على مفعول فقال : مسعود ، وإنما يريد بهذه العبارة الاشارة إلى الفعل المتعدى ، لأن المبنى للمجهول لايكون إلا من متعد

يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعَدّ له من النعم، وكذا الأكيلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكيلة إذا أكل، بل الأكيلة مختص بالشاة، وكذا الضحية مختص بالنعم، والرَّمِيَّة بالصيد، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح، وليس كل منطوح أو كل شاة منطوحة نطيحة، فهذه هي العلة فى خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه فى الأصل وغلبتها فيه، كما قلنا فى الآلة نحو الْمُنْخُل وَالْمُدْهُن والْمُسْعُط، والموضع كالْمَسجِد؛ والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكيلة ليست بمعنى اسم المفعول، لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما مالم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز[1]، فالمضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب، والأكيلة ما يعد للأكل وإن لم يؤكل، والضحية كالمنخل والمدهن والمسجد، ونحوه مما ذكرنا قبل، وأيضا اسم المفعول فى الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل[1] والذبيحة

---

(١) ظاهر قوله «اسم المفعول فى الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل» أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله وانقضى فهو حقيقة، وهو أحد ثلاثة آراء فى المسألة ونحن نذكر لك ذلك على التفصيل فنقول: قال العلامة العضد (١ : ١٧٢) من شرحه على مختصر بن الحاجب: «المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقة اتفاقاً، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقاً، وبعد وجوده منه وانقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الآن وهو الآن لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال: أولها مجاز مطلقاً، وثانيها: حقيقة مطلقاً، وثالثها: إن كان مما يمكن بقاؤه (كالقيام والقعود) فمجاز، وإلا (أى وإن لم يمكن بقاؤه كالتكلم والاخبار ونحوهما) فحقيقة» اهـ كلامه، فان كان قول الرضى «هو ما وقع عليه الفعل» قد أراد به ما وقع وانقضى فهو من موضع الخلاف على ما قدمنا، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع

والأكيلة والنطيحة ما سيذبح وسيؤكل ، وكذا الضحية ما يصلح للتضحى وإن لم يضح به بعد ، ومثله القَتُوبَة (١) والحلوبة لما يصلح للقَتَب والحَلْب ، فلما خرجت الكلمات المذكورة من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فَعلى ، وما لم يخرج منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فَعْلى ، كما حكى سيبويه شاة ذَبِيح وغنم ذَبْحى ، فيما ذبح .

فإذا تقرر هذا قلنا : أصل فَعْلَى أن يكون جمعاً لفَعِيل فى معنى مفعول بمعنى مصاب بمصيبة ، ثم حمل عليه ما وافقه فى هذا المعنى ، فأقرب ما يحمل عليه فَعِيل بمعنى الفاعل ، نحو مَرِيض ومَرْضَى ، لمشابهته له لفظا ومعنى ، ويحمل عليه فَعِل كزَمِن وزَمْنَى ، وَفَيْعِل كميِّت ومَوْتى ، وأفْعَلُ كحَمْقَى وجَرْبى ، وفاعل كهَلْكى ، وفَعْلَان كرجل سَكْرَان وقوم سَكْرى ورجل رَوْبان (٢) ، وهو الذى أثخنه

فهو مما اتفق على أنه حقيقة ، وهذا هو الذى يشعر به قوله فى مقابل ما تقدم . « لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب » إذ ذلك خاص بحالة ما قبل الوقوع

(١) قال فى اللسان : «القتوبة من الابل : الذى يقتب بالقتب إقتابا ، قال اللحيانى : هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب ، وإنما جاء بالهاء لأنها للشىء مما يقتب . وفى الحديث «لا صدقة فى الابل القتوبة» . القتوبة بالفتح التى توضع الأقتاب على ظهورها ، فعولة بمعنى مفعولة كالركوبة والحلوبة ، أراد ليس فى الابل العوامل صدقة ، قال الجوهرى : وإن شئت حذفت الهاء فقلت : القتوب ، ابن سيده وكذلك كل فعولة من هذا الضرب من الأسماء» اهـ

(٢) قال فى اللسان : «راب الرجل روبا وروءبا : تحير وفترت نفسه من شبع أو نعاس ، وقيل : سكر من النوم ، وقيل : إذا قام من النوم خاثر البدن والنفس . ورجل رائب وأروب وروبان ، والانثى رائبة ، عن اللحيانى ، لم يزد على ذلك ، من قوم روبى إذا كانوا كذلك ، وقال سيبويه : هم الذين أثخنهم السفر والوجع

السفر ، وقوم رَوْبَى ، ولا يبعد أن يكون سَكْرى ورَوْبى فى مثل هذا الموضع مفرداً مؤنثا لفَعلان ، وذلك لأن مؤنث فَعْلَانَ الصفة من باب فَعِلَ يَفْعَلُ قياسه فَعْلَى وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى : (كذبت قوم نوح) وأما قولهم كَيْسَى (١) فمحمول على الحمق ، بالضدية ، وليس هذا الحمل مطرداً ، فلا يقال بَخْلَى ولا سَقْمَى

قوله « كما حملوا أيامى ويتامى على وَجاعى وحَباطى » اعلم أن أصل فَعَالَى فى جمع المذكر أن يكون جمع فَعْلَانَ فَعْلَى كما يجىء ، نحو سكران وسكارى ، وفَعْلَانَ كما مر فى باب الصفة المشبهة بابه فَعِلَ يَفْعَلُ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء ، وفَعِلٌ من هذا الباب فيما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة ، فلما تقارب معناهما واتحد مبناهما ، أعنى باب فَعِل يَفْعَل ، تشاركا فى كثير من

فاستثقلوا نوما ، ويقال : شربوا من الرائب فسكروا ، قال بشر :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ ... فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَاماَ

وهو فى الجمع شبيه بهلكى وسكرى ، واحدهم روبان ، وقال الأصمعى : واحدهم رائب مثل مائق وموقى وهالك وهلكى » اه

(١) قال فى اللسان : « الكيس الخفة والتوقد ، كاس كيساً ، وهو كيس وكيس (بالتخفيف والتشديد) والجمع أكياس ، قال الحطيئة :

وَاللهِ مَا مَعْشَرٌ لَامُوا امْرَأً جُنُبًا ... فِى آلِ لَأْىِ بْنِ شَمَّاسٍ بِأَكْيَاسِ

وقوله ، وأنشده ثعلب :

فَكُنْ أَكْيَسَ الْكَيْسَى إذا كُنْتَ فِيهِمُ

وَإِنْ كُنْتَ فِى الْحَمْقَى فَكُنْ أَنْتَ أَحْمَقَا

إنما كسره هنا على كيسى لمكان الحمق ، أجرى الضد مجرى ضده » اه والبيت الذى أنشده ثعلب هو لعقيل بن علفة المرى ، وهو من شعر الحماسة وانظره فى باب الأدب (ج ٣ ص ٨٦ من شرح التبريزى طبع بولاق)

المواضع ، نحو عَطِشٍ وعَطْشَان وصَدٍ وصَدْيَان وعَجِلٍ وعَجْلاَن ، ثم حمل فَعِل في بعض المواضع في الجمع على فعلان ، فقيل في جمع وَجِعٍ وحَبِطٍ : وَجَاعَى وحَبَاطَى ، حملا على نحو سكران وسكارى وغَرْثَان وغراثى ، ثم شارك أيِّمٌ ويتيمٌ باب فَعِل من حيث المعنى لأن الأَيْمَة واليتم لا بد فيهما من الحزن والوجع ، ويقربان أيضا منه من حيث اللفظ ، فجمع على أَيَامَى ويَتَامَى ، فهما محمولان على فَعِلٍ المحمول على فَعْلاَن ، وفي الكشاف : أصل أَيَامَى ويَتَامى يتائم وأيائم فقلب (١) ، وليس بوجه ؛ لأن إبدال الياء ألفا في مثله نحو

---

(١) قال جار الله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشاف : « فأن قلت : كيف جمع اليتيم وهو فعيل كريض على يتامى ؟ قلت : فيه وجهان : أن يجمع على يتمى كأسرى ، لأن اليتم من وادي الآفات والاوجاع ، ثم يجمع فعلى على فعالى كأسارى ، ويجوز أن يجمع على فعائل لجرى اليتيم مجرى الأسماء نحو صاحب وفارس ، فيقال يتائم ثم يتامى على القلب » اه

وقال في تفسير سورة النور : « الأيامى واليتامى أصلهما أيائم ويتائم فقلبا » والأيم للرجل والمرأة ، وقد آم وآمت وتأيما ، إذا لم يتزوجا ، بكرين كانا أو ثيبين ، قال :

فإنْ تَنْكِحِي أَنْكِحْ وَإِنْ تَتَأَيَّمِي وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمُ أَتَأَيَّمِ

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والغيمة والأيمة والكزم والقرم » اه وقد تبعه على ذلك في الموضعين القاضي البيضاوي في تفسيره ، وقال العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي في تفسير سورة النساء : « وجمع على يتامى وإن لم يكن فعيل يجمع على فعالى ، بل على فعال وفعلاء وفعل وفعلى ، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى ، فهو إما جمع يتمى جمع يتيم إلحاقاً له بباب الآفات والأوجاع ، فأن فعيلا فيها يجمع على فعلى ، ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم ، وقيل : لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات ، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى ـ بفتح الهمزة ، أو هو مقلوب يتائم ، فان فعيلا الاسمى يجمع على فعائل كأفيل وأفائل ، وقل ذلك في الصفات

مَعايَا [1] جمع مُعْيٍ شاذ كما يجيء في هذا الباب ، وأيضا جَمْع فَعِيل المذكر

لكن يتيم جرى مجرى الأسماء كصاحب وفارس ، ولذا قلما يجرى على موصوف ، ثم قلب فقيل يتامي — بالكسر — ثم خفف بقلب الكسرة فتحة ، فقلبت الياء ألفا ، وقد جاء على الأصل في قوله :

* أَأَطْلَالَ حُسْنٍ فِى الْبِرَاقِ الْيَتَائِمِ * اه

وقال في الحاشية المذكورة في تفسير سورة النور : « ذهب المصنف تبعا للزمخشري ومن تابعه إلي أن أيامي مقلوب أيائم لأن فعيلا وفيعلا لا يجمعان على فعالى ، فأصل يتامى يتائم وأصل أيامي أيائم فقدمت الميم وفتحت للتخفيف فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويتيم أيضا جرى مجرى الأسماء الجامدة ؛ لأن فعيلا الوصفي يجمع على فعال كبكريم وكرام لا على فعائل وقد مر في تفسير سورة النساء أنه لما جرى مجرى الأسماء الجامدة كفارس وصاحب جمع على يتائم ثم قلب فقيل : يتامى ، أو جمع على يتمى كأسرى ، لأنه من باب الآفات ، ثم جمع يتمى على يتامى . وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ لاقلب فيه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حملوا يتامى وأيامى على وجاعى وحباطى ، لقرب اللفظ والمعنى » اه ويريد بقرب اللفظ أن منشأهما وهو الفعل بابه في الجميع واحد ؛ وبقرب المعنى أن الجميع من الآفات على ما ذكره الرضى

ونقول : إن نسبة القول بالقلب في يتامى وأيامى إلى الزمخشرى لاتخلو عن مسامحة ، فانه وإن كان قائلا بذلك مسبوق بهذا القول ، وأصله لأبى على الفارسى أحد علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجرى ، فقد قال في اللسان : « وأما أيامى فقيل : هو من باب الوضع ، وضع على هذه الصيغة ، وقال الفارسى : هو مقلوب موضع العين إلى اللام » اه

(١) قال في اللسان : « أعيا السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وإبل معايا : معيية ، قال سيبويه : سألت الخليل عن معايا ، فقال : الوجه معاى . وهو المطرد ، وكذلك قال يونس ، وإنما قالوا معايا كما قالوا مدارى وصحارى ،

صفة على فَعَائل شاذ (١) كنظائر

قوله « وإذا حمل نحو هالك وميِّت وأجربَ على نحو قتيل » أى : إذا حملت عليه مع أن وزنها خلاف وزنه لمجرد المشاركة فى المعنى فَلَأَنْ يحمل عليه مريض مع مشاركته له فى اللفظ والمعنى أجدر

قوله « ليتميز عن فَعِيل الأصلِ » يعنى أن الأصل فَعِيل بمعنى فاعل لكونه أكثر من فَعِيل بمعنى مفعول ، ولأن الفاعل مقدم على المفعول ، والذى بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو رَحيمون ورَحِيمات وكَريمون وكريمات ؛ فلم يجمع الذى بمعنى المفعول جمع السلامة فرقا بينهما (٢)

قوله : « شذ قُتلاء وأسراء » وجه ذلك مع شذوذهما أن فَعِيلا بمعنى المفعول حمل على فَعِيل بمعنى الفاعل ، نحو كريم وكرماء

وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها » اه وقوله « الوجه معاى » أصله معايى بياءين أولاهما مكسورة ، فحذفت الثانية بعد حذف حركتها ، وقوله « وإنما قالوا معايا » يريد فتحوا الياء الأولى فانقلبت الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك كما فتحوا الراء فى مدارى وصحارى ، لقصد التخفيف ، وقوله « وكانت مع الياء أثقل » يريد وكانت الكسرة مع الياء فى معايى أشد ثقلا منها وحدها فى مدار وصحار ، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى

(١) قد علمت مما نقلناه لك آنفا عن الكشاف ومن تابعه أن الزمخشرى ذهب إلى ماذهب إليه لأنه اعتبر يتيما اسما . وفعيل إذا كان اسما جمع على فعائل مثل أفيل وأفائل ، فلا محل لقول المؤلف « وأيضا جمع فعيل المذكر اسما على فعائل شاذ »

(٢) ذكر ابن يعيش وجها آخر لعدم جمع فعيل بمعنى مفعول جمع التصحيح قال فى شرح المفصل (حـ ٥ ص ٥١) : « ولا يجمع شىء من ذلك إذا كان مذكرا بالواو والنون كما لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء ، فلا يقال : قتيلون ولا جريحات ، لأنهم لم يفصلوا فى الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فكرهوا أن يفصلوا بينهما فى الجمع فيأتوا فى الجمع بما كرهوا فى الواحد ، فاعرفه » اه

قوله « وجاء أسارى » اعلم أن أصل فَعَالَى فى المذكر كما ذكرنا أن يكون جمع فَعْلَانَ ، وقد يضم فاء فَعَالَى الذى هو جمع فَعْلَانَ فَعْلَى خاصة كما يجىء ، نحو سُكَارى وكُسالى ، دون المحمول عليه ؛ إلا أُسَارى ، وذلك لأنه لما حمل أسير على حَرَّان ولَهْفان لأنه لا يخلو من حرارة الجوف ضموا أوله كما يُضَم أول فَعَالَى جمع فَعْلَان ، والتزموا الضم فى هذا المحمول

واعلم أنه قد يجىء الفَعِيلة بمعنى الآلة كالوَسِيلة لما يُتَوَسَّلُ به : أى يُقَرَّب ، والذريعة لما يُتَذَرَّع به ، والدَّرِيئة للبعير [1] وشبهه يُدَرَّى به الصيد : أى يختل

قال : « المؤَنَّثُ ، نَحْوُ صَبِيحَةٍ عَلَى صِبَاحٍ وصَبَائِحَ ، وَجَاء خُلَفَاءُ ، وَجَمْعُهُ جَمْعَ خَلِيفٍ أَوْلَى ، وَنَحْوُ عَجُوزٍ عَلَى عَجَائِزَ »

أقول : إذا لحقت التاء فَعيلا فى الوصف فإنه يجمع على فِعَال ، كما جمع قبل لحاقه ، فيقال : صِبَاح وظِرَاف ، فى جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة ،

---

(١) قال فى اللسان : « والدريئة : الحلقة التى يتعلم الرامى الطعن والرمى عليها قال عمرو بن معديكرب :

ظَلِلْتُ كَأَنِّى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةٌ　　أُقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرْمٍ وفَرَّتِ

قال الأصمعي : هو مهموز . وفي حديث دريد بن الصمة في غزوة حنين : « دريئة أمام الخيل » الدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن . وقال أبو زيد : الدريئة مهموز : البعير أو غيره الذى يستتر به الصائد من الوحش يختل حتى إذا أمكن رميه رمى » اهـ ، وتقول : دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا ، وادريته على افتعلت ، وتدريته على تفعلت ، إذا ختلته ، قال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لاأَدْرِى الظِّبَاءَ فَإِنَّنِى　　أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وقال الأخطل :

فَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَقْصَدْتِنِى إِذْ رَمَيْتِنِى　　بِسَهْمِكِ ، فَالرَّامِى يَصِيدُ وَلاَ يَدْرِى

ويختص ذو التاء — سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أولا كالكبيرة — بفَعَائل، دون المذكر المجرد، وقد شذ نَظَائِرُ فى نظير، وكَرَائه فى كريه، بمعنى مكروه، وهو جمع من غير حذف شيء من واحده، فهو فى الصفة نظير صحيفة وصحائف فى الاسم، وقد يستغنى عن فَعَائل بفِعَال كصِغار وكِبَار وسمان: فى صغيرة وكبيرة وسمينة، ولم يقولوا نسوة كَبَائر وصغائر وسَمَائن، وجاء فيه حرفان فقط على فُعَلَاء، نحو نسوة فُقَرَاء وسُفَهَاء، قالوا: وإنما جاء خُلَفَاء فى جمع خليفة؛ لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء، فكأنهم جمعوا خليفا على خلفاء، وقد جاء خليفٌ، أيضا، فيجوز أن يكون الخلفاء جمعه، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفرده، قال:

٦١ — إنَّ مِنَ القَوْمِ مَوْجُوداً خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِى وَهْبٍ بِمَوْجُودِ[1]

يريد ولا يختل ولا يستتر. وقال سحيم بن وثيل الرياحى:

وَمَاذَا يَدَّرِى الشُّعَرَاءُ مِنِّى وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

وقال أيضاً:

أَتَتْنَا عَامِرٌ مِنْ أَرْضِ رَامٍ مُعَلَّقَةَ الْكَنَائِنِ تَدَّرِينَا

(١) هذا البيت لأوس بن حجر من كلمة له يرثى فيها عمرو بن مسعود بن عدى الأسدى، وكان النعمان بن المنذر اللخمى قد قتله. والذى فى جميع النسخ «أبى موسى» والموجود فى شعر أوس وفى شرح الشواهد للبغدادى وفى اللسان (خ ل ف) وفى شرح المفصل لابن يعيش «وما خليف أبى وهب» كما أثبتنا وأبو وهب كنية عمرو بن مسعود. والاستشهاد فى البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء، والخليفة الذى يخلف غيره: أى يعقبه ويقوم مقامه ويغنى غناءه وإن لم يستخلفه، وإذا صح مجىء خليف بمعنى خليفة كان خلفاء جمع خليف ككريم وكرماء، وكان خلائف جمع خليفة كظريفة وظرائف، قال فى بعض شروح إيضاح الفارسى: «إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة الا فى هذا البيت — وهو الأظهر — فلا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون مرخم فى غير النداء ضرورة نحو قوله

وقياس جمع فُعَالة كامرأة طُوَالة ، أن يكون كجمع فَعيلة ، لمساواة مذكره مذكَّرَهُ كما ذكرنا .

قوله « ونحو عجوز » فَعُول لا يدخله التاء كما مر ، والذى هو بمعنى المؤنث من هذا الوزن يجمع على فعائل ، حملا على فعيلة ، نحو عجوز وعجائز [١] ، ونَخُوصٍ ونخائص [٢] ، وإذا دخله التاء للمبالغة كفَرُوقَة جمع بالألف والتاء

واعلم أنه قد جاء فى فِعَال المؤنث من غير تاء فَعَائل ، وهو قليل ، كهَجَائن فى جمع ناقة هِجان ، حملا على فِعَالة ، ولم يثبت جمع فَعَال المؤنث المجرد كامرأة جَبَان على فَعَائل ، بل مذكره ومؤنثه فى الجمع سواء

قال : « وَفَاعِلٌ الاسْمُ ؛ نَحْوُ كاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلَ ، وَجَاء حُجْرَانٌ وَجِنَّانٌ ، وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاثِبَةٍ عَلَى كَوَاثِبَ ، وَقَدْ نَزَّلُوا فَاعِلَاء مَنْزِلَتَهُ فَقَالُوا قَوَاصِعُ وَنَوَافِق وَدَوَامٌ وَسَوَابٍ » جمع فاعل الاسم

أقول : قياس فَاعَل — بفتح العين وكسرها — فى الاسم ؛ فواعل ، قياسا لا ينكسر ، وقد جاء فَوَاعيل بإشباع الكسر كطوابيق [٣] ودوانيق [٤] وخواتيم ،

---

* لِيَوْمِ رَوْعٍ أوْ فَعَالِ مَكْرُمِ *

يريد مكرمة » اه

(١) العجوز : « قال فى القاموس : الشيخ والشيخة ، ولا تقل عجوزة ، أو هو لغية رديئة ، الجمع عجائز وعجز » اه

(٢) النخوص : التى أضعفها الكبر ، تقول : عجوز ناخص ، وعجوز نخوص ، إذا نخصها الكبر : أى أضعفها وأذهب لحمها

(٣) طوابيق : جمع طابق — بفتح الباء وكسرها — وهو العضو من أعضاء الانسان كاليد والرجل ونحوها . ويجمع على طوابق ، وقد جاء فيه طوابيق بإشباع الكسرة

(٤) دانق — بفتح النون وكسرها — من الأوزان ، وهو سدس الدرهم والدينار ، وربما قالوا : داناق ، فاذا صح كان الدوانيق قياسا ، وكان جمعا لداناق ، كما قال المؤلف فى الخواتيم

وليس بمطرد ، وقيل : خواتيم جمع خاتام ، قال :

٦٢ — * أَخَذْتِ خَاتَامِى بِغَيْرِ حَقٍّ[١] *

فخواتم على هذا قياس ، قال الفراء : قد جاء فى كلام المولدين بَوَاطيل فى جمع باطل

وقد جاء فُعْلَان كحُجْرَان[٢] وَفِعْلَان كجِنَّان[٣] ، والأول أكثر : أى مضموم الفاء ، ويجوز أن يكون حِيطان من الأول قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء

وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم ؛ كراكب الذى هو مختص براكب البعير كما قلنا فى أكيلة ونطيحة وَقَتُوبة وحَلُوبة ، وفَارِس المختص براكب الفرس ، ورَاعٍ المختص برعى نوع مخصوص ؛ ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم ؛ فإنه يجمع فى الغالب على فُعْلَان كحُجْرَان فى الاسم الصريح ، وقد يكسر هذا الغالب على فِعَال أيضا كِرعَاء وصِحَاب ، وذلك لأن فاعلاً

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله

* يَامَىَّ ذَاتَ الجَوْرَبِ المُنْشَقِّ *

ويقال : خاتم — بفتح التاء وكسرها — وخيتام بوزن ديار — بتشديد الياء — وخاتام — كساباط — وهو نوع من الحلى ، وهو أيضا ما يوضع على الطين ويختم به الكتاب . ورواية ابن برى فى البيت : خيتامى ، قال فى اللسان : « وشاهد الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بنى عقيل :

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صَادِقًا أَصُمْ فِى نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا
وَأَرْكَبْ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وفَرْوَةٍ وَأُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا

قال سيبويه : الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن فى كلامهم ، وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتاما » اهـ

(٢) حجران : جمع حاجر ، وهو مكان مستدير يمسك الماء من شفة الوادى

(٣) جنان : جمع جان ، وهو نوع من العالم ، سموا بذلك لاجتنانهم عن الأبصار فلا يرون

شبه بفَعِيل حين جمع على فُعْلان كجريب وجُرْبان ، وفَعِيل يجمع على فِعَال كأفيل وإفال ، فأجيز ذلك فى فاعل أيضا ، قال سيبويه : ولا يجوز فى هذا الوصف الغالب فَوَاعل ، كما كان فى الاسم الصريح ؛ لأن له مؤنثا يجمع على فَوَاعل ، ففرقوا بين جمع المذكر وجمع المؤنث ، قال : وقد شذ فَوَارس ، وقال غيره : جاء هَوَالك أيضا ، يقال : فلان هالك فى الهَوَالك ، قال السيرافى : وجاء فى الشعر

٦٣ — وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ(١)

وذكر المبرد أن فَوَاعل فى فاعل الغالب أصل ، وأنه فى الشعر سائغ حسن قال :

٦٤ — وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ
خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ(٢)

---

(١) هذا عجز بيت لعتيبة بن الحرص ، وصدره قوله :

* أُحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ *

وأحامى : مضارع من الحماية وهو الحرص . والذمار — ككتاب — : ما يجب على الرجل أن يحميه ، وقالوا : فلان حامى الذمار ، وحامى الحقيقة . والغوائب : جمع غائب . روى أن عتيبة بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء : نعم وفى شواهدنا . والشواهد : جمع شاهد ، وهو مثل الغوائب . والاستشهاد بالبيت فى قوله « غوائبكم » حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذا ، وسيأتى فى شرح الشاهد التالى مزيد بحث لذلك

(٢) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبى صفرة وبخاصة يزيد بن المهلب ، وأولها :

فَلأَمْدَحَنَّ بَنِي المُهَلَّبِ مِدْحَةً غَرَّاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الأَشْعَارِ

وقد وقع فى النسخ المطبوعة كلها * نواكسى الأذقان * وقد عرفت أن القصيدة رائية ، فالذى فى النسخ تحريف ، وخضع : جمع أخضع مثل حمر فى جمع أحمر ، والأخضع الذى فى عنقه تطامن فى أصل الحلقة ، ويروى « خضع »

قلت : لا دليل فى جميع ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون الْهَوَالك جمع هالكة : أى طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم « الخوارج » أى الفرق الخوارج ، كقوله تعالى : (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا) أى : طوائف الملائكة

وإذا سمى بفاعل الوصف كضارب فقياسه فواعل كالاسم الصريح ؛ إذ لا مؤنث له يشتبه جمعاهما ، وقد كسر فاعل الاسم على أَفْعِلَة كواد وأَوْدِيَة ، كأنهم استثقلوا الواوين فى أول الكلمة لو جمعوه على فواعل ، وانضمام الواو وانكسارها لو جمع على فُعْلَان

قوله « والمؤنث نحو كاثبة على كواثب [1] » لم يخافوا فى الاسم التباس جمع المذكر بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل ، كما خافوا فى الصفة ذلك ؛ فلم يجمعوهما معا على فواعل ؛ لأن لفظ المذكر والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما إلا التاء ، فاذا حذفتها وجمعتَ حصل الالتباس ، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكره ومؤنثه ، ألا ترى أنك لا تقول [للمذكر] كاثب والمؤنث كاثبة ، حتى يلتبسا فى كواثب

بضمتين ، وهو جمع خضوع صيغة مبالغة لخاضع نحو غفور وغفر ، والنواكس : جمع ناكس ، وهو المطأطىء رأسه ، ويروى : نواكسى الأبصار : على أنه جمع مذكر سالم لجمع التكسير ، والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله : نواكس ، حيث جمع ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا فى حروف قليلة منها : حارس وحوارس ، وحاجب — من الحجابة — وحواجب ، وحواج بيت الله ودواجه ، جمع حاج وداج ، وهو المكارى ورافد وروافد ، وفارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وخاشع وخواشع ، وناكس ونواكس ، وغائب وغوائب ، وشاهد وشواهد

(١) الكاثبة : اسم لما بين كتفى الفرس قدام السرج ، قال النابغة :

لَهُنَّ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَهَا ... إِذَا عُرِّضَ الْخَطِّىُّ فَوْقَ الْكَوَاثِبِ

وفى الحديث : يضعون رماحهم على كواثب خيلهم .

قوله « وقد نزلوا فاعلاء منزلته » وذلك لإجرائهم ألف التأنيث مجرى تائه لسكونها علامة التأنيث مثلها كما يجيء بعد : النَّافِقَاء وَالْقَاصِعَاء وَالدَّامَّاءُ جحرة من جحر اليربوع (١) ، والسابياء : الجلدة التى تخرج مع الولد ، وعلى ذلك قالوا فى خُنْفُسَاء : خَنَافس ، كما قالوا فى قُنْبُرَة : قَنَابِر (٢)

جمع فاعل الصفة قال : « الصِّفَةُ : نَحْوُ جَاهِلٍ عَلَى جُهَّلٍ وَجُهَّالٍ غَالِباً ، وَفَسَقَةٍ كَثِيراً ، وَعَلَى قُضَاةٍ فِى الْمُعْتَلِّ اللاَّمِ ، وَعَلَى بُزْلٍ وشُعَرَاء وصُحْبَانٍ وتِجَارٍ وَقُعُودٍ ، وأَمَّا فَوَارِس فَشَاذٌّ ، وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ نَائِمَةٍ عَلَى نَوَائِمَ ونُوَّمٍ ، وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وَحُيَّضٌ »

أقول : اعلم أن الغالب فى فاعل الوصف فُعَّلٌ ، كَشُهَّد وغُيَّب ونُزَّل وصُوَّم وقُوَّم ؛ وَقيل : صُيَّمٌ وقُيَّم ، كما يجيء فى باب الإعلال ، وقيل : صِيَّم وقِيَّم . وليس بخارج عن فُعَّل بضم الفاء ؛ وكسرها لأجل الياء ، كشُيُوخ وشِيَيْخ وتقول فى الناقص : غاز وَغُزًّى

---

(١) قال فى اللسان : « قال ابن الأعرابى : قصعة اليربوع – بضم فقتح – أن يحفر حفيرة ثم يسد بابها بترابها ، ويسمى ذلك التراب الداماء ، ثم يحفر حفرا آخر يقال له : النافقاء والنفقة (بضم ففتح) والنفق (بفتحتين) ، فلا ينفذها ، ولكنه يحفرها حتى ترق ، فإذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى النافقاء فضربها برأسه ومرق منها ، قال ابن برى : جحرة اليربوع سبعة : القاصعاء ، والنافقاء ، والداماء ، والراهطاء ، والعانقاء ، والحاثياء ، واللغز (بضم ففتح) وهى اللغيزى أيضا » اه بتصرف

(٢) القنبرة ، ويقال: القبرة – بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة – وهو أفصح : ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم ، وتكنى أنثاه أم العلعل ، قال طرفة :

يَالَكِ مِنْ قُبَّرَةٍ بِمَعْمَرِ   خَلاَ لَكِ الْجَوُّ فَبِيضِى واصْفِرِى
وَنَقِّرِى مَا شِئْتِ أَنْ تُنَقِّرِى   قَدْ ذَهَبَ الصَّيَّادُ عَنْكِ فَابْشِرِى

ويكسر أيضاً كثيراً على فُعَّال، كزُوَّار وغُيَّاب، وهما أصل فى جمع فاعل الوصف، أعنى فُعَّلاً وفُعَّالا

ويجيء على فَعَلَة أيضاً كثيراً، لـكن لا كالأولين، نحو عَجَزَة وفَسَقَة وكَفَرَة وبَرَرَة وخَوَنَة وحَوَكَة، ويقال: حاكَةٌ وباعة أيضاً، كما يجيء فى الإعلال

وإذا كسر على فَعَلَة فى المعتل اللام يضَمُّ الفاء؛ لتعتدل الـكلمة بالثقل فى أولها والخفة بالقلب فى الأخير، وقال الفراء: أصله فُعَّلٌ بتشديد العين فاستثقل ذلك، فأبدل الهاء من أحـد المثلين، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفُرْهَة [1] وغَزِىٍّ [2] وليس بجمع، وذلك لعدم فُعَلَة جمعا فى غير هذا النوع

---

(١) قال فى اللسان: «فره الشيء ـ بالضم ـ يفره فراهة وفراهية، وهو فاره بين الفراهة والفروهة؛ إذا كان حاذقا بالشيء، وإذا كان نشيطا قويا أيضا، قال الجوهرى: فاره نادر مثل حامض، وقياسه فريه وحميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح، ويقـال للبرذون والبغل والحمـار: فاره بين الفروهة والفراهية والفراهة، والجمع فرهة مثل صاحب وصحبة، وفره أيضا مثل بازل وبزل وحائل وحول. قال ابن سيده: وأما فرهة فاسم للجمع عند سيبويه وليس بجمع، لأن فاعلا ليس مما يكسر على فعلة. قال: ولا يقـال للفرس: فاره، إنما يقال فى البغل والحمار والكلب وغير ذلك. وفى التهذيب: يقـال: برذون فاره وحمار فاره، إذا كانا سيورين، ولا يقال للفرس إلا جواد، ويقال له: رائع، وفى حديث جريج دابة فارهة: أى نشيطة حادة قوية» اهـ بتصرف. والجمع القياسى لفاره فره مثل ركع، وفرهة مثل سكرة، وقد ذكرهما صاحب القاموس

(٢) اختلفت كلمة العلماء فى الغزى ـ بفتح فكسر ـ فقال ابن سيده: الغزي: اسم للجمع. قال الشاعر (وهو امرؤ القيس)

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَـكِلَّ غَزِيُّهُمْ   وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

ويجمع كثيراً على فُعُل بضمتين ، كبُزُل (١) وشُرُف (٢) ، تشبيهاً بفَعُول لمناسبته له فى عدد الحروف ثم يخفف عند بنى تميم باسكان العين ، وأما الأجوف نحو عُوِط (٣) وحُوِل (٤) ، جمع عائط وحائل ؛ فيجب عنـد الجميع إسكان واوه للاستثقال ، وأما عِيطٌ بمعنى عُوِط فانه من اليائى ، كسر الفاء لتسلم الياء كما فى بيض جمع أبْيَض

ويكسر على فُعَلاَء كجهلاء وشُعَراء ، تشبيهاً له بفَعِيل نحو كَرِيم وكُرَمَاء ،

فُعُل وفُعَلاَء ليسا بمتمكنين فى هذا الباب ، بل هما للتشبيه بباب آخر كما مر

وأكثر ما يجىء فُعَلاَء فى هذا الباب وغيره إذا دلّ على سجية مدح أو ذم

ويجمع غاز على غزاء — بالمد — مثل فاسق وفساق . قال تأبط شرا :

فَيَوْماً بِغُزَّاء وَيَوْماً بِسُرْبَةٍ وَيَوْماً بِخَشْخَاشٍ مِنَ الرَّجْلِ هَيْضَلِ

وعلى غزاة ، مثل قاض وقضاة ، وعلى الغزى ، مثل راكع وركع ، قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا فى الأرض أو كانوا غزى — الآية) وقال الأزهرى : رجل غاز من قوم غزى مثل سابق وسبق ، وغزي مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، ونادو ندى ، وناج ونجى ، لجعل الغزى جمعاً ونسب مثله لسيبويه » اه عن لسان العرب بتصرف

(١) البزل — بضمتين — : جمع بازل ، والبازل أصله الجمـل إذا طلع نابه ، وذلك إذا كان فى السنة التاسعة ، وقالوا : رجل بازل ؛ إذا كان كاملا ، على التشبيـه ،

(٢) الشرف — بضمتين — : جمع شارف ؛ وهو من السهام العتيق ، ومن النوق الهرمة المسـنة ، وجمع أيضاً على شوارف ، وعلى شرف — كركع ، وعلى شروف كعدول .

(٣) العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غـير عقر ، يقال : عاطت المرأة والناقة تعوط وتعيط ،

(٤) الحول : جمع حائل ، وهى التى حمـل عليها فلم تلقح ، أو التى لم تلقح سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضا على حيال .

كجُهَلَاء وجُبَنَاء وشُجَعَاء ، ويجىء أيضاً فُعَلَاء كثيراً جمعاً لفعيل بمعنى مُفَاعل كجُلَسَاء وحُلَفَاء

وجاء فاعل على فُعْلَان أيضاً كشُبَّان ورُعْيَان ، تشبيهاً بفاعل الاسم كحُجْرَان

وجاء على فِعَال كجِيَاع ونِيَام ورِعَاء وصِحَاب ، وعلى فُعُول كشُهُود وحُضُور ورُكُوع ، وذلك فيما جاء مصدره على فُعُول أيضاً

قوله « وأما فوارس فشاذ » قد ذكرنا أن ذلك لغلبته

وإذا كان فاعل وصفاً لغير العقلاء جاز جمعه على فَوَاعل قياساً ؛ لإلحاقهم غير العقلاء بالمؤنث فى الجمع ، كما مر فى شرح الكافية فى باب التذكير والتأنيث ، فيقال جِمَال بَوَازِل ، وأيام مَوَاضٍ

وإذا كان فى فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدرة كحائض فقياسه فَوَاعل وفُعَّل بحذف التاء .

جمع ما آخره ألف التأنيث

قال « المُؤَنَّثُ بالألِفِ رَابِعَةً : نَحْوُ أُنْثَى عَلَى إنَاثٍ ، ونَحْوُ صَحْرَاء عَلَى صَحَارَى ، والصِّفَةُ نَحْوُ عَطْشَى عَلَى عِطَاشٍ ، ونَحْوُ حَرْمَى عَلَى حَرَامَى ، ونَحْوُ بَطْحَاء عَلَى بِطَاحٍ ، ونَحْوُ عُشَرَاء على عِشَارٍ ، وفُعْلَى أفْعَل كالصُّغْرَى على الصُّغَرِ ؛ وبالألِفِ خَامِسَةً نَحْوُ حُبَارَى على حُبَارَيَاتٍ »

أقول : اعلم أن ألف التأنيث للممدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة ، أو فوقها ؛ فما ألفه رابعة : إذا لم يكن فُعْلَى أفعل ، ولا فَعْلَاء أفعل ؛ يَطَّرِد جمعه بالألف والتاء ، ويجوز أيضا جمعه مُكَسَّرًا ، لكن غير مطرد ، وتكسيره على ضربين : الأول أن يجمع الجمع الأقصى ، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على اللزوم ، فيقال فى المقصورة فَعَالٍ وفَعَالَى فى الاسم كَدَعَاوٍ ودَعَاوَى ، وفى الصفة فَعَالَى بالألف لاغير كحَبَالَى وخَنَاثَى ، والألف فى فعالى مبدلة من الياء على مايجىء ،

ويقال في الممدودة فَعَالَى بالألف المبدلة وفَعَالٍ كجوارٍ في الأحوال الثلاث، ويجوز فَعَالِئُ قليلا، وهو الأصل كما يجيء بيانه، والثاني: أن يجمع على فِعالٍ كإناث وعِطَاش وبِطَاح وعِشَار، في أنثى وَعَطْشَى وبَطْحَاء وَعُشَرَاء [١]، وإنما يجيء هذا الجمع فيما لايجيء فيه الجمع الأقصى، فلما قالوا إناث لم يقولوا أَنَاثَى، ولما قالوا خنَاثَى لم يقولوا خِنَاث [٢]، وكان الأصل في هذا الباب الجمعَ الأقصى اعتدادا بألف التأنيث للزومها، فتجعل كلام الكلمة، وأما حذفها في الجمع على فِعَال فنظرا إلى كون الألف علامة للتأنيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمة بعد إسقاطه كما في التاء، فيجعل نحو عَطْشَى وبطحاء [٣] وأُنْثَى كَقَصْعَة وبُرْمَةٍ؛ فيكون عِطَاش وبِطَاح وإناث كقِصَاع وبِرَام، وإنما اختير هذا من بين سائر جموع فَعْلَة وفُعْلَة لكونه أشبه بفَعَالى الذي هو الأصل كما تقرر، وحمل نحو نُفَسَاء وعُشَرَاء على فُعْلَى فجمعا على فِعَال وإن لم يكسر فُعَلَة بضم الفاء وفتح العين على فِعَال؛ لما قلنا من مناسبته لفَعَالَى التي هي الأصل في مثله لما ذكرنا، ولم يجمع نحو نُفَسَاء الجمعَ الأقصى كما جمع الساكن العين لكون الألف كالخامسة بسبب حركة العين. كما عرفت في النسب في نحو حُبَارَى [٤] وجَمَزَى [٥]

(١) العشراء من النوق: التي أتى على حملها عشرة أشهر، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: هي كالنفساء من النساء.

(٢) حكي صاحب القاموس أنه قد قيل: أناثى أيضا في جمع الأنثى كما حكى في اللسان أن خنثى جمع على خنـاث كاناث ــ وأنشد شـاهدا لذلك قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا الخِنَاثُ بَنُو قُشَيْرٍ بِنِسْوَانٍ يَلِدْنَ وَلاَ رِجَالِ

ولعل العذر للمؤلف في نفيه أن الجوهري لم يذكره في صحاحه

(٣) البطحاء والأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى

(٤) انظر (ص ٣٦ ه ٥ من هذا الجزء)

(٥) جمزى: ضرب من السير دون الجري الشديد. انظر (ص ٣٩ من هذا الجزء)

ولم يسمع بجمع فُعْلَى كأُرْبَى (١) وشُعَبَى (٢) ولا فَعْلَى كالمَرْطَى (٣) وَالدَّقْرَى (٤) ولا فَعْلاَء كالثأْدَاء (٥) ، لا على صيغة الأقصى ولا على فِعَال ، ولو كسرت فالقياس فِعَال كما ذكرنا فى نحو نُفَسَاء ، مع أن الأولى جمع الجميع بالألف والتاء ، وإنما وجب فى الوصف الذى ألفه مقصورة قلب الياء فى الجمع ألفا دون الاسم كما ذكرنا لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب ، والألف فى الاسم أيضاً أكثر من الياء (٦) ، والدليل على أن ألف فَعَالَى فى الأصل ياء أنا لو سمينا بحَبَالى وصغرناه لم نفعل به مافعلنا بحُبَارَى ، وذلك أنا جوزنا هناك حُبَيْرَى وَحُبَيِّرًا ، كما بين فى باب التصغير ، بل يجب ههنا أن تقول : « حُبَيِّلٍ » بحذف الألف المتوسطة كما تقول فى تصغير جَوَارٍ ومَسَاجد علمين : جُوَيْرٍ وَمُسَيْجد ، وإنما فروا فى هذه الجموع من الياء إلى الألف بخلاف نحو جَوَارٍ فى جائية ، تطبيقا للجمع بالواحد فى الموضعين ، أعنى حَبَالى وَجَوَارٍ ، فرقا بين ألف التأنيث وغيره : من الألف المنقلبة كما فى مَلْهًى ، وألف الإلحاق كما فى

---

(١) الأُرْبى — بضم الهمزة وفتح الراء — : اسم للداهية

(٢) شعبى — بضم ففتح وآخره ألف مقصورة — : اسم موضع بعينه فى جبل طيىء ، قال جرير يهجو العباس بن زيد الكندى

أَعَبْدًا حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيباً ... أَلُؤْماً لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَاباَ

(٣) المرطى — بفتحات — : أصله ضرب من العدو فوق التقريب ودون الاهذاب ، وقد يوصف به ، فيقال : فرس مرطى ، وناقة مرطى ، إذا كانت سريعة .

(٤) الدقرى : الروضة الحسناء العميمة النبات

(٥) الثأداء : المرأة الحمقاء ، وقيل : الأمة ، قال الكميت :

وَمَا كُنَّا بَنِى ثَأْدَاء لَمَّا ... شَفَيْنَا بِالأَسِنَّةِ كُلَّ وَتْرِ

(٦) يريد أن قلب الياء ألفا فى الاسم أكثر من بقائها ، مع جواز الوجهين .

أرْطًى (١) ، وهذا كما يجيء فى باب الإعلال من تطبيق الجمع بالمفرد ، نحو شائيَةٍ وشَوَاءٍ و إدَاوَةٍ (٢) وأدَاوَى ، بخلاف بَرِيَّة وَبَرَايَا ، لما كان الألف فى شائية وإداوة ثابتة كما فى الجمع بخلاف بَرِيَّةٍ ، هذا ، وقد جاء فى بعض ما آخره ألف منقلبة ماجاء فى ألف التأنيث من قلب اليـاء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مِدْرًى وَمَدَارٍ (٣) ومَدَارَى ، بالألف ، وذلك ليس بمطرد ، وقال السيرافى : هو مطرد ، سواء كان الألف فى المفرد منقلبـة أو للإلحاق ، وإن كان الأصـل إبقاء الياء ، فتقول على هذا فى مَلْهًى : مَلاَهٍ ومَلاَهَى ، وفى أرْطًى : أرَاطٍ وأرَاطَى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ماسمع

وأما ذو الممدودة الرابعة فانه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فَعَالَى بالألف ، وذلك لأنك تقلب فى الجمع الأقصى ألفه التى قبل الهمزة ياء لأجل كسرة ماقبلها كما فى مَصَابيح فترجع الهمزة إلى أصلها من الألف ، وذلك لأنها فى الأصل ألف تأنيث عنـد سيبويه كما فى حبلى زيدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الكلمة كما زيدت فى كِتَاب وحِمَار فاجتمع ألفان فحركت الثـانية دون الأولى ؛ لأنها المد كما فى حمار ، ولم تحذف الأولى للساكنين خوفا من نقض الغرض ، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واواً ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر ؛ لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها فى المخارج ، وذلك لأن الواو والياء فى مثل هذا الموضع تقلبان ألفا كما فى كِسَاء ورِدَاء ، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لكونهما من الحلق ، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت الهمزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة ،

---

(١) أرطى : انظر (جـ ١ ص ٥٧)
(٢) إداوة : انظر (جـ ١ ص ٣١)
(٣) مدرى : انظر (جـ ٢ ص ٤٠)

أعني الألف ، ثم انقلبت ياء لأن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أولى كما يجيء في باب الإعلال ثم أدغمت الياء في الياء ؛ فيجوز على قلة استعمال هذا الأصل ، قال :

* لَقَدْ أغْدُو على أشْقَرَ * يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّا * (١)

والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى ، ولا سيما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتمل في الجمع للمطابقة كما في كرسيّ وكراسيّ ، وأيضاً الحذف في مثله تَسَبَّب إلى جعل الياء ألفاً كما كان ، وإذا كانوا يحذفون المدمن نحو الكَرَابيس (٢) والقَرَاقير (٣) فيقولون: الكرابِسُ والقَرَاقِر فما ظنك به مع الياءين ؟ ألا ترى إلى قولهم أثافِ (٤) وعَوَارٍ وكَرَاسٍ

---

(١) قد تقدم شرح هذا البيت في (جـ ١ ص ١٩٠)

(٢) الكرابيس : جمع كرباس - بكسر الكاف - وهو ثوب من القطن أبيض معرب فارسيته بالفتح ، غيروه لعزة فعلال

(٣) القراقير : جمع قرقور - كعصفور - وهو السفينة مطلقاً ، أو الطويلة خاصة ، أو العظيمة

(٤) الأثافي - بتخفيف الياء - جمع أثفية - بضم الهمزة وسكون الثاء بعدها فاء مكسورة فياء مشددة وقد تخفف - وهي حجر يوضع عليه القدر ، وهي ثلاثة أحجار ، وبعض العرب يقول : أثفيت القدر - مثل أكرمت ، وبعضهم يقول : ثفيت - بتضعيف الوسط ، وبعضهم يقول : أثفت - بتشديد الثاء ، وبعضهم يقول : آثفت على أفعل ، كل ذلك يقولونه في معنى نصبت لها الحجارة لتضعها عليها ، وتقول على الأول : قدر مثفاة ، وربما قالوا مؤثفاة على الأصل كما قال خطام المجاشعي :

* وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن * (انظر جـ ١ ص ١٣٩)

وتقول على الثاني : قدر مثفاة - بتشديد عين الكلمة - وأصله مثفية -

فى أناقٍ وعَوَارٍ وكراسٍ ، فيبقى إذن صحارٍ كجوارٍ سواء فى جميع أحوالها ، والأَوْلى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقالُ إلى درجة ثالثة ، وهى قلب الياء ألفا لصيرورته كَدَعَاوٍ ، بسقوط المد الذى كان قبل ألف التأنيث ، فتقول : صَحَارَى وعَذَارَى وصَلاَقَى[1] ، ولا يجوز هذا فى ألف الإلحاق ؛ لاتقول فى حرباء : حَرَابَى[2] ، بل يجب فى مثله حرابِىّ ، مشددا أو مخففاً ، وذلك لأن جعلها ألفا إنما كان لتصير الياء ألفا كما كان ، وألف التأنيث أولى بالمحافظة عليها لكونها علامة ؛ من ألف الإلحاق ، وأناسى جمع إنسىٍّ ككراسى جمع كرسى ، وقيل : هو جمع إنسان ، قلبت نونه ياء كظَرَابِىّ جمع ظَرِبان

وقد ألحق بباب صحارى وإن لم يكن فى المفرد ألف التأنيث لفظان ، وهما

كثمقلة — قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وتقول على الثالث : قدر مؤتفة — بتشديد التاء ، وتقول على الرابع : قدر مؤثفة — كمكرمة : فوزن « أثفية » فى لغة من قال : ثفيت — أفعولة ، وفى لغة الباقين : : فعلية ، وأصلها على كل حال أثفوية ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ثم كسر ماقبلها لمناسبتها

(١) الصلاقى : جمع صلقاء ، وهي الأرض الغليظة الشديدة ، وقد ذكر فى القاموس أنه يقال فى جمعه : صلاقى — بكسر ماقبل آخره —

(٢) الحرباء : مسمار الدرع ، وقيل : هو رأس المسمار فى حلقة الدرع ؛ قال لبيد :

أَحْكَمَ الْجُنْثِيُّ مِنْ عَوْرَاتِهَا ... كُلَّ حِرْبَاءٍ إِذَا أُكْرِهَ صَلّْ

والحرباء أيضا : الظهر ، والحرباء أيضا : الذكر من أم حبين ، وقيل : هو دويبة نحو العظاءة (أنظر ص ٥٥ من هذا الجزء)

بَخَاتِى (١) ومَهَارَى (٢) ، فيجوز فيهما الأوجه الثلاثة ، والتشـديد أولى ، ولا يقاس عليهما ، فلا يقال فى أُثفيَّـة وعَارِيَّة : أَثَافَى وعَوَارَى (٣) بالألف ، والحق

---

(١) البخاتى : جمع بختى — ككرسى — قال فى اللسان : « البخت والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب ، وهي الابل الخراسانية ، تنتج من عربية وفالج ، وبعضهم يقول : إن البخت عربى ؛ وينشد لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير :

إنْ يَعِشْ مُصْعَبٌ فإنَّا بِخَيْرٍ قَدْ أتانَا مِنْ عَيْشِنَا مَا نُرَجِّى

يَهَبُ الأُلْفَ وَالخُيُولَ وَيَسْقِى لَبَنَ البُخْتِ فى قِصَاعِ الخَلَنْجِ

الواحد بختى ، جمل بختى وناقة بختية ، وفى الحديث « فأتى بسارق قدسرق بختية » ، البختية : الأنثى من الجمال البختُ ، وهى جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات ، وقيل : الجمع بخاتى (بياء مشددة) غير مصروف ، ولك أن تخفف الياء فتقول : البخاتى (بكسر التاء) وقيل فى جمعها : بخاتى (بفتح التاء) اه بتصرف

(٢) المهارى — بزنة الصحارى ، ويقال : مهارى بزنة الكراسى ، ومهار — كجوار — : جمع مهرية ، وهى الابل المنسوبة إلى مهرة — بفتح فسكون ، وقد قيل : مهرة قبيلة أبوها مهرة بن حيـدان ، وقيل : مهرة مخلاف فى اليمن (أنظر ج ١ ص ٢٥٦)

(٣) العوارى — بتشديد الياء ، وقد تخفف — : جمع عارية — مشددة أو مخففة — وهى اسم للشيء تستعيره من غيرك ، وكأن العارية — بالتشديد — منسوبة إلى العار لكونها مما يجلبه ، قال فى اللسان : « الأزهري : وأما العارية والاعارة والاستعارة فان قول العرب فيها : هم يتعاورون العوارى ، ويتعورونها — بالواو المشددة — كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يتردد من ذات نفسه وبين ما يردد ، قال : والعارية منسوبة إلى العارة ، وهو اسم من الاعارة ؛ تقول : أعرته الشيء أعيره إعارة وعارة ، كما قالوا : أطعته إطاعة وطاعة ، وأجبته إجابة وجابة ، قال : وهذا كثير فى ذوات الثلاث : منها العارة والدارة والطاقة وما أشبهها ، ويقال : استعرت

بنحو فَتَاوٍ وفَتَاوَى لفظ واحد من المنقوص ، وهو قولهم : جمل مُعْيٍ وناقة مُعْيِية وجِمَال أو نوق مَعَايٍ [١] ومَعَايا

وإنما أبقيت المقصورة الرابعة فى التصغير بحالها نحو حُبَيْلَى وقلبت فى الجمع الأقصى ياء ثم ألفا ؛ لأن بنية التصغير تتم قبل الألف بخلاف بنية الجمع الأقصى ، ولذلك قيل فى التصغير : أُنَيْعَام ، وفى التكسير : أَنَاعِيم ؛ لأن بعض أبنية التصغير تتم قبل الألف وهو فُعَيْل ، فجاز المحافظة على الألف التى هى علامة الجمع ، بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه

وإن كانت ألف التأنيث خامسة فالممدودة يجوز جمع ما هى فيه بالألف والتاء ، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع ، كقَوَاصِع وخَنَافِس فى قَاصِعَاء [٢] وخُنْفُسَاء ، وكذا قَرَائِث وبَرَائِك وجَلَائِل فى قَرِيثَاء [٣] وبَرَاكَاء [٤] وجَلُولاء [٥]

وأما المقصورة كحُبَارَى فقال سيبويه : لا يجمع ما هى فيه إلا بالألف والتاء ؛ إذ لو قالوا حَبَائِر وحَبَارَى كما قيل فى التصغير حُبَيِّر وحُبَيْرَى ؛ لالتبس حبائر بجمع فَعَالة ونحوها ، وحَبَارَى بجمع فُعْلَى وفَعْلَاء ، وفى التعليل نظر ، لأن حُبَيِّرا فى التصغير يلتبس بنحو حُمَيِّر . وقَوَاصِع فى الجمع يلتبس بجمع فاعلة ، ولم يُبَال

منه عارية فأعارنيها ، قال الجوهرى : العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار ، لأن طلبها عار وعيب » اه

(١) معاى : جمع معى ، وهو اسم فاعل من أعيا إذا كل وتعب (أنظر ص ١٤٧ من هذا الجزء)

(٢) أنظر (ص ١٥٥ من هذا الجزء)

(٣) أنظر (حـ ١ ص ٢٤٨)

(٤) أنظر (حـ ١ ص ٢٤٨)

(٥) أنظر (حـ ١ ص ٢٤٨) وانظر (ص ٥٨ من هذا الجزء)

فى الوضعين ، فنقول : السماع كما ذهب إليه سيبويه ، لكن لا يمنع القياس — كما ذكر المالكى — أن يقال فى نحو حُبَارى حَبَائر وحَبَارَى ، كما فى التصغير ، وكذا لا يمنع القياس أن يقال فى جمع عِرَضْنَى (١) عَرَاضِن ، وإنما لم يجز فى نحو قريثاء وبراكاء وجلولاء حذفُ المد المتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالا بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد ، والممدودة على حرفين ثانيهما متحرك ، ولذلك قيل عُرَيْضِن فى تصغير عِرَضْنَى بحذف الألف لكونها كاللام ، وخُنَيْفِساء لكون الألف كالكلمة المنفصلة كما فى نحو بَعْلَبَك ، وإنما لم يجز خَنَافِسَاء وزَعَافِرَان كما جاز خُنَيْفِساء وزُعَيْفِران لثقل المعنوى فى الجمع ، فصار التخفيف اللفظى به أليق ؛ فلا يكاد يجيء بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الانفكاك ، كتاء التأنيث فى نحو مَلَائكة

وإن كانت الألف فوق الخامسة كما فى حَوْلَايَا (٢) فالحذف لا غير ، نحو حَوَالٍ

وأما فُعْلٌ أفعل وفَعْلَاء أفعل فلم يجمعا أقصى الجموع ؛ فرقا بينهما وبين نحو أنثى وصحراء .

ولما كانا أكثر من غيرهما طلب تخفيفهما فاقتصر فى فَعْلَاء على فُعْلٍ إتباعاً لمذكره ، نحو أحمر وحمراء وحُمْر ، وفى الفُعْلى على الفُعَل تشبيها لألفه بالتاء ؛ فالكُبَر فى الكُبْرَى كالغُرَف فى الغُرْفة ، والفُعَل فى الفُعْلى غير فُعْلى أفعل شاذ ، كالرُّؤَى فى الرؤيا ، خلافا للفراء

وكان حق رُبَّى (٣) أن يجمع على رِبَاب — بكسر الراء — لكنه قيل : رُبَابٌ

(١) أنظر (حـ ١ ص ٢٤٥)

(٢) أنظر (حـ ١ ص ٢٤٦ ، ٢٤٩)

(٣) ربى — كحبلى — : هي الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها أيضا ، والحديثة النتاج ، والاحسان ، والنعمة ، والحاجة ، والعقدة المحكمة

بالضم ، وليس بجمع ، بل هو اسم جمع كرُخَال (١) وتُؤَام (٢)

وأرى أن صَحْرَاء [في الأصل فَعْلاَء أفْعَل ؛ كأن أصله أرض صَحْرَاء : أى فى أولها صُخْرَة ، كما تقول : حمار أصحر ، وأتان صحراء] (٣) فتوغل فى باب الاسمية ، فلم يجمع على فُعْل ، بل على فَعَالى ، وكذا البطحاء أصله باب حَمْرَاء ، ألا ترى إلى قولهم : الأبطح ، فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلى فى أبطح ، كما اعتبر فى أسْوَد وأرْقَم (٤) ، بل يُصْرَف ، وحتى لم يجمعا على البُطْح ، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البِطَاح ، وكذا حَرْمَى فى الأصل من باب عَطْشَى ، أعنى فَعْلَى فَعْلاَن ، من « حَرِمت النعجة » إذا اشتهت البضاع ، فلو لم يمنع المعنى مجىء فَعْلاَن منه لكنت تقول حَرْمَان وحَرْمَى

وإنما جمع فعلان كسَكْرَان على فَعَالى ، تشبيها للألف والنون بالألف الممدودة ، فسكران وسكارى كصحراء وصحارى

---

(١) رخال — كغراب — : اسم جمع واحده رخل — بكسر فسكون — وهى الأنثى من ولد الضأن ، وقد جمع على أرخل — كأرجل ، ورخال — كقداح ،

(٢) التؤام — كغراب — : اسم جمع واحده توءم ، وهو الذى يولد مع غيره فى بطن ، من الاثنين فأكثر ، وجمع التؤام توائم . قال فى اللسان : « قال الأزهرى: ومثل تؤام غنم رباب وإبل ظؤار ، وهو من الجمع العزيز » اه

(٣) هذه العبارة فى النسخ الخطية ، والموجود فى المطبوعات « وأرى أن صحراء من باب حمراء فتوغل الخ »

(٤) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد ، وأصله وصف فسمى به ، ويقال لأنثاه : أسودة ، نظرا لما طرأ من الاسمية ، ويجمع الأسود على أساود ، نظرا لذلك ، وربما قيل : أساويد ؛ بإشباع الكسرة ، وتجمع الأسودة على أسودات أيضا . والأرقم : أخبث الحيات وفيه سواد وبياض ، وأصله وصف فسمى به أيضا

قال : « وأفعَلُ : الإسْمُ كَيْفَ تَصرَّفَ نَحْوُ أجْدَل و إصْبَع وَأحْوَص ، عَلَى أجَادِلَ وَأصَابِعَ وَأحَاوِصَ ، وَقَوْلُهُمْ حُوص لِلَمْحِ الوَصْفِيَّةِ الأصْلِيَّةِ ، وَالصِّفَةُ نَحْوُ أحْمَرَ عَلَى حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ ، وَلاَ يُقَالُ أحْمَرُونَ لِتَمَيُّزِهِ عَنْ أفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَلاَ حَمْرَاوَاتٌ لأنه فَرْعُهُ ، وَجَاء الخَضْرَاوَاتُ لِغَلَبَتِهِ اسْمًا ، وَنَحْوُ الأفْضَلِ عَلَى الأفَاضِلِ وَالأفْضَلِينَ »

جمع أفعل اسما وصفة

أقول : قوله « كيف تصرف » أى : تصرف حركة همزته وعينه

قوله « أحاوص[1] » جمع أحْوَصَ ، وأحوصُ فى الأصل من باب أحمر حمراء ، فجمعه فُعْلٌ ، ولكن لما جعل أفعل فعلاء اسما جاز جمعه على أفاعل كأفعل الاسمى ، وجاز جمعه على فُعْلٍ نظراً إلى الأصل ، وعلى أفْعَلُونَ إذا كان علماً للعاقل ، وعلى أفْعَلاَت إذا كان علماً للمؤنث

قوله « والصفة نحو أحمر على حُمْران وحُمْر » الوصف إما أن يكون [على] أفعل فَعْلاَء ، وأفْعَل فُعْلَى ، والأول أظهر فى باب الوصف ؛ لصحة تقديره بالفعل ، نحو « مررت برجل أحمر » أى برجل أحْمَرَّ ، وليس لأفعل التفضيل فعل منه بمعناه ، كما مر فى بابه ، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط ، ولضعف معنى الوصفية فى أفعل التفضيل لا خلاف فى صرفه إذا نكر بعد التسمية ، كما اختلف فى نحو أحْمَرَ إذا نكر

(١) أصل الأحوص : الذى به الحوص - بفتح الحاء والواو - وهو ضيق فى مؤخر العين ، وبابه حول ، وسمى بالأحوص جماعة : منهم الأحوص بن جعفر ابن كلاب ، وجمعوا على الأحاوص ، نظراً لما عرض من الاسمية ، وقد قيل : أحاوصة - بزيادة التاء عوضا عن ياء النسب كالأشاعرة والمهالبة ، كأنه جعل كل واحد أحوصيا - وجمعوا أيضا على الحوص ، نظرا إلى الأصل ، وقد جمع الأعشى بين الجمعين فى قوله :

أتَانِى وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَاعَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأحَاوِصَا

بعد العلمية (١) والمطرد فى تكسير أفعل فعلاء وفى مؤنثه فُعْل ، ولا يضم عينه إلا

(١) جاء فى الكافية وشرحها متعلقا بهذا قول ابن الحاجب : (ح١ص٦٠) « وخالف سيبويه الأخفش فى مثل أحمر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتم ، لما يلزم من إبهام اعتبار متضادين فى حكم واحد » وقول الرضى فى شرح هذا الكلام : قوله « ولا يلزمه باب حاتم » هـذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه فى اعتبار الصفة بعـد زوالها ، وتقريره أن الوصف الأصلى لو جاز اعتباره بعد زواله لـكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلى فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الالزام لا يلزمه ، لأن فى حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية ، إذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تناف . قوله « فى حكم واحد » يعنى فى الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج فى هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين ، فى حالة واحدة ، ولو لم يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد جاز ، إذ لا يلزم اجتماعهما فى حالة واحدة ، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حمر لأن أصله صفة وعلى أحامر لأجل العلمية فقد حصل فى هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين ، فلم يجتمعا فى حالة ، فاذا نكر أحمر فانه يصح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فمعنى اعتبار الوصف الأصلى بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله ، لكونه أصليا ، وزوال ما يضاده وهو العلمية ، فصار اللفظ بحيث لو أراد مريد إثبات معنى الوصف الأصلى فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ ، لزوال المانع ، هذا ، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شىء خلاف الأصل إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا ، فالأولى أن يقال : إن اعتبر معنى الوصف الأصلى فى حال التسمية كما لو سمى مثلا بأحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه فى حال العلمية أيضا ، لكنه لم يعتبر فيها ، لأن المقصود الأهم فى وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ، ولذلك تراها فى الأغلب مجردة

لضرورة الشعر . ويجيء فُعْلاَن أيضا كثيرا كسُودَان وبيضان

قوله : « ولا يقال أحمرون لتميزه عن أفعل التفضيل » قد ذكرنا علة امتناعه من جمع التصحيح في شرح الكافية (١) ويجوز أفْعَلُون وفَعْلاَوَات لضرورة الشعر . قال :

عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو ، وقليلا ما يلمح ذلك ، وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر لم يعتبر بعد التنكير أيضا ، وقال الأخفش في كتاب الأوسط : إن خلافه في نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس ، وأما السماع فهو على منع الصرف ، هذا كله في أفعل فعلاء ، وكذا فعلان فعلى ، وأما أفعل التفضيل نحو أعلم : فانك إذا سميت به ثم نكرته : فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا ، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو أحمر ، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا خلاف من الأخفش كما كان في أحمر

أما الأول فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعل فعلاء ، فاذا تجرد من من التبس بأفعل الاسمي الذي لا معنى الوصف فيه كأفكل وأيدع ، ولا يظهر فيه معنى الوصف ، وأما أفعل فعلاء ، فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة ، فاذا اتصل أفعل بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف

وأما الثاني : فانما وافق الأخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه إذن كما ذكرنا ، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي ، فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا ، لأن التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف أعني من ، بخلاف باب أحمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف » اهـ

(١) قال في شرح الكافية (جـ ٢ ص ١٦٩) : « وأما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان : العلمية ، وقبول تاء التأنيث ، أما العلمية فمختصة بالأسماء ، وأما قبول التاء فمختص بالصفات ، فلم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء

٦٤ — فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ
حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا(١)

وفعلان فعلى وما يستوى مذكره ومؤنثه كما ذكرنا فى باب التذكير والتأنيث وإنما اعتبر فى الصفات قبول التاء لأن الغالب فى الصفات أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتهامعنى الفعل ، والفعل يفرق بينهمافيه بالتاء ، نحو الرجل قام والمرأة قامت ، وكذا فى المضارع التاء وإن كان فى الأول نحو تقوم ، والغالب فى الأسماء الجوامد أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير وأتان ، وجمل وناقة ، وحصان وحجراء ؛ و يستوى مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس ، هذا هو الغالب فى الموضعين ، وقد جاء العكس أيضا فى كليهما نحو أحمر وحمراء والأفضل والفضلى وسكران وسكرى فى الصفات ، وكامرىء وامرأة ورجل ورجلة فى الأسماء ، فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء ، فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء وفعلان فعلى ، وأجاز ابن كيسان أحمرون وسكرانون ، واستدل بقوله :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

وهو عند غيره شاذ ، وأجاز أيضا حمراوات وسكريات ، بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع »

(١) هذا البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر وخص من بينهم الكميت بن زيد الأسدى وامرأته ، و « بنات » فاعل وجدت ، و « حلائل » جمع حليل — بالحاء المهملة — وهو الزوج ، ويقال للزوجة : حليلة ، وسميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل للآخر أو يحل منه محلا لا يحل فيه سواه ، وهو مفعول « وجدت » ؛ و « أسودين » جمع أسود ، و «أحمرين» جمع أحمر ، وهما صفتان لحلائل ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه ، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر

وأجاز ذلك ابن كيسان اختيارا

قوله « وجاء الْخُضْرَاوَات لغلبته اسما » غلب الْخُضْرَاوات فى النبـاتات التى تؤكل رطبة ، فـكما يجوز جمع فَعْلَاء بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة لأن الغلبة تقلل معنى الوصـفية أيضا ، ويجوز فى نحو أرْمَل [1] وأرْمَلة أرملون وأرْمَلَات ؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات

جمع فعلان اسما وصفة

قال : « وَنحْوُ شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ وسِرْحَانٍ عَلَى شَيَاطِينَ وسَلَاطِينَ وسَرَاحِينَ ، وجَاء سِرَاحٌ ، الصِّفَةُ نحوُ غَضْبَانَ عَلَى غِضَابٍ وسَكَارَى ، وَقَدْ ضُمَّتْ أرْبَعَة كُسَالَى وسُكَارَى وعُجَالَى وغُيَارَى » .

أقول : كل اسم على فَعْـلَان مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركه ، كَوَرَشَان [2] وَالسَّبُعَان [3] وَالظَّرِبان [4] ، يجمع على فَعَالين ؛ إلا أن يكون علماً مرتجلا ، كَسَلْمَان وَعُثْمَان وَعَفَّانَ وَحَمْدَان وَعطَفَان ، وذلك لأن التكسير فى المرتجل مستغرب ، بخلافه فى المنقول ، إذ له عهد بالتـكسير ، ولا سيا إذا كان فى المرتجل ما ينبغى أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث : كما مر فى التصغير ، وإنما تصرف فى ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا « صَحَارٍ » مع كونها أصلا للألف والنون للضرورة الملجئة إليه لما قصدوا بناء الجمع الأقصى لخلوه من الاستغراب المذكور ، ألا ترى أنه قيل فى التصغير « صُحَيْرَاء » لما لم

---

(١) الأرمل : الرجل العزب ، والمحتاج المسكين ، والأنثى أرملة ـ بالتاء قيل : الأرمل خاص بالنساء ، وليس بشيء فقد قال جرير :

هَذِى الأرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الأرْمَلِ الذَّكَرِ

(٢) الورشان : طائر شبه الحمامة (انظر جـ ١ ص ١٩٩)

(٣) السبعان : اسم مكان بعينه (انظر جـ ١ ص ١٩٨)

(٤) الظربان : دويبة منتنة الريح (انظر جـ ١ ص ١٩٨) وانظر أيضا (ص ٩٧ من هذا الجزء)

يكن مثل تلك الضرورة لتمام بناء فُعَيْل قبل الألف ، فلهذا قالوا « ظُرَيْبَان » في التصغير، و «ظرابين» في الجمع ، وللمحافظة على الألف والنون في المرتجل قالوا في تصغير سلمان « سليمان » وفي تصغير سلطان « سليطين » .

واعلم أنهم قالوا في جمع ظَرِبَان « ظِرْبَى » أيضاً كحِجْلَى في جمع حَجَل ، ولم يأت في كلامهم مكسر على هـذا الوزن غيرهما ، وإنما جاء في سِرْحَان (١) وضِبْعَان (٢) سِرَاح وضِبَاع تشبيها بغَرْثَان وغِرَاث .

قوله « الصفة » اعلم أن الوصف إذا كان على فَعْلَان بفتح الفاء سواء كان له فَعْلَى ، كسكران وسكرى ، أو لم يكن ، كنَدْمَان ونَدْمَانة ؛ جاز جمعه وجمع مؤنثه على فَعَالَى ، وكذا فِعَال ؛ لمشابهة فَعْلَان لفَعْلَاء بالزيادتين والوصف ، وليس شيء من الجمعين مطرداً ؛ لا في فَعْلَان فَعْلَى ولا في فَعْلَان فَعْلَانة ، وقد يجمع في فعلان فعلانة بينهما كنَدَامَى ونِدَام ، ومع ألف التأنيث لم يجمع بينهما كما ذكرنا ، فقيل بِطَاح دون بَطَاحَى ، وصَحَارَى دون صِحَار ، بالكسر .

وإذا كان صفة على فُعْلَان بالضم كعُرْيَان وخُمْصَان (٣) ؛ لم تجمع على فَعَالَى ؛ لأن فُعْلَاء بسكون العين لم يجيء مؤنثاً حتى يشبه فُعْلَان به ، فقالوا في خُمْصَان وخُمْصَانة « خِمَاص » تشبيها بغَرْثَان وغِرَاث (٤) ، وقال بعض العرب

---

(١) السرحان : الذئب (انظر حـ ١ ص ٢٠١)

(٢) الضبعان ــ بكسر فسكون ــ الذكر من الضباع ، والأنثى ضبع ــ كعضد ــ وضبعانة ــ كسرحانة ــ وضبعة ، وقيل : لا يقال : ضبعة ، وجمع الضبع أضبع وضباع ، وجمع الضبعان ضباعين وضبعانات

(٣) الخمصان ــ بضم فسكون ــ : الضامر البطن ، وهي خمصانة ــ بالتاء ــ قال الراجز :

أَعْجَبَ بِشْرًا حَوَرٌ فِي عَيْنِي ... وَسَاعِدٌ أَبْيَضُ كَاللُّجَيْنِ

وَدُونَهُ مَسْرَحَ طَرْفِ الْعَيْنِ ... خُمْصَانَةٌ تَرْفُلُ فِي حِجْلَيْنِ

(٤) الغرثان : الجائع أيسر الجوع ، ويقال : هو الجائع أشد الجوع ،

« خُمْصَانُونَ وخمصانات » نظرا إلى أنه لا يستوى مذكره ومؤنثه ، وكذا قالوا « نَدْمَانون ونَدمانَات » .

وأما فَعْلاَن فَعْلَى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر ، كما قلنا فى أفعل فعلاء ، وقد مضى هذا كله فى شرح الكافية [١] .

ولم يجىء فى عُرْيَان عِرَاء ، اكتفاء بعُرَاة جمع عَارٍ ؛ لأن العُرْيَان والعَارى بمعنى واحد ، فاكتفى بجمع أحدهما عن جمع الآخر .

وجاء الضم فى جمع بعض فَعْلاَن الذى مؤنثه على فَعْلَى خاصة ، وهو فى كُسَالى وسُكَارى أرجح من الفتح ، وإنما ضم فى جمع فَعْلاَن خاصةً لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل ، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف التأنيث ، فغير أول الجمع غير القياسى عما كان ينبغى أن يكون عليه ، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس ، وأتبع جمع المؤنث جمعَ المذكر فى ضم الأول وإن لم يكن مخالفا للقياس ، وأوجب الضم فى قُدَامَى الطير : أى قَوَادم [٢] ريشه ، وفى أُسَارى ، جمع قَادِمة وأسِير ، وإلزام الضم فيهما دلالة على شدة مخالفتهما لما كان ينبغى أن يكسرا عليه ، ولا يجوز الضم فى غير ما ذكرنا ،

والفعل غرث — كفرح — والانثى غرثى — كسكرى ، وغرثانة — كندمانة انظر (حـ ١ ص ١٤٤) وانظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء) .

(١) قد نقلنا لك قريبا (ص ١٧٠) عبارته التى تتعلق بهذا عن شرح الكافية

(٢) ريش جناح الطائر أربعة أنواع : القوادم ، وهى أوائل ريش الجناح مما يلى رأسه ، ثم المناكب ، وهى اللاتى تليها إلى أسفل الجناح ، ثم الخوافى ، وهى التى بعد المناكب : ثم الأباهر ، وهى التى تلى الخوافى ، والأشهر أن القوادم أربع ريشات فى مقدم الجناح ، ويقال : عشر ريشات ، وواحدة القوادم قادمة ، وقد يقال فى الواحدة : قدامى — مثل حبارى — ويقال قدامى للجمع أيضا فيكون مثل سكارى

وقال بعض النحاة — لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول — : إنه اسم جمع كَرُباب وقَوْم ورَهْط ونفَر ، وليس بجمع ، وقال آخرون : إن نحو عُجَالى ليس جمع فَعْلى على توفية حروفه ، وعَجَالى بالفتح جمعه على توفية حروفه ، فالأول : كقِلاَص فى قَلُوص ، والثانى كقَلاَئص ، حذف الزائد فى عَجْلَى فبقى عَجل لجمع ، وجعل ألف الجمع فى الوسط وألف التأنيث فى الأخير ، وأما ألف عَجَالى بالفتح فليست للتأنيث بل منقلبة عن ياء هى ياء منقلبة عن ألف التأنيث كما تقدم ، فالألف فى عُجَالى بالضم مجلوبة للتأنيث كما فى ضَمْنَى وَزَمْنَى [1] جمع ضمِن وَزَمِنٍ ، قال السيرافى : هذا أقوى القولين ؛ أقول : وأول الأقوال أرجح عندى

قوله « وقد ضمت أربعة » لم أر أحداً حصر المضموم الأول فى أربعة ، بلى فى المُفَصَّل أن بعض العرب يقول : كُسَالى ، وسُكَارى ، [وعُجَالى] وغُيَارى ، بالضم ، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصر ، وقد ذكر فى الكشاف فى قوله تعالى : (ذُرِّيَّةً ضِعَافاً) أنه قرىء ضَعَافى وضُعَافى كسَكَارى وسُكَارى [2]

جمع سائر الصفات

قال : « وفَيْعِلٌ نَحْوُ مَيِّتٍ عَلَى أمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأبْيِنَاء ، وَنَحْوُ شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ وفسِّيقُونَ وَمَضْرُوبُونَ ومُكْرِمُونَ وَمُكْرَمُونَ ، اسْتُغْنِىَ فِيهَا بِالصَّحِيحِ ، وَجَاء عَوَاوِيرُ وَمَلاَعِينُ [وَمَيَامِينُ] وَمَشَائِيمُ وَمَيَاسِيرُ وَمَفَاطِيرُ وَمَنَاكِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِنُ »

أقول : اعلم أن فَيْعِلاً بكسر العين لايجىء إلا فى المعتل العين كسَيِّد ، وبفتحها لا يجىء إلا فى الصحيح كَصَيْقَلٍ وَحَيْدَرٍ ، إلا حرفا واحدا ، قال :

---

(١) انظر (ص ١٢٠ ، ١٢١ من هذا الجزء)

(٢) فى الكشاف (ح ١ ص ١٦٢ طبع بولاق) : « وقرىء ضعفاء ، وضعافى ، وضعافى نحو سكارى وسكارى » اهـ ، ولم نجد رواية هذه القراءات لغيره

* مَابَالُ عَيْنِى كَالشَّعِيبِ الْعَيِّنِ * (١)

وهذا مذهب سيبويه ، قال : ويختص بعض الأوزان ببعض الأنواع كاختصاص فُعَلة المضموم فاؤه بجمع الناقص ، كَقُضَاة ، وفَعَلة بفتح الفاء فى غيره كَكَفَرَة وَبَرَرَة ؛ ومذهب الفراء أن وزن مَيِّت فَعِيل كَكَرِيم ، والأصل مَوِيت ، أعلت عينه كما أعلت فى الماضى والمضارع ، فقدم وأخر ، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسكون الأول ، وطَوِيل عنده شاذ ، قال : وأما ماليس مبنيا على فِعْلٍ مُعَلٍّ فانه لا يُعل بالقلب ، نحو سَوِيق (٢) وعَوِيل (٣) وحَوِيل (٤) وسيجىء الكلام فيه فى باب الإعلال ؛ وكذا قال الفراء فى قضاة : إنه فى الأصل مضعف العين نحو كُفَّر ، وأصله قُضَّى ، فحذف التضعيف وعوض عنه التاء كما مر قبل (٥) ، واستدل الفراء على كون ميت فى الأصل فَعِيلاً بنحو أَهْوِناء وأَبْيِناء ، فى هين وبين ، والمشهور فى أفعلاء أن يكون جمع فعيل ، وقال سيبويه : إنما جُمعا على أفعلاء لمناسبة فيعل لفعيل فى عدد الحروف ، كما حمل فى سادة وجياد على فاعل نحو بَرَرَة وصيام ، وفى أموات وأكياس وأقوال جمع قَيْلٍ (٦) مخفف قَيِّلٍ على فعل كحوض وأحواض ، إذ كثيرا ما

---

(١) قد سبق قولنا فى شرح هذا الشاهد فانظره (ح ١ ص ١٥٠)

(٢) السويق : ما يتخذ من الحنطة والشعير ، وهو الخمر أيضا ، قال الشاعر :

تُكَلِّفُنِى سَوِيقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ ؟ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ ؟

(٣) العويل : البكاء مع رفع الصوت ، وقد أعول الرجل وأعولت المرأة إعوالا ، وعول ـ بالتضعيف ـ أيضا

(٤) الحويل : الشاهد ، وهو الكفيل أيضا .

(٥) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء)

(٦) القيل : الملك ، أو هو خاص بملوك حمير ، وهو عندهم خاص بما دون

يخفف فَيْعِل بحذف العين فيصير كفَعْل فى الحركة والسكون ، وكذا نحو مَيِّت وسَيْد وَلَيْن وَهَيْن ، ومن قال فى جمع قَيْل أقيال فقد حمله على لفظه ، والأول أكثر .

وأصل فَيْعِل أن يجمع جمع السلامة : فى المذكر بالواو والنون ، وفى المؤنث بالألف والتاء ، وكذا إذا خفف بحذف العين ، نحو الميتون والميتات ، ويجمع المذكر والمؤنث منه على أفعال كأموات فى جمع مَيْت ومَيْتة ، كما قيل أحياء فى جمع حَيّ وحَيَّة ، وهذا كما يقال : أنقاض فى جمع نِقْض (١) ونِقْضة ، وأنضاء فى جمع نِضْو (٢) ونِضْوة .

وجاء رَيِّض (٣) للمذكر والمؤنث سواء ، حملاً عَلَى فَعِيل بمعنى مفعول ؛ لأنها فى معنى مَرُوضة .

الملك الأعلى ، وأصله قيل – بتشديد الياء كسيد – خفف بحذف إحدى الياءين ، وأصل اشتقاقه من القول . سمى بذلك لأنه يقول ما يشاء فينفذ ما يقول ، ويجمع على أقوال نظرا إلى أصله ، وعلى أقيال نظرا إلى لفظه ، وعلى مقاول ومقاولة وكأنهم فى هذين جمعوا مقولا لكونه بمعناه . قال لبيد :

لَهَا غَلَلٌ مِنْ رَازِقِيٍّ وَكُرْسُفٍ ... بِأَيْمَانِ عُجْمٍ يَنْصُفُونَ الْمَقَاوِلَا

وقال الأعشى :

ثُمَّ دَانَتْ بَعْدُ الرِّبَابُ وَكَانَتْ ... كَعَذَابٍ عُقُوبَةُ الْأَقْوَالِ

(١) النقض : المنقوض من غزل أو بناء أو غيرهما ، والمهزول بسبب السير ناقة أو جملا

(٢) النضو : حديدة اللجام ، وسهم فسد من كثرة ما رمى به ، والثوب الخلق ، والمهزول من الابل وغيرها .

(٣) الريض – كسيد – : الناقة إذا كانت فى أول عهدها بالرياضة ، وهى صعبة بعد ، وقال فى اللسان : « الريض من الدواب : الذى لم يقبل الرياضة ، ولم يمهر المشية ، ولم يذل لراكبه . قال ابن سيده : والريض من الدواب والابل

قوله « شَرَّابون وحُسَّانون »(١) بضم الفاء وفتحها ، وفِسِّيقُون ، أبنية للمبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فيجمع الجميع جمع الصحة : المذكر بالواو والنون . والمؤنث بالألف والتاء : وإنما دخلتها الهاء لمشابهتها مُفَعِّلا : لفظاً بالتضعيف ، ومعنى بالمبالغة ، فهذه الأوزان الثلاثة لا تبكسر ، وإنما قالوا فى عُوَّار (٢) وهو الجبان : عَوَاوِير ، لجريه مجرى الأسماء ؛ لأنهم لا يقولون للمرأة : عُوَّارة ؛ لأن الشجاعة والجبن فى الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون فى القتال ، فشبهوا عُوَّاراً

ضد الذلول ، الذكر والأنثى فى ذلك سواء ، قال الراعى :

فَكَأَنَّ رَيِّضَهَا إِذَا اسْتَقْبَلْتَهَا ... كَانَتْ مُعَاوَدَةَ الرِّكَابِ ذَلُولاَ

قال : وهو عندى على وجه التفاؤل ، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضة » اه

(١) حسانون : جمع حسان — بضم الحاء وتشديد السين — وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة فى الحسن ، وحسان — بتخفيف السين — أقل منه فى معنى الحسن ، والحسن أقل منهما جميعا ، وتقول للأنثى : حسانة — بتشديد السين — وهذا معنى قول المؤلف « لا يستوى فيها المذكر والمؤنث » . وقال ذو الأصبع العدوانى :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِنَّـــمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

قِيَاماً بَيْنَهُمْ كُلُّ فَتًى أَبْيَضَ حُسَّانَا

وقال الشماخ :

دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا ... يَاظَبْيَةً عُطُلاً حُسَّانَةَ الْجِيدِ

(٢) العوار : الضعيف الجبان ، وجمعه عواوير ، قال الأعشى :

غَيْرَ مِيلٍ وَلاَ عَوَاوِيرَ فِى الْهَيْـ ... ـجا وَلاَ عُزَّلٍ وَلاَ أَكْفَالِ

قال سيبويه : لم يكتف فيه بالواو والنون لأنهم قلما يصفون به المؤنث ، فصار كمفعال ومفعيل ، ولم يصر كفعال (كشداد) ، وقال الجوهرى : العوار : الجبان ، وجمعه العواوير ، وإن شئت قلت : العواور ، فى الشعر ، قال لبيد يخاطب عمه ويعاتبه :

وَفِى كُلِّ يَوْمٍ ذِى حِفَاظٍ بَلَوْتَنِى ... فَقُمْتُ مَقَاماً لَمْ تَقُمْهُ الْعَوَاوِرُ

وعواوير بكُلَّاب (١) وكلاليب ، وكذا فُعَّل كزُمَّل (٢) وجُبَّإ (٣) وفِعِّيل كزُمِّيل وسُكَيت (٤) ، مثالا مبالغة تدخلهما التاء للمؤنث ، ولا يجمعان إلا جمع التصحيح بالواو والنون و بالألف والتاء ، وأما بناء المبالغة الذى على مِفْعَال كمِهْدَاء (٥) ومِهْذار (٦) ، أوعلى مِفْعِيل كمِحْضير (٧) ومِعْطير (٨) ، أو على مِفْعَل كمِدْعَس (٩) ومِطْعَن ، أو على فَعَال كصَنَاع (١٠) وحَصَان (١١) ، أو على

(١) الكلاب : المهماز ، وهو الحديدة التى على خف الرائض ، ويرادفه كلوب — بفتح الكاف وتشديد اللام —

(٢) الزمل ، والزميل : الجبان الضعيف الرذل ؛ قال أحيحة بن الجلاح :

وَلاَ وَأَبِيكَ مَا يُغْنِى غَنَائِى ... مِنَ الْفِتْيَانِ زُمَّيْلٌ كَسُولُ

(٣) الجبأ ، ويمد : الجبان ؛ قال الشاعر :

مَا عَابَ قَطُّ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِى كَرَمٍ ... وَلاَ جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

وقال مفروق بن عمرو الشيبانى :

فَمَا أَنَا مِنْ رَيْبِ الزَّمَانِ بِجُبَّإٍ ... وَلاَ أَنَا مِنْ سَيْبِ الإلَـهِ بِيَائِسِ

(٤) السكيت — وتخفف الكاف — : العاشر من الخيل الذي يجيء فى آخر الحلبة من العشر المعدودات (انظر ص ٢٨، ج ١)

(٥) المهداء : المرأة الكثيرة الاهداء

(٦) المهذار : الكثير الهذر ، والهذر : الكلام الذى لا يعبأ به

(٧) المحضير : الكثير الحضر — بضم فسكون — ، والحضر : ارتفاع الفرس فى العدو

(٨) المعطير : الكثير التعطر

(٩) المدعس — كمنبر — : الطعان : أى الكثير الطعن ، والمدعس أيضا اسم للآلة التى يدعس بها : أي يطعن

(١٠) الصناع — بفتح الصاد وتخفيف النون — : الصانع الحاذق . يقال : رجل صناع وامرأة صناع ، إذا كان كل منهما حاذقا ماهرا (انظر ج ١ ص ١٩٧)

(١١) «الحصان» : تقول : امرأة حصان . وحاصن وحصناء ، إذا كانت عفيفة

فِعَال كَهِجَان (١) ، أو على فَعُول كَصَبُور ، فيستوى فى جميعها المذكر والمؤنث ، ولا يجمع شىء منها جمع السلامة ، إلا فى ضرورة الشعر ، وقد ذكرنا تكسير فِعَال وفَعَال وفَعُول صفات ، وأما تكسير مِفْعَال ومِفْعِيل فعلى مفاعيل كمقاليت ومآشير فى مِقْلَات (٢) ومِئْشِير (٣) ، وجمع مِفْعَل مفاعل كمداعس فى جمع مِدْعس ، وأما قولهم : مسكينون ومسكينات ؛ فلقولهم : مسكين ومسكينة ، تشبيهاً بفقير وفقيرة .

قوله « مَضروبون ومُكرِمون ومكرَمون » أى : كل ماجرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى ، وجاء

وإذا كانت متزوجة أيضا . قال حسان :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَاتُزَنُّ بِرِيبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

وقال الآخر :

وحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسِ مِنَ الأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ

ولا يقال : رجل حصان ، وإنما يقال : رجل محصن، كما يقال : امرأة محصنة

(١) انظر (ص ١٣٥ من هذا الجزء)

(٢) المقلات : القليلة الولد ، ويقال : هى التى لا يعيش لها ولد ، قال الشاعر : (ويقال : هو كثير) :

بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخاً وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاتٌ نَزُورُ

قال فى اللسان : « وامرأة مقلات ، وهى التى ليس لها إلا ولد واحد ، وأنشد :

وَجْدِى بِهَا وَجْدُ مِقْلَاتٍ بِوَاحِدِهَا وَلَيْسَ يَقْوَى مُحِبٌّ فَوْقَ مَا أَجِدُ

وأقلتت المرأة ، إذا هلك ولدها » اه

(٣) تقول : رجل مئشير وامرأة مئشير – بغير هاء – وتقول : ناقة مئشير وجواد مئشير ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو مبالغة من الأشر ، وهو المرح وهو أيضا البطر أو أشده

فى اسم المفعول من الثلاثى نحو ملعون ومشئوم وميمون مَلاَعين ومشائيم (١) ومَيَامين (٢) ، تشبيهاً ، بمُغْرُود (٣) ومُلْمُول (٤) ، وكذا قالوا فى مَسكسور : مكاسير ، وفى مَسْلوخة : مساليخ ، وقالوا أيضاً فى مُفْعِل المذكر كمُوسِر ومُفْطِر ، وفى مُفْعَل كمُنْكَر : مَيَاسير (٥) ومَفَاطِير ومناكير ، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

---

(١) المشائيم : جمع مشئوم ، وهو ضد الميمون ، قال الشاعر :

مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

(٢) الميامين : جمع ميمون ، وهو صفة من اليمن وهو البركة ، تقول : رجل أيمن وميمون ويامن ويمين ، وقالوا : يمن الرجل — على بناء المجهول — فهو ميمون ، ويمن الرجل — بفتح الميم — قومه فهو يامن ، إذا صار مباركا عليهم ، وجمعوا الأيمن على أيامن ، قال خزز — كعمر — بن لوذان — كعدنان — :

وَلَقَدْ غَدَوْتُ وَكُنْتُ لاَ ... أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وحَاتِمْ

فإِذَا الأَشَائِمُ كالأَيَا ... مِنِ والأَيَامِنُ كالأَشَائِمْ

(٣) المغرود : ضرب من الكمأة (انظر حـ ١ ص ١٨٧)

(٤) الملمول : المكحال ، والحديدة التى يكتب بها فى ألواح الدفتر

(٥) جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذى هو اسم فاعل من أيسر ، وأصل الموسر ميسر فقلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمة فلما أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها لزوال مقتضى قلبها واوا ، وهذه الياء التى قبل الطرف مزيدة للاشباع كما قالوا فى طوابيق وخواتيم — على رأى — (انظر ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء) وكلمة مياسير تحتمل غير ماذكره وجهين : الأول أن تكون جمع ميسور وهو اسم مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسره بالتضعيف ، وعلى فعله ان كان من قولهم يسر فلان فرسه فهو ميسور ، إذا سمنه ، الثانى : أن يكون جمع ميسور مصدرا بمعنى اليسر عند غير سيبويه (انظر حـ ١ ص ١٧٤) وجمع المصدر جائز إذا أريد به الأنواع وقد جاء فى هذه الكلمة بعينها ، قال الشاعر :

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ضمها فى نحو معالِم جمع مَعْلَم ليتبين أن تكسيرها خلاف الأصل ، والقياسُ التصحيح ، والأغلب فى المُفْعِل المختص بالمؤنث التجرد عن التاء ، فلا يصحح ، بل يجمع على مَفَاعل كالمَطَافل والمَشَادن (١) والمَرَاضع ؛ لما مر فى شرح الكافية فى باب المذكر والمؤنث ، وقد يجىء هذا الباب بالتاء أيضاً ، نحو ناقة مُتْلٍ ومُتْلية للتى يتلوها ولدها ، وكلبة مُجْرٍ ومُجْرِية للتى لها جِرْو ، وإنما أثبتوا الهاء فى الناقص خوف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة فى المنون ، وجوزوا فى جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فتقول : مطافيل ، ومراضيع ، ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : (وحَرَّمنا عليه المَرَاضِعَ) وقال : —

٦٥ — * حَبَى النَّحْلِ فِى أَلْبَانِ عُوذٍ مَطَافِلِ * (٢)

تكسير الرباعى والشبيه

قال « وَالرُّبَاعِيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَعَافِرَ قِيَاساً ، وَنَحْوُ قِرْطَاسٍ عَلَى قَرَاطِيسَ ، وَمَا كَانَ عَلَى زِنَتِهِ مُلْحَقاً أَوْ غَيْرَ مُلْحَقٍ بِغَيْرِ مَدَّةٍ أَوْ مَعَهَا يَجْرِى مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوْكَبٍ وجَدْوَلٍ وَعِثْيَرٍ وَتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ وَقِرْوَاحٍ

(١) المشادن : جمع مشدن وهو اسم فاعل من قولهم : أشدنت الظبية ، إذا قوى ولدها واستغنى عن أمه (انظر حـ ١ ص ١٩٠)

(٢) هذا عجز بيت من قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى ، وصدره قوله :

* وَإِنَّ حَدِيثاً مِنْكِ لَوْ تَبْذُلِينَهُ *

الجنى : أصله الثمر المجتنى ، واستعاره هنا للعسل . والعوذ : جمع عائذ وهى الحديثة النتاج من الأبل والظباء . والمطافل : جمع مطفل وهى التى معها طفلها ويقال فيه : مطافيل أيضا كما قال المؤلف . ومعنى البيت إن حلاوة حديثك لو تفضلت به هى حلاوة العسل مشوبا بألبان الابل الحديثة العهد بالنتاج والتى خلفها طفلها ، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا فى جمع مفعل إذا كان وصفا لمؤنث حذف الياء كما فى البيت وزيادتها كما فى قول أبى ذؤيب أيضا — وهو من قصيدة الشاهد السابق ويليه فى ترتيبها — :

مَطَافِيلُ أَبْكَارٌ حَدِيثٌ نِتَاجُهَا   تُشَابُ بِمَاءٍ مِثْلِ مَاءِ المَفَاصِلِ

وقِرْطَاطٍ وَمِصْبَاحٍ ، وَنَحْوُ جَوَارِبَةٍ وَأَشَاعِثَةٍ فِى الْأَعْجَمِىِّ وَالْمَنْسُوبِ »

أقول « قوله جعفر وغيره » أى : غير هـذا الوزن من أوزان الرباعى كدِرْهَم وزِبْرِج وبُرْثُن وَقِمَطْر وَبُرْقُع [1] ، على قول الأخفش ، جميعُه على فَعَالل ، سواء كان للقلة أو للكثرة ؛ إذ لا يُحْذَف من حروفه الأصلية شىء حتى يرد بسببه إلى جمع القلة ، وأما ذو التاء من الرباعى فقيل : يكسر فى الكثرة على ما كسر عليه المذكر ، وفى القلة يجمع جمع السلامة بالألف والتاء ، نحو جَمَاجم وجُمْجُمات فى جُمْجُمة ، وكذا ماهو على عدد حروفه من ذى زيادة الثلاثى غير المذكور قبل ، كَمَكْرُمَة ومَكْرُمَات ومكارم وأُنْمُلة وأنملات وأنامل

قوله « ونحو قرطاس على قراطيس » أى : كل رباعى قبل آخره حرف مد كعُصْفُور وَقِرْطاس وقنديل ، فإنك تجمعه على فعاليل

قوله « وما كان على زنته » أى : زنة الرباعى ، أعنى عدد حروفه ، سواء كان مثله فى الحركات المعينة والسكنات كجَدْوَل وكَوْثر ، أو لا كتَنْضُب [2] ، وهذا القول منه تجوُّز ؛ لأنه يعتبر فى الوزن الحركات المعينة والسكنات ، فلا يقال : تَنْضُب على زنة جَعْفَر نظراً إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد ، وكذا يعتبر فى الزنة زيادة الحروف وأصالتها ، كما مر فى صدر الكتاب [3] ، لكن يتجوز تجوزا قريباً فى الملحق فيقال : إنه على زنة الملحق به ؛ فيقال

---

(١) انظر فى شرح هذه الالفاظ كلها (ح ١ ص ٥١)

(٢) التنضب : شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهق تألفه الحرابى ، أنشد سيبويه للنابغة الجعدى :

كَأَنَّ الدُّخَانَ الَّذِى غادَرَتْ ضُحَيًّا دَوَاخِنُ مِنْ تَنْضُبِ

(٣) انظر (ح ١ ص ١٢ وما بعدها)

جَدْوَل وكَوْثَر على زنة جعفر ، ولا يقال إن حِمَاراً على زنة قِمَطْر ، لما لم يكن ملحقاً به

قوله « ملحقاً » يعنى نحو كوثر وجدول وعِثْيَر (١)

قوله « أو غير ملحق » يعنى نحو تَنْضُب ومِدْعَس

قوله « بغير مدة » من تمام قوله : أو غير ملحق ؛ لأن المدة عندهم لا تكون للالحاق كما مر فى موضعه : أى لا يكون ملحقا بالرباعى ، لكن يساويه فى عدد الحروف ، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدة ، احترازا عن مثل فَاعَل وفَعَال وَفَعُول وفعيل ، فان هذه تساوى الرباعى بسبب زيادة المدة ، وليست للالحاق ، وإنما احترز عن مثل هذه الأمثلة لأن تكسيرها قد لا يكون كتكسير الرباعى ، بل لها جموع معينة كما مر

قوله « وقِرْوَاح (٢) وَقُرْطَاط (٣) ومصباح » يعنى هذه الأمثلة تكسيرها كتكسير الرباعى الذى قبل آخره مدة ، نحو قِرْطَاس ، وإن لم تكن رباعية ، وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثى المزيد فيه حرفان أحدُهما حرف لين رابعة مدة كانت نحو كلُّوب وكُلاَّب (٤) وَإصْبَاح وإجْفِيل (٥) وأُمْلُود (٦) ،

---

(١) العثير : الغبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين بأطراف أصابع رجليك ، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره

(٢) القرواح — بكسر أوله وسكون ثانيه — : الناقة الطويلة القوائم ، والجمل يعاف الشرب مع الكبار فاذا جاءت الصغار شرب معها ، والنخلة الطويلة الملساء ، والبارز الذى لا يستره من السماء شيء

(٣) القرطاط — بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما — : الداهية ، وما يوضع تحت رحل البعير (انظر ح ١ ص ١٧)

(٤) قد مضى قريبا شرح الكلوب والكلاب فانظره فى (ص ١٧٩ من هذا الجزء)

(٥) الاجفيل — بكسر فسكون — : الظليم ينفر من كل شىء ، وهو أيضا الجبان . والقوس البعيدة السهم ، والمرأة المسنة

(٦) الأملود — بضم فسكون — : الناعم اللين من الناس ومن الغصون

أو غير مدة كَسِنَّوْر (١) وَسُكَّيْت ، وعلى ما قاله سيبويه فى تصغير مُسَرْوَل (٢) مسيريل ينبغى أن يكسر إذا كسر على مَسَارِيل ، وكذا فى كَنَهْوَر كناهير (٣) كما يقال فى تصغيره : كُنَيْهِير ، ولو قال « ونحو قِرْوَاح وقُرْطَاط ومصباح كقِرْطَاس » لكان أوضح ، لكنه أراد وما كان على زنةالرباعى بلا مدة رابعة كَجَحْمَرَ أو معها كقِرْطَاس يجرى مجراه ، ثم مثل من قوله نحو كَوْكَب إلى قوله مِدْعَس بما يوازن الرباعى بلا مدة رابعة ، ومن قوله قِرْوَاح إلى مِصْبَاح بما يوازن الرباعى مع مدة رابعة

قوله « ونحو جواربة (٤) وأشاعثة (٥) فى الأعجمى والمنسوب » اعلم أن كل جمع أقصى واحدُه مُعَرَّب كجَوْرَب (٤) أو منسوب كأشْعَثِىّ (٥) فانهم يلحقونه الهاء : أما الأول فعلى الأغلب ، وأما الثانى فوجوبا ، وذلك نحو مَوَازِجَة (٦)

---

(١) السنور : حيوان ، وهو الهر

(٢) (انظر ح ١ ص ٢٥٠ ه ٣)

(٣) الكنهور ــ كسفرجل ــ : الضخم من الرجال ، والمتراكم من السحاب

(٤) الجورب : معرب . قال ابن إياز : معرب « كوربا » وترجمته الحرفية قبر الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربة (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعة الوهبية)

(٥) الأشاعثة : جمع أشعثى ، والأشعثى المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثة قوم من الخوارج منســوبون إلى الأشعث بن قيس الكندى ، وابنته جعدة بنت الأشعث هى التى سمت الحسن بن على رضى الله تعالى عنه ، وكانت زوجــه فحرضها معاوية على ذلك .

(٦) الموازجة : جمع موزج ــ ككوثر ــ وهو الخف ، فارسى معرب ، والجمع موازج ، وموازجة ألحقوا الهاء للعجمة . قال ابن سيده : وهكذا وجد أكثر هذا الضرب الأعجمى مكسرا بالهاء فيما زعم سيبويه ، وأصل الموزج بالفارسية « موزه »

وَصَوَالجة [١] وطَيَالسة [٢] وجَوَاربة في المعرب ، وقد جاء كَيَالج [٣] وَجَوَارب تشبيها بالجمع العربي كالمساجد ، ونحو أشاعِثة ومَهَالبة [٤] ومشاهدة [٥] في المنسوب ، واحدها أشْعَثِيّ ومُهَلَّبِي وَمَشْهَدِي ، وقد اجتمع العجمة والنسبة في بَرَابرة جمع بَرْبَرِيّ ، وسَيَابجة جمع سَيْبَجِيّ ، على وزن دَيْلَمِيّ ، وهم قوم من الهند يبذرقون المراكب [٦] في البحر ، وقد يقال « سَابج » بألف كخاتم ،

(١) الصوالجة : جمع واحده صولج وصولجان وصولجانة ، وهو العود المعوج ، فارسي معرب ، قال الأزهري في التهذيب : الصولجان : عصا يعطف طرفها يضرب بها الكرة على الدواب ، فأما العصا التي اعوج طرفاها خلقة في شجرتها فهي محجن ،

(٢) الطيالسة : جمع طيلسان — بفتح اللام وضمها — وطيلس أيضا — كزينب — وهو ضرب من الأكسية أسود ، فارسي معرب ، وجاء في جمعه طيالس أيضا

(٣) قال في اللسان : « قال ابن الأعرابي : الكيلجة : مكيال ، والجمع كيالج وكيالجة أيضا ، والهاء للعجمة » اه ، وقال في الشفاء (ص ١٩٣ طبعة الوهبية) : « كيلجة ، وكيلقة ، وكيلكة ، وجمعه كيالج وكيالجة » اه

(٤) المهالبة : جمع مهلبي — بتشديد اللام مفتوحة — وهو المنسوب إلى المهلب ، والمهالبة فرقة نسبت إلى المهلب ابن أبي صفرة

(٥) المشاهدة : جمع مشهدي ، وهو المنسوب إلى المشهد ، وهو مفعل من الشهود : أي الحضور ، فمعناه محضر الناس . ومشاهد مكة : المواطن التي يحضرها الناس

(٦) يبذرقون المراكب : أي يخفرونها ، وصنيع الشارح يقتضي أن السيابجة بياء مثناة تحتية ، وهو الموجود في شفاء الغليل (ص ١٢٠ الطبعة الوهبية) وفي سيبويه (ج ٢ ص ١٠١) وصنيع الصحاح يقتضي أنها سبابجة — بباء موحدة — قال في (س ب ج) : « والسبابجة قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة وحراس السجن ، والهاء للعجمة والنسب ، قال يزيد بن مفرغ الحميري :

وَطَمَاطِيمَ مِنْ سَبَابِيجَ خُزْرٍ يُلْبِسُونِي مَعَ الصَّبَاحِ الْقُيُودَا » اه

والتاء عند سيبويه فى جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة فى الجمع حذفا لازما ، وإنما حذفت فيه لسكون أقصى الجموع ثقيلا لفظا ومعنى فلا يركب إذا

وتبعه فى اللسان قال : « والسبابجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يبذرقونها ، واحدهم سبيجى (بياء النسب) ، ودخلت الهاء للعجمة والنسب كما قالوا : البرابرة ، وربما قالوا : السابج ، قال هميان :

لَوْ لَقِيَ الفِيلُ بِأَرْضٍ سَابِجَا   لَدَقَّ مِنْهُ العُنُقَ وَالدَّوَارِجَا

وإنما أراد هميان سابجا (بفتح الباء) فكسر لتسوية الدخيل ، لأن دخيل هذه القصيدة كلها مكسور . قال ابن السكيت : السبابجة قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا فيكونون كالمبذرقة ، فظن هميان أن كل شىء من ناحية السند سبيج فجعل نفسه سبيجا » اهـ

ونحن ننقل لك عبارة سيبويه فى هذا الموضوع ، فإن جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه ، قال (حـ ٢ ص ٢٠١) : « هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسرته على مثال مفاعل . . زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا ، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل ، وذلك موزج وموازجة ، وصولج وصوالجة ، وكربج وكرابجة ، وطيلسان وطيالسة ، وجورب وجواربة ، وقد قالوا : جوارب ، جعلوها كالصوامع والكواكب ، وقد أدخلوا الهاء أيضا فقالوا : كيالجة ، ونظيره فى العربية صيقل وصياقلة ، وصيرف وصيارفة ، وقشعم وقشاعمة ، فقد جاء إذا أعرب كذلك وملائكة ، وقالوا : أناسية لجمع إنسان . وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعة الحى أو بنى فلان ، وذلك قولك : المسامعة والمناذرة والمهالبة والأحامرة والأزارقة ، وقالوا : الديالسم وهو ولد الذئب ، والمعاول ، كما قالوا : جوارب ، شبهوه بالكواكب حين أعرب ، وجعلوا الديالسم بمنزلة الغيالم والواحد غيلم ، ومثل ذلك الأشاعر ، وقالوا البرابرة والسيابجة فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الاضافة إنما يعنى البربريين والسيبجيين كما أردت بالمسامعة المسمعيين ، فأهل الارض كالحى » اهـ

ركب وجعل مع شيء كاسم واحد ، إلا مع ماهو خفيف ، والتاء أخف من الياء المشددة و بينهما مناسبة كما مر فى أول باب النسبة ، فلذا اختيرت للعوض ، وأما جمع الأعجمى فليست التاء عوضا من شيء ، فلذا لم تلزم كما لزمت فى جمع المنسوب ، بل هى فيه دليل على كون واحده معربا ، وقد يبدل التاء فى أقصى الجموع من ياء غير ياء النسبة ، نحو جَحَاجِحَة فى (١) جَحْجَاح ، والأصل جحاجيح ، والتاء فى زَنَادقة (٢)

---

(١) الجحجاح : السيدالسمح ، وقيل : الكريم ، ويقال فيه : جحجح أيضا ، وجمع الأول جحاجحة وجحاجيح أيضا ، وجمع الثانى جحاجح لاغير ، وقد يجمع الجحجاح على الجحاجح كما جمع المفتاح على المفاتح ، وكما قالوا : طوابق فى جمع طاباق ؛ قال فى اللسان : « والجحجح السيد السمح . وفى حديث سيف بن ذى يزن

* بِيضٌ مَغَالِبَةٌ غُلْبٌ جَحَاجِحَةٌ *

جمع جحجاح ، والهاء فيه لتأكيد الجمع ، وجحجحت المرأة : جاءت بجحجاح ، وجحجح الرجل : ذكر جحجاحا من قومه . قال :

* إنْ سَرَّكَ العِزُّ فَجَحْجِحْ بِجُشَمْ *

وجمع الجحجاح جحاجح ، وقال الشاعر :

مَاذَا بِبَدْرٍ فَالعَقَنْقَلِ مِنْ مَرَازِبَةٍ جَحَاجِحْ

وإن شئت جحاجحة ، وإن شئت جحاجيح ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لابد منها أو من الياء ، ولا يجتمعان » اهـ بتصرف

(٢) الزنادقة : جمع زنديق ، وهو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية ، أو من يبطن الكفر ويظهر الايمان ، قال فى شفاء الغليل (ص ١١٢) : « الزنديق ليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : رجل زندق وزندقي : أى شديد البخل ، وإذا أرادوا ما تقول له العامة : ملحد ، قالوا . دهرى (بفتح الدال نسبة إلى الدهر ، وكأنهم نسبوا إليه لقولهم : وما يهلكنا إلا الدهر) ، وإذ أرادوا

وفَرَازِنة (١) يجوز أن يكون بدلا من الياء ، إذ يقال : زناديق ، وفرازين ،

المسن قالوا : دهرى ـ بالضم ـ للفرق بينهما ، والهاء فى زنادقة وفرازنة عوض عن الياء عند سيبويه ، وقال أبو حاتم : هو فارسى معرب « زنده كرد » : أى عمل الحياة ؛ لأنه يقول ببقـاء الدهر ودوامه ، وقال الرياشى : هو مأخوذ من قولهم : رجل زندقى : أى نظارقى الأموز ، وقال غيره : معرب « زند » : أى الحياة ، وقيل : هومعرب « زندي » : أى متدين بكتاب يقال له : زند ، ادعى المجوس أنه كتاب زرادشت ، ثم استعمل فى العرف لمبطن الكفر ، وهم أصحاب مزدك الذى ظهر فى أيام قبـاذ بن فيروز ، وقال الجوهرى : الزنادقة الثنوية ، وتزندق الرجل ، والاسم الزندقة . وفى القاموس : هو معرب « زن دين » وقيل : هو وهم ، والصواب معرب « زنده » . وفى المغرب : هو من لا يؤمن بالوحدانيـة والآخرة ، وعن ثعلب : هو والملحد : الدهرى ، وعن ابن دريد هو القـائل بدوام الدهر معرب « زنده » كتاب لمزدك . اه ؛ وقال المسعودى فى مروج الذهب : « وفى أيام مانى ظهر اسم الزندقة الذى أضيف إليه الزنادقة ، وذلك أن الفرس حين أتاهم زرادشت بكتابهم المعروف بـ (النسناه) باللغة الأولى من الفارسية ، وعمل له التفسير وهو الزند ، وعمل لهذا التفسير شرحا سمـاه البازند ، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل ، وكان من أورد فى شريعتهم شيئا بخلاف المنزل الذى هو النسناه وعدل إلى التـأويل الذى هو الزند قالوا : هذا زندى ، فأضافوه إلى التـأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى تأويل هو بخلاف التنزيل ، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس وقالوا : زنديق ، وعربوه ، والثنوية هم الزنادقة ، ولحق بهؤلاء سائر من اعتقد القدم وأبى حدوث العالم » اه (انظر حـ ١ ص ٢١٢ طبعة دار الرجاء)

(١) قال فى اللسان : « الفرزان : من لعب الشطرنج ؛ أعجمى معرب ، وجمعه فرازين » اه . وقال في القاموس : « فرزان الشطرنج معرب فرزين ، والجمع فرازين » اه وليس فى اللسان ولا فى القاموس أن الفرزان يجمع على الفرازنة إلا أن القياس لا يأباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان فى جمع جحجاح (انظر ص ١٨٨ من هذا الجزء)

وزنادقة ، وفرازنة ، وأن تكون دليل العجمة .

وقد تكون التاء فى أقصى الجموع لتأكيد الجمعية ، نحو مَلاَئكة وصَيَاقلة[١] وقَشَاعمة[٢] ، كما تكون فى غيره من الجموع نحو حِجارة وعُمُومة ، والتاء فى « أنَاسِيَه » ، قيل : عوض من إحدى[٣] ياءىْ أناسىّ ، قال تعالى : (وأناسىَّ كثيرا) وقيل : لتأكيد الجمعية كما فى ملائكة ، على أنه جمع إنسان وأصله إنْسِيَان ، فحذفت الألف والنون فى الجمع ، كما قيل فى زَعْفَران : زعافر ، وقيل فى جمع المنسوب نحو أشَاعِثَة : إن التاء ليست عوضا من الياء ، إذ ليست فى واحده الياء ؛ بل التاء فى الجمع دليل على أنك سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه ، فهو جمع أشْعَث على تسمية كل واحد من الحى باسم الأب [الأكبر] كما قيل فى إلْيَاسين[٤]

---

(١) الصياقلة : جمع صيقل ، وهو الذى يشحذ السيوف ويجلوها . فيعل . من الصقل!

(٢) القشاعمة : جمع قشعم كجعفر ، وهو المسن من الرجال والنسور ، وهو الضخم أيضا ، والأسد . وأم قشعم : الحرب ، والداهية ، والضبع ، والعنكبوت ، وقرية النمل

(٣) قال أبو سعيد السيرافى : « فى هذا الجمع وجهان : أحدهما أن تكون الهاء عوضا من إحدى ياءى أناسى ، وتكون الياء الأولى منقلبة من الألف التى بعد السين ، والثانية من النون ، والثانى : أن تحذف الألف والنون فى إنسان تقديرا ويؤتى بالياء التى تكون فى تصغيره إذا قالوا : أنيسيان ، فكأنهم ردوا فى الجمع الياء التى يردونها فى التصغير فيصير أناسى ، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث . وقال المبرد : أناسية جمع إنسى ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لأنه كان يجب أناسى » اهـ

(٤) قال العلامة البيضاوى فى تفسير سورة الصافات : « إل ياسين لغة فى إلياس

والأشعرون[1] : إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعة المنسوبة ،

كسيناء وسينين . وقيل : جمع له مراد به هو وأتباعه كالمهلبين ، لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام ، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجمين ، وهو قليل ملبس . وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب على إضافة « آل » إلى « ياسين » لأنهما فى المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس » اهـ . وقال الشهاب : قوله « كسيناء وسينين » وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عربى تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع ، أو أن زيادة الياء والنون فى السريانية لمعنى كما فى الكشاف لافى الوزن ، وإلا لكان حقه أن يقول : كيكال : وميكائيل ، واختار هذه اللغة على هذا رعاية للفاصلة . قوله « وقيل : جمع له » على طريق التغليب باطلاقه عليه وعلى أتباعه وقومه ، كما يقال : المهالبة ، لمهلب وقومه ، وضعفه بما ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثنى وجب تعريفه بالألف واللام جبرا لما فاته من العلمية ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب فى شرح المفصل ، فالاعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة ــ وهذا ليس منه ــ وهم ، وإنما يرد هذا على من لم يجعل لام الياس للتعريف ، لكن هذا غير متفق عليه . قال ابن يعيش فى شرح المفصل : يجوز استعماله نكرة بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحو زيدان كريمان وزيدون كريمون ، وهو مختار عبد القاهر . قوله « أو للمنسوب » معطوف على قوله : له : أى قيل : إنه جمع إلياسى فخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياءات فى الجر والنصب كما قيل أعجمين فى أعجميين . . . وضعفه بقلته والتباسه بالياس إذا جمع ؛ وإن قيل : حذف لام إلياس مزيل للالباس لما مر » اهـ

(١) الأشعرون : جمع مذكر سالم مفرده أشعرى ، وهو المنسوب إلى الأشعر ، وهو أبو قبيلة باليمن منهم أبو موسى الأشعرى ، قال فى القاموس « ويقولون : جاءتك الأشعرون بحذف ياء النسب » اهـ وتقول : إنما وجب أن يكون الأشعرون جمع الأشعرى لا الأشعر ــ بغير ياء ــ لأن الأشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء ، وقد علمنا فيما مضى قريبا أن أفعل فعلاء لايجمع جمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين . فأن

وفى هـذا الوجه ضعف ؛ لأنه لايطرد ذلك فى المنسوب إلى المكان ، نحو المَشَاهِدة والبَغَاددة (١) ، إذ الشخص لا يسمى باسم بلده كما يسمى باسم أبيه ، مع قلة ذلك أيضاً

واعلم أنك تحذف من الثلاثى المزيد فيه نحو مُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج ومُقْعَنْسِس وقَلَنْسُوَة (٢) وحَبَنْطًى واسْتِخْرَاج وغير ذلك ، ومن الرباعى المزيد فيه نحو مُدَحْرِج ومُحْرَنْجِم واحْرِنْجَام ؛ ما حذفت فى التصغير سواء : بأن تخلى الفُضْلَى من الزوائد وتحذف غيرها مما يخلُّ وجوده ببناء مَفَاعِل ومَفَاعِيل ، وإن لم يكن لإحداها الفضل كنت مُخَيَّرًا كما فى أرْطًى (٣) وحَبَنْطًى ، كما فعلت فى التصغير سواء ، ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضاً من المحذوف كما مر فى التصغير .

جمع الخماسى قال « وَتَكْسِيرُ الْخُمَاسِيِّ مُسْتَكْرَهٌ كَتَصْغِيرِهِ بِحَذْفِ خَامِسِهِ » .

أقول : إنما استكره تصغير الخماسى وتكسيره لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلى منه ؛ ولا شك فى كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره فى سعة

جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقية الكوفيين صح أن يكون الأشعرون جمع الأشعر ، ومثل ذلك الأعجمون فى قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض الأعجمين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين)

(١) البغاددة : جمع بغدادى ، وهو المنسوب إلى بغداد

(٢) أنظر فى شرح « مقعنسس » (حـ ١ ص ٥٤) وانظر فى « قلنسوة » (حـ ١ ص ٦٨) وأنظر فى « حبنطى » (حـ ١ ص ٥٤ ، ٢٥٥)

(٣) أخطأ المؤلف فى جعل « أرطى » من هذا النوع ، فليس هو ذا زيادتين ولكنه ذو زيادة واحدة ، غاية ما فى الباب أنه اختلف فى المزيد فيه : أهو الهمزة أوله فيكون على أفعل ، أم الألف التى فى آخره فيكون على فعلى ، كما سيأتى قريباً فى باب ذى الزيادة ، وانظر (حـ ١ ص ٥٧) تجد المؤلف نفسه قد ذكره فى الثلاثى الذى زيد عليه حرف واحد لا لحاقه بالرباعى

كلامهم ، لكن إذا سُئلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه ؟ قالوا : كذا وكذا ؛ ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير .

قال « ونحو تَمْرٍ وَحَنْظَلٍ وَبِطِّيخٍ مِمَّا يَتَمَيَّزُ وَاحِدُهُ بِالتَّاء لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ ، وَنَحْوُ سَفِينٍ وَلَبِنٍ وَقَلَنْسٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَكَمْأَةٌ وَكَمْءٌ وَجَبْأَةٌ وَجَبْءٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ » .

أقول : أعلم أن الاسم الذى يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فإذا قصد التنصيص على المفرد جيء فيه بالتاء ؛ يسمى باسم الجنس ، وقد ذكرنا فى شرح الكافية حاله (١) .

(١) صدر المؤلف رحمه الله كلامه في شرح الكافية بذكر وجوه الفرق بين الجمع واسم الجمع ، وتتلخص هذه الفروق فى ثلاثة أوجه : الأول أن الجمع على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة ، وهذه الصيغة تغاير صيغة المفرد : إما ر و إما تقديراً ، فالمغايرة الظاهرة : إما بالحركات كأسد وأسد و نمر ونمر ، و إما بالحروف كرجال وكتب ، والمغايرة المقدرة كهجان وفلك ، ومن المغايرة الظاهرة الجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً ، والثانى أن للجمع واحداً من لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه ، بل له واحد من معناه ، فواحد الابل بعير أو ناقة ، وواحد الغنم شاة ، والثالث أن الجمع يرد الى واحده فى النسب مطلقاً وفى التصغير إن كان جمع كثرة ، وأما اسم الجمع فلا يرد ، لأنه إما أن لا يكون له واحد حتى يرد إليه ، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد فى اللفظ

ثم قال فى بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ما نصه: «ويخرج عن الجمع أيضاً اسم الجنس : أى الذى يكون الفرق بينه وبين مفرده : إما بالتاء نحو تمرة وتمر ، أو بالياء نحو رومى وروم ، وذلك لأنها لا تدل على آحاد، إذ اللفظ لم يوضع للآحاد ، بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا أو مثنى أو جمعاً ، ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل : أليس آحاده أخذت وغيرت حروفها بحذف التاء أو الياء ؟ قلت :

وهو عند الكوفيين جمعٌ مكسَّر واحده ذو التاء ، وقولهم فاسد من حيث

ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة فى اسم الجمع ، ونزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات ، وكذا الروم ، فان أكلت تمرة أو تمرتين وعاملت رومياً أو روميين جاز لك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم ، ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين ، بلى قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر فى معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم ، وعند الاخفش جميع أسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافاً لسيبويه ، وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ، وإلا فلا ، وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو إبل وتراب ، وإنما لم يجىء لمثل تراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس ـ مع اشتراكهما فى أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو سوقة ـ أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس ، وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز : إما بالياء وإما بالتاء ، بخلاف اسم الجمع » اه

والحاصل أن الجمع يكون البتة دالا على الجماعة ، ويكون البتة على صيغة من صيغ الجموع المعروفة فى باب الجمع ، ويكون البتة مغايراً فى اللفظ أو التقدير لمفرده ، ويكون له مفرد من لفظه غالباً ، وأما اسم الجمع فهو البتة دال على الجماعة ولا يجوز استعماله فى الواحد ولا فى الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالباً ، بل له واحد من معناه ، فان كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير الياء والتاء ، وهو البتة لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، وأما اسم الجنس الجمعى فانه ليس مختصاً بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من

اللفظ والمعنى : أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ؛ فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لـكان يجب رده إلى واحده ، وأيضاً لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر (١) ، ولا يجوز رِجالٌ فاضل ؛ وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً ؛ إذ يجوز لك أن تقول : أكلت عنباً أو تفاحاً ، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ، بل قد يجيء شيء منه لا يطلق إلا على الجمع ، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع ، كالـكَلِم والأَكَم (٢) ، وهو قليل .

حيث ذلك صالح للواحد والاثنين والأكثر ؛ لأن وضعه لما توجد فيه الماهية كما قال المؤلف ، فلا نحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع ؛ لأن معناها مختلف ، فان عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً ، والثاني أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع ، والثالث أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث ، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين . الأول أن اسم الجنس لا بد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون ، والثاني أن الفرق بين اسم الجنس وواحده لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع

ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الافرادى ، وهذا لا يعرض له بالاستعمال التخصيص بالكثير فلا نحتاج الى الفرق بينه وبين الجمع واسمه

بقي أنه قد يقال : إن من الجموع مالا واحد له من لفظه كعباديد وشماطيط وعبابيد فما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التي ليس لها آحاد من لفظها ؟ والجواب حينئذ أن هذه الجموع التي ذكرت وما أشبهها لا بد أن يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتة

(١) يقال : قعر النخلة فانقعرت ، إذا قطعها من أسفلها فسقطت

(٢) الأكم : المواضع المرتفعة واحده أكمة

فنقول : مثل هـذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعته بالألف والتاء ، وإذا قصدت الكثرة جردته من التاء ، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير ، نحو نَمْلَة ونمل ، ونَمَلَات .

ثم هذه الأسماء فى الثلاثى : إما فَعْل كتَمْر وطَلْح وَنَخْل وَنَمْل وَبَهْم [١] ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَال ، نحو بَهْمَة وبِهَام وطَلْحَة وطِلَاح ، تشبيها بقَصْعَة وقِصَاع ، وقد قال بعضهم : صَخْرَة وصُخُور ، تشبيهاً بمَأْنَة ومُؤُون وبَدْرَة وبُدُور [٢] ، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فِعَال كخِيَام [٣] ورِيَاض [٤] ، وكذا الناقص ، نحو صِعَاء فى جمع صَعْوَة [٥] ، وليس التكسير فيه ولا فى غيره من هذا الباب بمطرد .

وإما فِعْلَة بكسر الفاء ، وحكمه حكم فَعْلَة بفتحها : فى أن المجرد للكثرة والألف والتاء للقلة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَل كسِدْرَة وسِدَر ، تشبيها بكِسْرة وكِسَر ، وتقول فى الأجوف : تِينٌ وتِينَة وتِينَات .

وإما فُعْلَة كدُخْنَة [٦] ودُرَّة وبُرَّة ، وقد يجىء فى ذى تائه فُعَل كدُرَر وثُوَم ، تشبيها بغُرَف .

---

(١) البهم : أولاد الضأن والمعز والبقر ، واحده بهمة

(٢) أنظر فى مأنة وبدرة (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٣) الخيام : جمع خيمة ، وهى كل بيت مستدير ، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر

(٤) الرياض : جمع روضة ، وهى مستنقع الماء ، والأرض ذات الخضرة ، والبستان الحسن ، وتجمع على روضات ، وريضان أيضاً ، وأما روض فهو اسم جنس .

(٥) الصعوة : عصفور صغير ، وقد جمعت على صعوات وصعاء ، وأما الصعو فاسم الجنس

(٦) الدخنة : واحدة الدخن وهو حب يكثر زرعه فى المناطق الحارة ويؤكل

وإما فَعَلة كبَقَرَة وشَجَرَة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَال ، كإكام وِعَار وحِدَاث(١) ، تشبيهاً بالرَّحَبَة والرِّحَاب(٢) وعلى أُفْعُل كأَكُم ، وعلى أفعَال كآجام(٣) وأشجار ، والتكسير فى ناقصه قليل نادر ، كحَصَاة وقَذَاة(٤) ، وقد جاء فى أضَاة(٥) إضاء ، قال سيبويه : قد جاء ذو التاء فَعْلَة بسكون العين والمجرد بفتحها ، نحو حَلْقَة(٦) وفَلْكَة(٧) ، والجنس حَلَق وفَلَك ، قال : خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة : أى التاء ، كما غيروا نحو نَمَرِىّ

---

(١) الحداث : جمع حدأة — بفتحات — وهى الصغيرة الفتية من الناس والدواب

(٢) الرحاب : جمع رحبة — بفتحات — وهى من الوادى مسيل الماء ، وأصلها المكان المتسع

(٣) الآجام : جمع أجمة — بفتحات — وهى الشجر الكثير الملتف ، وجمعت على أجم — بضمتين — أيضا ، واسم الجنس أجم — بفتحتين ،

(٤) القذاة : واحدة القذى ، وهو مايقع فى العين وفى الشراب ، قالت الخنساء :

قَذًى بِعَيْنِكِ أَمْ بِالْعَيْنِ عُوَّارُ ؟ أَمْ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ ؟

وقال فى اللسان : وجمعها قذى وأقذاء وقذى — كدلى ، وكذلك جمعت الحصاة على حصى — كدلى ،

(٥) الاضاة : الماء المجتمع من سيل أو غيره ، وقد جمعت جمع السلامة على أضوات وأضيات وإضين ، وجمعت جمع التكسير على إضاء — كرقاب ،

(٦) الحلقة : كل شىء مستدير من الحديد أو الفضة أو الذهب أو الناس ، وقد اختلفوا فى تحريك لامها ، فأجازه قوم وعليه قول الشاعر :

أُقْسِمُ بِاللهِ نُسْلِمُ الْحَلَقَهْ وَلاَ حُرَيْقاً وَأُخْتَهُ الْحُرَقَهْ

وانظر فى تمام ذلك (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٧) الفلكة — بسكون اللام — المستدير من الأرض فى غلظ أو سهولة ، وهى كالرحا ، والفلك — بفتحتين — اسم الجنس ، قال سيبويه : وليس بجمع ، والجمع فلاك ، كصحفة وصحاف .

لما لحقه ياء النسب ؛ إذ التاء تناسب الياء كما ذكرنا فى أول باب النسب ، وحكى عن أبى عمرو فى ذى التاء حَلَقَة بفتح العين فليس إذن بشاذ ، ومن العرب من يقول حَلْقَة بسكون العين وحِلَق بكسر الفاء فى المجرد وهو جمع تكسير ؛ فيكون كبَذْرَة وبِدَر ، وتقول فى الأجوف : هامة وهامات [١] وهام وراحة وراحات وراح ، وإنما جعلنا المكسر فى جميع هذا الباب لذى التاء لا للمجرد عنها ، لأن المجرد فى معنى الجمع الكثير ؛ فالأولى أن لا يجمع .

وإما فَعِلة كنَبِقَة وكلِمة ، وإما فِعلة كعِنبة وحِدَأة ، وإما فَعُلة كسَمُرة ، وهو أقل من باب كلمة وعِنَبة ، وإما فُعُلة بضمتين كهُدُبَة [٢] وبُسُرة [٣] ، وهو أيضا قليل ، وإما فُعَلة كعُشَرة [٤] ورُطَبة ، ومن الناقص مُهَاة ، وهو ماء الفحل فى رحم الناقة ومُهًا ، والقياس فى قلة جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولا أن تكون بالألف والتاء ، وكثرته بحذف التاء

وفى غير الثلاثى نحو تَمَام وتَمَامة ، وَسَفَرْجَل وسَفَرْجَلة . وقد يكون اسم مفرد فى آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو حَلْفَاء [٥]

---

(١) الهامة : رأس كل شىء ، وطائر من طير الليل ، وهو الصدى ، ورئيس القوم ، وجمعه هامات ، واسم الجنس هام ، قال ذو الاصبع :

يَاعَمْرُو ! إنْ لاَ تَدَعْ شَتْمِى ومَنْقَصَتِى أَضْرِبكَ حَيْثُ تَقُولُ الْهَامَةُ أَسْقُونِى

(٢) الهدبة — بضم فسكون ، وبضمتين — واحدة الهدب . وهو شعر أشفار العينين

(٣) البسرة — بضم فسكون ، وبضمتين — واحدة البسر ، وهو التمر قبل أن يصير رطبا ، والغض من كل شىء

(٤) العشرة — بضم ففتح — واحدة العشر ، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر ، ويحشى فى المخاد

(٥) الحلفاء : نبت من نبات الأغلاف ، وهو اسم جنس ، وواحدته حلفة

وطَرْفَاء (١) وبُهْمَى (٢) ؛ فاذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو طَرْفَاء واحدة ، وحَلْفَاء واحدة ، وبُهْمَى واحدة ، ولم يلحق التاء للوحدة إذ لا يجتمع علامتا تأنيث ، وحكي بُهْمَاة ؛ وهو عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق ببرقع ؛ فبُهْمَى عنده منون منصرف ، وبُهْمَاة ليس بشاذ عنده ، وقد ذكر أهل اللغة الطرفاء والحلفاء والقصباء واحدة على غير هذا اللفظ ؛ فقالوا : طَرَفَة وقَصَبة بتحريك العين ، واختلفوا فى الحَلْفاء فقال الأصمعى : حَلِفَة بكسر العين ، وقال أبو زيد : بفتحها كطَرَفة ، وقد كسر حلفاء كصحراء على حلاَفِى وحَلاَفَى . وإنما قالوا فى أَرْطَى وعَلْقَى : أرطاة وعلقاة (٣) لأن ألفهما للالحاق لا للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون علقى ويجعل الألف للتأنيث ؛ فيقول : عَلْقَى واحدة كقصباء واحدة

والأغلب فى الاسم الذى يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون فى المخلوقات دون المصنوعات ، قالوا : لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سجية ، يعنى جملة ، كالتمر والتفاح ؛ فيوضع للجنس اسم ، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء ؛ وأما المصنوعات فردها يتقدم على مجموعها ، فى اللفظ أيضاً يُقَدم فردها على جمعها ، وفيه نظر ؛ لأن المجرد من التاء من الأسماء المذكورة ليس موضوعا للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم تعليلهم ، بل هو لمجرد الماهية ، سواء كان مع القلة أومع الكثرة

---

(١) الطرفاء : شجر . وذكر فى القاموس أن واحدته طرفاءة وطرفة — بفتحات ، وبها سمي طرفة بن العبد البكرى

— بفتح الحاء ، واللام مكسورة أو مفتوحة — وقال الازهرى : الحلفاء نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل والخوص ينبت فى مغايض الماء والنزوز ، قال سيبويه : الحلفاء واحد وجمع ، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى

(٢) انظر (حـ ١ ص ٤)

(٣) انظر (ح ١ ص ١٩٥)

وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات ، كسفينة وسَفِين ولَبِنَة ولَبِن وقَلَنْسُوَة وقَلَنْس و بُرَة [1] وبُرًى

وليس أسماء الأجناس التي واحدها بالتاء قياسا ، إلا في المصادر ، نحو ضَرْبة وضَرْب ، ونَصْرَة ونصر ؛ لما مر

والمشهور في كَمْأَة [2] وَفِقَعَة [3] وجَبْأَة [4] أن ذا التاء للجمع والمجرد عنها

---

(١) انظر (ج ٢ ص ١٠٢ و ١٢٧)

(٢) الكمأة : نبات ينقب الأرض ، قال في اللسان : « الكمأة واحدها كمء على غير القياس ، وهو من النوادر ؛ فإن القياس العكس : والجمع أكؤ ، وكمأة . قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، قال سيبويه : ليست الكمأة بجمع كمء ، لأن فعلة ليس مما يكسر عليه فعل ؛ إنما هو اسم للجمع ، وقال أبو خيرة وحده : كمأة للواحد و كمء للجميع ، وقال منتجع : كمء للواحد ؛ و كمأة للجميع ، فمر رؤبة ، فسألاه ، فقال : كمء للواحد ، وكمأة للجميع ، كما قال منتجع . وقال أبو حنيفة : كمأة واحدة وكمأتان و كمآت ، وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكون واحداً وجمعا ، والصحيح من ذلك كله ماذكره سيبويه » اه

(٣) قال في اللسان : « الفقع – بالفتح والكسر – : الأبيض الرخو من الكمأة وهو أردؤها ، قال الشاعر :

بِلاَدٌ يَبُزُّ الفَقْعُ فِيهَا قِنَاعَهُ كَمَا ابْيَضَّ شَيْخٌ مِنْ رِفَاعَةَ أَجْلَحُ

وجمع الفقع – بالفتح – فقعة مثل جبء وجبأة ، وجمع الفقع – بالكسر – فقعة أيضاً ، مثل قرد وقردة ، وفي حديث عاتكة قالت لابن جرموز : يا ابن فقع القردد ؛ قال ابن الأثير : الفقع : ضرب من أردأ الكمأة ، والقردد : أرض مرتفعة إلى جنب وهدة ، وقال أبو حنيفة : الفقع يطلع من الارض فيظهر أبيض ، وهو رديء ، والجيد ماحفر عنه واستخرج ، والجمع أفقع وفقوع وفقعة ، قال الشاعر :

وَمِنْ جَنَى الأَرْضِ مَا تَأْتِي الرِّعَاءُ بِهِ مِنَ ابْنِ أَوْبَرَ وَالمَغْرُودِ وَالفِقَعَةْ »

اه كلامه

للمفرد ، وقد قيل عكس ذلك ، كما مر فى شرح الكافية

قال « وَنَحْوُ رَكْبٍ وَحَلَقٍ وَجَامِلٍ وَسَرَاةٍ وَفُرْهَةٍ وَغَزِيٍّ وَتُؤَامٍ لَيْسَ اسم الجمع بِجَمْعٍ »

أقول : الذى مضى فى الفصل المتقدم كان اسمَ الجنس ، والذى يذكره فى هذا الفصل اسم الجمع ،

والفرق بينهما من حيث المعنى أن المجرد من التاء من القسم الأول يقع على

وقال فى القاموس : «القمع ، ويكسر: البيضاء الرخوة من الكمأة ، جمعه كعنبة ويقال للذليل : هو أذل من قمع بقرقرة ؛ لأنه لا يمتنع على من اجتناه » اه ، ولم ينص أحد من أصحاب المعاجم التى اطلعنا عليها على الخلاف فى هذه الكلمة ، كما أن صيغة اللفظ الدال على الجمع وهو قمعة من أوزان الجموع ، فوجب أن يكون جمعا لا اسم جنس ، فإن كان مفرده بالكسر كان قياسيا ، وإن كان مفرده بالفتح كان شاذاً مع كونه جمعاً كما يأتى فى جبء وجبأة .

(١) الجبء — بفتح فسكون — الكمأة الحمراء ، وقال أبو حنيفة : الجبأة هنة بيضاء كأنها كمء ، ولا ينتفع بها ، والجمع أجبؤ وجبأة كعنبة ، مثل فقع وفقعة ، قال سيبويه : «وليس ذلك بالقياس ، يعني تكسير فعل (بفتح فسكون) على فعلة (بكسر ففتح) وأما الجبأة (بفتح فسكون) فاسم للجمع كما ذهب إليه فى كمء وكمأة ؛ لأن فعلا ليس مما يكسر على فعلة (بفتح فسكون فيهما) ؛ لأن فعلة ليس من أبنية الجموع وتحقيره جبيئة على لفظه ، ولا يرد إلى واحده ثم يجمع بالالف والتاء ؛ لان أسماء الجموع بمنزلة الآحاد » اه كلامه ، وقال فى القاموس : «الجبء : الكمأة والأكمة ، ونقير يجتمع فيه الماء ، والجمع أجبؤ ، وجبأة كقردة ، وجبأ كنبأ » اه ، ولم نجد للعلماء فى هذه الكلمة خلافا . والحاصل أن نصوص أهل اللغة تدل على أن الجبء — بفتح فسكون — مفرد ، وأنه جمع على أجبؤ ، مثل فلس وأفلس ، كما جمع على جبأة مثل قردة ، وهذا الجمع غير قياسى ؛ لأن فعلا — بفتح فسكون — لا ينقاس جمعه على فعلة ، وورد له اسمان يدلان على الجمع : أحدهما جبأة بفتح فسكون ، وثانيهما جبأ مثل نبأ

الواحد والمثنى والجموع ؛ لأنه فى الأصل موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين فى نظر الواضع ، بل إنما وضعه صالحا لهما ، بخلاف اسم الجمع ؛ فانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره ، قال:

٦٦ — * مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحَاظَةَ مُجْفِلُ(١) *

وأيضا تصغيره على لفظه كقوله :

٦٧ — * أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا(٢) *

---

(١) هذا عجز بيت من لامية الشنفرى الطويلة المعروفة بلامية العرب ، وصدره قوله :

* فَعَبَّتْ غِشَاشاً ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا *

يصف قطاة وردت الماء وكان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلته . والعب : شرب الماء بلا مص ، وفعله عب يعب — كخف يخف — والضمير المستتر فيه للقطا . والغشاش — بزنة كتاب — يأتى لمعان : تقول : لقيته غشاشا : أى على عجلة ، وتقول أيضاً : انطلقت غشاشاً : أى فى الوقت الذى قبل الاسفار وقد بقي من ظلمة الفجر شيء ، وتقول : كلمته غشاشا : أى قليلا ، فاذا جريت على المعنى الأول جاز لك أن تجعل غشاشا حالا كأنه قال : عبت متعجلة ، وجاز لك أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفته ، فكأنه قال : عبت عبا عجلا ، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه الثلاثة ، وإذا جريت على المعنى الثانى نصبت غشاشا فى البيت على الظرفية الزمانية ، وإذا جريت على المعنى الثالث نصبته على أنه مفعول مطلق ليس غير . والركب : أصحاب الابل إذا كانوا عشرة فأكثر . وأحاظة — بضم الهمزة — : قبيلة من الأزد فى اليمن . ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا فى قوله « مجفل »

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الجلاح ، وقبله قوله :

وقال الأخفش : كل مايفيد معنى الجمع على وزن فَعْل وواحده اسم فَاعِل كصَحْب وشَرْب فى صاحب وشارب فهوجمع تكسير واحدهُ ذلك الفاعل ، فعلى هذا القول تصغّر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامة كما فى رجال ودُور ؛ فتقول فى تصغير رَكْب وسَفْر : رُوَيْكبون وسُوَيْفرون ، كما يقال : رجيلون ودُوَيْرَات ، فى تصغير رجال ودور ، وقول الشاعر :

* أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيلاً غَادِيَا *

رَدٌّ عليه .

واعلم أن فَعْلاً فى فاعل ليس بقياس ؛ فلا يقال جَلْس وكَتْب فى جالس وكاتب ، وقال الخليل — ونعم ماقال — : إن الكمأة اسم للجمع ، فهو بالنسبة إلى كمء كرَكْب إلى راكب ؛ فعلى هذا لايقع كمأة على القليل والكثير كتمْر ، بل هو مثل رجال فى المعنى ، ومثله فِقَعَة وفَقْع وجَبْأة وجَبْء[1] ومقتضى مذهب الأخفش — وإن لم يصرح به — أن يكون مثل صُحْبَة فى صاحب وظُؤَار فى ظِئْر[2] وجَامِل فى جَمَل[3]

بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظَلٍّ ضَاحِيَا بَنِيَّتَهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا
وَالشَّرُّ مِمَّا يَتْبَعُ الْقَوَاضِيَا

وكان أحيحة مسودا فى قومه الأوس ، وكان رجلا صنعا للمال ضنينا به حريصا عليه ، وكان يتعامل بالربا حتى كاد يحيط بجميع أموال قومه . والمستظل والضاحي : حصنان له . والعصبة : مكان بعينه بقباء كانا يقعان فيه ، فالباء فى قوله « بعصبة » بمعنى فى . و « من ماليا » يتعلق ببنيته . واسم الحصنين فى الحقيقة المستظل والضحيان ، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثانى كما ترى . والقواضيا : أراد بها الأقضية المحتومة . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات

(١) انظر (ص ٢٠١ من هذا الجزء) (٢) ظؤار : اسم جمع واحده ظئر ، وهى التى تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم ، ويقال للذكر أيضا : ظئر

(٣) الجامل : اسم جمع يقع على الجماعة من الابل ذكورا وإناثا ، قال الحطيئة :

وسَرَاة في سَرِيّ (١) وفُرْهة في فاره وغَزِيّ في غاز وتُؤَام في تَوْأَم (٢) وغَيَب وخدَم وأهَب في خادم وغائب وإهاب، وبَعَد في بعيد، ومَشْيُوخاء ومَعْيُوراء ومَاتُوناء في شَيْخ وعَيْر وأتان، ومَعيز وكليب في مَعْز وكَلب، ومَشْيَخة في شيخ، وعَمَد في عَمُود، كل ذلك جمع مكسر؛ إذ هي مثل ركب وسفر ونحوهما؛ لأن للجميع من تركيبه لفظا يقع على مفرده.

هذا، وإنما يعرف هذا النوع بأن لا يقع ذو التاء منه على الواحد، ولا يكون من أبنية الجمع المذكورة، ولا يفيد إلا معنى الجمع، واستدل سيبويه على أنها ليست بجمع بتذكيرها في الأغلب، نحو رَكْب مُسْرِع، وبمجيء التصغير على لفظها، وأما ما لا يجيء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالغَنَم والإبل والخيل والنفر والرهط والقوم، فلا خلاف في أنها اسم جمع، وليست بجمع، و في الأصل في القائم كالركب في الراكب؛ إذ الرجال قَوَّامُون على النساء، وأكثر هذا النوع: أي الذي لم يأت له من لفظه واحد، مؤنثٌ

شواذ الجمع

قال: «وَنَحْوُ أَرَاهِطَ وَأَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ وَأَعَارِيضَ وأقاطِيعَ وَأَهَال ولَيَالٍ وحَمِيرٍ وَأَمْكُنٍ عَلَى غَيْرِ الوَاحِدِ مِنْهَا»

أقول: اعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنها

فَإِنْ تَكُ ذا مَالٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ ... لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدَأُ اللَّيْلَ سَامِرُه

ويقال: الجامل جماعة الابل معها رعيانها وأربابها، وقال ابن الأعرابي: الجامل الجمال، وعلى هذا يختص بالذكور ويكون له واحد من لفظه وهو الجمل كما قال المؤلف

(١) السراة: اسم جمع واحده سري، انظر (ص١٣٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر في شرح فرهة وغزى (ص ١٥٦ من هذا الجزء) وانظر في شرح كلمة تؤام (ص ١٦٧ من هذا الجزء أيضا)

جاءت على خلاف القياس الذى ينبغى أن يجىء عليه الجموع

فأراهط جمع وَهْط ، وكان ينبغى أن يكون جمع أرْهُطٍ ، قيل : وجاء أرهط ، قال:

٨٦ — * وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فى أرْهُطِهْ [1] *

فهو إذن قياس

وأباطيل : جمع باطل ، والقياس [2] بواطل ، وأحاديث : جمع حديث [3] ،

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الأصمعى ولم ينسبه إلى أحد بعينه ، ولم نقف له بعد البحث على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به على أن الأراهط فى نحو قول الحماسى :

يَابُؤْسَ لِلحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

جمع أرهط ، وهو جمع رهط ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته دنية ، والدليل أيضاً على أن الرهط قد جمع على أرهط قول رؤبة :

* وَهوَ الذَّلِيلُ نَفَرًا فِى أَرْهُطِهْ *

وهذا يرد على أبى على الفارسي حيث ذهب إلى أن اسم الجمع كرهط وطير وقوم لايجمع جمع القلة

(٢) قياس جمع باطل بواطل كما قال المؤلف ، وقياس أباطيل أن يكون جمع أبطولة كأحدوثة وأكرومة ، قال فى اللسان : « والباطل نقيض الحق ، والجمع أباطيل على غير قياس ، كأنه جمع إبطال أو إبطيل ، هذا مذهب سيبويه ، وفى التهذيب : ويجمع الباطل بواطل ، قال أبو حاتم : واحدة الأباطيل أبطولة ، وقال ابن دريد : واحدتها إبطالة » اه

(٣) الأحاديث : جمع حديث جمعا غير قياسي ، وقياس الحديث أن يجمع على حدث — كسرر — أو على حدثان — كرغفان — وقياس الأحاديث أن تكون جمع أحدوثة ، وقد وردت الأحدوثة بمعنى الحديث ، قال الشاعر :

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبِيضِ وَدَّ جَلِيسُهَا إِذَا مَا نَضَتْ أُحْدُوثَةٌ لَوْ تُعِيدُهَا

وأعاريض : جمع عروض[1] ، وأقاطيع : جمع قطيع ، وأهالٍ : جمع أهل ، وقياسه أن يكون جمع أهْلاَة ، وكذا قياس ليَالٍ أن يكون جمع ليْلاَة ، ومثله فى التصغير لُيَيْلِيَة ، قيل : وقد جاء فى الشعر :

* فِى كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلِّ لَيْلاَهْ [2] *

وهو غريب

وكذا قياس الأراضى [3] أن يكون جمع أرْضاة ، وأما حمير فهو عند سيبويه من صيغ الجموع ، لكن كان القياس أن يكون جمع فَعْلٍ ككليب ومَعِيز وضَئِين ، وقال غير سيبويه : إنه ليس من أبنية الجموع ، فهو اسم جمع كرَكْب وفُرْهة [4] .

وعند سيبويه أيضاً فُعَال من أبنية الجموع ، خلافاً لغيره ، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فِعْل كظؤار [5] فى ظئر ، ومثل رُخَال فى رِخْل [6] ، قال

---

(١) الأعاريض : جمع غير قياسى للعروض ، وهى آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر . وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائص ، كما أن قياس الأعاريض أن تكون جمعاً لأعراضة أو إعريضة أو أعروضة . قال ابن يعيش فى شرح المفصل (ح ٥ ص ٧٣) : « والعروض ميزان الشعر ، وهى مؤنثة لا تجمع ، لأنها كالجنس تقع على القليل والكثير ، والعروض أيضاً اسم لآخر جزء فى النصف الأول من البيت ، وتجمع على أعاريض على غير قياس ، كأنهم جمعوا إعريضا فى معنى عروض ولم يستعمل » اهـ . وانظر (ح ص ٢٠٨ ه ٢)

(٢) قد سبق شرح هذا البيت فى (ح ١ ص ٢٧٧) فارجع إليه

(٣) الاراضى : جمع أرض جمعاً غير قياسى . وقياسه أن يجمع على آرض ككلب وأكلب ، أو على إراض ككلاب . وقياس الأراضى أن تكون جمعاً لأرضاة كما قال المؤلف

(٤) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء) (٥) انظر (ص ٢٠٣ من هذا الجزء)

(٦) الرخال : اسم جمع واحده رخل ككتف ، ورخل كعدل — وهو الأنثى من أولاد الضأن .

« وتُؤَام فى تَوْأَم شاذ » وعند غيره هو اسم الجمع .

وأمْكُن وأزْمُن فى جمع مكان وزمان شاذان ، كما تقدم ، وكذا مَحَاسن ومَشَابه جمع حُسْن وشَبَه ، وكذا أكارع (١) فى كُرَاع ، وكذا دَوَانيق وخَوَاتيم (٢) وزواريق فى دَانَق وخَاتَم وزَوْرَق (٣) ، والقياس تَرْك الياء ؛ فالشذوذ فى هذه إشباع الكسر ، وقريب من هذا الباب ما يجمع بالألف والتاء من المذكرات التى لم تجمع جمع التكسير ، كحَمَّام (٤) سِبَحْلاَت ورِبَحْلاَت (٥) وحَمَّامَات وسُرَادقات ، ولما قالوا فَرَاسن (٦) وجَوَاليق (٧) لم يقولوا فِرْسِنَات

---

(١) الأكارع : جمع غير قياسي للكراع — كغراب — وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق ، وهو أيضا أنف يتقدم من الجبل ، وطرف كل شيء أيضا ، واسم يجمع الخيل والسلاح ، والقياس فى جمعه كرعان وأكرعة — كغربان وأغربة — وكأنهم جمعوا كراعا على أكرعة ثم جمعوا الأكرعة على أكارع ، فهو جمع الجمع ، كما قالوا فى أراهط : إنه جمع أرهط ، وقد جمعوا بالفعل كراعا على أكرع فى قولهم : أكرع الجوزاء ، يريدون أواخرها ، فلا يمتنع إذن أن يكون الأكارع جمعا للأكرع

(٢) انظر (ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء)

(٣) الزورق : السفينة الصغيرة

(٤) السبحلات : جمع سبحل — كقمطر — وهو الضخم من بعير ، وضب ، وجارية : وسقاء

(٥) الربحلات : جمع ربحل — كقمطر — وهو التام الخلق من الناس والابل ، ويقولون : جارية ربحلة ، إذا كانت طويلة جيدة الخلق

(٦) الفراسن : جمع الفرسن — كالزبرج — وهو من البعير بمنزلة الحف من الدابة (انظر حـ ١ ص ٥٩)

(٧) الجواليق ، والجوالق أيضا : جمع جوالق — بضم الجيم وفتح اللام أو كسرها ، وبكسر الجيم واللام جميعا — وهو وعاء من اللبد ، وقد نص فى اللسان على موافقة كلام المؤلف حيث قال : « ولم يقولوا فى جمع جوالق : جوالقات ،

ولا جُوَالِقَات ، وقد جاء فى بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكسير ، نحو بُوَانات فى بِوان ، وهو عمود (١) الخيمة . مع قولهم بُونٌ ، وإنما جمع بالألف والتاء فى مثله مع أنه ليس قياسه لاضطرارهم إليه ؛ لعدم مجىء التكسير ، وامتناع الجمع بالواو والنون لعدم شرطه .

وقريبٌ من ذلك نحو الأرضِين والإِوَزِّين والثُّبِين (٢) ، ونحو ذلك من المؤنثات المجموعة بالواو والنون

وقد يجىء جمع لاواحد له أصلا ، لاقياسى ولا غير قياسى ؛ كَمَبَادِيد وعَبَابِيد (٣) ، وقد مضى القول فى أكثر ذلك مبسوطا فى شرح الكافية فى باب الجمع ، فليرجع إليه .

جمع الجمع «قالَ وَقَدْ يُجْمَعُ الْجَمْعُ نَحْوُ أَكَالِبَ وَأَنَاعِيمَ وَجَمَائِلَ وَجِمَالاَتٍ وَكِلاَبَاتٍ وَبُيُوتَاتٍ وَحُمُرَاتٍ وَجُزُرَاتٍ »

أقول : اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد ، كما قال سيبويه وغيره ، سواء كسَّرته أوصححته ؛ كأكالب و بُيُوتات ، بل يقال فيما قالوا ولا يُتَجَاوز ، فلو قلت أفْلُسَات وأدْلِيَات فى أفلس وأدل لم يجز ، وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير لاتجمع قياسا ، وكذا المصدر لأنه أيضا اسم جنس ، فلايقال الشُّتُوم والنُّصُور فى الشتم والنصر ، بل يقتصر على ماسمع كالأشغال والحلوم والعقول ، وكذا لايقال الأبرار فى جمع البُرّ ، بل يقتصر فى جميع ذلك على المسموع ، إلاأن يضطر شاعر فيجمع الجمع ، قال :

لأنهم قد كسروه فقالوا : جواليق» اه وفى القاموس أنهم جمعوه بالألف والتاء فقالوا : جوالقات ،

(١) انظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١١٥ ، ١١٦ من هذا الجزء)

(٣) انظر (حـ ١ ص ٢٦٨ ثم ص ٧٨ من هذا الجزء)

٦٩ — * بأعْيُنَاتٍ لَمْ يُخَالِطْهَا الْقَذَى * [١]

وقد سمع فى أفْعُل وأفْعَال وأفْعِلَة كثيرا ، كالأيْدى والأيادى والأوطب والأواطب [٢] والأسقية والأساقى [٣] ، مشبه بالأجدل والأجادل [٤] والأنملة والأنامل ، وقالوا : الأقوال والأقاويل ، والأسورة والأساورة ، [٥] والأنعام والأناعيم [٦] وقالوا فى الصحيح : أعْطِيات [٧] وأسقيات كأنْمُلات ، وجمعوا

---

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ولا على سابق له أو لاحق عليه . والأعينات : جمع أعين ، وهو جمع عين . والقذى : ما يسقط فى العين أو غيرها من الوسخ . والفعل قذى من باب فرح .

(٢) الأوطب : جمع وطب — كفلس — وهو وعاء اللبن من جلد الجذع فما فوقه ، وجمع الأوطب الأواطب ، وقد أنشد سيبويه :

* تُحْلَبُ مِنْهَا سِتَّةُ الْأَوَاطِبِ *

(٣) الأسقية : جمع سقاء ، وهو جلد السخلة إذا أجذعت (انظر ص ٥٢ من هذا الجزء) والأساقى جمع الجمع ، وقد جمع على أسقيات أيضا كأعطيات .

(٤) الأجدل : الصقر ، وأصله من الجدل الذى هو الشدة ثم سمى به قال الشاعر

كَأَنَّ بَنِى الدَّعْمَاء إذْ لَحِقُوا بِنَا فِرَاخُ الْقَطَا لاَ قَيْنَ أجْدَلَ بازِيَا

(٥) الأسورة : جمع سوار — بضم السين وكسرها — وهو حلية من الذهب أو الفضة تلبسها النساء فى سواعدهن ، والأساور جمع الجمع ، قال تعالى : (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) . وقد يقولون : أساورة ، بزيادة التاء لتأكيد الجمع ، وقرىء (فَلَوْلاَ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسَاوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ) . وانظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٦) الأنعام : جمع نعم ، وهو الابل والشاء ، ويقال : هو خاص بالابل

(٧) الأعطيات : جمع أعطية ، وهو جمع عطاء بالمد والقصر ، والعطاء : الشيء المعطى ، ومنه أعطيات الجند لأرزاقهم ، والعطية بمعنى العطاء ، وجمعها عطايا

أيضا فِعَالا على فَعَائل كجال وجائل وشَمَائل ، وصححوه كـكِلاَبات ورجالات وجِمَالات ، وقالوا فى فُعُول نحو بُيُوتات ، وفى فُعُل نحو جُزُرَات [١] وحُمُرَات وطُرُقَات ، وفى فُعْل نحو عُوذَات [٢] ودُورَات جمع عائذ ودار ، وإنما جمع الجمع بالألف والتاء لأن المكسر مؤنث ، وقالوا فى فُعْلاَن فعالين كمَصَارِين وحَشَاشين جمع مُصْرَان جمع مَصِير وجمع حُشَّان جمع [٣] حُشّ ؛ فهو كسلطان وسلاطين ، ولا يقاس على شىء من ذلك

التقاء الساكنين

قال : « الْتِقَاء السَّاكِنَيْنِ يُغْتَفَرُ فِى الْوَقْفِ مُطْلَقاً ، وَفِى الْمُدْغَمِ قَبْلَهُ لِينٌ فِى كَلِمَةٍ نَحْوُ خُوَيْصَّة وَالضَّالِّينَ وَتُمُودَّ الثَّوْبُ ، وَفِى نَحْوِ مِيمْ وَقَافْ وَعَيْنْ مِمَّا بُنِىَ لِعَدَمِ التَّرْكِيبِ ، وَقْفاً وَوَصْلاً ، وَفِى نَحْوِ آلْحَسَنُ عِنْدَكَ وَآيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ ؛ لِلاِلْتِبَاسِ ، وَفِى نَحْوِ لاَهَا اللهِ وَإِى اللهِ جَائِزٌ ، وَحَلْقَتَا الْبِطَان شَاذٌّ »

أقول : اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما [حرفا] صحيحا لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مُخْتَلَسَة غير مُشْبعة على الأول منهما ، فيحسب المستمعُ أن الساكنين التقيا ، ويشاركه فى هذا الوهم المتكلم أيضاً ؛ فإذا تفطَّن كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة ، نحو بَكْرْ بِشْرْ بُسْرْ ، حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة ، وإلا استحال أن تأتى بعدها بالراء الساكنة ، وإنما تحس بذلك وتتفطنه بعد تثبتك وتأنُّقِك فيما تتكلم به ، وإذا

(١) الجزرات : جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور ، وهو البعير المجزور ، ويقال : هو خاص بالناقة المجزورة ، وقد جمع الجزور على جزائر أيضا

(٢) العوذات : جمع عوذ ، وهو جمع عائذ (انظر ص١٨٢ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٩٥ من هذا الجزء)

خلَّيْتَ نفسك وسجيتها وجدت منها أنها لا تلتجىء فى النطق بالساكن الثانى المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة ، وإن حصل لها هـذا المقصود بالضمة والفتحة أيضاً ، وكذلك إذا فرضت أول كلمة تريد النطق بها ساكنا ، وذلك مما لا يجىء فى العربية فى ابتداء الكلام إلا مع همزة الوصل ، ويوجد فى الفارسية كقولهم شتْاب وسْطام ؛ وجدت من نفسك أنك تتوصل إلى النطق بذلك الساكن بهمزة مكسورة فى غاية الخفاء ، حتى كأنها من جملة حديث النفس ، فلا يدركها السامع ، ثم تجهر بالحرف الساكن فى أول الكلمة ؛ فيتحقق لك أن إزالة كلفة النطق بالساكن بالكسرة ، سواء كان ذلك الساكن فى أول الكلمة أو فى آخرها أوفى وسطها ؛ من طبيعة النفس وسجيتها إذا خليتها وشأنها

فظهر لك أنهم لأىّ سبب كسروا همزة الوصل ، ولِمَ اجتلبوها دون غيرها ، ولِمَ كسروا أول الساكنين فى نحو اضْرِبِ اضْرِبْ ، و (لَمْ يَكُنِ الَّذِين)

وأما إذا كان أولهما حرف لين فانه يمكن التقاؤهما لكن مع ثقل ما ، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة لأن هـذه الحروف هى الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض ، وذلك أنك تأخذ أبعاضها ، أعنى الحركات ، فتنظم بها بين الحروف ، ولولاها لم تَتَّسِق ، فإذا كانت أبعاضها هى الروابط وكانت إحداها وهى ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء ؛ فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذى بعدها ، ولذلك وجب المد التام فى أول مثل هذين الساكنين ، ويَقلُّ المد فى حروف اللين إذا كانت حركة ماقبلها من غير جنسها ، نحو قَوْل وبَيْع ، بخلاف ما إذا كان ما قبلها من الحركات من جنسها ، نحو قُولَ و بِيعَ ، وذلك لأن فى نحو قُولَ المضموم قافه تتهيأ بعد النطق بالقاف للواو ، وذلك لأن الضمة بعض

الواو ، فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالطها إذنْ نوعٌ آخر من المد كما خالطها فى نحو قَوْل المفتوح قافه ، فإنك إذن تهيأت فيه بعد القاف للمد الألفى : أى الفتحة ، ثم انتقلت فى الحال إلى المد الواوى شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثانى ، وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوى تمام التمكن

فإذا تقرر هـذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفا فالأمر أخف لكثرة المد الذى فى الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فلذلك كان نحو مَادٌّ وَسَادٌّ أكثر من نحو تُمُودٌّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واوا أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما ، ولم يأت مثل ذلك فى الياء فى كلامهم نحو سِيْرٌّ ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واوا أو ياء قبلها فتحة لقلة المد الذى فى مثل ذلك ، ولم يأت مثل ذلك إلا فى المصغر نحو خُوَيْصَّة ، فلا تقول فى الأفعل من اليَلَل (١) والود : أيْلّ وأوْدّ ، بحذف حركة اللام الأولى كما فى أُصَيْمّ ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء ، نحو أَيَلُّ وأَوَدُّ (١) ، لقلة المد الذى فيهما ، كما فعلت فى نحو أشد وأمر ، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكنا ولزومه للسكون

هذا ، ومع المد الذى فى حروف اللين يشترط فى الساكن الثانى أحد الشرطين : أحدهما : أن يكون مدغما بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمة حرف المد ، وذلك أنه إذا كان مدغما فى متحرك فهو فى حكم المتحرك ، وذلك لشدة التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعة واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك ، وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٢٧)

حرف المد احترازا من نحو خَافَا اللهَ وخَافُوا اللهَ وخَافِى اللهَ فإنه يحذف حرف المد للساكنين ، وذلك لأن فى التقائهما مطلقا وإن حصل جميع الشرائط كلفةً ما ، كما ذكرنا ، فإذا كان أولهما فى مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى ، وإنما حذف الأول دون الثانى لضعفه ، واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذى هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بعَرَضِ الزوال فلا يعتد به ، فلهذا لا تقول فى النون المخففة فى المثنى [١] اضْرِبَانْ نُعمان ، بإدغام نون اضربانْ فى نون نُعمان ، وجاز فى « ها الله » فى أحد الوجوه اجتماعُ الساكنين وإن لم يكن المدغم من كلمة حرف المد لما مر فى شرح [٢] الكافية ؛ الشرط الثانى

---

(١) يريد أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف اسما كانت الألف أو حرفا ، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، لأن النون التى بعدها لما كانت من كلمة أخرى كان الادغام بعرض الزوال ؛ فلا يعتد به فان قلت : إنهم اغتفروا التقاء الساكنين فى المؤكد بالنون الثقيلة مضارعا كان أو أمراً نحو لا تضربان واضربان يازيدان ، مع أن المدغم فيه ليس من كلمة حرف المد ؛ إذ الألف والنون كلمتان مستقلتان ، فالجواب : أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده للضرورة ، وذلك أنهم لو حذفوا الألف كما هو القياس فى التقاء الساكنين لفتحوا النون ، إذ كسرها لتشبيهها بنون المثنى فى وقوعها بعد الألف ، ولو فتحوا النون التبس المسند إلى الاثنين بالمسند إلى الواحد ؛ فليس مراد المؤلف أن النون الخفيفة تقع بعد الالف ولا تدغم فى النون التى بعدها ، بل مراده أنه لا يصح وقوع الخفيفة بعد الالف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، فاقتصر على نفى الصورة المتوهمة

(٢) قال فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ٢ ٣) : « وإذا دخلت « ها » على الله ففيه أربعة أوجه : أكثرها إثبات ألف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان : ألف ها ، واللام الاولى من « الله » ؛ وكان القياس حذف الالف ؛ لأن مثل ذلك إنما يغتفر فى كلمة واحدة كالضالين ، أما فى كلمتين ،

من الشرطين المعتبر واحد منهما فى الساكن الثانى : أن يكون موقوفا عليه بالسكون ، أو مُجْرًى مُجْرَى الموقوف عليه ، وذلك لأن الوقف لقصد

فالواجب الحذف نحو ذاالله وما الله ، إلا أنه لم يحذف فى الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف ها من تمام ذا ، فان « هاالله ذا » بحذف ألف ها ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة الله كهرقت فى أرقت ، وهياك فى إياك . والثانية ــ وهي المتوسطة فى القلة والكثرة ــ هاالله ذا » بحذف ألف «ها» للساكنين كما فى «ذاالله» و«ماالله» ولكونها حرفا كلاوماوذا . والثالثة ــ وهى دون الثانية فى الكثرة ــ : إثبات ألف ها وقطع همزة الله مع كونها فى الدرج ، تنبيها على أن حق ها أن يكون مع ذا بعد الله ، فكأن الهمزة لم تقع فى الدرج . والرابعة حكاها أبو على ــ وهي أقل الجميع ــ : هأ لله ، بحذف همزة الوصل وفتح ألف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما فى الضألين ودأبة ، قال الخليل : ذا من جملة جواب القسم؛ وهو خبر مبتدأ محذوف : أى الأمرذا ، أو فاعل : أى ليكونن ذا ، أولا يكون ذا ، والجواب الذى يأتى بعد نفيا أو إثباتا نحو هاالله ذا لأفعلن أو لاأفعل بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك : أى لأنا أخوك ونحوه وقال الأخفش : ذا من تمام القسم : إماصفة لله : أي الله الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر · أى ذاقسمي ، فبعد هذا : إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة » اه

هذا ما يتعلق بلفظ هــذه الكلمة من حيث النطق بها و إعرابها ، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ٣١١، ٣١٢) أن معناها القسم ، ثم اختلفوا فى هذه الهاء

قال ما نصه : « وإذا حذف حرف القسم الأصلى : أعنى الباء : فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم . ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ، نحو الكعبة لأفعلن ، والمصحف لآتين وتختص لفظة الله بتعويض « ها » أو همزة الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله فى الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف ، وجارالله جعل هذه الأحرف بدلا من الواو ، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة « الله » كالتاء ، فاذا جئت بهاء

الاستراحة ، ومشارفة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذى كنت فيه [1]

والوقف على ضربين : إما أن يكون فى نظر الواضع ، أولا

فالأول فى أسماء حروف الهجاء ، وإنما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع وضعها لتُعَلَّم بها الصبيان أو من يجرى مجراهم من الجهال صورَ مفردات حروف الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسمٍ أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبى . أَلِفْ مثلا ، ويقف هنيهة قدر مايميزها عن غيرها ، ثم يقول : بَا ، وهكذا إلى الآخر ، فلا ترى ساكنين ملتقيين فى هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جِيمْ

التنبيه بدلا فلا بد أن تجئ بلفظة « ذا » بعد المقسم به ، نحو لاها الله ذا ، وإى ها الله ذا ، وقوله :

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً [فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ]

والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة . . . قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منه » اهـ

(١) قد علل هذا العلامة ابن يعيش فى شرحه على المفصل (جـ ٩ ص ١٢٠) فقال : « وإنما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك إذا قلت : عمرو ، ووقفت عليه ، وجدت للراء من التكرر وتوفير الصوت ماليس لها إذا وصلتها بغيره ؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى جرس الحرف الذى منه حركته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهى القاف والجيم والطاء والباء والدال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفز والضغط ، وذلك نحو : الحق ، واذهب ، واخلط ، واخرج ، ونحو الزاى والذال والطاء ، والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، فمتى أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت ، لأن أخذك فى صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتا ، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسا من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله » اهـ

دَالْ نُونْ ، وكذا الأصوات ، نحو قُوسْ[1]، وطِيخْ[2] ، الوقف فيها وضعى ، لأنها لم توضع لقصد التركيب كما مضى فى بابها[3]

---

(١) قوس : اسم صوت يزجر به الكلب ليبتعد ، فيقال له : قوس قوس ، وهو مبنى على السكون ، فاذا دعوته ليقبل قلت : قس قس ، وقد اشتقوا من ذلك فعلا فقالوا : قوقس الرجل ، إذا أشلى كلبه : أى دعاه أو أغراه

(٢) طيخ : حكاية صوت الضحك ، وهو اسم صوت ، والذى ذكره صاحب اللسان والقاموس أنه مبنى على الكسر ، وكذلك ذكر المؤلف نفسه فى شرح الكافية (حـ ٢ ص٧٧)حيث قال : « من الأصوات التى هى حكاية عن أصوات الانسان أو العجماوات أو الجمادات« طيخ » وهو حكاية صوت الضاحك ، وعيط حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب ، وغاق ـ بكسر القاف ـ وقد ينون ، وهو صوت الغراب . . . وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب . كلها مكسورة الأواخر » اهـ ، فعلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو نقل علماء اللغة

(٣) الذى مضى هو قوله فى (حـ ٢ ص ٧٥) : « اعلم أن الألفاظ التى تسميها النحاة أصواتا على ثلاثة أقسام : أحدها حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكاية صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق (حكاية صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى ، وهـــذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة ، وليس المحكى كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركباً منها ، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف إحسان الانسان ، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التى هى شبه المركب من الحروف فى أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ، لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثـل تلك الأجراس الصادرة منها ، كما أنهـا لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس ، إلا فى النادر كما فى الببغاء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين ، أعنى الحكاية والمحكي ، قضاء لحق الحكاية : أى كونها كالمحكى سواء ، فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات . وثانيها أصوات خارجة

والثانى أن لايكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك فى حال الاستعمال

عن فم الانسان غير موضوعة وضعا ، بل دالة طبعا على معان فى أنفسهم ، كأف وتف ، فأن المتكره لشىء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ أف ، ومن يبزق على شىء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف ، وكذلك آه للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعا كأح لذى السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها ، نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة . . . ، وثالثها أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شىء : إما المجىء كألفاظ الدعاء ، نحو جوت ، وقوس ، ونحوها ، وإما الذهاب كهلا ، وهج ، وهجا ، ونحوها ، وإما أمر آخر ، كسأ للشرب ، وهدع للتسكين ، وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال : إنها أوامر أو نواه ، كما ذهب إليه بعضهم ، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة ، لعدم فهمها الكلام ، كما قال الله تعالى : (كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً) بل كأن أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشىء من هذه الأفعال فيصوت لها : إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذلك ، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ، ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الأمر : إما بضربه وتأديبه ، وإما بإيناسه وإطعامه ، فكان الحيوان يمتثل المراد منه إما رهبة من الضرب أو رغبة فى ذلك البر ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفى الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر ، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة ، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهى لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لأن الصوت من حيث هو هو مشتبه الأفراد ، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل ، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها ، فركبوها من الحروف ، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب

فى غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو المؤمنُونْ ، والمؤمناتْ ، والفوتْ ، والميْتْ ، وكذا الأسماء المعدودة نحو زَيْدْ ثَمُودْ سَعيدْ عِمَادْ ، وذلك أن الواضع وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع عاملها نحو جاءنى المؤمنُونْ أولا مع تركيبها معه نحو ثمودْ و زيدْ

والأسماء التى وضعها الواضع لتستعمل مركبة فى الكلام على ضربين : أحدهما ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء فى التركيب ، أعنى مشابهة المبنى ، والثانى ماعلم أنه لايلزمه ذلك

والقرد والكلب وغير ذلك » ثم قال : « وإنما بنى أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست فى الأصل كلمات قصد استعمالها فى الكلام ، فلم تكن فى الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب ، وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر كآها منك وأف لكما ، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها ، قال جهم بن العباس :

تَرُدُّ بِحِيَّهَلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا ... مِنَ الْعَاجِ وَالْحَيْهَلِ جُنَّ جُنُونُهَا

وقال :

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِّيبِ فِى مُتَثَلِّمٍ ... جَوَانِبُهَا مِنْ بَصْرَةٍ وسِلَامِ

وقال :

دَعَاهُنَّ رِدْفِى فَارْعَوَيْنَ لِصَوتِهِ ... كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظِّمَاءَ الصَّوَادِيَا

على الحكاية مع الالف واللام ، وتقول : زجرته بهيد (بفتح الهاء وكسرها) وبهيد (الاول محكي والثانى معرب) ، وهذا كما تقول فى الكلمات المبنية إذا قصدت ألفاظها :

لَيْتَ شِعْرِى وَأَيْنَ مِنِّىَ لَيْتٌ ... إِنَّ لَوًّا وَإِنَّ لَيْتًا عَنَاءُ

ولا يحد الله بأين ولا بأين . . . . . والاعراب مع اللام أكثر من البناء نحو من العاج والحيهل — بالجر — وباسم الشيب ، لكونهما علامة الاسم الذى أصله الاعراب » اهـ

ففى الأول جوز وضع بناء بعضهُ على أقل مِنْ ثلاثة نحو مَنْ ومَاوذَا ، وفى الثانى لم يجوز ذلك ؛ إذ الثلاثة أقل أبنية المعرب ،

وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة ، فلهذا جوز أيضا وضع بعضها على أقل من ثلاثة ، نحو بَا تَا ثَا وصَهْ وسَأْ [1] ؛ إذ ليست فى نظره مركبة ، فلا تكون فى نظره معربة ،

وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين ، ولايكون إذن سكون ثانيهما إلا للوقف فى حال الاستعمال لابنظر الواضع ؛ فلا بد من تحريك الأول منهما بكسرة مختلسة خفيفة كما ذكرنا ، حتى يمكن النطق بالثانى ساكنا ، نحو عَمْرْ وَبَكْرْ وَبِشْرْ ، وإنما جُوِّز هذا الشبيهُ بالتقاء الساكنين لما قلنا إن الوقف لطلب استراحة ؛ فيحتمل معه أدنى ثقل ، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نَقْلَ حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التى اقتضاها الطبع كما ذكرنا ، لفائدتين : إحداهما : دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية ، والثانية إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاره ضعفا من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب

قوله « يغتفر فى الوقف مطلقاً » أى : سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات ، أولا نحو بكر عمرو ، وقد عرفت أن الثانى ليس فيه التقاء الساكنين حقيقة ، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح

قوله « وفى المدغم قبله لين فى كلمة » احتراز من نحو (قَالُوا اطَّيَّرْنَا) وخافى الله ، وخافا الله

---

(١) سأ : اسم يزجر به الحمار ليحتبس ، أو ليمضى ، أو يدعى به ليشرب ، وفى المثل « قرب الحمار من الردهة ولا تقل له سأ » والردهة : نقرة فى الصخرة يستنقع فيها الماء

قوله « خويْصَّة » تصغير خاصه

قوله « تُمودَّ الثوب » فعل مالم يسم فاعله من « تمادَدْنَا الثوب » أى : مده بعضنا من بعض

قوله « نحو ميم قاف عين » يعنى به التقاء ساكنين سكونُ ثانيهما لعدم موجب الإعراب ، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجى كقاف لام ميم ؛ أو من غيرها ، كرْصَاد تَمُودْ عَمِيدْ ، وسواء كان الحرف الأول حرف لين كما ذكرنا ، أولا كعَمْرو بكر ، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيه بالتقاء الساكنين وليس به فى التحقيق ، و إنما جاز التقاء الساكنين فى مثل هذا لسكون الكلمات مُجْرَاة مجرى الموقوف عليه كما يجىء و إن لم تكن موقوفاً عليها

قوله « وقفا » كما إذا وقفت على صَ فى كَهيعَصَ

قوله « وصلا » كما تصل عين بصاد فى هذه الفاتحة ؛ فسكون أواخرها ليس لأنها كانت متحركة ثم قطعت حركتها لأجل الوقف ؛ بل لسكونها مبنية على السكون ، وقال جار الله [1] : هى معربة ، لكنها لم تعرب لعريها عن سبب

---

(١) قال جار الله الزمخشرى فى تفسير سورة البقرة من الكشاف (حـ١ ص٩) فان قلت : من أي قبيل هى (يريد الألفاظ التى يتهجي بها) من الاسماء : أمعربة أم مبنية ؟ قلت : بل هى أسماء معربة ، و إنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أن سكونها وقف و ليس ببناء أنها لو بنيت لحذى بها حذو كيف ، و أين ، وهؤلاء ولم يقل : ص ق ن مجموعا فيها بين الساكنين » اهـ ، و قد حقق العلامة البيضاوى مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال « وهى (أى : أسماء حروف التهجى) ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب ؛ لفقد موجبه ومقتضيه ، لكنها قابلة إياه معرضة له ؛ إذ لم تناسب مبنى الاصل ، ولذلك قيل . « ص » و « ق » مجموعاً فيهما بين ساكنين ، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء » اهـ

ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والتناقض فى عبارة جار الله غير

الإعراب ، وهذا منه عجيب ، كيف يكون الاسم معربا بلا مقتضٍ للإعراب ؟

صحيح ، لأن معنى قول جار الله « إنها معربة » هو أنها ليست مبنية بل هى مهيأة للاعراب ومعدة له وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء ، ومعنى قوله « لكنها لم تعرب لعريها عن سبب الأعراب » هو أنها فى حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل ، وذلك لاغبار عليه ؛ لأن كل الاسماء قبل تركيبها لا يجرى عليها الاعراب بالفعل وإن كانت بعرضة أن يجرى عليها ، واستمع لأبى حيان حيث يقول : « الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة : ا ب ت ث ، وأسماء العدد ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، فيها للنحاة ثلاثة أقوال : فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف فى كونها غير عاملة ولا معمولة ، وهذا عنده يسمى بالشبه الاهمالى . وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركبها مع العامل ، ولا مبنية لسكون آخرها فى حالة الوصل وما قبله ساكن ، وليس فى المبنيات ما هو كذلك . وذهب بعضهم إلى أنها معربة ، يعنى حكما لا لفظا ، والمراد به قابلية الاعراب وأنه بالقوة كذلك ، ولولاه لم يعل فتى لتحركه وانفتاح ماقبله . وهذا الخلاف مبنى على اختلافهم فى تفسير المعرب والمبنى ؛ فان فسر المعرب بالمركب الذى لم يشبه مبنى الأصل شبها تاماً والمبنى بخلافه ؛ فهى مبنية ، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم تقل بالشبه الاهمالى فهى معربة ، تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ماهو بالفعل ، وإن قلنا : المعرب ماسلم من الشبه وتركب مع العامل والمبنى ماشابهه ، فهى واسطة ، وللناس فيما يعشقون مذاهب ، فالخلاف لفظى ، والأمر فيه سهل ، وكلام الكشاف مبنى على الثانى (من تفسيرات المعرب والمبنى) وكلام البيضاوى محتمل له ولما بعده وإن كان الأول أظهر ، ثم إنه قيل : إن المحققين حصروا سبب بناء الأسماء فى مناسبة مالا تمكن له أصلا (يريد شبه الحرف) ، وسموا الاسماء الخالية عنها معربة ، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفا لا بناء ، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت فى الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما فى الوقف فقالوا زيد ، عمرو ، ص ، ق ، ولو كان سكونها بناء لما جمعوا بينهما كما فى سائر الأسماء المبنية نحو كيف وأخواتها . لا يقال : ربما عددت الاسماء ساكنة الاعجاز متصلا بعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفا بل بناء ؛ لأنا نقول :

وإنما قلنا إنها لم تسكن متحركة بحركة لأن الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذى هو التركيب مع العامل ؟ وإما بنائية ، ولايجوز ؛ لأن بناء مالم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ماعرض فيه مانع من الإعراب ، فينبغى أن يكون أقوى وجهى البناء على أصل البناء ، وهو السكون ؛ لأن أصل الإعراب الحركة ، وأصل البناء السكون ، ثم نقول : إن [مثل] هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة ، أو من غيرها كزيد عمرو بكر ، وإن اتصل بعضها ببعض فى اللفظ ؛ إلا أن آخر كل واحد منها فى حكم الموقوف عليه ، وإنما وجب ذلك فيها لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى ، وإن كانت فى اللفظ متصلة به ، والدليل على سكون كل واحدة فى حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل فى اثنان إذا عددت ألفاظ العدد ، وقلبُ تاء أربعة وثلاثة هاء ، نحو واحد إثنان ثلاثه أربعه ، اتفاقا منهم ، وألف الوصل تسقط فى الدرج ولاينقلب التاء هاء إلا فى الوقف ؛ فهذه أسماء مبنية على السكون أجْرِيَتْ عليها حكم الوقف ، كما يوقف على كَمْ ومَنْ وسائر الكلم المبنية على السكون ؛ فيجرى فى آخر كل واحدة منها حكم الوقف ؛ لعدم تعلق شىء منها بما بعده ، كما أنه لما لم يتعلق نحو قوله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم) بما بعده من أول السورة كقوله تعالى : (قُلْ هوَ اللهُ أَحَد) وقفت على الرحيم ، لكن لاتسكت على كل واحدة كما هو حق الوقف فى آخر الكلام التام ؛ لأن ذلك إنما هو للاستراحة بعد التعب ، ولاتعب ههنا بالتلفظ بكل كلمة ، فمن حيث تُجْرِى أواخرها مجرى

هى قبل التركيب فى حكم الوقف سواء كانت متفاصلة أو متواصلة ، إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصلة ، فالمتواصلة منها فى نية الوقف فتكون ساكنة . بخلاف كيف وأين ، وحيث ، وجير ، إذا عددت وصلا ، فان حركتها لسكونها لازمة لاتزول إلا بوجود الوقف حقيقة » اه

الموقوف عليه قلبت التاء فى ثلاثة أربعة هاء ، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم تقف عليها نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء ، على ماحكى سيبويه ، كما ينقل فى نحو مَسْألة ، وقدْ أفلح ، ومثله قول الشاعر :

٧٠ — أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرِفْ   تَخُطُّ رِجْلاَىَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

* تُكَتِّبَانِ فِى الطَّرِيقِ لاَمَ أَلِفْ (١)

بنقل حركة همزة ألف إلى ميم لام ، ونقل المبرد عن المازنى منع نقل حركة الهمزة فى ثلاثه أربعه إلى الهاء ، وسيبويه أوثق من أن تُرَدَّ روايته (٢) عن العرب ، ولاسيما إذا لم يمنعها القياس ، وفرق سيبويه بين ماسكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجى و بين ماسكونه يعرض عند قصد التعديد نحو واحد اثنان ثلاثة ، وزيد عمرو بكر ، فقال : ما أصله الإعراب جاز أن يُشَمَّ فيه الرفع ؛ فيقال واحد اثنان ، بإشمام الرفع [و إنما أشم الرفع] دون غيره لأنه أقوى الإعراب

---

(١) هذه الأبيات لأبى النجم العجلى الفضل بن قدامة ، وكان لأبى النجم صديق يسقيه الشراب فاذا انصرف من عنده انصرف ثملا . وزياد : هو صديق أبى النجم الذي كان يسقيه . والخرف : الذى فسد عقله لكبر أو نحوه ، وهو صفة مشبهة ، وبابه فرح . وتخط : تعلم ، ومعنى الابيات أنه خرج من عند صديقه يترنح فتخط رجلاه خطا كالألف تارة وكاللام تارة أخرى ، يريد أنه لا يمشى على استقامة . والاستشهاد بالبيت على أنه نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام كما نقلت حركة همزة أربعه إلى الهاء فى قولك ثلاثه أربعه حين تصل الثلاثة بما بعدها . وهذا البيت من شواهد سيبويه (حـ ٢ ص ٣٤)

(٢) قال سيبويه رحمه الله (حـ ٢ ص ٣٤) : « وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : ثلاثه أربعه ، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها ولم يحولها تاء ، لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يتغير فى الادراج ، تقول : اضرب ، ثم تقول : اضرب زيدا » اهـ ، و بعد أن ذكر سيبويه أنه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب لا محل لانكار المبرد الذى ذكره المؤلف عنه

وأسبقه ، وأما ألف لام ميم فلا يُشَمّ شيء منها حركة لسكونها أعرقَ في السكون من الأول ، إذ سكون مثلها بنظر الواضع ، ومنع الأخفش من الإشمام ، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور ، وعلى ماقاله سيبويه لا بأس باشمام الرفع في الصاد في نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله

قوله « وفي نحو آلْحَسَن عندك ، وآيْمُنُ الله يمينك ؛ للالتباس » يعني إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل ، وإن وقعت في الدرج ؛ لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر ؛ لأن حركتي الهمزتين متفقتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب في ذلك طريقان : أكثرها قلب الثانية ألفا محضا ، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف ، والأول أولى ؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف ؛ لوقوعها في الدرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذهاب للهمزة بالكلية كالحذف ، وقرىء في الكتاب العزيز بالوجهين ، فاذا قلبت الثانية ألفا التقى ساكنان لا على حدهما ؛ لأن الثاني ليس بمدغم في نحو آلْحَسَن ولا موقوف عليه كما شرطنا ، وفي قولك « آللهِ » وإن كان مدغما إلا أن المدغم ليس من كلمة حرف المد ، ولا المدغم فيه ، وإنما لم يحذف الألف المنقلبة من الهمزة لئلا يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر ، وهوّن ذلك كون الألف أمكن في المد من أخويه

قوله « وحلقتا البطان » يقال في المثل : الْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطَانِ ؛ [1] إذا

---

(١) هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب ، ومنه قول أوس بن حجر من قصيدته التي يمدح فيها فضالة بن كلدة ويرثيه بعد وفاته

لِيَبْكِكَ الشَّرْبُ وَالْمُدَامَةُ وَالْـــفِتْيَانُ طُرًّا وَطَامِعٌ طَمِعَا
وَذَاتُ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تُصْمِتُ بِالْمَاءِ تَوْلَبًا جَدِعَا
وَالْحَيُّ إِذْ حَاذَرُوا الصَّبَاحَ وَإِذْ خَافُوا مُغِيرًا وَسَائِرًا تَلَعَا
وَازْدَحَمَتْ حَلْقَتَا الْبِطَانِ بِأَقْـــوَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعَا.

تفاقم الشر ، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عنـد غاية هزال البعير أو فرط شد البطان

قال : « فإنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَت ، نَحْوُ خَفْ وَقُلْ وَبِعْ وَتَخْشَيْنَ وَاغزُوا وَارْمِى وَاغزُنَّ وَارْمِنَّ وَيَخْشَى القَوْمُ وَيَغزُو الجَيْشُ وَيَرْمِي الغَرَضَ »

أقول : كان حق قوله « وحَلْقَتَا البِطَان شاذ » أن يـكون بعد قوله « وَيَرْمِي الغرض » لأن حق الألف الحذف كما في « يخشى القوم » ولم تحذف

قوله « فإن كان غير ذلك » أى : إن كان التقاء الساكنين غيرَ ذلك المذكور ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أولهما مدَّة ، أولا ، ونعنى بالمدة حرفَ لين ساكناً ، حركةُ ما قبله من جنسه ؛ فان كان فلا يخلو من أن يكون حذفُ المدة يؤدّى إلى لَبْس ، أولا ؛ فإن أدى إليه حرك الثانى ؛ إذ المد لا يحرك كما فى مُسلِمُونَ ومسلمان ، فإن النون فى الأصل [1] ساكن ، فلو حذفت الألف والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين ، وكذا فى يُسْلِمَان

الهدم : الإخلاق من الثياب والنواشر : عروق ظاهر الـكف . والجدع: السيء الغذاء . والبطان : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيـه حلقتان ، فاذا التقتا فقد بلغ الشد غايته

(١) وجهه أن النون فى المثنى والجمع هى التنوين الدال على تمـكن الاسم ، والتنوين نون ساكنة ، فلما اجتمعت مع حرف المد وهو ساكن أيضا ، واجتماعهما ههنا ليس مما يغتفر ، وتعذر حذف حرف المد لأنه مفض إلى اللبس ، وتعـذر تحريكه لأنه نقض للغرض ، لأن المطلوب من المد التخفيف وتحريـكه نقض لهذا الغرض ، حركت النون ، والأصل فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر وفتحت النون فى الجمع للفرق بين نون المثنى ونون الجمع ، ولم يعكس ليحصل التعـادل فى المثنى بخفة الألف وثقل الـكسرة ، وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة

ويُسْلمون وتُسْلمين لو حذفت المدّات لالتبس الفعل بالمؤكد بالنون الخفيفة فى بدء النظر ، وإن لم يؤدّ الحذف إلى اللبس حُذِف المدّ ، سواء كان الساكن الثانى من كلمة الأول كما فى خَفْ وقُلْ وبِعْ ، أو كان كالجزء منها ، وذلك بكونه ضميرا مرفوعا متصلا ، نحو تَخْشَيْنَ وتَغزُونَ وتَرْمِينَ ، كان أصلها تَخْشَى وتَغْزُو وتَرْمِى ، (١) فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها سقطت اللامات الساكنين ، أو بكونه أول نونى التأكيد المدغم أحدهما فى الآخر ، نحو اغْـزُنَّ وارْمِنَّ ؛ فإنه سقط فيهما الضميران لاتصال النون الساكنة بهما ، أو كان الساكن الثانى أول كلمة منفصلة كما فى يَخْشَى القَوم ، ويغزو الجيش ، ويرمى الغرضَ (٢)

وإنما حذف الأول إذا كان مدة مع عدم اللبس ، وحرك هو إذا كان غيرَها نحو اضْرِبِ اضْرِب إلا مع مانع كما فى لَمْ يَلْدَهُ (٣) على ما يجىء ، ولم

---

(١) هذا الذى ذكره مبنى على ماذهب إليه المؤلف وقرره مرارا من أن الضمائر إنما تلحق الأفعال بعد إعلالها على ماتقتضيه أسباب الاعلال (أنظر حـ ١ ص ٧٩) وسيقرر ذلك قريبا . وأما بناء على ماذهب إليه غيره من أن الضمائر تلحق الأفعال قبل الاعلال فأصل تخشين تخشيين – كتعلمين – تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار تخشاين ، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، وأوثرت هى بالحذف لأمرين : الأول أنها جزء كلمة ، والثانى أنها لام ، واللام محل التغيير والحذف . وأصل تغزون تغزوون – كتنصرون – استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى للتخلص من التقائهما . وأصل ترمين ترميين كتضربين ، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء الأولى للتخلص من التقائهما

(٢) الغرض : الهدف الذى ينصب فيرمى بالسهام

(٣) وردت هذه الكلمة فى بيت من الشعر لرجل من أزد السراة وهو :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

وقد مضى ذكر البيت ووجه التخفيف فيه (أنظر حـ ١ ص ٤٥) وانظر (ص ٢٣٨ من هذا الجزء)

بحذف الثانى ولم يحرك هو فى جميع المواضع لأن الثانى من الساكنين هو الذى يمتنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحا ، والذى يستثقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف لين ، وسبب الامتناع أو الاستثقال هو سكون الأول فيُزَال ذلك المانع : إما بحذف الأول إذا استثقل عليه الحركة ، وذلك إذا كان مدا ؛ أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك ، وأما أول الساكنين فانك تبتدىء به قبل مجىء الثانى فلا يمتنع سكونه ولا يستثقل ، وإنما استثقل تحريك المد الذى هو الواو والياء لأن المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه ليسهل النطق به ، وتحريكه نقض لهذا الغرض ، وأما الألف فلا يجىء فيه ذلك ؛ لأن تحريكه مستحيل ؛ إذ لا يبقى إذن ألفا ، وإنما حذف الواو من اغْزُنَّ والياء من ارْمِنَّ وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون لو خُلِّى مثل الضالِّين وتمودَّ الثوب لأنها كلمة أخرى على كل حال ، وليست بلازمة ؛ فتعطى من جهة اللزوم حكم بعض الكلمة

فان قيل : فلم عد فى نحو اضربانّ كجزء الكلمة فلم يحذف الألف ؟

قلت : الغرض الفرق بين الواحد والمثنى ، كما مر فى شرح الكافية

فنقول : النون من حيث لا يستثقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة ، ومن حيث هو على حرفين وليس بلازم للكلمة ليس كجزئها ، فحيث كان لهم غرض فى إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك ، أعنى فى نحو اضْرِبَانِّ ، وحيث لم يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما فى اغْزُنَّ وارْمِنَّ ، وفى تمثيل المصنف باغْزُوا وارْمى — نظرا إلى أن أصلهما اغْزُوُوا وارْمِيِى فسكنت اللام استثقالا ثم حذفت لالتقاء الساكنين — نظر ؛ لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال ، كما ذكرنا أول الكتاب[1] فى تعليل ضمة قُلْتُ وكسرة بِعْتُ ، فالحق أن يقال : الواو

(١) أنظر (حـ ١ ص ٧٩)

والياء فى اغزوا وارمى إنما اتصلا باغْزُ وارْمِ محذوفى اللام للوقف ؛ لا أنهما ثابتا اللام

اعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة بالمجزوم والموقوف[١] نحو اغزُوَا ولم يغزُوَا واغزُوا ولم تغزُوا واغزِى ولم تغزِى وارْمِيا ولم تَرْمِيا وارْمُوا ولم تَرْمُوا وارْمِى ولم تَرْمِى وارْضَيَا ولم تَرْضَيَا وارْضَوْا ولم تَرْضَوْا وارْضَىْ ولم تَرْضَىْ ؛ إنما تلحق الفعل بعد حذف اللام للجزم أو الوقف ، كما لحقت فى اضْرِبَا وقولُوا ولم يَضْرِبَا ولم يقولوا بعد الجزم والوقف ، ثم تعود اللامات لحقوقها ، لأن الجزم والوقف معها ليسا على اللام ، ثم تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حركاتها ، ولا تسقط مع الألف نحو اغزُوَا وارمِيَا وارْضَيَا ولم تغزُوَا ولم تَرْمِيَا ولم تَرْضَيَا ؛ لعدم الساكنين ، ولم يقلب اللام ألفاً فى ارْضَيَا وَاخْشَيَا حملا على تَرْضَيَانِ وَتَخْشَيَانِ ، على مايجىء فى باب الإعلال

قال : « وَالحَرَكَةُ فِى نَحْوِ خَفِ اللهَ وَاخْشَوُا اللهَ واخْشَى اللهَ وَاخْشَوُنَّ وَاخْشَيِنَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بهاَ ، بِخِلاَفِ نحو خَافَا وخَافَنَّ »

أقول : يعنى أن حركة الواو فى اخْشَوُا اللهَ وحركة اللام فى خَفِ اللهَ عرضتا لأجل كلة منفصلة ، وهى الله ، فلم يعتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفة لأجل سكون الواو واللام ، وكذلك حركة واو اخْشَوُنَّ وياء اخْشَيِنَّ لأن النون المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة ، على ماقرر المصنف فى آخر الكافية

فان قيل : هب أن النون كالكلمة المنفصلة عن الفعل بسبب توسط الضمير بينهما ، أليست كالمتصلة بالضمير اتصالها باللام فى خَافَنَّ ؟ فلما كان حركة اللام فى خَافَنَّ كالأصلية بسبب ماأتصل به : أى النون ، فلذا رجع الألف المحذوفة فى خف ، فكذا كان ينبغى أن يكون حركة الواو والياء فى اخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ ، فكان ينبغى أن ترجع اللام المحذوفة فيهما لسكون الواو والياء المتصلين بهما

---

(١) المراد بالموقوف المبنى وهو تعبير شائع فى عبارات المتقدمين من النحاة

قلنا : بين اتصال النون بلام الكلمة و بين اتصالها بالضمير فرق ، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظا بالضمير فهى غير متصلة به معنى ؛ لأنها لتأكيد الفعل لا لتأكيد الضمير ، وأيضاً فإن لام الكلمة عريق فى الحركة فاعتدَّ بحركته العارضة ، بخلاف واو الضمير ويائه ؛ فانهما عريقان فى السكون

فان قلت : أليس النون فى نحو اضْرِبَانِّ بعد الضمير ؟ فهلا حذفت الألف كما فى اضْرِبَا الرَّجل ؟

قلت : خوفا من التباس المثنى بالمفرد كما مر ، وأما حركة اللام فى خافا وخافوا وخافى وخَافَنَّ فإنها مع عروضها صارت كالأصلية ، بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذى هو كجزء الفعل ، واتصالُ نون التأكيد بنفس الفعل ، وكذا فى لِيَخَافَا ولْيَخَافوا ولْيَخَافَنَّ ، مع أن حركات اللام فى الكلمات المذكورة وإن كانت عارضة بسبب إلحاق الضمائر والنون ، لكنها ثابتة الأقدام لأجل خروج اللام عن كونه فى تقدير السكون ، كما كان فى قُمِ الليل ولم يَقُمِ الليل ؛ إذ الجزم والوقف مع نون التأكيد المتصلة بلام الكلمة زالا بالكلية لصيرورتها معها مبنية على الحركة على [1] الأصح ، كما مر فى شرح الكافية ، ومع اتصال

---

(١) هذا أحد أقوال ثلاثة فى الفعل المضارع الذى اتصلت به نون التوكيد ، وحاصله أن الفعل المضارع يبنى على الفتح إذا باشرته نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر ، وذلك فى الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكر ، وعلة بنائه حينئذ تركبه مع النون كتركب خمسة عشر ، والفاصل الظاهر ألف الاثنين ، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة ، والقول الثانى أن المضارع مع نون التوكيد مبنى مطلقا سواء أباشرته النون أم لم تباشره ، وهو مبنى على فتح ظاهر مع المباشرة ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة . والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقا ، وعلامة إعرابه النون المحذوفة لتوالى الأمثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ

الضمائر البارزة فى نحو قولا ولم يقولا وقولوا ولم يقولوا وقولى ولم تقولى بلا نون تأكيد ينتقل الجزم والوقف عن اللام إلى النون التى بعد اللام ؛ ففى الحالتين لم يبق اللام فى تقدير السكون . فلا جرم رجعت العينات ؛ ولزوال الجزم والوقف تثبت اللامات فى اغزُوَن وليَغزُوَنَّ واغزُوَا

هذا ، وإنما لم يحذف أول الساكنين ، أعنى الألف فى رمى وغزا ، عند اتصال ألف المثنى فى غَزَوَا وَرَمَيَا وأَعْلَيَانِ وحُبْلَيَان ، بل قلبت واوا أو ياء كما رأيت ، وحرك ؛ خوفا من التباس المثنى بالمفرد ، أعنى رَمَى وَغزَا وَأَعْلَى زيدٍ وَحُبْلَى عمرو

وإنما لم ترد اللام المحذوفة فى مثل رَمَتْ وَغزَتْ وإن تحركت التاء فى غزَتَا وَرَمَتَا لأن حركتها وإن كانت لأجل الألف التى هى كالجزء ، لكن تاء التأنيث الفعلية عريقة السكون ، بخلاف لام قُوما ، كما مر ، وأيضا حق التاء أن تسكون بعد الفاعل ، لأنها علامة تأنيثه لا علامة تأنيث الفعل ، فهى مانعة للألف من الاتصال التام كما قلنا فى اخشَوُنَّ واخشَيِنَّ ، على أن بعضهم جوز رَدَّ الألف فى مثله ، مستشهدا بقوله

٧١ — لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ (١)

به أو مقدر ، أما مع النون المباشرة فعلامة إعرابه حركة مقدرة منع من ظهورها حركة التمييز بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجماعة والمسند إلى الواحدة.

(١) هذا بيت من قصيدة تنسب لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وهو فى وصف فرس ، وقبله قوله .

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَعْبِ الْوَلِيـــدِ رُكِّبَ فِيهِ وَظِيفٌ عَجِرْ
لَهَا ثُنَنٌ كَخَوَافِى العُقَا بِ سُودٌ يَفِينَ إِذَا تَزْبَئِرّ
لَهَا ذَنَبٌ مِثْلُ ذَيْلِ الْعَرُوسِ تَسُدُّ بِهِ فَرْجَهَا مِنْ دُبُرْ

« قال : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً حُرِّكَ ، نَحْوُ اذْهَبِ اذْهَبْ ولم أُبَلْهُ وأَلَمِ اللهُ واخْشَوُا اللهَ وَاخْشِيِ اللهَ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ اخْشَوُنَّ وَاخْشَيِنَّ لِأَنَّهُ كَالْمُنْفَصِلِ »

أقول : اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدةً وجب تحريكه ، إلا إذا أدّى تحريكه إلى نقض الغرض كما في لم يَلْدَهُ وانْطَلْق ، كما يجيء ، وإنما وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

القعب : قدح مقعر من خشب ، والوليد : الصبي ؛ يريد أن جوف حافرها واسع . والوظيف : مقدم الساق ، وهو من الحيوان ما فوق الرسغ إلى الساق . وعجر : غليظ ، والثنن : جمع ثنة (كغرفة) ، وهي الشعرات التي في مؤخر رسغ الدابة ، ويفين : أصله يفئن ، وتزبئر : تنتفش ، والمتنتان : تثنية متنة ، وهي بمعنى المتن ؛ وأراد جانبي ظهرها . وخظاتا : اكتنزتا وارتفعتا ، وقوله « كما أكب على ساعديه النمر » قال ثعلب : أي في صلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يديه ، فكأنه قال لها جانبا ظهر مكتنزان شديدان . والاستشهاد بالبيت في قوله « خظاتا » وهو فعل ماض أصله خظي — كرمي — ومعناه اكتنز ، فإذا ألحقت به تاء التأنيث قلت خظت كما تقول رمت ، فان جئت بألف المثنى مع تاء التأنيث فالقياس أن تقول : خظتا ، كما تقول : رمتا ، كما قال المؤلف ، ولكن هذا الشاعر أعاد الألف التي هي لام الفعل نظرا إلى تحرك التاء ، ولم يبال بعراقة التاء في السكون ، وهذا تخريج جماعة من العلماء منهم الكسائي ، وذهب الفراء إلى أن خظاتا مثنى خظاة ، حذفت نون الرفع كما حذفت في نحو قول الراجز :

* يَا حَبَّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا *

أراد « والفمان » ، وكما حذفت في قول الشاعر :

لَنَا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا بَيْنَنَا عَنْزُ

أراد « ثنتان » ؛ وذهب أبو العباس المبرد إلى أن النون حذفت للاضافة ، وعنده أن خظاتا مضاف إلى « كما أكب على ساعديه النمر » وهو كلام لا معنى له ؛ إذ لا يمكن تخريجه على وجه صحيح

من التلفظ بالساكن الثانى ، فيزال ذلك المانع بتحريكه ، إذ لا يؤدى التحريك إلى استثقال كما أدى إليه تحريك حرف المد على ما ذكرنا

ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة فى نحو قوله :

٧٢ — لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ (١)

فإنه يحذف كما ذكرنا فى شرح الكافية فرقا بينها وبين التنوين (٢)

---

(١) هذا البيت من بحر المنسرح ، وآخر النصف الأول منه قوله : « علك أن » وقد حذف من أوله سبب خفيف . وهو من قصيدة للأضبط بن قريع أولها :

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُمُومِ سَعَهْ   وَالصُّبْحُ وَالْمُسْىُ لاَ فَلاَحَ مَعَهْ

مَا بَالُ مَنْ سَرَّهُ مُصَابُكَ لاَ   يَمْلِكُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِهِ وَزَعَهْ

وقبل البيت الشاهد قوله :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ   وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهْ

فَاقْبَلْ مِنَ الدَّهْرِ مَا أَتَاكَ بِهِ   مَنْ قَرَّ عَيْناً بِعَيْشِهِ نَفَعَهْ

وَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْـ   ـحَبْلَ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهْ

والأضبط بن قريع جاهلى قديم ، وهو الذى أساء قومه مجاورته فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا مثل ذلك فقال : أَيْنَمَا أُوَجِّهْ أَلْقَ سَعْدًا ، وقال : بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ (فذهبتا مثلين) ، والفلاح : البقاء والعيش ، وهو أيضا الفوز ، وعليه يحمل قول المؤذن «حى على الفلاح» والاستشهاد بالبيت على أن أصله «لا تهينن» بنون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التى هى لام الكلمة ، فلما وقع بعدها ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين

(٢) يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتنوين ، وذلك لأن التنوين لازم للاسم المتمكن فى الوصل إذا خلا عن المانع ، وهو الاضافة واللام ، بخلاف النون الخفيفة ، فانها قد تترك من الفعل بلا مانع ، فلما اضطروا إلى تحريكهما أو حذفهما — وذلك عند التقائهما مع ساكن آخر — أجزوا التنوين على الأصل فى التخلص من التقاء

ويستثنى أيضا نون لَدُنْ ، وحذفه شاذ ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان فى معرض السقوط من دون التقاء الساكنين ، نحو :

٧٣ — مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلَى مَنْحُورِهِ يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ (١)

فيجوز حذفه إذا وقع موقعاً يحسن حذف حرف المد فيه ، وذلك لأجل مشابهته للواو ، ولا يقاس عليه نون لم يكن ، وإن شاركه فيما قلنا : من مشابهة

الساكنين ، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة ، وأجروا النون على خلاف الأصل ، وهو حذف أول الساكنين ، مع أنها ليست مدة ، فرقا بينها وبين التنوين ، ولم يعكسوا ؛ لأن التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون ، والخلاصة أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياسا إلا فى ابن وابنة إذا كانا نعتين لعلم وكانا مضافين لعلم آخر ، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه ، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه ، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلبا للخفة ، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياسا ، قصداً للفرق بينها وبين التنوين

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وقد وقع فى نسخ الأصل كلها على ماترى ، والذى فى سيبويه وفى شرح الشواهد للبغدادى

يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلَى مَنْحُورِهِ

وصف بعيراً ، أو فرسا ، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذى يربط به مقدار باعين فيما بين لحييه ونحره . والبوعان : مثنى بوع ، وهو مصدر بعت الشىء أبوعه بوعا إذا ذرعته بباعك ، والجرير : الحبل والاستشهاد بالبيت فى قوله : « لَدُ لَحْيَيْهِ » على أن أصله لدن فحذفت النون قال سيبويه . « فأما لدن فالموضع الذى هو أول الغاية ، وهو اسم يكون ظرفا ، يدلك على أنه اسم قولهم : من لدن ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز : « يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ . . . البيت » اهـ

الواو ، وجواز حذفه لغير الساكنين ؛ لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ ، وما ذكرناه وجه استحسانه ، وليس بعلة موجبة

ويستثنى أيضاً تنوين العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم كما مر في موضعه [1]

وأما حذف التنوين للساكنين في قوله :

٧٤ — وَحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ المِئِى [2]

---

(١) المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة « ابن » إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران : أحدهما حذف ألف ابن في الخط ، وثانيهما حذف تنوين العلم الأول إن كان منونا ؛ لكن حكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا لغتين : الأولى حذف التنوين كالمشهور عن النحاة ، وثانيتهما جواز التنوين . قال (حـ ٤ ص ٣٤ طبعة المكتبة التجارية) في شرح قول قرواش بن حوط الضبي

نُبِّئْتُ أَنَّ عِقَالاً بْنَ خُوَيْلِدٍ بِنِعَافِ ذِي عَزْمٍ وَأَنَّ الأَعْلَمَا

يَنْمِي وَعِيدُهُمَا إِلَيَّ وَبَيْنَنَا شُمٌّ فَوَارِعُ مِنْ هِضَابِ يَرَمْرَمَا

ما نصه : « والأجود في العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم أو مايجرى مجراه ترك التنوين فيه ، وقد نون هذا الشاعر « عقالا » ؛ وإذ قد فعل ذلك فالأجود في ابن خويلد أن يجعل بدلا ، ويجوز أن يجعل صفة على اللغة الثانية » اهـ ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز :

* جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ *

على أنه لغة ، وليس ضرورة كما ذكره بعض النحاة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة تفتخر بأخوالها ، وقبله :

* حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِى *

وحيدة ولقيط وعلي وحاتم : أعلام ، والطائي : نسبة إلى طيء على خلاف القياس . والاستشهاد بالبيت في قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم

وفيما قرىء من قوله تعالى (قُلْ هو الله أحدُ اللهُ الصَّمَدُ) فشاذ

والأصل فى تحريك الساكن الأول الكسر ، لما ذكرنا أنه من سجية النفس إذا لم تُسْتَكْرَه على حركة أخرى ، وقيل : إنما كان أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه من هذا الذى نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر لأن السكون فى الفعل : أى الجزم ؛ أقيم مقام الكسر فى الاسم : أى الجر ، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاصّ ، وقيل : إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا فى آخر الكلمة فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية ، فكان الكسر أولى ؛ لأنه لا يكون إعرابا إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام وإضافة ، فاذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس باعراب ، وأما الضم والفتح فقد يكونان إعرابا بلا تنوين ، ولا شيء قائم مقامه ، نحو جاءنى أحمد ، ورأيت أحمد ، ويضرب ولن يضرب ، فلو حرك باحدى الحركتين لالتبست بالحركة الإعرابية

قوله « ولم أُبَلِهْ » أصله أُبَالِى ، سقطت الياء بدخول الجازم ، فكثر استعمال « لم أُبَالِ » فطلب التخفيف ؛ فجُوِّز جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى ، تشبيها لها بما لم يحذف منه شيء كيقول ويخاف ، لتحرك آخرها ، فأسقط حركة اللام ، فسقط الألف للساكنين ، فألحق هاء السكت لأن اللام فى تقدير الحركة ؛ إذ هى إنما حذفت على خلاف القياس ، فكأنها ثابتة كما فى «لم يَرَه» و «لم يَخْشَه» فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس ، وأيضا فان الكسر حركته الأصلية

وأما قوله (أَلَمَ اللهُ) فمن وقف على (ألم) وعدها آية وابتدأ بالله محركا لهمزته

ضرورة ، وفيه شاهد آخر فى قوله « المثى » حيث حذف النون ضرورة ، وأصله المثين وليس هذا الاستشهاد الثانى مرادا هنا

بالفتح فلا كلام فيه ، وأما من وصل آلم بالله فانه يحرك ميم ميم بالفتح لا غيره وهومذهب سيبويه ، والمسموع من كلامهم ، واختلف فى هذه الفتحة ، والأقرب كما قال جار الله أنها فتحة همزة الله نقلت إلى ميم ، كما قلنا فى ثَلَاثَهَرْبَعَة . وقال بعضهم : هى لإزالة الساكنين ، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء حروف الهجاء إذا ركبت غير تركيب الإعراب جرى كل واحد منها مجرى الكلمة الموقوف عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ ؛ ومن ثم قلبت تاآت نحو ثلاثة أربعة هاء ، فلما كانت ميم كالموقوف عليها ثبتت همزة الوصل فى الله ؛ لأنها كالمبتدأ بها ، وإن كانت متصلة فى اللفظ بميم ، فلما نقلت حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت فى ثَلَاثَهَرْبَعة وفى قوله «لام ألف» كذلك حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ؛ إلا أن حذفها مع نقل الحركة فى (أ لم الله) أولى من إثباتها ، كراهة لبقاء همزة الوصل فى الدرج ، بخلاف الهمزة فى ثلاثَهَرْبعة ولام ألف ؛ فان حذفها لا يترجح على إثباتها لكونها همزة قطع ، واختار المصنف جعل حركة ميم للساكنين ، بناء على أن الكلمات المعدودة ليست أواخرها كأواخر الكلم الموقوف عليها ، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها فى الدرج ، فيلتقى ساكنان : الميم ، واللام الأولى ، فلم يكسر الميم كأخواته لأن قبله ياء وكسرة ، فلو كسرت لتوالت الأمثال ، وأيضا فيما فعلوا حصول التفخيم فى لام الله ، إذ هى تفخم بعد الفتح والضم وترقق بعد الكسر ، والذى حمله على هذا بناؤه كما مر على أن سكون أواخر الكلمات المعدودة ليس للوقف ؛ لأنه إنما يسكن المتحرك ، ولا حركة أصلا لهذه الكلمات ، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن أيضا ، والحق أنها مبنية على السكون ، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوف عليه ، كما يوقف على مَنْ وكَمْ ونحوها ، وقلبُ التاء هاء وثبوت همزة الوصل فى نحو واحد اثنان دليلُ الوقف ، وأجاز الأخفش الكسر أيضا فى (أ لم الله) قياسا

لا سماعا ، كما هو عادته فى التجرد بقياساته على كلام العرب الذى أكثره مبنى على السماع [وهذا من الأخفش] بناء على أن الحركة للساكنين وليست للنقل ، و به قرأعمرو بن عبيد

قوله « وأُخْشَوُا الله ، وأخْشَيِ الله» إنما لم يحذف الواو والياء لأن الأصل أن يتوصل إلى النطق بالساكن الثانى بتحريك الساكن الأول لا بحذفه،لأن سكونه هو المانع من النطق به ، فيرفع ذلك المانع فقط ، وذلك بالتحريك ، و إنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مدة كما ذكرنا ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما ليستا بمدتين فلا يستثقل تحريكهما ، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا — وهما كلمتان برأسهما — لم يكن عليهما دليل ؛ لأن قبلهما فتحة ، بخلاف « اغزوا القوم » و « اغزى الجيش » فان الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما

قوله « ومن ثم قيل اخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ لأنه كالمنفصل » لاوجه لايراد هذا الكلام ههنا أصلا ؛ لأن الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة ، وإن كان الثانى متصلا مثل الهاء فى « لم أُبَلِهْ » أو منفصلا كاخْشَوُا الله واخْشَيِ الله أو كالمنفصل كاخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ ؛ فأى فائدة لقوله «لأنه كالمنفصل» وحكم المتصل أيضا كذلك ؟ وهذا مثل ما قال فى آخر الكافية « وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل » كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء فى مثله الحذف كما فى اغْزُنَّ ، لكن لما كان النون المؤكدة التى بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذفا ، كما لم يحذفا فى نحو اخْشَوُا الله وأخْشِيِ الله ، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك ، وتحريك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل ، نحو الِأبن والاسم والانطلاق والاستخراج ، من باب تحريك أول الساكنين بالكسر ليمكن النطق بالثانى فى نحو قَدِ اسْتَخْرَج وهَلِ احتقر ؛ لأن همزة الوصل حركتها تسقط فى الدرج فيلتقى ساكنان : لام التعريف ،

والساكن الذى كان بعد همزة الوصل ، وروى الكسائى عن بعض العرب جواز نقل حركة الهمزة إذا أردت حذفه فى الدرج إلى ماقبله ، فروى (بسم الله الرحمن الرحيمَ الحمد لله) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد ، وكذا قرىء فى الشواذ (قُمَ اللَّيل) بفتح الميم ، فعلى هذا يجوز أن يكون كسرة اللام فى الِابن والِانطلاق منقولة عن همزة الوصل ، وكذا الضم فى نحو (قَدُ استهزىء) و (قالتُ أُخرج) وهو ضعيف ، ولو جاز هذا لجاز (لَمْ يكنَ الَّذين) وَعَنَ الَّذينَ ؛ بفتح النونين

قال « إلاَّ فِى نَحْوِ انْطَلْقَ وَلَمْ يَلْدَهُ ، وَفِى نَحْوِ رُدَّ ولَمْ يَرُدَّ فِى تَمِيمٍ مِمَّا فُرَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ فَحُرِّكَ الثَّانى ، وَقِرَاءةُ حَفْصٍ وَيَتَّقْهِ لَيْسَتْ مِنْهُ عَلَى الأَصَحِّ »

أقول : يعنى إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول ؛ إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض ، وهذا فى الفعل فقط ، نحو انْطَلْقَ ، وأصله انْطَلِقْ أمر من الانطلاق ، فشبه طَلِق بِكَتِفٍ فى لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ماهو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض وكذا الكلام فى لَمْ يَلْدَهُ ، قال :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ (١)

واختير فتح ثانى الساكنين على الكسر الذى هو الأصل فى تحريك الساكنين لتنزيه الفعل عنه ، ومن ثم تُوُقِّى منه بنون العماد ، وأما الضم فلا يصار إليه فى دفع الساكنين لثقله ، إلا للاتباع كما فى مُنْذُ ، أو لكونه واو الجمع كما فى اخْشَوُنَّ ، وقيل : إنما فتح إتباعا لحركة ماقبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف

قوله « وفى نحو رُدَّ ولم يرُدَّ فى تميم » اعلم أن أهل الحجاز لايدغمون فى

---

(١) قد سبق القول فى هذا البيت (ج ١ ص ٤٥) فارجع إليه هنالك ، وانظر (ص ٢٢٦ من هذا الجزء)

المضاعف الساكن لامه للجزم أو للوقف ، نحو ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثانى ، و بنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هـذا الاسكان عارض للوقف أو للجزم وقد يتحرك و إن كانت الحركة عارضة فى نحو « ارْدُد القوم » لم يعتدوا بهذا الاسكان ، وجعلوا الثانى كالمتحرك ، فسكنوا الأول ليدغم ، فتخف الكلمة بالادغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقضا للغرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضا ، قال تعالى : (وَلاَ يُضَارَّ كاتب) و إذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول فى الثانى فى نحو يَرْدُدْنَ مع أن تحريك الثانى مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو أُرْدُدْ ولم يَرْدُدمع جوز تحريك الثانى للساكنين ؟ واتفق الجميع على ترك إدغام أَفْعِلْ تعجبا نحو أَحْبِبْ به ، لكونه غير متصرف ، وقد يحرك الثانى أيضا إذا كان آخِرَ الكلمة المبنية : إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن ، كما فى أَمْسِ وَمُنْذ ، فكان يشتبه فَعْل وفُعْل الساكنا العين بالمتحركها ، ويجوز أن يعلل أَيْنَ وكَيْفَ وَحَيْثُ بمثله ، وباستثقال الحركة على حرف العلة إن لم يقلب ، ولو قلب اسكان تصرفا فى غير متمكن

قوله . « وقراءة حفص — الخ » رد على الزمخشرى [1] ، فانه قال : أصله

---

(١) لم ينفرد الزمخشرى بما ذكره المؤلف ، بل هو تابع فيما ذهب إليه لجمهرة النحاة ، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه فى توجيه قراءة حفص ، فنقول :

ذهب النحاة فى توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب : أولها — وهو ماذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشرى — وثانيها مذهب ذهب إليه عبد القاهر وحكاه عنه الجاربردى واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق ، وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين ، فلاداعى للاطالة فى شرحهما ، والثالث — وهو مذهب ذهب إليه أبو على الفارسي - وحاصله أن الهاء هاء الضمير المفرد المذكر ، وأنها قد سكنت على لغة بنى عقيل وكلاب ، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير

يَتَّقِ ألحقت به هاء السكت فصار تَقِهْ كـكَتِف نخفف بحذف حركة القاف كما هو لغة تميم ، فالتقى ساكنان ، فحرك الثانى : أى هاء السكت ؛ لئلا يلزم نقض الغرض لو حرك الأول ، وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت ، وهو بعيد ، وقال المصنف — وهو الحق — : بل الهاء فيه ضمير راجع إليه تعالى فى قوله (ويَخْشَ اللهَ) وكان تَقِهِ كـكتف ، فخفف بحذف كسر القاف ، ثم حذف الصلة التى بعد هاء الضمير : أى الياء ؛ لأنها تحذف إذا كان الهاء بعد الساكن نحو منه وعنه وعليه ، كما مر فى باب المضمرات

قال : « وَالْكَسْرُ الأَصْلُ فَإِنْ خُولِفَ فَلِعَارِضٍ : كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِى مِيمِ الْجَمْعِ وَمُذْ ، وَكَاخْتِيَارِ الْفَتْحِ فِى أَلَمَ اللهْ »

أقول : قد ذكرنا لم كان الكسر أصلا فى هذا الباب

قوله : « كوجوب الضم فى ميم الجمع » ليس على الإطلاق ، وذلك أن ميم

المفرد المذكر إذا تحرك ماقبلها ، ثم سكنت القاف من يتقه على لغة بنى تميم ، تشبيها بنحو كتف ، فالتقى ساكنان أولها ليس مدة ، فلو حرك الأول منهما على القاعدة لكان نقضا للغرض ؛ فلذلك حرك الثانى ؛ فعلى هذا جاز أن تكون قراءة حفص منه ، والرابع أن الهاء هاء الضمير وأن القاف سكنت لا للتشبيه بنحو كتف فى لغة بنى تميم ، بل لتسليط الجازم عليها ، كما سكنت اللام فى « لم أبله » ، وكما سكنت القاف فى قول من قال :

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْهُ   وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِى

وعلى هذا لا تكون قراءة حفص من باب التقاء الساكنين ، كما أنها ليست كذلك على الوجه الذي ذهب إليه المصنف تبعا لعبد القاهر ، والفرق بين هذا المذهب الأخير وبين ماذهب إليه المصنف أن القاف سكنت على ماذهب إليه المصنف تخفيفا تشبيها له بنحو كتف ، وعلى المذهب الأخير سكنت القاف للجازم ، والخلاصة أن قراءة حفص تكون من هذا الباب على المذهب الأول والثالث ولا تكون منه على المذهب الثانى والرابع

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر فى الميم الكسر ، كقراءة أبى عمرو (عليهمِ الذِّلَّةُ) و (بِهِمِ الأَسْبَابُ) وذلك لاتباع الهاء و إجراء الميم مُجْرَى سائر ماحرك للساكنين ، وباقى القراء على خلاف المشهور ، نحو (بِهِمُ الأسباب) و (عليهمُ القتال) بضم الميم ، تحريكا لها بحركتها الأصلية لما احتيج إليها : أى الضم ، كما مر فى باب المضمرات [1] ، وإن كانت الميم بعد ضمة ، سواء كانت على الهاء كما فى قوله تعالى : (هُمُ الْمُؤْمِنُون) وفى قراءة حمزة (عَلَيْهُمُ القتال) أو على غيرها نحو (أَنْتُمُ الْفُقَرَاء) و « لَكُمُ الْمُلْكُ اليوم » و « لَمْ يَأْتِ بِكُمُ الله » فالمشهور ضم الميم تحريكا لها بحركتها الأصلية و إتباعا لما قبلها ، وجاء فى بعض اللغات كسرها للساكنين كما فى سائر أخواتها من ساكن قبل آخر .

قوله « ومذ » لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف ، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر : إما لأن أصلها الضم على ماقيل من كونها فى الأصل منذ ،

(١) ملخص ما ذكره فى شرح الكافية : أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته ، فأصل « ضربتم » مثلا ضربتو، فدفعا للبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبة الواو ، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح ، وإن لم يقع بعدها ضمير : فمنهم من يحذف الواو استثقالا لواو مضموم ما قبلها فى آخر الاسم ، ومنهم من لا يحذف ؛ لأن الاستثقال عنده خاص بالاسم المعرب ؛ فاذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقتضى لضمها ؛ فاذا التقت مع ساكن آخر فان كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها إتباعا ، ولأن الضم حركتها الأصلية ؛ ومنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين . وهو فى غاية القلة ، ومنعه أبو على الفارسى ؛ وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها إتباعا أو على أصل التخلص ، ومنهم من يضمها تحريكا لها بحركتها الأصلية لأنه لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة أجنبية

و إما لاتباع الذال للميم ، و إما لسكونه كالغايات كما مر فى بابه ، والتزموا الضم فى « نحن » ليدل على الجمعية كما فى هُمُو وأنتُمو

قوله « وكاختيار الفتح » «فى ألَمَ» قد ذكرنا مافيه ، والفتح فى نحو اضْرِبَنَّ وليضربَنَّ للساكنين عند الزجاج والسيرافى ، كما مر فى شرح الكافية

قال : « وَكَجَوَازِ الضَّمِّ إذَا كَانَ بَعْدَ الثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فِي كَلِمَتِهِ نَحْوُ وَقَالَتُ اخْرُجْ وَقَالَتُ اغْزِي ، بِخِلاَفِ إنِ امْرُؤٌ وَقَالَتِ ارْمُوا وَإنِ الْحُكْمُ » .

أقول : يعنى إذا كان بعد الساكن الثانى من الساكنين ضمة

قوله « أصلية » ليدخل نحو « وقَالَتُ اغزِى » لأن أصل الزاى الضمة ، إذ الياء لحقت باغزُ بضم الزاى ، وليخرج نحو « وقَالَتِ ارْمُوا » لأن أصل الميم الكسر ، إذ الواو لحقت بارْمِ بكسر الميم ، وليخرج نحو (إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ) لأن ضمة الراء تابعة لضمة الاعراب العارضة وتابع العارض عارض

قوله « فى كلمته » صفة بعد صفة لضمة : أى ضمة ثابتة فى كلمة الساكن الثانى ، ليخرج نحو « إنِ الْحُكْم» لأن ضمة الحاء و إن كانت لازمة للحاء لكن الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثانى ، إذ تقول : إن الحكم ، و إن الفرس ، والمطلوب من كونها فى كلمته لزومها له حتى يستحق أن تتبع حركتها حركةُ الساكن الأول ، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان بعد كسرة ، لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو (عَذَابٍ ارْكُضْ) وربما ضم أول الساكنين و إن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية ، إتباعا لضمة ماقبله ، نحو قُلُ اُضْربْ ، وقرىء فى الشواذ (قُمُ الليل) وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحة ، نحو « اصْنَعَ الخَيْرَ »

قال : « وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ اخْشَوُا الْقَوْمَ عَكْسَ لَوِ اسْتَطَعْنَا »

أقول : قوله « واختياره » أى : اختيار الضم فى واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخشَوُا القوم واخشَوُنَّ ؛ لتماثل حركات ما قبل النون فى جمع المذكر فى جميع الأبواب نحو اضرِبُنَّ واغزُنَّ وارمُنَّ واخشَوُنَّ ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين واو الجمع وغيره ، نحو لَوِ اسْتَطعْنا ، وكان واو الجمع بالضم أولى ، حملا لما قبل نون التأكيد فى جمع المذكر على حركة واحدة فى جميع الأبواب كما ذكرنا ، وكذا واو الجمع فى الاسم نحو « مُصْطَفَوُ الله » ليجانس نحو « ضاربُو القوم » واختير فى واو « لَوِ استطعنا » الكسر على الأصل ؛ لانتفاء داعى الضم كما كان فى واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع به او نحو « لَوِ استطعنا » فيكسر ، وكذا قد يشبه واو نحو اوْ بواو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل ، واختاروا الضم فى حَيْثُ لكونه كالغايات كما مر فى بابه

قال « وَجَوَازُ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فِى نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ بِخِلاَفِ رُدِّ الْقَوْمَ عَلَى الأَكْثَرِ ، وَوُجُوبِ الْفَتْحِ فِى نَحْوِ رُدَّهَا ، وَالضَّمِّ فِى نَحْوِ رُدُّهُ عَلَى الأَفْصَحِ ، والْكَسْرُ لُغَيَّةٌ ، وَغُلِّطَ ثَعْلَبٌ فِى جَوَازِ الْفَتْحِ »

أقول : اعلم أن بنى تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتحه كما فى نحو انْطَلْقَ وَلَمْ يَلْدَهُ ، نظرا إلى كونه فعلا مجتنبه الكسرة اللازمة أولى ، وأما فى ارْدُدِ الْقَوْمَ فعروضها سهل أمرها ، فيقول : مُدَّ وعَضَّ وعزَّ ، وفتح عَضَّ عنده ليس للإتباع ، وإلا قال مُدُّ بالضم وعزِّ بالكسر ؛ ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتباع كما فى مُنْذُ ، فيقول : مُدُّ وعِزِّ وعَضَّ ، والكسر فى عِزِّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر ، وإلا كسر عَضِّ ومُدِّ أيضاً ، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذى هو الأصل فى إزالة الساكنين ، وهم كعب وغنىٌّ ، فيقول : مُدِّ وعَضِّ وعِزِّ ، والكسر فى عز عنده ليس للاتباع ، وإلا أتبع فى مد وعض أيضا

وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الإدغام فى « هَلُمَّ » مع الفتح ؛ لتركبه مع « ها » فخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح [1]

وإن اتصل هذا المجزوم أو الموقوف بساكن بعده ، نحو رُدِّ ابْنَكَ ولم تَرُدِّ القوم ، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياسا على سائر ما يكون ساكنا قبل مثل هذا الساكن ، نحو اضْرِبِ القوم ، ومن العرب من تركه مفتوحا مع هذا الساكن أيضاً ، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون :

٧٥ — فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ
فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا [2]

---

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (حـ ٢ ص٦٨) : « وهو (يريد هلم) عند الخليل هاء التنبيه ركب معها « لم » أمر من قولك لم الله شعثه : أى جمع: أى اجمع نفسك إلينا فى اللازم ، واجمع غيرك فى المتعدى ، ولما غير معناه عند التركيب ؛ لأنه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى اجمع ؛ صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف ، ولم يقولوا فيه : هالم ، كما هو القياس عندهم في « اردد وامدد » ولم يقولوا : هلم وهلم (بضم الأول للاتباع وكسر الثانى على أصل التخلص من التقاء الساكنين) كما يجوز ذلك فى مد ، كل ذلك لثقل التركيب » اهـ

(٢) البيت من قصيدة لجرير بن عطية هجا بها الراعى النميرى ، ومطلعها :

أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِى إنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابَا

وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو منادى ، وجواب الشرط الذى هو قوله « إن أصبت » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والمبرد يجعل المتقدم جوابا . وقوله « لقد أصابا» مقول القول . والمراد لا تعتز ولا تتكبر . ونمير قبيلة الراعى المهجو ، وكعب وكلاب قبيلتان بلغتا عند الشاعر غاية السمو والرفعة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « فغضَّ الطرف » فان يونس على ماحكاه عنه سيبويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد ، والفتح لغة بنى أسد كما قاله جار الله فى المفصل

بفتح الضاد ، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه ، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازه المصنف فى الشرح ، وهو وهم (١)

واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف ، نحو رُدَّهَا وعَضَّهَا واسْتَعِدَّهَا ، وذلك لأن الهاء خفية فكأن الألف ولى المدغم فيه ، ولا يكون قبلها إلا الفتحة ، وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكر ضموا كلهم نحو رُدُّه وعَضُّه واسْتَعِدُّه ؛ لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الهاء ، فكأنك قلت رُدُّوا وعَضُّوا واسْتَعِدُّوا ، وليس الضم فى رُدُّهُ لإتباع ما قبله ؛

---

(١) قال الأشمونى فى شرحه على الألفية فى باب الادغام : «والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم ، لأنها حركة التقاء الساكنين فى الأصل ، ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قول جرير :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

نعم الضم قليل ، قال فى التسهيل فى باب التقاء الساكنين : « ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح » هذا لفظه » اهـ كلام الأشمونى ، وقال الجاربردى فى شرح الشافية : « بخلاف ما إذا لقى ساكنا بعده نحو رد القوم ؛ فان المختار حينئذ الكسر ؛ لأنه لو لم يدغم وقيل « اردد القوم » لزم الكسر ؛ فلما أدغموا أبقوا الثانى على حركته ؛ ومنهم من يفتحه ؛ قال جرير :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْأَيَّامِ

قد روى « ذم » بالكسر أيضا ، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ » اهـ ، وبعد سماع هذا لامحل لتوهيم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة ، وإذا كان معتمد الرضى أن سيبويه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعدية ذلك إلى غير سيبويه من العلماء ، وقد رأيت فى نص الأشمونى أن ابن جنى ممن حكى الضم ، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب فى الاستناد إليه ، وكفى بابن جنى مستندا

وإلا لم يضم فى عَضّه واسْتَعِدّه ، وورد فى بعض اللغات كسر المدغم فيه ، وذلك لأنه إذا كسر انكسر الهاء أيضاً تبعا له كما هو عادته فى بِهِ وغلامِهِ ، فينقلب الواو ياء ، فلو بقيت الهاء على أصلها لاستكره ؛ لأن الواو الساكنة كأنها بعد الضمة بلا فصل ، لخفاء الهاء ، وجوز ثعلب فى الفصيح من غير سماعٍ فتحَ المدغم فيه مع مجىء هاء الغائب بعده ، نحو رُدَّه وعَضَّه . وقد غلطه جماعة ، والقياس لا يمنعه ؛ لأن مجىء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل كقَوْل وطَوْل

واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف ، نحو رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا وردَدْنَ وغيرها ، فإن بنى تميم وافقوا فيه الحجازيين فى فك الإدغام للزوم سكون الثانى ، وزعم الخليل وغيره أن أناسا من بنى بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَّنَ ويَرُدَّنَ ورُدَّنَ فى المضارع والماضى والأمر ، وكذا رَدَّتُ ، نظرا إلى عروض اتصال الضمائر ؛ فيحركون الثانى بالفتح للساكنين ، قال السيرافى : هذه لغة رديئة فاشية فى عوام أهل بغداد

قال : « وَالْفَتْحِ فِى نُونِ مِنْ مَعَ اللَّامِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ ، وَالْكَسْرُ ضَعِيفٌ ، عَكْسُ مِنِ ابْنِكَ ، وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَعَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ »

أقول : أى وكوجوب الفتح فى نون « من » اعلم أن نون « من » إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه ، وذلك لكثرة مجىء لام التعريف بعد من ، فاستثقل توالى الكسرتين مع كثرته ، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة ، وإلا جاز هَلَ الرَّجُل ، قال الكسائى : وإنما فتحوا فى نحو مِنَ الرَّجل ؛ لأن أصل من مِنَا ، ولم يأت فيه بحجة ، وهذا كما قال أصل كَمْ كَمَا ، وأما إذا ولى نون « مِنْ » ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل ، نحو مِنِ ابْنِك ، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال ، قال سيبويه : وقد فتحه

جماعة من الفصحاء فرارا من الكسرتين ، وقد كسر أيضاً بعض العرب – وليس بمشهور – نُونَ مِنْ مع لام التعريف على الأصل ، ولم يبال بالكسرتين لعروض الثانية

والتزموا أيضا الفتح فى الساكن الثانى إذا كان الأول ياء نحو أَيْنَ وكَيْفَ ، فرارا من اجتماع المتماثلين ، أعنى الياء والكسرة ، لو كسروا على الأصل ، واستثقالا للضمة بعد الياء لو ضموا ، وقد شذ من ذلك حَيْثُ فإنهم جوزوا ضمه فى الأفصح الأشهر وفتحه على القياس المذكور وكسره على ضعف ، والأخيران قليلان ، ووجه الضم قد تقدم ، وأما الكسر فعلى الأصل وإن كان مخالفاً للقياس المذكور ؛ لأن الأول ياء ، لكن مجىء الضم مخالفا للقياس المذكور جوز المخالفة بالكسر أيضا

قوله « وعَنْ على الأصل » أى : يكسر نونه مع أى ساكن كان ، إذ لا يجتمع معه كسرتان كما فى مِن ، وحكى الأخفش « عَنُ الرَّحُلِ » بالضم ، قال : وهى خبيثة شبه بقولهم : قُلُ انْظُرُوا ، يعنى أنه حرك النون بالضم إتباعا لضمة الجيم ، ولم يعتد بالراء المدغمة ، وفيه ضعف ؛ لعدم جواز الضم فى « إنِ الْحُكم » مع أن الضمة بعد الساكن الثانى بلا فصل ، فكيف بهذا ؟ فلو صح هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره ، ولو قيس أيضا لم يجز القياس إلا فى مثله مما بعد الساكن فيه ضم ، نحو عَنُ الْحُكم ، أو بينهما حرف نحو عَنُ الْعَضُد .

قال : « وَجَاءَ فِى الْمُغْتَفَرِ النَّقُرْ وَمِنَ النَّقُرْ وَاضْرِبُهْ وَدَأَبَّةٌ وشَأَبَّةٌ [وجَأَنٌّ] ، بخِلَافِ تَأْمُرُونِّى »

أقول : يعنى جاء فى نوعين مغتفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما ، وذلك لكراهتهم مطلق التقاء الساكنين : أحدهما ما يكون سكون الثانى فيه

للوقف وأولهما غير حرف اللين ، نحو جاءنى عَمْرو ومررت بعمرو ، فتحرك الأول بحركة الثانى ، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركة الخفية ، كما ذكرنا فى أول هذا الباب ، فتحريكه بحركة كانت ثابتة فقصد حذفها دالة على معنى أولى ، كما يجىء فى باب الوقف ، فإن كان الساكن الثانى هاء المذكر ، نحو اضْرِبْه ومِنْه وضَرَبْتُهُ ، جاز نقل حركة الهاء إلى الساكن الذى قبله ، فتقول اضْرِبُهْ ومِنُهْ وضَرَبْتُهْ ، و بعض بنى تميم من بنى عدى يحذفون حركة الهاء و يحركون الأول بالكسر فيقولون : ضَرَبْتِهِ وأخَذْتِهْ ، كما تقول : ضربت المرأة ، على ما يجىء فى باب الوقف ، وثانى النوعين ما يكون الساكن الثانى فيه مدغماً والأول ألف نحو الضَّالِّين ، فتقلب الألف همزة مفتوحة ، كما يحكى عن أيوب السختيانى فى الشواذ (ولا الضَّأَلِّين) وحكى أبو زيد عنه دَأَبَّة وشَأَبَّة ، وأنشد :

٧٦ — يَاعَجَبَا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أَرْنَبَا
خَاطِمَهَا زَأَمَّهَا أَنْ تَذْهَبَا فَقُلْتُ أَرْدِفْنِي فَقَالَ مَرْحَبَا (١)

أى : زَامَّها ، فقلبها همزة مفتوحة ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

---

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور أنشدها فى اللسان (ق ب ب)و (ق ب ن) ولم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وحمار قبان : دويبة مستديرة تتولد في الأماكن الندية ، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة ، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجليها ، وهي أقل سواداً من الخنفساء وأصغر منها ولها ستة أرجل . ووزنها فعلان على الراجح ، ومنهم من يقول : وزنها فعال ، وليس بشىء ، لأن منعهم إياها من الصرف دليل على أن وزنها فعلان . وقوله : زأمها ، أصله زامها : أى ممسكا بزمامها . وأن تذهب : على تقدير حرف الجر : أى من أن تذهب ، أو على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافة أن تذهب ، أو نحو ذلك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « زأمها » حيث همز الألف فرارا من التقاء الساكنين ، وفتحة الألف لما ذكر المؤلف

الساكنين ، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد (عن ذَنْبِه إِنْسٌ ولا جَأْنٌّ) قال المبرد : قلت للمازنى : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله [1] ، وذهب الزمخشرى والمصنف إلى أن جعل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين .

فإن قيل : فالتقاء الساكنين فى نحو دَابّة أسهل من نحو تُمُودَّ الثوب ؛ لأن الألف أقعد فى المد من أخويه ، فلم لم يفر من الساكنين فى تمود ؟

فالجواب أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل فى كلامهم من نحو دَابّة وشابّة ، وإنما قلبت الألف همزة دون الواو والياء لاستثقالهما متحركين مفتوحاً ماقبلهما ، كما يجىء فى باب الإعلال ، ولأنه يلزم قلبهما ألفين فى مثل هذا الحال ، ويجوز

(١) قول المؤلف حكاية عن المازنى فى جوابه على المبرد : « ولا أقبله » معناه محتمل لأحد وجهين : الأول أن الضمير المنصوب عائد على القياس المفهوم من قوله : « أتقيس ذلك » وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس ولا أقبل القياس إن قال به قائل ، والثانى أن الضمير المنصوب راجع إلى اسم الاشارة المقصود به قراءة عمرو بن عبيد ، وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس على هذه القراءة ولا أقبلها ، وفى الوجه الثانى نظر ، فقد كان عمرو بن عبيد من الجلالة والامامة بحيث لا يدفع ما يرويه . نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحة الاسناد إليه فكأنه يقول : لا أقبل نسبة هذه القراءة إلى عمرو بن عبيد ، بقى أن نقول : إن مثل هذه القراءة قد جاء فى قوله تعالى (ولا الضأَلِّين) عن أيوب السختيانى فلا محل لانكارها ، قال العلامة القرطبي (ج ١ ص ١٣١) وقرأ أيوب السختيانى (وَلاَ الضَّأْلِّين) بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء الساكنين ، وهى لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلاَ جأَنٌّ) فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب دَأَبّة وشأَبّة ، قال أبو الفتح : وعلى هذا قول كثير :

* إِذَا مَا الْغَوَانِى بِالْعَبِيطِ احْمَأَرَّتِ * » اه

أن يقال : إن قَلْب الألف فى نحو دابة همزةً ليس للفرار من الساكنين ، بل هو كما فى العألم والبأز ، كما يجىء فى باب الإبدال ، فلما قلبوها همزة ساكنة لم يمكن مجىء الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف ، فحرك أول الساكنين كما هو الأصل ، إلا أنه فتح لأن الفتحة من مخرج البدل والمبدل منه : أى الهمزة والألف ، لأنهما من الحلق ،

وإن كان للألف أصل متحرك بحركة حركت الهمزة بتلك الحركة ، قال :

٧٧ — يَادَارَ مَيٍّ بِدَكَادِيكِ الْبُرَقْ
صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقْ (١)

قوله « بخلاف تأمرونّى » يعنى أول الساكنين إذا كان ألفا فى هذا الباب فُرَّ من الساكنين بقلبه همزة متحركة

وأما إذا كان واوا كتمودّ وتأمرونّى ، أو ياء كدويبّة وخُوَيْصَّة ، فلا ؛ لكثرة الساكنين كذلك ، وأولهما ألف دون الواو والياء

(الابتداء همزة الوصل) قال: « الابتِدَاءُ : لاَ يُبْتَدَأُ إلاَّ بِمُتَحَرِّكٍ كَمَا لاَ يُوقَفُ إلاَّ عَلَى سَاكِنٍ ، فَإنْ كَانَ الأوَّلُ سَاكِنًا — وَذٰلِكَ فى عَشَرَةِ أسْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ ، وَهِىَ ابْنٌ ، وَابْنَةٌ ، وَابْنُمٌ وَاسْمٌ ، وَاسْتٌ ، وَاثْنَانِ ، وَاثْنَتَانِ ، وَامْرُؤٌ ، وَامْرَأَةٌ ، وَايْمُنُ اللهِ ؛ وَفِى كُلِّ

(١) هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، والدكاديك : جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبد فى الأرض من غير أن يرتفع ، والبرق : جمع برقة ، وهي غلظ فى حجارة ورمل ، ورواه الجوهرى : بالدكاديك البرق ، على الوصف . وصبراً : مفعول مطلق ، والمشتئق : المشتاق ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، حيث همز الألف حين أراد الوقف وحرك الهمزة بحركة الحرف الذى كان أصلا للالف . وبيان ذلك أن المشتئق اسم فاعل ، وأصله مشتوِق — بكسر الواو ، لأن الاصل فيه الشوق ، فحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً فصار مشتاقاً فلما همز الألف حركها بالحركة التى كانت للواو

مَصْدَرٍ بَعْدَ أَلِفِ فِعْلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا ، كَالْاقْتِدَارِ وَالْاسْتِخْرَاجِ ، وَفِي أَفْعَالِ تِلْكَ الْمَصَادِرِ مِنْ مَاضٍ وَأَمْرٍ ، وَفِي صِيغَةِ أَمْرِ الثُّلَاثِيِّ ، وَفِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ ـ أُلْحِقَ فِي الْابْتِدَاءِ خَاصَّةً هَمْزَةُ وَصْلٍ مَكْسُورَةٌ ؛ إِلَّا فِيمَا بَعْدَ سَاكِنِهِ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فَإِنَّهَا تُضَمُّ ، نَحْوُ اُقْتُلْ ، اُغْزُ ، اُغْزِي ، بِخِلَافِ ارْمُوا . وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَأَيْمُنٍ فَإِنَّهَا تُفْتَحُ)

أقول : الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جنى إلى أنه متعسر لا متعذر ، وقال : يجيء ذلك فى الفارسية نحو شْتُرْ وَسْطَام ، والظاهر أنه مستحيل ولا بد من الابتداء بمتحرك ، ولما كان ذلك المتحرك فى شْتَرْ وَسْطَام فى غاية الخفاء كما ذكرنا ظُنّ أنه ابتدىء بالساكن ، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور ، كما يُحَسُّ فى نحو عمرو، وقْفاً ، بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية ، وللطف الاعتماد لا يتبين ، وأما الوقف على متحرك فليس بمستحيل ، ولا يريد بالوقف الوقف الصناعى ؛ فإنه ليس إلا على الساكن أو شبهه مما يرام حركته ، بل يريد به السكوت والانتهاء

واعلم أن الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركا ، ولا يكون أولها ساكناً على وجه القياس، إلا فى الأفعال وما يتصل بها من المصادر على ما سيأتى ، وذلك لكثرة تصرف الأفعال وكونها أصلا فى الإعلال من القلب والحذف ونقل الحركة، على ماسيأتى ؛ فجوّز فيها تسكين الحرف الأول ، ولم يأت ذلك فى الاسم الصّرف إلا فى أسماء معدودة غير قياسية ، وهى العشرة المذكورة فى المتن ، ولا فى الحرف إلا فى لام التعريف وميمه ، والهمزة فى الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن ؛ إذ هى ثلاثية فتكون ضعيفة الخلْقة ، وقد حذف لامآتها نسياً ، أو هى فى حكم المحذوف ، وهو وَهْن على وَهْن ؛ لأن المحذوف نسيا كالعدم ، وليس يجب فى جميع الثلاثى المحذوف اللام إبدال الهمزة منها ، ألا ترى إلى غد ويد وحر ؟

فنقول : لما نُهِكت هذه الأسماء بالإعلال الذى حقه أن يكون فى الفعل شابهت الأفعال ؛ فلحقها همزة الوصل عوضا من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو ابْنِيّ وَبَنَوِيّ ، وقولك : أبْنُم وأمْرُؤْ وأيْمُن ليست بمحذوفة الأواخر ، وميم أبْنِم بدل من اللام : أى الواو ، لكن لما كانت النون والراء فى ابنم وامرىء تتبع حركتُهما حركةَ الإعراب سدهما صارتا كحرف الإعراب ، على أنه قيل : إن ميم أبنم زائدة (١) كميم زُرْقُم (٢) وسُتْهُم (٣) واللام محذوفة ،

(١) قال فى اللسان : « وروى عن أبى الهيثم أنه قال : يقال : هذا ابنك ، ويزاد فيه الميم فيقال : هذا ابنمك ، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين ، فقيل : هذا ابنمك ، فضمت النون والميم ، وأعرب بضم النون وضم الميم ، ومررت بابنمك ورأيت ابنمك ، تتبع النون الميم فى الاعراب ، والألف مكسورة على كل حال ، ومنهم من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع النون مفتوحة على كل حال ، فيقول : هذا ابنمك ، ومررت بابنمك ، ورأيت ابنمك ، وهذا ابنم زيد ، ومررت بابنم زيد ، ورأيت ابنم زيد ، وأنشد لحسان :

وَلَدْنَا بَنِي الْعَنْقَاءِ وَابْنَيْ مُحَرِّقٍ فَأَكْرِمْ بِنَا خَالاً وَأَكْرِمْ بِنَا ابْنَمَا

وزيادة الميم فيه كما زادوها فى شدقم وزرقم وشجعم (كجعفر فى الأول والثالث وكبرثن فى الثانى) لنوع من الحيات ، وأما قول الشاعر :

* وَلَمْ يَحْمِ أَنْفًا عِنْدَ عِرْسٍ وَلاَ ابْنِمِ *

فإنه يريد الابن ، والميم زائدة » اه وبيت حسان لا يرجح أحد المذهبين على الآخر ، لجواز أن تكون فتحة النون تابعة لفتحة الميم . ولجواز أن تكون هى الفتحة الملتزمة فى الوجه الثانى ، و« ابنما » فيه تميز ، وإنما جىء بالبيت دليلا على استعمال ابنم بالميم

(٢) قال اللسان : « الزرقم : الأزرق الشديد الزرق (بوزن فرح) والمرأة زرقم أيضا ، والذكر والأنثى فى ذلك سواء ، قال الراجز :

لَيْسَتْ بِكَحْلاَءَ وَلَكِنْ زُرْقُمُ وَلاَ بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُتْهُمُ

وقال اللحيانى : رجل أزرق وزرقم ، وامرأة زرقاء بينة الزرق وزرقة » اه

(٣) قال فى اللسان : « الجوهرى : والاست العجز ، وقد يراد بها حلقة الدبر وأصلها ستة على فعل — بالتحريك ، يدل على ذلك أن جمعه أستاه ، مثل جمل

. . . .

وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجمعان أيضا على أفعال ؛ لأنك إذا رددت الهاء التى هى لام الفعل وحذفت العين قلت : سه ـ بالفتح ، قال الشاعر أوس :

شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غَثُّهَا وَسَمِينُهَا وَأَنْتَ السَّهُ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَصْرُ

يقول : أنت فيهم بمنزلة الاست من الناس ، وفى الحديث « العين وكاء السه » بحذف عين الفعل ، ويروى « وكاء الست » ـ بحذف لام الفعل ، ويقال للرجل الذى يستذل : أنت الاست السفلى ، وأنت السه السفلى ، ويقال لأرذال الناس : هؤلاء الأستاه ، ولأفاضلهم : هؤلاء الأعيان والوجوه ، قال ابن برى : ويقال فيه ست أيضا ، لغة ثالثة ، قال ابن رميض (بصيغة التصغير) العنبرى :

يَسِيلُ عَلَى الحَاذَيْنِ وَالسَّتِ حَيْضُهَا كَمَا صَبَّ فَوْقَ الرُّجْمَةِ الدَّمَ نَاسِكُ

وقال أوس بن مغراء :

لَا يُمْسِكُ السَّتَ إِلَّا رَيْثَ يُرْسِلُهَا إِذَا أَلَحَّ عَلَى سِيسَائِهِ العُصُمُ

يعنى : إذا ألح عليه بالحبل ضرط ، قال ابن خالويه : فيها ثلاث لغات : سه ، وست ، واست ، والسته : عظم الاست ، والسته : مصدر الأسته ، وهو الضخم الاست ، ورجل أسته : عظيم الاست بين السته إذا كان كبير العجز ، والستاهى والستهم مثله ، قال الجوهرى : والمرأة ستهاء ، وستهم ، والميم زائدة . . . . قال ابن سيده : رجل أسته ، والجمع سته وستهان ، هذه عن اللحيانى ، وامرأة ستهاء كذلك ، ورجل ستهم ، والأنثى ستهمة كذلك ، الميم زائدة ... قال أبو منصور : رجل ستهم ، إذا كان ضخم الاست ، وستاهي مثله والميم زائدة ، قال النحويون : أصل الاست سته ، فاستثقلوا الهاء لسكون التاء ، فلما حذفوا الهاء سكنت السين ؛ فاحتيج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن ، فقيل : الاست ، قال : ومن العرب من يقول السه ـ بالهاء عند الوقف ، يجعل التاء هى الساقطة ، ومنهم من يجعلها هاء عند الوقف وتاء عند الادغام ، فاذا جمعوا أو صغروا ردوا الكلمة إلى أصلها فقالوا فى الجمع : أستاه ، وفى التصغير ستيهة ، وفى الفعل سته يسته فهو أسته » اه بتصرف

وأما أيمن الله [1] فإن نونه لما كانت تحذف كثيراً نحو أيم الله ؛ والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم

(١) قال فى اللسان : «قال الجوهرى : وايمن : اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، ولم يجئ فى الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها ، قال : وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء ، تقول : لايمن الله ، فتذهب الألف فى الوصل ، قال نصيب :

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ لَايْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِى

وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير لايمن الله قسمى ، ولايمن الله ما أقسم به ، وإذا خاطبت قلت : لايمنك ، وفى حديث عروة بن الزبير أنه قال : لايمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت ، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت ، وربما حذفوا منه النون ، قالوا : أيم الله ، وإيم الله أيضا — بكسر الهمزة ، وربما حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة ، قالوا : م الله ثم يكسرونها ، لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالباء ، فيقولون : مِ الله وربما قالوا : مُن الله — بضم الميم والنون ، ومَن الله — بفتحهما ، ومِن الله — بكسرهما ، قال ابن الأثير : أهل الكوفة يقولون : أيمن جمع يمين القسم ، والألف فيها ألف وصل تفتح وتكسر ، قال ابن سيده : وقالوا : أيمن الله وأيم الله ، وإيمن الله ، وإيم الله ، وم الله (بضم الميم) فحذفوا ، وم الله (بفتح الميم) أجرى مجرى م الله (بكسر الميم) . قال سيبويه : وقالوا : لَأيم الله ، واستدل بذلك على أن ألفها ألف وصل ، قال ابن جنى : أما أيمن فى القسم ففتحت الهمزة منها ، وهى اسم ؛ من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا فى القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف ، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف ، وأيضا فقد حكى يونس : إيم الله — بالكسر ، ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم فى مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ، فقالوا مرة : م الله ، ومرة م الله ، ومرة م الله (بضم الميم وفتحها وكسرها) فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ، ففتحوا همزته تشبيها بهمزة لام التعريف » اه كلام

وأصل ابن بَنَو ـ بفتح الفاء والعين (١) ـ لأن جمعه أبناء ، والأفعال قياس

اللسان ، وقال المؤلف فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ٣١٣) ما نصه : « وأيمن الله عند الكوفيين جمع يمين ؛ فهو مثل يمين الله ، جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل فى همزة أل المعرفة ، وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة : أى بركة الله يمينى ، وهمزته للوصل فى الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته ، وإنما كان الأغلب فتح الهمزة ؛ لكثرة استعماله ، ويستبعد أن تكون الهمزة فى الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا ؛ لعدم إفعل ـ بكسر الهمزة فى الأسماء والأفعال (يريد بكسر الهمزة مع سكون الفاء وضم العين) ولذا قالوا فى الأمر من نحو نصر : انصر ـ بضم الهمزة ، ويستبعد أصالة إفعل فى المفردات أيضا ، فيصدق ههنا قوله :

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَبْتَئِسْ بِهَا   كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ »

اهـ كلام المؤلف

ويريد المؤلف بقوله « ويستبعد أصالة إفعل فى المفردات أيضا » أنه لا يجوز أن يكون إيمن مكسور الهمزة فى الأصل مع كونها فاء الكلمة ؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون وزنه فعللا ـ بكسر الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى ـ وهو غير موجود فى كلامهم . ومما نقلناه لك من عبارة المؤلف فى شرح الكافية تعلم أن ابن الأثير أراد من العبارة التى حكاها صاحب اللسان عنه وهى قوله « والألف فيها ألف وصل » أن همزة أيمن صيرت همزة وصل لكثرة الاستعمال وإن كانت همزة قطع فى أصل الوضع ؛ فيتفق ما حكاه ابن الأثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم ، لأن همزة أفعل صيغة للجمع لا تكون إلا همزة قطع فغير معقول أن يزعم الكوفيون أنها همزة وصل وضعا

(١) قال فى اللسان : « والابن : الولد ، ولامه فى الأصل منقلبة عن واو عند بعضهم ، وقال (يريد ابن سيده) فى معتل الياء : الابن الولد فعل (بفتح أوله وثانيه) محذوفة اللام مجتلب لها ألف الوصل . قال : وإنما قضى أنه من الياء لأن بنى يبنى أكثر فى كلامهم من يبنو ، والجمع أبناء ، قال ابن سيده : والأنثى ابنة وبنت ، الأخيرة على غير بناء مذكرها ، ولام بنت واو

فَعَل مفتوح العين ، كأجبال ، وقياس فَعْل ساكن العين إذا كان أجوف

والتاء بدل منها ، قال أبو حنيفة : أصله بنوة (بكسر أوله وسكون ثانيه) ووزنها فعل ، فألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن حلس ، فقالوا : بنت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لاخبرة له بهذا اللسان . وذلك لسكون ماقبلها . هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ، وقد نص عليه فى باب مالا ينصرف فقال : لو سميت بها رجلا لصرفتها معرفة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، على أن سيبويه قد تسمح فى بعض ألفاظه فى الكتاب فقال فى بنت : هى علامة تأنيث ، وإنما ذلك تجوز منه فى اللفظ لأنه أرسله غفلا ، وقد قيده وعلله فى باب مالا ينصرف ، والأخذ بقوله المعلل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل ، ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لاتبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث ، قال : وأعنى بالصيغة فيها بناءها على فعل (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأصله فعل (بفتح الأول والثانى) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، وإبدال الواو فيها لازم لأنه عمل اختص به المؤنث ، ويدل أيضا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقبهما فيها على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ابنة وبنت ، فالصيغة فى بنت قائمة مقام الهاء فى ابنة ، فكما أن الهاء علامة تأنيث فكذلك صيغة بنت علامة تأنيثها ، وليست بنت من ابنة كصعب من صعبة ، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن ، ولا دلالة فى البنوة على أن الذاهب من بنت واو ، لكن إبدال التاء من حرف العلة يدل على أنه من الواو ، لان إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء . . . . قال الزجاج : ابن كان فى الأصل بنو أو بنو (بكسر فسكون فى الأول وبفتحتين فى الثانى) والألف ألف وصل فى الابن ، يقال : ابن بين البنوة ، قال : ويحتمل أن يكون أصله بنيا ، قال : والذين قالوا « بنون » كأنهم جمعوا بنيا بنون وأبناء جمع فعل أو فعل (بكسر فسكون فى الاول وبفتحتين فى الثانى) قال : وبنت تدل على أنه يستقيم أن يكون فعلا (بكسر فسكون) ، ويجوز أن يكون فعلا (بفتحتين) نقلت إلى فعل (بكسر فسكون) كما نقلت أخت من فعل

كأثواب وأبيات ، ولا يجوز أن يكون أبناء كأقفال فى جمع قُفْل ولا كأجذاع فى جمع جِذْعٍ ؛ لدلالة بَنُونَ على فتح باء واحده

وابنة فى الأصل بَنَوة ؛ لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو ؛ لقولهم فى المؤنث بنت ، و إبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء ، وأيضاً البنوة يدل عليه ، وأما الفتوة فى الفتى فعلى غير القياس (١)

(بفتحتين) إلى فعل (بضم فسكون) . فأما بنات فليس بجمع بنت على لفظها ، إنما ردت إلى أصلها ، فجمعت بنات على أن أصل بنت فعلة (بفتح الأول والثانى) مما حذفت لامه . قال : والأخفش يختار أن يكون المحذوف من ابن الواو ، قال : لأنه أكثر ما يحذف ، لثقله ، والياء تحذف أيضا لأنها تثقل، قال :والدليل على ذلك أن يدا قد أجمعوا على أن المحذوف منه الياء ، ولهم دليل قاطع مع الاجماع يقال : يديت إليه يدا ، ودم محذوف منه الياء ، والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو لأنهم يقولون : الفتوة ، والتثنية فتيان ، فابن يجوز أن يكون المحذوف منه الواو أو الياء ، وهما عندنا متساويان ، قال الجوهرى : والابن أصله بنو ، والذاهب منه واو كما ذهب من أب وأخ ، لأنك تقول فى مؤنثه : بنت وأخت ، ولم نر هذه الهاء تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو ، يدلك على ذلك أخوات وهنوات فيمن رد . وتقديره من الفعل فعل — بالتحريك ، لأن جمعه أبناء مثل جمل وأجمال ، ولا يجوز أن يكون فعلا (بكسر فسكون) أو فعلا (بضم فسكون) اللذين جمعها أيضا أفعال مثل جذع وقفل ، لانك تقول فى جمعه : بنون — بفتح الباء ، ولا يجوز أيضا أن يكون فعلا — ساكنة العين ، لأن الباب فى جمعه إنما هو أفعل مثل كلب وأكلب أو فعول مثل فلس وفلوس » اه

(١) قد بان لك مما نقلناه عن اللسان أن البنوة لا تصلح دليلا على أن لام ابن واو لأنها مثل الفتوة ، وهي لا تصلح دليلا على أن لام الفتي واو ؛ لأنهم قالوا فى تثنيته : فتيان ، ولم يقولوا : فتوان ، ولو أنهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلا ، ولكن صريح كلام القاموس يقضى بأن الفتى مما جاءت لامه عن العرب بوجهين

واسم فى الأصل سِمْوٌ أو سُمْوٌ كجِذْعٍ وقُفْلٍ ؛ بدليل قولهم سُمٌ أيضاً من غير همزة وصل ، قال :

٧٨ — * بِاسْمِ الَّذِى فِى كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ *

وروى غير سيبويه اسم — بضم همزة الوصل — وهو مشتق من سَمَا ؛ لأنه يسمو بمسماه ويُشْهِرُه ، ولولا الاسم لكان خاملا ، وقال الكوفيون : أصله وسْمٌ ؛ لكون الاسم كالعلامة على المسمى ؛ فحذف الفاء وبقى العين سا كنا

بالواو وبالياء ، إذ يقول : « والفتى : الشاب والسخى الكريم ، وهما فتيان ، وفتوان ، الجمع فتيان وفتوة وفتوو وفتى (كدلى) » اه

وبهذا تعلم أن قول من قال : إن البنوة لا تصلح دليلا على أن لام ابن واو محتجا بالفتوة ؛ ليس بشىء ، كما أن قول الرضى « وأما الفتوة فى الفتى فعلى غير القياس » غير سديد أيضا ، ولعل منشأه ظنهم أن العرب لم تقل فى تثنية الفتى إلا فتيان

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه أبو زيد فى نوادره إلى رجل من كلب ، وأورد قبله بيتين هما :

* أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلاً يُقَرِّمُهْ * فَهْوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقاً يَعْلَمُهْ *

والضمير فى « أرسل » يعود إلى الراعى ، والضمير من « فيها » يعود إلى الابل ، والبازل : البعير الذي انشق نابه ، وذلك إذا كان فى السنة التاسعة . ومعنى يقرمه : يمنعه عن الاستعمال ليتقوى للفحلة : أى الضراب ، والضمير فى « فهو » يعود إلى البازل ، وفى « بها » يعود إلى الابل ، ومعنى ينحو : يقصد ، والجار فى قوله «باسم» من بيت الشاهد يتعلق بأرسل ، والمعنى أرسل هذا الراعى باسم الله الذي يذكر اسمه فى كل سورة هذا الفحل فى هذه الابل للضراب فهو يقصد فى ضرابها الطريق التي تعودها . والاستشهاد بالبيت على أنه قد جاء فى اسم سم من غير همزة وصل ، وقد رويت كلمة « سمه » فى هذا البيت بضم السين وكسرها كما ذكره ابن الانبارى فى كتابه « الانصاف فى مسائل الخلاف »

فجيء بهمزة الوصل ، ولا نظير له على ماقالوا ؛ إذ لا يحذف الفاء و يؤتى بهمزة الوصل ، والذى قالوا و إن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة أشبه ، لكن تصرفاته — من التصغير والتكسير كسُمَيّ وأسماء وغير ذلك كالسَّمِيّ على وزن الحليف ، ونحو قولهم تسمَّيت وسميت — تدفع ذلك ، إلا أن يقولوا : إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء فى موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف ؛ إذ موضع الحذف اللام ، ثم حذف نسيا ، ورد فى تصرفاته فى موضع اللام ؛ إذ حُذِف فى ذلك المكان

وأصل است سَتَه — كجبل — بدليل أستاه ، ولا يجوز أن يكون كأقفال وأجذاع ؛ لقولهم فى النسب إلى است : سَتَهِىٌّ ، وفيه ثلاث لغات : است . وستٌ ، وسهٌ ، كما ذكرنا فى النسبة ، وأصل اثنان ثَنَيان [1] — كفتيان — لقولهم فى النسب إليه : ثنَوِى ، وكذا اثنتان ، كما مر فى باب النسب ، وقد ذكرنا أيمن الله والخلاف فيه فى شرح الكافيه [2]

قوله « فى كل مصدر بعد ألف فعله الماضى أربعة » احتراز من نحو أكرم ، فان بعد ألف فعله الماضى ثلاثة ؛ فالهمزة فى ماضيه وأمره ومصدره همزة قطع ، و إنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها ، فجوزوا تصريفها على الوجه المستبعد أيضاً ، أعنى سكون الأوائل ، وخصوا ذلك بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثى ؛ لأن الخفة بالثقيل أولى ، وأما فى فاء الأمر من الثلاثى ، نحو اخرج ، فلكونه مأخوذاً من المضارع الواجب تسكين فائه ؛ لئلا يجتمع أربع متحركات فى كلمة ، وإنما لم يسكن عينه لأنها لمعرفة الأوزان ، وأما اللام فللإعراب ، ولم يسكن حرف المضارعة ؛ لأنه

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٢٢١)

(٢) قد سبق أن نقلنا لك عبارته من شرح الكافية (انظر ص ٥٤ من هذا الجزء)

زاد على الماضى بحرف المضارعة ، فلو سَكَّنْتَ أوله لاحتجت إلى همزة الوصل ؛ فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعة فى أمر المخاطب للتخفيف — لكونه أكثر استعمالا من أمر الغائب — احتيج فى الابتداء إلى همزة الوصل ، وألحقوا بالأفعال التى فى أوائلها همزة وصل مصادرَها و إن كانت المصادر أصول الأفعال فى الاشتقاق على الصحيح ؛ لأنها فى التصرف والاعتلال فروع الأفعال ، كما يبين فى باب الإعلال ، نحو لا ذَلِيَاذاً ولا وَذلِوّاذاً ، وأما أسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت من أوائلهما همزة الوصل و إن كانا أيضا من الأسماء التابعة للفعل فى الإعلال ؛ للميم المتقدمة على الساكن ، كما سقطت فى المضارع لتقدم حرف المضارعة

قوله « وفى أفعال تلك المصادر من ماض وأمر » و إنما لم يكن فى المضارع ؛ لما ذكرناه ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة : تسعة من الثلاثى المزيد فيه ، كانطلَقَ ، واحْمَرّ ، واحْمَارّ ، واقْتَدَر ، واستخرج ، واقعنسس ، واسلنقى ، واجلوذ ، واعشوشب ، واثنان من الرباعى المزيد فيه ، نحو احرنجم ، واقشعر ؛ وقد يجىء فى تفعَّل وتفاعل إذا أدغم تاؤهما فى الفاء ، نحو اطَّيَّر واثَّاقل

قوله « وفى صيغة أمر الثلاثى » أى : إذا لم يتحرك الفاء فى المضارع ؛ احترازا عن نحو قُلْ ، و بِعْ ، وخَفْ ، وشِدَّ ، وعُدَّ ، من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد

قوله « وفى لام التعريف وميمه » قد مر ذلك فى باب المعرفة والنكرة (١)

---

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٢٢) عند شرح قول ابن الحاجب فى تعداد أنواع المعرفة « وما عرف باللام » مانصه : « هذا مذهب سيبويه ، أعنى أن حرف التعريف هى اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فتحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر ؛ لكثرة استعمال لام التعريف ، والدليل على أن اللام هى المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف إياها نحو بالرجل ، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال ؛ فلم يتخطها العامل الضعيف ، وأما نحو ألا تفعل و إلا تفعل

قوله « فى الابتداء خاصــة » لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن ، فإذا لم يبتدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتج إلى الهمزة ، بل إن كان آخر الشيء — إن كان أكثر من حرف كغلام الرجل ، أو ذلك الشيء إن كان على حرف واحد — متحركا ، نحو والله ؛ اكتفى به ، وإن كان ساكنا حرك ، نحو قلِ الله والاستغفار

قوله « مكسورةٌ » الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصــل ؛ لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مَدًّا المحتاج إلى حركته ، وظاهر كلام سيبويه

وبلا مال فلجعلهم « لا » خاصــة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة ؛ فلذا يقولون : اللافرس واللانسان ، وأما نحو « بهذا » و(فَبِمَا رَحْمَةٍ) فأن الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ماقبله ولامعنى ما بعده عد الفصل به كلافصل ، وللامتزاج التام بين اللام ومادخلته كان نحو الرجل مغايرا لرجل حتى جاز توالیهما فى قافيتين ولم يكن إيطاء ، وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج ، وأيضا دليل التنكير : أى التنوين ، على حرف ، فالاولى كون دليل التعريف مثله ، وقال الخليل : أل بكمالها آلة التعريف ، نحو هل وقد استدل بفتح الهمزة . وقد سبق العذر عنه ، وبأنه يوقف عليها فى التذكر ، نحو قولك أل إذا تذكرت مافيه اللام كالكتاب وغيره ، وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار ، كالوقف على قد فى نحو قوله :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

وذلك قوله :

يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا أَلْــمَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الْحِلَالْ

وإنما حذف عنده همزة القطع فى الدرج لكثرة الاستعمال ، وذكر المبرد فى كتاب الشافى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام ، وفى لغــة حمير ونفر من طىء إبدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وســلم « ليس من امبر امصيام فى امسفر » اه

يدل على تحركها فى الأصل ؛ لقوله : فَقَدَّمْتَ الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها ، وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ؛ فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه : أى الحركة ، وأيضا فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس

قوله : « ضمة أصلية » ليدخل نحو اغْزِى ، ويخرج نحو ارْمُوا وامْرُؤ وابْنُمٌ وإنما ضموا ذلك لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن ، وليس فى الكلام مثله ، كما ليس فيه فِعُلٌ ، فاذا كرهوا مثله والضمة عارضة للاعراب كما قالوا فى أجيئك : أجُوءك ، فما ظنك بالكسر والضم اللازمين ؟ وكذا قالوا فى أَنْبِئُك ، وهو مُنْحَدِر من الجبل : أُنْبُؤُكَ ، ومُنْحُدُرٌ ، على ما حكى الخليل ، قال :

٧٩ — وَقَدْ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمِّكَ هَابِلُ[1] *

(١) هذا شطر بيت من الطويل ، وهكذا وجدناه فى جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة ، ولم نقف له على قائل ولا تتمة ، وقد رواه البغدادى من غير أن ينسبه أيضاً إلى قائله ولم يذكر له تتمة ، إلا أنه رواه هكذا :

* وَقَالَ أُضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمُّكَ هَابِلُ *

فجعل « قال » بدل قد ، وجعل « اضرب » فعل أمر ، مع أنها فى رواية المؤلف فعل مضارع . وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنهم أتبعوا الثانى للاول فكسروا همزة « إمك » إتباعا للكسرة قبلها كما أتبعوا الأول للثانى فى الأمثلة التى ذكرها ، وهو على رواية المؤلف يكون من قبيل إتباع البناء للبناء ، ولكن ابن جنى قد استشهد بالبيت على أنهم قد يتبعون حركة الاعراب لحركة البناء حيث قال فى المحتسب عند الكلام على قراءة من قرأ (الحمدِ لِله) بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام : « ومثل هذا فى إتباع الاعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب فى قول بعضهم

* وَقَالَ : اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمِّكَ هَابِلُ *

بكسر ضم الهمزة إتباعا لـكسر نون الساقين ، كما أتبعوا الأول الثانى فى أُنبُؤُكَ ، ومثله قوله تعالى (فى إِمِّهَا) (١) بكسر الهمزة فى بعض القراءات ، وقولهم : وَيْلِمِّهَا (٢) بكسر اللام ، أصله : وَىْ لِأُمِّهَا ، حذفت الهمزة شاذا .

كسر الميم لكسرة الهمزة » اه كلام ابن جنى ، وقد رجعنا إلى كتاب سيبويه فوجدنا فيه (حـ ٢ ص ٢٧٢) مانصه : « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكر فى الابتداء مكسورة أبدا إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها ، وذلك قولك :اقتل ، استضعف ، احتقر ، احرنجم ، وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك فى مذ اليوم يافتي ، وهو فى هذا أجدر ، لأنه ليس فى الكلام حرف أوله مكسور والثانى مضموم ، وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد ، وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجوءك ، وأنبؤك ، وهو منحدر من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل، وقالوا أيضاً : لإمك ، وقالوا : اضرب الساقين إمك هابل ، فكسرهما جميعا كما ضم فى ذلك » اه ومن هذا تعلم أمرين :

الاول : أنه لم يجعل قوله : وقالوا اضرب .. الخ بيتا من الشعر بخلاف ماصنع المؤلف وابن جنى

والثانى : أنه قد جعل الميم من « إمك » مكسورة كما فعل ابن جنى ، بخلاف مايظهر من كلام المؤلف ، حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزة إتباعا لكسر نون الساقين ، ولم يتعرض لحركة الميم ، وذلك الصنيع منه يدل على أن حركة الميم باقية على أصلها وهو الضم

(١) هذا بعض آية من سورة القصص وهي (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِى أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى الْقُرَى إِلاَّ وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ)

(٢) قال فى اللسان : « ورجل ويلمه وويلمه (بكسر اللام فى الأولى وضمها فى الثانية) كقولهم فى المستجد : ويلمه ، يريدون ويل أمه ، كما يقولون : لاب لك يريدون لا أب لك ، فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد ... ثم قال : وفى الحديث

إما بعد إتباع حركتها حركة اللام ، او قبله ، وأما قولهم : وَيْلُمِّهَا — بضم اللام ؟

فى قوله لأبى بصير « وَيْلُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ » تعجبا من شجاعته وجرأته وإقدامه ومنه حديث على « وَيْلُمِّهِ كَيْلًا بِغَيْرِ ثَمَنٍ لَوْ أَنَّ لَهُ وِعَىً » أى يكيل العلوم الجمة بلا عوض إلا أنه لا يصادف واعيا ، وقيل : وى ، كلمة مفردة ، ولامه مفردة ، وهى كلمة تفجع وتعجب ، وحذفت الهمزة من أمه تخفيفا وألقيت حركتها على اللام ، وينصب ما بعدها على التميز ، والله أعلم » اه ، وقال الشهاب الخفاجي فى شفاء الغليل (ص ٢٣٨ الطبعة الوهبية) : « ويلمه : أصــله للدعاء عليه ، ثم استعمل فى التعجب مثل قاتله الله ، وكذا وقع فى الحديث كما فى الكرمانى ، وفى المقتضب لابن السيد (يريد الاقتضاب شرح أدب الكتاب: انظره «ص ٣٦٥») يروى بكسر اللام وضمها ، فمن كسر اللام ففيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون ويل أمه ، بنصب ويل وإضافته إلى الأم ثم حذف الهمزة لـكثرة الاستعمال ، وكسرت لامه إتباعا لـكسرة ميمه ، والثانى أن يكونوا أرادوا ويل لامه ، برفع ويل على الابتـداء ، ولأمه خبر ، وحذفت لام ويل وهمزة أم كما قالوا : أيش لك يريدون أى شيء لك ، واللام المكسورة لام الجر ؛ والثالث أن يريدوا « وى » التى فى قول عنترة :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ

فيكون على هذا قد حذفت همزة أم لا غير واللام جارة ، وهـذا أحسن الوجوه ، لأنه أقل للحذف والتغيير ، وأجاز ابن جنى أن تكون اللام المسموعة لام ويل ، على أن تكون حذفت همزة أم ولام الجر ، وكسر لام ويل إتباعا لـكسرة الميم ، وهو بعيد جدا ، وأما من رواه بضم اللام فأن ابن جنى أجاز فيه وجهين: أحدهما أنه حذفت الهمزة واللام ، وألقيت ضمة الهمزة على لام الجر ، كما حكى عنهم (الحَمْدُ لُلّهِ) بضم لام الجر ، وهي قراءة إبراهيم بن أبى عبلة الشامى ، والثانى : أن يكون حذف الهمزة ولام الجر ، وتـكون اللام المسموعة هي لام ويل لا لام الجر ، وقال الامام المرزوقي : الاختيار فى ويل إذا أضيف باللام الرفع ، وإذا أضيف بغير اللام النصب ، يقولون · ويل لزيد ، وويل زيد ، فأما قولهم : ويلمه فقد حذفت الهمزة من أمه فيه حذفا لكثرته على ألسنتهم ، ولا

فيجوز أن يكون أصله وَىْ لِأُمِّهَا ؛ فحذفت الهمزة بعد نقل ضمتها على لام الجر ، وهو شاذ على شاذ ، و يجوز أن يكون الأصل وَيْلُ أُمِّهَا ؛ فحذفت الهمزة شاذا .
و يدخل فى قوله « إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية » كل ماض لم يسم فاعله ، من الأفعال المذكورة ، نحو اقتُدِرَ عليه وانطُلِقَ به ، قيل : وقد تكسر همزة الوصل قبل الضمة ، نحو اِنْصُر ، وَاِقْتُدِر عليه ، وليس بمشهور ، و إذا جاءت همزة مضمومة قبل ضمة مشمة كما فى اُخْتِير ، واُنقِيد ، أُشِمَّت ضمتها أيضا كسرة ، و إنما فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها ؛ فطلب التخفيف بفتحها ، وفتحَتْ فى أَيْمُن لمناسبة التخفيف ؛ لأن الجملة القَسَمِيَّة يناسبها التخفيف إذ هى مع جوابها فى حكم جملة واحدة ، ألا ترى إلى حذف الخبر فى « أَيْمُن » ، و« لَعَمْرك » وجوبا ، وحذف النون من أَيْمُنُ ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة أَيْمُنُ وَأَيْم

قال : « وَإِثْبَاتُهَا وَصْلاً لَحْنٌ ، وَشَذَّ فِى الضَّرُورَةِ ، وَالْتَزَمُوا جَعْلَهَا أَلِفاً لاَ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الأَفْصَحِ فِى نَحْوِ آلْحَسَنُ وَآيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ ؟ لِلَّبْسِ »

أقول : قوله « شذ فى الضرورة » كقوله :

٨٠ — إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ
بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ (١)

يجوز أن تكون الضمة فى اللام منقولة إليها من الهمزة ؛ لأن ذلك يفعل إذا كان ماقبلها ساكنا ، كقولك من بوه (بحذف همزة أبوه بعد نقل حركتها إلى نون من) و إذا كان كذلك فقد ثبت أنها غيرها ، والشىء إذا خفف على غير القياس يجرى على المألوف فيه » اه

(١) البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم ، وقبل البيت المستشهد به :

أَجُودُ بِمَضْنُونِ التِّلَادِ وَإِنَّنِى بِسِرِّكِ عَمَّنْ سَالَنِى لَضَنِينُ

فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب فى السعة حذفها ، إلا أن تقطع كلامك الأول وإن لم تقف مراعيا حكم الوقف ؛ بل لعذر من انقطاع النفَس وشبهه ؛ وقد فعل الشعراء ذلك فى أنصاف الأبيات ؛ لأنها مواضع الفصل ، وإنما يبتدئون بعد قطع ، نحو قوله :

٨١ — وَلاَ تُبَادِرُ فى الشِّتَاءِ وَلِيدَنَا
الْقِدْرَ تُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ (١)

وبعده :

وَإِنْ ضَيَّعَ الإخْوَانُ سِرًّا فإنّنِى كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينُ

والتلاد : المال القديم ، والنث ــ بنون فثلثة ــ : مصدر نث الحديث ينثه إذا أفشاه ، ويروى بدله « بث » بباء موحدة فثلثة ، وهو مصدر بث الخبر يبثه إذا نشره ، والوشاة : جمع واش وهو النمام الذى يزين الكلام ويحسنه عند نقله للافساد بين المتحابين ، وقمين : معناه جدير وخليق وحرى ، والباء فى بنث أو بث متعلقة بقمين ، والاستشهاد بالبيت على أن إثبات همزة الوصل فى الدرج شاذ فى الضرورة ، ونظير البيت المستشهد به قول جميل :

أَلاَ لاأَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى وَمِنْ جُمْلِ

وقول حسان رضى الله تعالى عنه :

لَتَسْمَعُنّ وشيكاً فِى دِيَارِكُمُ أَللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا

وقول الآخر :

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةْ إِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقد روى بيت الشاهد « إِذَا جَاوَزَ الْخِلَّيْنِ . . الخ » وكذلك روى بيت جميل « أَلاَ لاَ أَرَى خِلَّيْنِ . . الخ » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيهما

(٢) قد نسب ابن عصفور هذا البيت للبيد العامرى الصحابى رضى الله عنه ، وقبله :

يَا كَنَّ مَا كُنْتِ غَيْرُ لَئِيمَةٍ لِلضَّيْفِ مِثْلُ الرَّوْضَةِ الْمِحْلاَلِ

قوله « وقد التزموا جعلها ألفا لا بين بين » قد مر فى باب التقاء الساكنين

مَا إِنْ تُبَيِّتُنَا بِصَوْتٍ صُلَّبٍ   فَيَبِيتُ مِنْهُ الْقَوْمُ فِى بَلْبَالِ

والكنة — بفتح الكاف وتشديد النون — : زوج الابن ، و«ما» يحتمل أن تكون زائدة إبهامية تفيد الفخامة أو الحقارة ويكون ما بعدها خبر مبتدأ محذوف ، ويحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، ويكون كنة التى بعدها خبرا وغير لئيمة صفته ، والروضة : البستان الحسن ، والحلال : التى تحمل المار بها على الحلول حولها للنظر إلى حسنها ، والصلب — بضم الصاد وتشديد اللام مفتوحة — : الشديد ، والبلبال : الحزن ، والمراد بالشتاء زمن الشدة والقحط ، والوليد : يطلق على الصبي وعلى الخادم أيضا ، والجعال — بكسر الجيم — : الخرقة التى تنزل بها القدر ، والضمير فى تبادر يعود إلى الكنة ووليدنا مفعول لتبادر ، ويجوز فى القدر الرفع على الابتداء وما بعده خبر ، والنصب على الاشتغال ، والمراد من البيت مدح الكنة بعدم الشره للطعام فهى لا تسبق الوليد إلى الطعام ولا تسرع فى إنزال القدر حتى تنزلها بغير خرقة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ألقدر » حيث قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر ، وقد أنشد سيبويه البيت على غير الوجه الذي أنشده عليه المؤلف ، قال في الكتاب (حـ ٢ ص ٢٧٤) : « واعلم أن هذه الألفات ألفات الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام ، الا ما ذكرنا من الألف واللام فى الاستفهام ، وفى أيمن فى باب القسم ، لعلة قد ذكرناها ، فعل ذلك بها فى باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام ، فخافوا أن تلتبس الألف بألف الاستفهام ، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام ، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء فى الأنصاف ، لأنها مواضع فصول ، فأنما ابتداؤها بعد قطع ، قال الشاعر :

وَلاَ يُبَادِرُ فِى الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا   أَلْقِدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ » اهـ

وقال الأعلم الشنتمرى فى شرحه للبيت : « الشاهد فيه قطع ألف الوصل من قوله « القدر » ضرورة ، وسوغ ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف عليه ثم يبتدأ ما بعده ، فقطع على هذه النية ، وهذا من أقرب الضرورة ، يقول : إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن أدب ، والجعال : خرقة تنزل بها القدر » اهـ

أن للعرب فى مثله مذهبين : الأفصح جعل همزة الوصل ألفا ، والثانى جعلها بين بين ، كقوله :

٨٢ — أَأَلْخَيْرُ الَّذِى أنا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِى هُوَ يَبْتَغِينِى (١)

قوله « للبس » يعنى التزموا أحد الشيئين ولم يحذفوا للبس ؛ إذ لو حذفوا التبس الاستخبار بالخبر ؛ إذ همزة الوصل فى الموضعين مفتوحة كهمزة الاستفهام ، بخلاف نحو (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) ؟ وقوله :

٨٣ — أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا (٢)

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للمثقب العبدى أوردها المفضل فى المفضليات وقبـــله :

وَمَا أَدْرِى إِذَا يَمَّمْتُ أَمْرًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِى

ويممت : قصدت ، وجملة « أريد الخير » حال من فاعل يممت ، وجملة « أيهما يلينى » سدت مسد مفعولى أدرى ، وقوله « ألخير » بدل من « أى » فى قوله « أيهما يلينى » ولذلك قرن بهمزة الاستفهام ؛ لأن البدل من اسم الاستفهام يقترن بالهمزة . والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا أدخلوا همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونهـا بين بين : أى بين الهمزة وبين حرف حركتها ، وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف

والمثقب : اسم فاعل من ثقب — بالثاء المثلثة وتشديد القاف : لقب الشاعر ، واسمه محصن (كمنبر) بن ثعلبة ، ولقب بالمثقب لقوله فى هذه القصيدة :

رَدَدْنَ تَحِيَّةً وَكَنَنَّ أُخْرَى وَثَقَّبْنَ الْوَصَاوِصَ لِلْعُيُونِ

والوصاوص : البراقع الصغار ، يريد أنهن حديثات الأسنان فبراقعهن صغار ، وقد قال فى هذه القصيدة أبو عمرو بن العلاء : « لو كان الشعر كله على هذه القصيدة لوجب على الناس أن يتعلموه »

(٢) هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة لذي الرمة ، وعجزه :

* أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ *

فإن اختلاف حركتى الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل

قال : « وَأَمَّا سُكُونُ هاءِ وَهْوَ وَهْيَ وَفَهْوَ وفَهْيَ [ولَهْوَ وَلَهْيَ] فَعَارِضٌ فَصِيحٌ ، وكَذَلِكَ لاَمُ الأمْرِ ، نَحْوُ وَلْيُوفُوا ، وشُبِّهَ بِهِ أَهْوَ وأَهْيَ وثُمَّ لْيَقْضُوا. وَنَحْوُ أَنْ يُمِلَّ هْوَ قَلِيلٌ »

أقول : قد ذكرنا جميع هذا الفصل فى فصل رد الأبنية بعضها إلى بعض فى أول الكتاب[1] ، يعنى المصنف أن أوائل هُوَ وهِيَ مع واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ، وكذا لام الأمر التى قبلها واو أو فاء ؛ تسكن ؛ فكان القياس أن يجتلب لها همزة الوصل ، لكنها إنما لم تجتلب لعروض السكون ، وليس هذا بجواب مَرْضِيّ ؛ لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط ، فنحو وهْوَ وفَهْوَ مشبه بعَضُد ، ونحو وهْيَ وَفَهْيَ مشبه بكَتِف ، وكذا القول فى (ولْيُوفُوا) فلم يسكنوها إلا لجعلهم إياها كوسط الكلمة ، فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمة همزة وصل ؟ وهب أنه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به ؟ وأليس السكون العارض أيضاً فى أول الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذا ابتدىء بها ؟ ألا ترى أنك تقول : اسم ، مع أنه جاء سُمٌ ، وكذا است وسَت ؟ فكان عليه أن يقول : لم تجتلب الهمزة لأنها إنما تجتلب إذا ابتدىء بتلك الكلمة كما ذكرنا ، وهذا السكون فى هذه الكلمات إنما يكون إذا تقدمها شىء ، ووجه تشبيهم

وقبل البيت المذكور مطلع القصيدة وهو :

ما بالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ * كأَنَّهُ مِنْ كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَرِبُ

والركب : أصحاب الإبل ، والأشياع : الأصحاب ، والطرب : استخفاف القلب فى فرح أو فى حزن ، يريد أبكاؤك وحزنك لخبر حدث أم راجع قلبك طرب ؟ والاستشهاد بالبيت على أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة وصل غير مفتوحة فأن همزة الوصل تحذف حينئذ ـ لعدم اللبس ؛ لأن اختلاف حركتى الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل

(١) انظر (ج ١ ص ٤٥)

لأوائلها بالوسط عدم استقلال ما قبلها ، واستحالة الوقف عليه ، وقولك أَهُوَ وأَهِيَ ؟ أقل استعمالا من وَهُوَ وفَهُوَ ووَهِيَ وفَهِيَ ؛ فلهذا كان التخفيف فيه أقل ، وقولك : لَهُوَ وَلَهِيَ مثل فَهُوَ وَفَهِيَ يجوز تخفيف الهاء فيه ؛ على ماقرىء به فى الكتاب العزيز ، وأما نحو لِيَفْعَلَ — بلام كى — فلم يجز فيه التخفيف؛ لقلة استعمالها ، وتحريك هاء هو وهى بعد اللام و بعد الواو والفاء ، وكذا تحريك لام الأمر بعدها ؛ هو الأصل : قال سيبويه : وهو جيد بالغ ، وقرأ الكسائى وغيره (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) بإسكان لام الأمر على تشبيه ثم بالواو والفاء ؛ لكونها حرف عطف مثلهما ، واستقبح ذلك البصريون ؛ لأن ثم مستقلة يوقف عليها ، وقرىء فى الشواذ (أَنْ يُمِلَّ هْوَ) بإسكان الهاء ، بجعل «لهو» كَعَضُد ، وهو قبيح ؛ لأن يمل كلمة مستقلة ، ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف كما شبه به ثم ، وقوله :

* فَبَاتَ مُنْتَصْباً وَمَا تَكَرْدَسَا [1] *

أولى من مثله ؛ لكونه فى كلمة واحدة .

قوله « فصيح » أى : يستعمله الفصحاء ، بخلاف (أن يُمِلَّ هْوَ) ونحو قوله « باتَ مُنْتَصْباً » وذلك لكثرة الاستعمال فى الأول

قوله « وشبه به أهو » لكون الهمزة على حرف و إن لم يكثر استعمالها مع هو وهى ، كاستعمال الواو والفاء معهما ، فلهذا كان التخفيف فى أهُوَ وأهِيَ أقلّ

---

(١) قد تقدم الكلام فى شرح هذا البيت (حـ ١ ص ٤٥) . وقد استشهد به هنا على أن التخفيف بالاسكان فى « مُنْتَصْباً » أولى من التخفيف بالاسكان فى « أنْ يُمِلَّ هْوَ » ، لأن الأول فى كلمة واحدة والثانى فى كلمتين ، مع أن الكل شاذ

الوقف قال : « الْوَقْفُ : قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا ، وَفِيهِ وُجُوهٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْحُسْنِ وَالْمَحَلِّ ؛ فَالْإِسْكَانُ الْمُجَرَّدُ فِي الْمُتَحَرِّكِ ، وَالرَّوْمُ فِي الْمُتَحَرِّكِ ، وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْحَرَكَةِ خَفِيَّةً ، وَهُوَ فِي الْمَفْتُوحِ قَلِيلٌ ، وَالْإِشْمَامُ فِي الْمَضْمُومِ ، وَهُوَ أَنْ تَضُمَّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الْإِسْكَانِ »

أقول : قوله « قطع الكلمة عما بعدها » أى : أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختارا ؛ لجعلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلة أو كانت آخر الكلام ؛ فيدخل فيه الرَّوْم والإشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ، ولو وقفت عليها ولم تراع أحكام الوقف التى نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلا بالتنوين لكنت واقفاً ، لكنك مخطىء فى ترك حكم الوقف ، فالوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الرَّوْم وقفا ، وكان لفظ مَنْ فى مَنْ زَيد موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد

قوله « عما بعدها » يوهم أنه لا يكون الوقف على كلة إلا وبعدها شىء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختيارا لجعلها آخر الكلام ــ لكان أعم

قوله « وفيه وجوه مختلفة فى الحسن » أى : فى الوقف وجوه ، يعنى بها أنواع أحكام الوقف ، وهى : الإسكان ، والرَّوْم ، والإشمام ، والتضعيف ، وقلب التنوين ألفاً أو واوا أو ياء ، وقلب الألف واوا أو ياء أو همزة ، وقلب التاء هاء ، وإلحاق هاء السكت ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة حرف حركتها ، ونقل الحركة ؛ فإن هذه المذكورات أحكام الوقف : أى السكوت على آخر الكلمة مختارا ؛ لتمام الكلام ، ونعنى بالحكم ما يوجبه الشىء ؛ فان الوقف فى لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء

قوله « وجوه مختلفة فى الحسن » أى : هذه الوجوه متفاوتة فى الحسن ، فبعضها أحسن من بعض ؛ كما يجىء من أن قلب الألف واوا أو ياء أو همزة ضعيف ، وكذا نقل الحركة والتضعيف ، وقد يتفق وجهان أو أكثر فى الحسن ؛ كالإسكان وقلب تاء التأنيث هاء

قوله « والمحل » يعنى به محالّ الوجوه المذكورة ، وهى ما يذكره المصنف بعد ذكر كل وجه مُصَدَّرًا بفى ، كقوله : الإسكانُ المجردُ فى المتحرك والرَّوْمُ فى المتحرك ، فقوله « الإسكان المجرد والروم » وجهان للوقف ، وقوله «المتحرك» محل هذين الوجهين ؛ إذ يكونان فيه دون الساكن ، وكذا قوله « إبدال الألف فى المنصوب المنون » إبدال الألف وجه ، والمنصوب المنون محله ، وهلم جرًّا إلى آخر الباب ، فهذه الوجوه مختلفة فى المحل : أى لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه ، وقد يشترك الوجهان أو أكثر فى محل واحد ، كاشتراك الإسكان والرَّوْم فى المتحرك

قوله « فالإسكان المجرد » أى : الإسكان المحض بلا رَوْم ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان فى الوقف أكثر فى كلامهم من الرَّوْم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المنون ؛ فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا ، وربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور ؛ قال

٨٤ — وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ (١)

وإن كان آخر الكلمة ساكنا فقد كفيت مؤونة الإسكان ، نحو كم

---

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للأعشى ميمون ، مدح بها قيس بن معدى كرب ، وصدره :

* إلَى المَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى *

والسرى : السير ليلا ، والحى : القبيلة ، والعصم : مفعول آخذ ، وهو بضمتين جمع عصام ، والعصام يطلق فى الأصل على وكاء القربة ، وعلى عروتها أيضا ، والمراد به هنا العهد ، يعنى أنه يأخذ من كل قبيلة يمر بها عهداً ألا يؤذوه ؛ لأن له فى كل قبيلة أعداء ممن هجاهم أو ممن يكره ممدوحه ، فيخشى الأذى منهم، فيأخذ العهد ليصل سالما إلى ممدوحه . والاستشهاد بالبيت على أن « عصما » وقف عليه بالسكون فى لغة ربيعة ؛ لأنهم يجيزون تسكين المنصوب المنون فى الوقف

ومَنْ ؛ فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف ، بل تقف بالسكون فقط ، ولو قيل إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل فى نحو هِجَانٍ [(١)] وفُلْكٍ [(٢)] ، وإذا كان آخر الكلمة تنوينا لم يعتد بسكونه ، ولم يكتف به فى

(١) قال ابن سيده : « والهجان من الإبل البيضاء الخالصة اللون والعتق ، من نوق هجن وهجائن وهجان : فمنهم من يجعله من باب جنب ورضا (يريد أنه مما يستوى فيه الواحد وغيره) ، ومنهم من يجعله تكسيراً ، وهو مذهب سيبويه ؛ وذلك أن الألف فى هجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كناز ، وامرأة ضناك ، والألف فى هجان الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف ، وذلك لأن العرب كسرت فعالا على فعال كما كسرت فعيلا على فعال ، وعذرها فى ذلك أن فعيلا أخت فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثى الأصل وثالثه حرف لين ؟ وقد اعتقبا أيضا على المعنى الواحد نحو كليب وكلاب وعبيد وعباد ؟ فلما كانا كذلك ، وإنما بينهما اختلاف فى حرف اللين لاغير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الالف ، وأنها إلى الياء أقرب منها إلى الواو ــ كسر أحدهما على ما كسر عليه صاحبه ، فقيل : ناقة هجان ؛ وأينق هجان ، كما قيل : ظريف وظراف ، وشريف وشراف » اهـ

(٢) قال فى اللسان : « الفلك ــ بالضم ــ : السفينة ، تذكر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثنين والجميع ، فأن شئت جعلته من باب جنب ، وإن شئت من باب دلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه ، أعنى أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج ، وضمة الفاء فى الجمع بمنزلة ضمة حاء حمر وصاد صفر جمع أحمر وأصفر ، قال الله تعالى فى التوحيد والتذكير (فِى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) فذكر الفلك ، وجاء به موحدا ، ويجوز أن يؤنث واحده ، كقول الله تعالى : (جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ) فقال « جاءتها » فأنث ، وقال (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ) فجمع ، وقال الله تعالى : (وَالْفُلْكِ الَّتِى تَجْرِى فِى الْبَحْرِ) فأنث ، ويحتمل أن يكون واحداً وجمعا ، وقال تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) فجمع وأنث ، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر ، وإلى

الوقف ؛ بل يحذف فى الرفع والجر حتى يصير الحرف الذى قبله آخر الكلمة ، فيحذف حركته ، وإنما حذف التنوين فى الرفع والجر لأنك قصدت كون الكلمة فى الوقف أخف منها فى الوصل ؛ لأن الوقف للاستراحة ، ومحل التخفيف الأواخر ؛ لأن الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها ، والتنوين كحرف الكلمة الأخير من حيث كونها على حرفٍ ساكن مفيد المعنى فى الكلمة المتلوة ، وإن كانت فى الأصل كلمة برأسها ، فهى : أى التنوين : إما أن تخفف بالقلب كما هو لغة أَزْد السَّراة ، وهو قلبهم المضمومَ ما قبلها واوا والمكسورَ ما قبلها ياء ، وهو مكروه ؛ لأن الواو ثقيل على الجملة ، ولا سيما المضمومُ ما قبلها فى الآخر ، وكذا الياء ، وإما أن تحذف ، فاختير الحذف على القلب ، وسهله كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة فى الحقيقة ، وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها فى نحو القاضى للوقف وهى من جوهر الكلمة فما ظنك بالتنوين ؟ فلما خففت الكلمة بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ماهو أشد اتصالا بها منه — أعنى الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين ، أعنى الواو والياء — أولى ، وأما فى المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين ، وذلك بقلبها ألفا ؛ إذ الألف أخف الحروف ، وكذلك فى المثنى وجمع سلامة المذكر يحصل التخفيف فيهما بحذف حركة النون فقط

السفينة فيؤنث . قال الجوهرى . وليس هو مثل الجنب الذى هو واحد وجمع ، والطفل ، وما أشبههما من الأسماء ؛ لأن فعلا وفعلا يشتركان فى الشىء الواحد مثل العرب والعرب ، والعجم والعجم ، والرهب والرهب ، ثم جاز أن يجمع فعل على فعل — مثل أسد وأسد — ولم يمتنع أن يجمع فعل على فعل (بضم فسكون فيهما) . قال ابن برى : إذا جعلت الفلك واحدا فهو مذكر لاغير ، وإن جعلته جمعا فهو مؤنث لاغير ، وقد قيل : إن الفلك يؤنث وإن كان واحدا ، قال الله تعالى « قُلْنَا احمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ » اه

واعلم أن علامة الإسكان فى الخط الخاء فوق الحرف الموقوف عليه : وهى حرفٌ أولُ لفظ الخفيف ؛ لأن الإسكان تخفيف

قوله « والرَّوْم فى المتحرك » الرَّوْم الاتيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة التى تحرك بها آخر الكلمة فى الوصل ، وذلك : إما حركات الإعراب ، وهم بشأنها أعْنَى ؛ لدلالتها على المعانى فى الأصل ، وإما حركات البناء كأين ، وأمْسِ ، وقبل ؛ وعلامةُ الرَّوْم خط بين يدى الحرف هكذا : زيد —، وسمى رَوْماً لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية ، ويدرك الرَّوْمَ الأعمى الصحيح السمع ؛ إذا استمع ؛ لأن فى آخر الكلمة صُوَيتاً خفيفاً ، وإن كان آخر الكلمة حرفا سا كناً قد يحذف فى الوصل ويبقى ماقبله على حركته نحو يسرى والقاضى فاذا وقفت على مثله جاز لك رَوْمُهُ تلكَ الحركة ، وإن كان لايبقى ما قبله على حركته فى الوصل بعد حذفه نحو عليكُمُو وعليهمِى لم يجز الروم على مايجىء

قوله « وهو فى المفتوح قليل » إذا كان المفتوح منوناً نحو زيدا ورجُلا فلا خلاف أنه لايجوز فيه الرَّوْم إلا على لغة ربيعة القليلة ، أعنى حذف التنوين نحو قوله :

* وآخِذُ مِنْ كلِّ حَىٍّ عُصُمْ *[1]

وإذا لم يكن منوناً ، نحو رأيت الرجل وأحمد ، فمذهب القراء من النحاة أنه لايجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له لخفته . وجزؤه كله ، وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما فى المرفوع والمجرور

قوله « والإشمام » الاشمام : تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التى تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، وعلامته نُقْطة بين يدى الحرف ؛ لأنه أضعف من الرَّوم ؛ إذ لاينطق فيه بشىء من الحركة ، بخلاف الروم ، والنقطة أقل من الخط ، وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الاشمام فى

(١) تقدم شرح هذا الشاهد (انظر ص ٢٧٢ من هذا الجزء)

المجرور والمكسور أيضا ، والظاهر أنه وَهَم ؛ لم يجوزه أحد من النحاة إلا فى المرفوع والمضموم ؛ لأن آلة الضمة الشفة ، وقصدك بالاشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التى يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ؛ ليَسْتدل بذلك على أن تلك الحركة هى الساقطة دون غيرها ، والشفتان بارزتان لعينه ، فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسرة فهى جزء الياء التى مخرجها وسطُ اللسان والفتحة جزء الألف التى مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفتين والسِّنِّ ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين

قال : وَالأَكْثَرُ عَلَى أَنْ لاَ رَوْمَ وَلاَ إِشْمَامَ فِى هَاءِ التَّأْنِيثِ وَمِيمِ الْجَمْعِ وَالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ »

أقول : لم أر أحدا : لا من القراء ولا من النحاة ، ذكر أنه يجوز الرَوْم والإشمام فى أحد الثلاثة المذكورة ؛ بل كلهم منعوهما فيها مطلقا ، وأرى أن الذى أوهم المصنف أنه يجوز الرَّوْم والإشمام فيهما قول الشاطبى - رحمه الله تعالى — بعد قوله :

٨٥ — وَفى هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلْ
وَعَارِضِ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلاَ

وَفى الهَاءِ لِلإضْمارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا   وَمَنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوِ الْكَسْرُ مُثِّلاَ
أَوُ أُمَّاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ   يُرَى لَهُمَا فِى كُلِّ حَالٍ مُحَلِّلاَ (١)

(١) أورد المؤلف هذه الأبيات الثلاثة من كلام الشاطبى فى لاميته المشهورة (الشاطبية) ليبين منشأ وهم ابن الحاجب فى أن بعض النحاة أو القراء جوز الروم والاشمام في هاء التأنيث ، وميم الجمع ، والحركة العارضة ، وذلك أنه فهم فى قول الشاطبى « وبعضهم يرى لهما فى كل حال محللا » أن بعض القراء يجيز الروم والاشمام فى كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف

فظن أنه أراد بقوله « فى كل حال » فى هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر ، كما وَهِمَ بعض شُرَّاح كلامه أيضاً ، وإنما عنى الشاطبى فى كل حال من أحوال هاء المذكر فقط ، كما يجىء

فنقول : إنما لم يجز فى هاء التأنيث الروم والإشمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فينَبَّه عليها بالرَّوْم أو بالإشمام ، وإنما كانت على التاء التى هى بدل منها ، فمن ثم جازا عند من يقف على التاء بلاقلب ، كقوله :

٨٦ — * بَلْ جَوْزِ تَيْهَاء كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ [1] *

المذكورة ، ثم ذكر أن الشاطبي إنما عنى بقوله : « . . . وبعضهم يرى لهما فى كل حال محللا » أن بعضهم جوز الروم والاشمام فى هاء الاضمار للمذكر فقط فى كل حال من أحوالها المذكورة فى قوله « ومن قبله ضم . . . الخ » لكن يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادى فى شرح شواهد الشافية نقلا عن السمين فى شرحه للشاطبية حيث قال : « وممن ذهب إلى جواز الروم والاشمام مطلقا أبو جعفر النحاس ، وليس هو مذهب القراء ، وقد تحصل مما تقدم أن أمر الروم والاشمام دائر بين ثلاثة أشياء : استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة ، وهذا أشهر المذهب ، الثانى : استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض أهل الآراء ، الثالث : عدم استثناء شىء من ذلك ، وهو الذى عبر عنه بقوله « (وبعضهم يرى لهما فى كل حال محللا) » اه‍ كلام السمين . قال البغدادى : « فقوله : وهذا أشهر المذاهب » يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما (يريد الروم والاشمام) فى الثلاثة أيضا ، وقول الشارح المحقق لم أر أحدا من القراء ولا من النحاة ذكر أنهما يجوزان فى أحد الثلاثة — وهم ؛ فان بعض القراء صرح بجوازهما فى ميم الجمع » اه‍ والبعض الذى عناه البغدادى هو « مكى » كما صرح به أبو شامة والسمين فى شرحيهما على الشاطبية

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه ابن برى فى أماليه على الصحاح لسؤر الذئب ضمن أبيات كثيرة ، وقبله :

مَاضَرَّهَا أَمَّا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ مُتَيَّماً بِنَظْرَةٍ وَأَسْعَفَتْ

وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه فى الوصل ، نحو عليكم وعليهمْ . والرَوْم والاشمام لا يكونان فى الساكن ، وأما من حركها فى الوصل ووصلها بواو أو ياء فإنما لم يرُمْ ولم يُشِمّ أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة فى القاضى بعد حذف يائه ، لأن تلك الكسرة قد تكون فى آخر الكلمة فى الوصل ، كقوله تعالى (يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِ) ولم يأت عليكمُ و إليهِمِ إذا وصلتهما بمتحرك بعدها متحركى الميمين محذوفَىْ الصلة ، فكيف تُرام أو تُشَم حركةٌ لم تكن آخراً قط ؛ وأما نحو (عَلَيْكُمُ الكِتابَ) و (إِلَيْهِمِ المَلَائِكَةَ) فان آخر الكلمة فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين ، وما حذف للساكنين فهو فى حكم الثابت ، هذا إن قلنا : إنهما كانا قبل اتصالهما بالساكن عليكمُو و إليهمِى على ما هو قراءة ابن كثير ، وإن قلنا : إنهما كانا قبل ذلك عليكُمْ وَإِليْهِمْ ــ بسكون الميم فيهما ــ فالكسر والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والعارض لا يرام ولا يشم كما فى قوله تعالى (مَنْ يَشَإِ اللّهُ يُضْلِلْهُ) (ولَقَدِ استُهْزِىءَ) لأن الروم والإشمام إنما يكونان

وبعده :

قَطَعْتُهَا إذَا الْمَهَا تَجَوَّفَتْ مَآزِقًا إلَى ذَرَاهَا أهْدَفَتْ

والجوز ــ بفتح الجيم وآخره زاى معجمة : الوسط ، والتيهاء ــ بتاء مثناة مفتوحة : المفازة التى يتيه فيها السالك ، والحجفة ــ بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء : الترس ، وقوله « قطعتها » جواب رب المقدرة بعد بل ، والمها : اسم جنس جمعى واحده مهاة ، وهى البقرة الوحشية ، وتجوفت : دخلت ، والمآزق : جمع مأزق ، وهو المضيق ، وذراها ــ بفتح الذال المعجمة : ناحيتها ، وأهدفت : من الاهداف وهو الدنو من الشىء والاستقبال له ــ يصف نفسه بالقوة والجلادة فيقول : رب مفازة يضل فيها السالك ملساء كظهر المجن قطعتها فى الوقت الذى تهرب فيه أبقار الوحش إلى مخابئها

للحركة المقدرة فى الوقف ، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا فى الوصل ، فاذا لم تقدر فى الوقف فكيف ينبه عليها ؟

قال : « وَإِبْدَالُ الْأَلِفِ فى الْمَنْصُوبِ الْمُنَوَّنِ وَفى إِذَنْ وَفِى نَحْوِ اضْرِبَنْ ، بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِى الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، عَلَى الْأَفْصَحِ »

أقول : المنصوب المنون تقلب نونه ألفا ؛ لأنه لا يستثقل الألف ، بل تخف به الكلمة ، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما فى الرفع والجر ، والخفة مطلوبة فى الوقف كما تقدم ، وقد ذكرنا أن ربيعة يحذفون التنوين فى النصب مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور ، قال شاعرهم :

* وَآخِذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ *

وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقلوبة ألفا معها ، وأما « إذن » فالأكثر قلب نونها ألفا فى الوقف ؛ لأنها تنوين فى الأصل ، كما ذكرنا فى بابه[1] ، ومنع المازنى ذلك ، وقال : لا يوقف عليه إلا بالنون ، لكونه كلن

---

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ٢١٩) : (الذى يلوح لى فى إذن ويغلب فى ظنى أن أصله إذ ، حذفت الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضى ، وذلك أنهم أرادوا الاشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت ، لخفة لفظه ، وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ، لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلا : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك : أى إذ تزورنى أكرمك : أى وقت زيارتك لى أكرمك : وعوض التنوين من المضاف إليه ، لأنه وضع فى الأصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض ، إلا أنهما معربان وإذ مبنى ، فاذن على ما تقرر صالح للماضى . كقوله :

« إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِى . . . . . »

وأن من نفس الكلمة ، وأجاز المبرد الوجهين ، فمن قلبها ألفا كتبها به ، وإلا فبالنون ، وذلك لأن مبنى الخط على الابتداء والوقف ، كما يجىء

قوله « وفى نحو اضربن » يعنى به نون التأكيد المخففة المفتوح ما قبلها ، وعلة قلبها ألفا إذا انفتح ماقبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا فى التنوين سواء

قوله « بخلاف المرفوع والمجرور فى الواو والياء » عبارة ركيكة ، ولو قال بخلاف الواو والياء فى المرفوع والمجرور لكان أوضح ، يعنى لا يقلب تنوين المرفوع واواً وتنوين المجرور ياء ، كما قلبتَ تنوين المنصوب ألفا ، لأداء ذلك إلى الثقل فى موضع الاستخفاف ، وإذا كانوا لا يجيزون مثل الأَدْلُو مطلقا ، ويجيزون حذف ياء مثل القاضى فى الوصل ، والواو والياء فيهما أصلان ، فكيف يفعلون فى الوقف الذى هو موضع التخفيف شيئا يؤدى إلى حدوث واو وياء قبلهما ضمة وكسرة ؟ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدُو ، ومررت بزيدى ، كما يقال : رأيت زيدَا ، حرصا على بيان الإعراب

قال : « وَيُوقَفُ عَلَى الأَلِفِ فى بَابِ عَصًا وَرَحًى بِاتِّفَاقٍ »

أقول : اختلف النحاة فى هذا الألف فى الوقف ، فنُسب إلى سيبويه أنها فى حال الرفع والجر لام الكلمة ، وفى حال النصب ألف التنوين ، قياسا على الصحيح ، وليس ما عزى إليه مفهوما من كلامه ؛ لأنه قال [1] : « وأما الألفات التى

وللمستقبل نحو جئتنى إذن أكرمك ، وللحال نحو إذن أظنك كاذبا ، وإذن ههنا هى إذ فى نحو قولك حينئذ ويومئذ . إلا أنه كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم ، وإذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر ، كقوله :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب ؛ لأن معناه الظرف » اه

(١) لم يذكر المؤلف عبارة سيبويه بنصها ، وإنما ذكر مفادها ، وإليك

تذهب فى الوصل فانها لاتحذف فى الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف ، ألا ترى أنهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف ؟ وقد يفر إليه فى الياء المكسور ما قبلها نحو دُعَا وَرُضَا » . وقال أيضا : « إنهم يخففون عَضُدًا وَفَخِذًا بحذف حركتى عينيهما ، ولا يحذفون حركة عين جَمَلٍ » قال السيرافى ـ وهو الحق ـ : « هـذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التى تثبت فى الوقف هى التى كانت فى الوصل محذوفة » أقول : معنى كلام سيبويه أنك إذا قلت « هـذا قاضْ » و « مررت بقَاضْ » فانك تحذف فى الوقف الياء التى حذفتها فى الوصـل للساكنين ، وإن زال أحد الساكنين ، وهو التنوين ، وذلك لعروض زواله ؛ إذ لو لم يحذف الياء والكسرة فى الوقف

العبارة ، قال (ج ٢ ص ٢٩٠) : « وأما الألفات التى تذهب فى الوصل فانها لاتحذف فى الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة ، وفروا إليها فى قولهم : قد رضا (ماض مبنى للمجهول) ونها (مثله) وقال الشاعر ـ وهو زيد الخيل :

أَفِى كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا

وقال طفيل الغنوى :

* إِنَّ الْغَوِىَّ إِذَا نُهَا لَمْ يُعْتِبِ *

ويقولون فى فخذ : فخذ ، وفى عضد : عضد ، ولا يقولون فى جمل : جمل ، ولا يخففون ؛ لأن الفتح أخف عليهم والألف (أنظر : ج ١ ص ٤٣ وما بعدها من كتابنا هذا) ، فمن ثم لم تحذف الألف ، إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها وهى قد تذهب مع التنوين ، قال الشاعر ـ حيث اضطر ـ وهو لبيد :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَـــاهِدٌ
رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ

يريد المعلى» اه

لبقيت الـكلمة فى حال الوقف على وجه مستثقل عندهم ، مع كونها أخف مما كانت فى الوصل ؛ لأن الياء على كل حال أخف من التنوين

وقد ذكر أبو حيان فى الارتشاف هـذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال : « والمقصور المنون يوقف عليه بالألف ، وفيه مذاهب : أحدها : أن الألف بدل من التنوين واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى وأبى على فى التذكرة . والثانى : أنها الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا ، وهو مروى عن أبى عمرو والـكسائى والـكوفيين وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش . والثالث : اعتباره بالصحيح ، فالألف فى النصب بدل من التنوين ، وفى الرفع والجر هى بدل من لام الفعل ، وذهب إليه أبو على فى أحد قوليه ، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين » اه

وقال ابن يعيش فى شرح المفصل : « وقد اختلفوا فى هـذه الألف (يريد ألف المقصور المنون) فذهب سيبويه إلى أنه فى حال الرفع والجر لام الكلمة وفى حال النصب بدل من التنوين وقـد انحذفت ألف الوصل ، واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح ، وإنما تبدل من التنوين فى حال النصب دون الرفع والجر ، وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الـكلمة فى الأحوال كلها ، قال السيرافى : وهو المفهوم من كلامه ، وهو قوله وأما الألفات التى تحذف فى الوصل فانها لا تحذف فى الوقف » . ويؤيد هذا المذهب أنهـا وقعت رويا فى الشعر فى حال النصب ، نحو قوله :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى   صَادَفَ زَاداً وَحَدِيثاً مَا اشْتَهَى

فألف « سرى » هنـا روى ، ولا خلاف بين أهـل القوافى فى أن الألف المبدلة من التنوين لا تـكون رويا . وقال قوم ـ وهو مذهب المازنى ـ : إنها فى الأحوال كلها بدل من التنوين وقـد انحذفت ألف الوصل ، واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الألف فى حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة فى المقصور فى الأحوال كلها ، وهو قول لا ينفك عن ضعف ، لأنه قـد جاء عنهم « هـذا فتى » بالامالة ، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الامالة ، إذ لا سبب لها » اه

وأما الألف المحذوفة في المقصور في الأحوال الثلاث للساكنين فانك تردها في حال الوقف في الأحوال الثلاث ، لزوال الساكن الأخير : أي التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبرت زوال التنوين في المقصور مع عروضه ؛ لأن اعتباره كان يؤدي إلى كون حال الوقف على وجه مستثقل ، وقد رأيت كيف عَمَّم سيبويه علة رد الألف التي هي اللام حالات الرفع والنصب والجر لأنها كانت محذوفة في الحالات الثلاث للساكنين

ولا يعطى كلام سيبويه ما نُسب إليه ، لاتصريحا ولاتلويحا ، وما نسب إليه مذهب أبي على في التكملة ، وأقصى مايقال في تمشيته أن يقال : إن فتى في قولك في الوقف « جاءني فتى » و « مررت بفتى » و « رأيت فتى » كان في الأصل فتىٌ وفتىٍ وفَتَيًا ، حذف التنوين في الرفع والجر كما يحذف في الصحيح ، وسكن اللام للوقف ، ثم قلبت ألفا لعروض السكون ، فكأنها متحركة مفتوح ماقبلها ، وأما في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفا للوقف ، ثم قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيا وأولهما مد

وهذا كله خبط ؛ لأنك وقفت على الكلمة ثم أعللتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكلمة في حال الوصل مُعَلَّة بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين

فلم يبق في المقصور إذن في الوقف إلا مذهبان : أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذي حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين ، وذلك لاستخفاف الألف والفتحة كما ذكر سيبويه ، واستدل السيرافي على كون الألف لام الكلمة في الأحوال بمجيئها رويا في النصب ، قال :

٨٧ — وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى
صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

* إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى [1] *

ولا يجوز « زَيْدَا » مع « تَحْيِى » لما ثبت فى علم القوافى ، وأيضا فإنها تمال فى حال النصب كقوله تعالى (واتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) وإمالة ألف التنوين قليلة ، كما يجىء فى بابها ، وأيضا تكتب ياء ، وألف التنوين تكتب ألفا

والمذهب الثانى أنك لا ترد الألف المحذوفة ، لأنك لا تحذف التنوين الموجب لحذفها ، بل تقلبها فى الأحوال الثلاث ألفا ؛ لوقوعها فى الأحوال بعد الفتحة ، كما قلبتها ألفا فى « زيدا » المنصوب ؛ لأن موقعها فى الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيدا المنصوب ، بل هنا القلب أولى ؛ لأن فتحة « زيدا » عارضة إعرابية والفتحة فى المقصور لازمة . وهذا المذهب لابن بَرْهَان ، ويُنْسَب إلى أبى عمرو بن الْعَلاَء والكسائى أيضا . والأول أولى ؛ لما استدل به السيرافى .

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذى فى الوقف هو الذى كان فيه فى الوصل ، بلا خلاف ، كالعلى والفتى ، وقد يحذف ألف المقصور اضطرارا ، قال :

---

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار الغطفانى فى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وقد اختارها أبو تمام فى باب الأضياف والمديح من ديوان الحماسة ، وقبلها قوله :

إنَّكَ يَابْنَ جَعْفَرٍ خَيْرُ فَتًى ... وَنِعْمَ مَأْوَى طَارِقٍ إذَا أَتَى

والاستشهاد بما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمة فى الأحوال كلها ، لأنها وقعت رويا ، وليست مبدلة من التنوين فى الوقف ، لأنها لو كانت كذلك ووقعت رويا لجاز أن تقع الألف المبدلة من التنوين فى الاسم المنصوب فى الروى أيضا ، وكان يقع مثل رأيت زيدا مع مثل رأيت الفتى فى قصيدة واحدة ، وهو مما لا يقول به أحد ، فثبت أن الألف فى «سرى» وفى « اشتهى » وفى «القرى» هى لام الكلمة كما قدمنا

٨٨ — وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ   رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلّْ (١)

قال : « وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلِفٍ هَمْزَةً ضَعِيفٌ »

أقول : يعنى قلب ألف المقصور وقلبَ غيرها من الألفات ، سواء كانت للتأنيث كحبلى ، أو للالحاق كمِعْزَى ، أو لغيرهما نحو يضربها ، فان بعض العرب يقلبها همزة ، وذلك لأن مخرج الألف متسع ، وفيه المد البالغ ، فاذا وقفت عليه خليت سبيله ولم تضمه بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيره ، فيهوى الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره فى موضع الهمزة ، وإذا تفطنت وجدت ذلك كذلك ، فاذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة ؛ لأنك تأخذ بعد الألف فى حرف آخر ، وفى الواو والياء أيضا مد ينتهى آخره إلى مخرج الهمزة ، قال الخليل : ولذلك كتبوا نحو « ضربوا » بهمزة بعد الواو ، لكن مدهما أقل من مد الألف ، وقال الأخفش : زادوا الألف خطا فى نحو « كفروا » للفصل بين واو العطف وواو الجمع ، وقال غيرهما : بل ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو « ضربوهم » و بين ضمير التأكيد نحو « ضربواهم » ثم طردوا فى الجميع ، وإن لم يكن هناك ضمير

قال : « وَكَذٰلِكَ قَلْبُ أَلِفٍ نحو حُبْلَى هَمْزَةً أَوْ وَاواً أَوْ يَاءً »

أقول : قوله « همزة » لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل «قلب كل ألف همزة»

(١) ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة الصحابى المعروف ، يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر ، وقوله « قبيل » مبتدأ ، و « من لكيز » صفته ، و « شاهد » خبره ، و « رهط مرجوم » وما عطف عليه بدل منه ، ومرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكيز . والاستشهاد بالبيت فى قوله « وابن المعل » حيث أراد ابن المعلى ، فحذف الألف المقصورة فى الوقف ضرورة تشبيها للألف بما يحذف من الياءات فى الأسماء المنقوصة ، قال الأعلم : « وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفتحة ؛ لأنها من الألف »

قوله « أو واواً أو ياء » اعلم أن فَزَارة وناساً من قَيْس يقلبون كل ألف في الآخر ياء ، سواء كان للتأنيث كحُبْلَى ، أولا كمُثَنًّى ، كذا قال النحاة ، وخص المصنف ذلك بألف نحو حُبْلَى ، وليس بوجه ، وإنما قلبوها ياء لأن الألف خفية ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك في حالة الوصل ؛ لأن أخذك في جَرْس حرف آخر يُبين جرس الأول وإن كان خفيا ، وأما اذا وقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تُظَن معدومة ، ومن ثم يقال : هؤلاه ويارباه ، بهاء السكت بعدها ، فيبدلونها إذن في الوقف حرفا من جنسها أظهر منها ، وهى الياء ، وإنما احتملوا ثقل الياء التى هى أثقل من الألف في حالة الوقف التى حقها أن تكون أخف من حالة الوصل للغرض المذكور من البيان ، مع فتح ماقبلها ، فانه يخفف شيئاًمن ثقلها ، وهذا عذر من قلبها همزة أيضا ، وإن كانت أثقل من الألف ، وطيء يَدَعُونها في الوصل على حالها في الوقف ، فيقولون : أفْعَىْ ، بالياء في الحالين ، وبعض طيء يقلبونها واوا ؛ لأن الواو أبين من الياء ، والقصد البيان ، وذلك لأن الألف أدخل في الفم لكونه من الحلق ، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان ، وبعده الواو لكونه من الشفتين ، والياء أكثر من الواو في لغة طيء في مثله ؛ لأنه ينبغى أن يراعى الخفة اللائقة بالوقف مع مراعاة البيان ، والذين يقلبونها واواً يَدَعُون الواو في الوصل بحالها في الوقف ، وكل ذلك لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما قلبت واواً أو ياء لتشابه الثلاثة في المد وَسَعة المخرج ، وقريب من ذلك إبدال بنى تميم ياء «هذِى» في الوقف هاء فيقولون : هذِهْ ، بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لخفاء الياء بعد الكسرة في الوقف ، والهاء بعدها أظهر منها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء في المد ، فاذا وصل هؤلاء ردوها ياء فقالوا : هذِى هند ؛ لأن مابعد الياء يبينها ، وقيس وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء ، كما جعلت طيء الوقف والوصل

سواء فى أفْعَىْ ، إلا أن قلب الهاء من الياء لايطرد فى كل ياء كما اطرد قلب الياء من كل ألف عند طيء فى الوقف ، والأغلب بعـد قلب ياء هذى هاء تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو بِهِى وَغُلاَمِهِى ، فتُوصَل بياء فى الوصـل ، ويحذف الياء فى الوقف كما يجيء بعد ، ويجوز هٰذِهْ بسكون الهاء ، وصلا ووقفاً ، لكنه قليل ، ويبـدل ناس من بنى تميم الجيم مكان الياء فى الوقف ، شـديدةً كانت الياء أو خفيفة ، لخفاء الياء كما ذكرنا ، وقرب الجيم منها فى المخرج مع َ ونه أظهر من الياء ، فيقول : تميمجّ وعلج [فى تميمى وعلى] وقوله :

٨٩ — خَالِى عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٌ   المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ [1]

وَبِالْغَدَاةِ فِلَقَ الْبَرْنِـجِّ   يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ

من باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة ، ويجيء الـكلام عليه ، وأنشد أبو زيد فى الياء الخفيفة :

٩٠ — يَارَبِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِـجْ

فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِـجْ

* أقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِـجْ [2] *

---

(١) نسبوا هذه الأبيات لبدوى راجز ولم يعينوه ، وقوله «أبو علج» يريد أبو على ، و «بالعشج» يريد : بالعشى : وفلق : جمع فلقة وهى القطعة ، ويروى فى مكانه «كتل» بضم الكاف وفتح التاء ، وهي جمع كتلة ، و «البرنج» يريد به البرني ، وهـو نوع من أجـود التمـر ، والود : الوتد ، قلبت تاؤه دالا ثم أدغمت ، و «الصيصج» يريد به الصيصي ، وهوواحد الصياصى ، وهى قرون البقر . والاستشهاد بالبيت على أن بعض بنى سعد يبدلون الياء المشددة جيما

(٢) هذه أبيات ثلاثة من الرجز المشطور أنشدها أبو زيد فى نوادره ، وقوله «حجتج» أراد به حجتى ، فأبدل من ياء المتكلم الساكنة جيما ، والشاحج : المراد به البغل أو الحمار ، والشحيج الصوت ، تقول : شحج البغل والحمـار والغراب

قال : « وَإِبْدَالُ تَاءِ التَّأْنِيثِ الاسْمِيَّةِ هَاءً فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ عَلَى الأَكْثَرِ، وَتَشْبِيهُ تَاءِ هَيْهَاتَ بِهِ قَلِيلٌ، وَفِي الضَّارِبَاتِ ضَعِيفٌ، وَعِرْقَاتٌ إِنْ فُتِحَتْ تَاؤُهُ فِي النَّصْبِ فَبِالْهَاءِ، وَإِلَّا فَبِالتَّاءِ، وَأَمَّا ثَلَاثَةَ أَرْبَعَةْ فِيمَنْ حَرَّكَ فَلِأَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةِ القَطْعِ لَمَّا وَصَلَ، بِخِلَافِ أَلَمَ اللهُ فَإِنَّهُ لَمَّا وُصِلَ الْتَقَى سَاكِنَانِ » .

أقول : لاخلاف فى تاء التأنيث الفعلية أنها فى الوقف تاء، وفى أن أصلها تاء أيضا، وأما الاسمية فاختلف فى أصلها؛ فمذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل، كما فى الفعل، لكنها تقلب فى الوقف هاء ليكون فرقا بين التاءين : الاسمية، والفعلية، أو بين الاسمية التى للتأنيث كعِفْرِيَةٍ (١) والتى لغيره كما فى عِفْرِيت وَعَنْكَبُوت، وإنما قلبت هاء لأن فى الهاء همساً

يشحج شحيجا وشحاجا : أى صوت، ويروى فى مكانه شـامخ، والأقمر : الأبيض، والنهات : النهاق، والنهيت والنهيق واحد، و « بج » يريد : بى، ويزى : يحرك، و « وفرتج » يريد به وفرتى، فأبدل الياء جيماً، والوفرة ــ بفتح فسكون ــ : الشعر إلى شحمة الأذن. والاستشهاد بالبيت على أنه قلب الياء الخفيفة جيماً، كما يظهر مما ذكرناه

قال سيبويه (حـ ٢ ص ٢٨٨) ما نصه : « وأما ناس من بنى سعد فانهم يبدلون الجيم مكان الياء فى الوقف لأنها خفيفة فأبدلوا من موضعها أبين الحروف، وذلك قولهم : هذا تميمج، يريدون تميمى، وهذا علج، يريدون على، وسمعت بعضهم يقول : عربانج، يريد عربانى، وحدثنى من سمعهم يقولون :

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجِّ ... الْمُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِّ

وَبِالْغَدَاةِ فِلَقَ الْبَرْنِجِّ

يريد بالعشى والبرنى، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اه

(١) أنظر فى كلمة عفريت (حـ ١ ص ١٥، ٢٥٦) وأنظر فى كلمة عفرية (حـ ١ ص ٢٥٥ هـ ٢)

وليناً أكثر مما فى التاء ، فهو بمحال الوقف الذى هو موضع الاستراحة أولى ، ولذلك تزاد الهاء فى الوقف فيما ليس فيه — أعنى هاء السكت — نحو : أَنَهْ ، وهؤلاه ، وإنما تصرف فى الاسمية بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمية ؛ لأنها لاحقة بما هى علامة تأنيثه ، بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله ، والتغيير بما هو الأصل أولى ؛ لتمكنه .

وقال ثعلب : إن الهاء فى تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء فى الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقيل : رأيت شَجَرَهًا ، بالتنوين ، وكان التنوين يُقلب فى الوقف ألفا كما فى « زَيْدَا » فيلتبس فى الوقف بهاء المؤنث ، فقلبت فى الوصل تاء لذلك ، ثم لما جىء إلى الوقف رجعت إلى أصلها ، وهو الهاء

وإنما لم يقلب التنوين عند سيبويه ألفا بعد قلب التاء هاء خوفا من اللبس أيضا ، كما قلنا

وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقفون على الاسمية أيضا [بالتاء] قال :

٩١ — اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّىْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِمَتْ (١)

(١) هذه الأبيات من الرجز المشطور ، ولم نقف لها على قائل ، ومسلمت — بفتح الميم واللام — : اسم شخص ، وأصله مسلمة ، و « ما » فى قوله « من بعد ما » يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون كافة مسوغة لبعد أن يليها الفعل ؛ لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد ، لا إلى الجمل ، والفعل على الوجهين هو قوله « صارت » وما عطف عليه . وقد كرر « بعدما » ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال ، وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة توكيداً للاولى من توكيد المفرد بالمفرد ، ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور ، وعلى هـــذا الوجه الثانى يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافاً إليه الأول أو الثانى أو الثالث ، كقوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ   وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

والظاهر أن هؤلاء لا يقولون فى النصب « رأيت أمتا » كزيدًا بألف ، بل « رأيت أمَتْ » كما فى قوله « وكادت الحرة أن تدعى أمت » وذلك لحمله على « أمَهْ » بالهاء ؛ فإنه هو الأصل فى الوقف

قوله « وتشبيهُ تاء هيهات به قليل » قد ذكرنا حكمه فى أسماء الأفعال (١)

وكقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، ومثل ما قالوه فى نحو : ياتيم تيم عدى . والغلصمة : رأس الحلقوم . يريد نجاك الله من الأعداء بكف هـذا الرجل المسمى مسلمة بعدما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر يسبين فيصرن إماء . والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء فى قوله « وبعدمت » .

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ٦٩) : « ومن أسمـاء الأفعال التى بمعنى الخبر « هيهات » وفى تائها الحركات الثلاث ، وقد تبدل هاؤها الأولى همزة مع تثليث التاء أيضاً ، وقـد تنون فى هـذه اللغات الست ؛ وقد تسكن التاء فى الوصل أيضاً ، لاجرائه فيه مجراه فى الوقف ، وقد تحذف التاء نحو هيها ، وأيها ، وقد تلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب ، نحو أيهاك ، وقد تنون أيضاً نحو أيها ، وقد يقال أيهان ـ بهمزة ونون مفتوحتين، وقال صاحب المغني (وليس هو ابن هشـام) : بنون مكسورة ، وقال بعض النحـاة : إن مفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية ـ كزلزلة ، نحو قوقاة ، قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، والتاء للتأنيث ، فالوقف عليها إذن بالهاء ، وأما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس هيهيات ، كما تقول : قوقيات ، فى جمع قوقاة ، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى فى المثنى ، والمضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع ؛ فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، وهذا كله توهم وتخمين ، بل لا منع أن نقول : التاء والألف فيهـا زائدتان ، فهى مثل كوكب ، ولا منع أيضاً من كونها فى جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، وأصلها هيهية ،

وأن بعض النحاة قال : إنك إذا كسرت تاءه فهو فى التقدير جمع هَيْهِيَةَ وأصله هَيْهِيَاتٌ فحذف الياء شاذا لكونه غيرمتمكن ، كما حذفت فى اللَّذَان ، والقياس اللذَيان ، و إذا ضممت تاءه أو فتحتها جازأن يكون مفردا وأصله هَيْهَية ، فيوقف عليه بالهاء ، وأن يكون مجموعا فيوقف عليه بالتاء ، وقد ذكرنا هناك أنه يجوز أن يكون أصله هَيْهِيَة سواء كان مضموم التاء أو مفتوحها أو مكسورها ، لكنه إنما قل الوقف عليها بالهاء لالتحاقه بالأفعال ؛ لكونه اسم فعل ، فكان تاؤه كتاء قامَتْ وقَعَدَتْ ، وذكرنا أيضاً أنه يجوز أن يكون الألف والتاء زائدتين ، وتركيبه من هَيْهَي ككوكب ، وأما تجويز قلب تائه هاء على هذا فلتشبيهه لفظا بنحو قَوْقَاة (١) ودَوْدَاة (٢)

قوله « وفى الضاربات ضعيف » يعنى أن بعضهم يقلب تاء الجمع أيضا فى الوقف

وتقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولا مطلقاً ، وكسرت للساكنين ، لأن أصل البناء السكون ، وأما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه ، إذ معناه ما أبعده ، كما ذكرنا ، وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير — أعني أن أصله هيهية فى الأحوال — أن لا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقف عليه بالتاء فى الأكثر تنبيها على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى ، فكان تاؤها مثل تاء قامت ، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضاً من جعل الألف والتاء زائدتين ، لأن باب قلقال أكثر من باب سلس وببر » اه

(١) قوقاة : مصدر قولك : قوقت الدجاجة : إذا صوتت عند البيض ، وأصلها قوقية — كدحرجة ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول : قاقت الدجاجة ، أيضاً

(٢) الدوداة : الجلبة ، والأرجوحة ، وعلى الأول هى مصدر لقولك : دوديت : أي صوت ، وعلى الثانى هى من أسماء الأجناس غير المصادر ، ويجوز أن تكون منقولة من المصدر

هاء لكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع ، فيشبه بتاء المفرد ، حكى قُطْرُب « كيف الْبَنُون والْبَنَاه » والأكثر أن لا تقلب هاء ؛ لأنها لم تتخلص للتأنيث ، بل فيها معنى الجمعية ، فلا تقلب هاء ، وأما تاء نحو « أخت » فلا خلاف في أنها يوقف عليها تاء ؛ لأنها وإن كان فيها رائحة التأنيث لاختصاص هذا البدل بالمؤنث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، وبكونها كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها ، بخلاف تاء الجمع ؛ فإن ما قبلها ألف ، فكأن ما قبلها مفتوح كتاء المفرد ، وليست بدلا من اللام ، بل هي زائدة محضة كتاء المفرد ، فلهذا جوز بعضهم إجراءها مُجْرَاها

قوله « وعِرْقَات [1] إن فتحت تاؤه في النصب فبالهاء » لأنه يكون مفردا كما ذكرنا في شرح الكافية ، ويكون ملحقا بدِرْهَم كمِعْزَى ، وإن كسرت تاؤه في النصب دل على أنه جمع عرْق ؛ إذ قد يؤنث جمع المذكر بالألف والتاء مع مجيء التكسير فيه : أي العروق ، كما قيل الْبُوَانَات مع الْبُون في الْبُوَان ، على ما مر في شرح الكافية في باب الجمع ؛ فالأولى الوقف عليه بالتاء كما في مسلمات

---

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٧٥) : « وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب ، قالوا : سمعت لغاتهم ، وجاء في الشاذ (انفروا ثباتاً) ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من اللام ، كالتاء في الواحد ، وكالواو والنون في « كرون ، و« ثبون » وقال أبو علي: بل هو تاء الواحد ، والألف قبلها اللام المردودة ، فمعنى سمعت لغاتهم : أي لغتهم ، قال : وذلك لأن سيبويه قال : إن تاء الجمع لا تفتح في موضع ، وفيما قال نظر ، إذ المعنى في سمعت لغاتهم ، وقوله (انفروا ثباتاً) الجمع ، وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام : استأصل الله عرقاتهم ـ بفتح التاء ، وكسرها أشهر ؛ فإما أن يقال : إنه مفرد والألف للالحاق بدرهم ، أو يقال : إنه جمع فتح تاؤه شاذاً ، فالعرق إذن كالبوان مذكر له جمع مكسر ، وهو العروق ، جمع بالألف والتاء مثله » اه

قوله « وأما ثلاثه أربعة » هـذا اعتراض على قوله « و إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء » يعنى أنك قلت : إن التاء تبدل هاء فى الوقف ، و « ثلاثة » فى قولك « ثَلَثَهَرْبَعَة » ليس موقوفا عليه ؛ لكونه موصولا بأربعة ، و إلا لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء ، فأجاب بأن الوصل أجرى مجرى الوقف ، وذلك أنه وصل ثلاثة بأربعة ، ومع ذلك قُلب تاؤه هاء ، قال : وأما (أَلَمَ اللهُ) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة أل كما فى ثَلَثَهَرْبَعَة لأن هـذه الكلمات ـ أعنى أسماء حروف التهجى ـ عنـد المصنف ليس موقوفا عليها ، بخلاف ثلثهربعة ؛ فإن ثلاثة موصولة مُجْرَاة مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء ، فإذا لم يكن أَلَم موقوفا عليـه ولا موصولا مجرى مجراه ، بل كان موصولا بالله ، فلا بد من سقوط ألف الله فى الدرج ، والهمزة إذا سقطت فى الدرج سقطت مع حركتها ، ولا ينقل حركتها إلى ماقبلها إلا على الشذوذ ، كماروى الكسائى فى (بسم الله الرحمن الرحيمَ الحمد لله) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همـزة الوصل مع حركتها التقى ساكنان : ميم أَلَمَ ، ولام الله ، فحرك الميم بالفتح للساكنين ، و إنما فتحت إبقاء على تفخيم الله تعالى وفرارا من الكسرة بعد الياء والكسرة ، كما مر فى بابه ، وهذا من المصنف عجيب ، وذلك لأن أَلَم كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة ، لافرق بينهما ، وقد ثبت رعاية حكم الوقف فى كل واحدة من كلمات ألفاظ العدد ، بدليل قلب تائها هاء و إثبات همزة الوصل فى اثنان ، وذلك لعـدم الاتصال المنوى بين الكلمات ، و إن اتصلت لفظا ، فهلا كان نحو أَلَم أيضا هكذا ؟ ولو كان فى أسماء حروف التهجى همزات الوصل فى الأوائل وتاءات التأنيث فى الأواخر لثبتت تلك وانقلبت هذه وجوبا كما فى ألفاظ العدد ، وكذلك إذا عَدَّدْتَ نحو رجل امرأة ناقة بغلة ، فإنك تثبت همزة الوصل وتقلب التاء هاء ، وهما من دلائل كون كل كلمة كالموقوف عليه ، لكن قلب التاء هاء لازم ، وحذف همزة الوصل مع نقل حركتها إلى ما قبلها مختار ، كما مر فى التقـاء الساكنين ، فلما ثبت أن كل كلمة

من أسماء حروف الهجاء في حكم الموقوف عليه قلنا : ثبت همزة الوصل في الله إذ هو في حكم المبتدأ به ، ثم لما وصلها لفظا بميم نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة همزة القطع في ثلاثهَ أربعة

« قوله ثلاثهَ أربعة فيمن حرك » يعني من لم يحرك الهاء وقال ثلاثهْ أربعة فإن ثلاثهْ موقوف عليه غير موصول بأربعة ؛ فلا اعتراض عليه بأنه كيف قلب التاء هاء في الوصل ، وهو أيضاً وهم ؛ لأن من لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء أيضاً لا يسكت على الهاء . بل يصله بأربعة مع إسكان الهاء ، وليس كل إسكان وقفا ؛ لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفة ، وإلا لم يعد المسكن واقفاً ؛ لأنك إذا قلت « مَنْ أنت » ووصلت من بأنت لا تسمى واقفاً مع إسكانك نون من ، فعلى هذا يجب في الأسماء المعدودة ــ سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف التهجي أو غيرهما ــ أن يراعى فيها أحكام الأسماء الموقوف عليها ، مع أنك لا تقف على كل منها .

قال : «وَزِيادَةُ الألِفِ فِي أنَا ، وَمِنْ ثَمَّ وُقِفَ عَلَى لَـٰكِنَّا هُوَ اللهُ بالألِفِ ، وَمَهْ وأَنَهْ قَلِيلٌ»

أقول : قال سيبويه : إنهم كما يبينون حركة البناء بهاء السكت يبينونها في حرفين فقط بالألف ، وهما أنَا وَحَيَّهَلاَ .

قلت : أما «حَيَّهلا» فيجوز أن يكون الألف فيه بدلا من التنوين في حَيَّهَلاً ، لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة وإن لم يكن تنوين تمكن فإنها تقلب في الوقف ألفا ، كما في اضْرِبَنْ ، وقد بينا في باب المضمرات أن الألف في « أنَا » عند الكوفيين من نفس الكلمة ، وبعض طيء يقف عليه بالهاء مكان الألف ، فيقول : أنَهْ ، وهو قليل ، قال حاتم : هٰكَذَا فَزْدِي أنَهْ[1] ، وبعض

(١) الذي في مجمع الأمثال للميداني (حـ ٢ ص ٢٩٣) : « هكذا فصدي» قيل : إن أول من تكلم به كعب بن مامة وذلك أنه كان أسيرا في عنزة فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها فلامته على نحره إياها ، فقال : هكذا فصدي ،

العرب يصل أنا بالألف فى الوصل أيضا فى السعة ، والأكثر أنهم لا يصلونه بها فى الوصل ، إلا ضرورة ، قال :

٩٢ — أنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا (١)

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ، دون المكسورة ودون غير الهمزة من الحروف ، وقال أبو على : لا أعرف الوجه فى تخصيص ذلك بما ذكر

قوله « ومن ثم وقف» أى: من جهة زيادة الألف فى آخر «أنا» وقفاً وُقف على (لكنا) بالألف ؛ لأنه « أنا » فى الأصل جاءت بعد « لكن » ثم نقلت حركة همزة أنا إلى النون وحذفت ، كما فى نحو (قَدَ أُفلح) ، ثم أدغمت النون فى النون ، وابن عامر يثبت الألف فى (لكنا هو الله) وصلا أيضا ليؤذن من أول الأمر بأنه ليس لكن المشددة : بل أصله لَكِنْ أنَا

قوله « مَهْ وأنَهْ قليل » أما أنا فقد مر أن بعض طيء يقفون عليها بالهاء مكان الألف ، وأما « مَهْ » فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة

يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام » اه

ولم نجد فى هذا الكتاب ولا فى غيره من كتب اللغة والأمثال نسبة هذا المثل إلى حاتم ، ولا روايته بهذا اللفظ . وانظر فى معنى القصد(حـ ١ ص ٤٣)

(١) هذا البيت لحميد بن حريث بن بحدل الكلبي ، وقوله « حميدا » منصوب على أنه بدل من الياء فى «فاعرفونى» أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح ؛ هذا كله إن رويته « حميدا » بالتصغير ، على أنه علم ، فان رويته «حميدا» — بفتح الحاء — على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال ، وإن كان اسما غير صفة جاز فيه ما جاز فى المصغر ، وقد اختلف فى اسم الشاعر على وجهين ؛ فقيل : هو مصغر ، وقيل : مكبر. و « تذريت » : علوت ، وأصله من بلوغ الذروة وهى أعلى الشيء ، والسنام للبعير معروف ، وأراد هنا عالى المجد والرفعة . والاستشهاد بالبيت فى قوله «أنا» حيث جاء بالألف مع الوصل ، وهو من ضرائر الشعر

قليل ، وأما إذا كان مجرورة فيجىء حكمها بعيد ، فنقول : إنه أجاز بعضهم حذف ألف ما ، والوقف عليه بالهاء ، و إن لم يكن مجرورا ، كما فى حديث أبى ذؤيب : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مَهْ ، فقيل : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا ، نحو رَهْ واغْزُهْ ولِـتَرْمِهْ ، فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التى كانت لها ، أعنى على ما الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزمخشرى أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرورة فى نحو : مثلُ مَهْ ومَجِيءَ مَه ، أولى ، أعنى جعله هاء السكت جىء بها بعد حذف الألف كالعوض منه

قال : « وَإِلْحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ لاَزِمٌ فِى نَحْـوِ رَهْ وَقِهْ وَمَجِيءَ مَهْ ومِثْلُ مَهْ [فِى مَجِيءَ مَ جِئْتَ ، وَمِثْلُ مَ أَنْتَ] [١] ، وَجَائِزٌ فِى مِثْلِ لَمْ يَخْشَهْ وَلَمْ يَغْزُهْ وَلَمْ يَرْمِهْ وَغُلاَمِيَهْ [وَعَلَى مَهْ] [١] وَحَتَّامَهْ وإِلاَمَهْ مِمَّا حَرَكَتُهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَّةٍ وَلاَ مُشَبَّهَةٍ بِهَا ، كَالْمَاضِى وَبَابِ يَازَيْدُ وَلاَ رَجُلَ ، وَفِى نَحْوِ هُنَاهْ وَهٰؤُلاَهْ »

أقول : قد ذكرنا أحكام هاء السكت فى آخر شرح الكافية ، ونذكر ههنا ما ينحل به لفظه

قوله « فى نحو ره وقه » أى : فيما بقى بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله ، لا يلزم الهاء إلا ههنا ، و إنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجىء بالهاء لسهولة السكوت عليه ، و « مه » فى قولك « مثل مه » [و « مجىء مَهْ » مثلُ] [١] رَهْ وقِهْ من وجه ؛ لأن الكلمة

---

(١) هذه العبارة ساقطة من جميع النسخ المطبوعة

التى قبل ما مستقلة لـكونها اسما ، بخلاف الجار فى حتَّامَ ، وليس مثلهما من وجه آخر ، وذلك لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف ، لـكن سقوط الألف بلا علة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت ، ألا ترى أنه لم يلزم مع الـكاف والياء فى نحو غُلَامِى وغُلَامك وإن كانا أيضاً على حرف ، لما لم يحذف منهما شىء ، وأما عَلَامَهْ و إلامه وحتَّامه فما فيها أشد اتصالا بما قبلها منها بالمضاف فى نحو مِثْلُ مَهْ ؛ لأن ما قبلها حروف ، فلا تستقل بوجه ، فيجوز لك الوقف عليها بالهاء كما ذكر ، و بسكون الميم أيضاً ؛ لـكون عَلَامْ مثلا كغلام ، قال :

٩٣ — يَاأَبَا الْأَسْوَدِ لِمْ خَلَّيْتَنِى   لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ (١)

فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وبعض العرب لا يحذف الألف من « ما » الاستفهامية المجرورة ، كقوله

٩٤ — عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِى لَئِيمٌ   كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِى رَمَادِ (٢)

---

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائلا ، ولا وقفنا له على سابق ولا لاحق ، والطارقات : جمع طارقة ، وهي مؤنث طارق ، وهـو الذي يأتى ليلا ، والذكر ــ بكسر الذال وفتح الكاف ــ : جمع ذكرة ، والمعروف ذكرى بألف التأنيث ، تقول : ذكرته بلسانى وبقلبي ذكرا وذكرى ــ بكسر فسكون فيهما ، والاستشهاد بالبيت على أنه قال «لم» بالسكون فى حال الوصل إجراء له مجرى الوقف

(٢) هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى رضي الله عنه يقوله فى رفيع بن صيفى بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافرا ، و بعد البيت قوله

فَلَمْ أَنْفَكَّ أَهْجُو عَابِدِيًّا   طَوَالَ الدَّهْرِ مَا نَادَى الْمُنَادِى

وَقَدْ سَارَتْ قَوَافٍ بَاقِيَاتٌ   تَنَاشَدَهَا الرُّوَاةُ بِكُلِّ وَادِى

فَقُبِّحَ عَابِدٌ وَبَنِى أَبِيـهِ   فَإِنَّ مَعَادَهُمْ شَرُّ الْمَعَادِ

وبيت الشاهد يروي على غير الوجه الذي أنشده المؤلف وغيره من النحاة ، ففى الديوان (ص٥٥ طبع ليدن)

فهذا لا يقول « علامَهْ » وقفا ، بل يقف بالألف التى كانت فى الوصل ، والأولى حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة ، لما ذكرنا فى الموصولات

وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل الجواز فان كان محذوفاً منه شىء نحو لم يَخْشَ ولم يَغْزُ ولم يَرْمِ وَعَلَامَ وإلامَ وحتَّامَ فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم يحذف منه شىء ، نحو غلاميه وضربتُكَهْ وإنَّهْ ، وهى بما حذف منه حرفان نحو إن تَعِ أعِهْ أولى منها بما حذف منه حرف نحو اخْشَهْ واغْزُهْ ، وأما ماصار بالحذف إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالا تاما كما اتصل فى علَامَ وإلام وفيم ، وذلك نحو رَهْ وَقِهْ ومثل مه ومجىء مه ، على ماص ، وإن لم يحذف منه شىء فانه بما قبل آخره ساكن نحو إنَّهْ وليتهْ وكيفهْ أولى منه بما قبل آخره متحرك ، نحو هُوَهْ وَهِيَهْ وَغلَامِيَهْ وَضَرَبْتُكَهْ ؛ لأنك إن لم تلحقه فى القسم الأول سكنت المتحرك الأخير فيلتقى ساكنان ، وعدم التقائهما أولى ، و إن كان ذلك مغتفراً فى الوقف .

قوله « لم يخشه ولم يرمه ولم يغزه » أمثلة المحذوف اللام

وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب : ادعهْ واغزهْ من دَعَوْت وغَزَوْت ، كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف ، توهما منهم أنهم لم يحذفوا شيئا للوقف كما قلنا فى « لم أُبَلِهْ » فى الجزم ، قال :

٩٥ — قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيقاً [1]

فَفِيمَ تَقُولُ : يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ ؟

وعلى هذه الرواية لا شاهد فى البيت . والاستشهاد بما رواه المؤلف على أن من العرب من يثبت ألف «ما» الاستفهامية المجرورة غير مبال بالالباس ، وقد قرىء قوله تعالى «عم يتساءلون» بالألف . قال ابن جنى : وإثبات الألف أضعف اللغتين

(١) وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب للعذافر الكندى ، وبعده قوله :

* وَهَاتِ خُبْزَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيقاً *

وقال الآخر فى الجزم :

٩٦ — وَمَنْ يَتَّقْ فإنَّ اللهَ مَعْهُ * وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِ [١]

ثم ألحقوا هاء السكت ، لسكون العين فى تقدير الحركة ، ثم كسروا أول الساكنين [٢] كما هو حقه على ماذكرنا فى « لم أُبَلِهْ »

قوله « حَتَّامَهْ وَإلاَمه » مثال للمحذوف الآخر ، لا للجزم

والاستشهاد بالبيت فى قوله «اشتر» حيث سكن الراء وهى عين الفعل وكان حقها الكسر ، وكأن الراجز توهم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ، ومفردات البيت ومعناه لا تحتاج إلى شرح

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ، وقد أنشده صاحب الصحاح (أوب) و (و ق ي) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص٢٤٠ من هذا الجزء) . والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل ، من الأوب ، وتقول : آب يؤوب أوبا ، إذا رجع ، والغادى : اسم فاعل من غدا يغدو إذا جاء فى الغداة ، يريد أن تقوى الله تسهل للانسان رزقه وتيسر عليه أسبابه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «ومن يتق» حيث سكن القاف وهي عين الفعل ، وسلط الجازم عليها ، وقياسها الكسر على مامر فى البيت السابق

(٢) وهذا مخالف لما ذكره سيبويه فى الكتاب ، إذ قال (ج ٢ ص٢٧٨) : «وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعه ، من دعوت ، فيكسرون العين كأنها لما كانت فى موضع الجزم توهموا أنها ساكنه ، إذ كانت آخر شيء فى الكلمة فى موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ، لأنه لا يلتقى ساكنان ، كما قالوا : رد يافتي ، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط كما قال زهير :

بَدَا لِيَ أنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إذَا كَانَ جَائِيَا » اه

فكلام سيبويه يقتضى ان كسر العين من « ادعه» لالتقائها ساكنة مع الدال وكلام الرضي يقتضى أن كسر العين لالتقائها ساكنة مع هاء السكت ، فعلى كلام سيبويه لايحتاج عند إلحاق هاء السكت إلى ملاحظة أن العين فى تقدير الحركة ، وعلى كلام الرضي يحتاج إلى ذلك ، لأن هاء السكت لاتلحق إلا المتحرك

قوله « غُلاَمِيَهْ » مثال لغير المحذوف الآخر

قوله « كالماضى » مثال لما حركته مشابهة للإعرابية ؛ لأنه إنما بنى الماضى على الحركة ، وحق البناء السكون لمشابهته المعرب ، إذ معنى « زيد ضرب » زيد ضارب ، ومعنى « إن ضربتَ ضربتُ » إن تضرب أضرب

قوله « وباب يازيد » لأن الضمة تحدث بحدوث حرف النـــداء ، وتزول بزواله ، كحدوث الإعراب بحدوث العامل وزواله بزواله ، وكذا باب «لارجل»

قوله « وفى نحو ههناه وهؤلاه » يعنى كل حرف أو اسم عريق فى البناء آخره ألف مثـل ذا وما ، يجوز إلحاق هاء السكت به وقفا ، ولا يجب ، وذلك ليتبين الألف فى الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشىء ، كما مر ، وأما نحو فَتًى وحُبْلَى فإنك لاتبين ألفاتها فى الوقف بالهاء كما مر فى آخر شرح الكافية

قال : « وَحَذْفُ الْيَاءِ فِى نحو الْقَاضِى وَغُلاَمِى حُرِّكَتْ أَوْ سُكِّنَتْ ، وَإِثْبَاتُهَا أَكْثَرُ ، عَكْسَ قَاضٍ ، وإِثْبَاتُهَا فى نحو يَامُرِى اتِّفَاقٌ »

أقول : اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون ، كرأيت الْقَاضِيَ وَجَوَارِيَ ، لا كلام فى أنه لا يجوز حـــذف يائه ، بل يجب إسكانه ، وكذا فى غُلاَمِىَ وغلامَاىَ وغلامَىَّ وإِنِّىَ ، بفتح الياء فيها ، بل إنما تسكن ياؤها أو تلحقها هاء السكت كما مر ، قال سيبويه : إنما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت كالحروف الصحيحة

وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه فى الوقف ؛ إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، و بعض العرب يحذف الياء فى الوقف: لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ماقبلها ثقيل ، ومن حذف الياء فى الوصل نحو (الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ سَوَاءٌ مِنْكُمْ) أوجب حذفها وقفا باسكان ماقبلها

وأما ياء المتكلم الساكنة فان كانت فى الفعل فالحذف حسن ؛ لأن قبلها نون عماد مشعرا بها ، كقوله تعالى (رَبِّى أَكْرَمَنْ) (رَبِّى أَهَانَنْ) وإن كانت

فى اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذى قبلها بالاسكان ، نحو « غلامْ » كما جاز فى المنقوص؛ حذرا من الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتماداً فى إزالة اللبس على حال الوصل ، فعلى هذا قول المصنف «حُرِّكت أو سكنت» وَهَمٌ ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره

وإذا كان المنقوص منادى مفردا نحو « ياقاضى » فاختار الخليل والمبرد إثباتَ الياء ، كما فى « جاءنى القاضى » سواء؛ لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف الياء لتقديره كما حذف فى « جاءنى قاضْ » وقفا ، واختار يونس وقوّاه سيبويه حذف الياء ؛ لأن المنادى موضع التخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم وقلبهم الياء ألفا فى نحو « يا غُلاَمَا » ؛ وحذفهم الياء فى نحو « يا غُلاَمِ » أكثر من حذفهم إياها فى غير النداء ، وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها فى نحو « يا مُرِى » ؛ لأنهم حذفوا الهمزة ، فلو حذفوا الياء أيضا لأجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف بلا علة موجبة ، وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين — أعنى فى حالتى الرفع والجر — فالأكثر حذف الياء ؛ لأن حذف التنوين عارض ، فكأنه ثابت ، وتقديره ههنا أولى ؛ لئلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، وحكى أبوالخطاب ويونس عن الموثوق بعربيتهم رد الياء اعتدادا بزوال التنوين

وأما حال النصب نحو « رأيت قاضياً » فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفا إلا على لغة ربيعة كما مر

قال : « وإِثْبَاتُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَحَذْفُهُمَا فِى الْفَوَاصِلِ والْقَوَافِى فَصِيحٌ ، وَحَذْفُهُمَا فِيهِمَا فِى نَحْوِ لَمْ يَغْزُوا وَلَمْ تَرْمِى وَصَنَعُوا قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : جميع مالا يحذف فى الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه فى الفواصل والقوافى ، يعنى بالكلام مالا وقف فيه ، وبالفواصل

رءوس الآى ومقاطع الكلام ، يعنى أن الواو والياء الساكنين فى الفعل الناقص نحو يَغزُو ويَرْمِى لا يحذفان وقفا ، لأنه لم يثبت حذفهما فى الوصل ؛ لئلا يلتبس بالمجزوم ، إلا للضرورة أو شاذًّا ، كقولهم « لا أدْرِ » ، وقوله تعالى (مَا كُنَّا نَبْغِ) و (يَوْمَ يأتِ لاَ تَكَلَّمُ) ولا يقولون « لا أرم » وهذا كما قالوا « لم يك زيد » ولم يقولوا « لم يه » بمعنى يَهُنْ ، فاذا وقع الواو والياء المذكوران فى الفواصل وصلا جاز حذفهما والاجتزاء بحركة ماقبلهما ، كقوله تعالى (واللَّيْلِ إذَا يَسْرِ) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج ، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفة اللامات فى الوصل ، وكذا القوافى يحذف فيها كثيراً مثل ذلك ؛ للازدواج ، لا للوقف ، وإلا حذف الوقف فى غير القوافى أيضا ، فثبت أنه يحذف فيهما مالا يحذف فى غيرهما ، قال :

٩٧ — وَلأَنْتَ تَفْرِى مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ... ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرْ (١)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلمى المزنى يمدح فيها هرم بن سنان ، وقد ذكروا أن أولها :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ... أقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

ويقال : بل مطلعها قوله :

دَعْ ذَا وَعَدِّ الْقَوْلَ فى هَرِمٍ ... خَيْرِ الْبُدَاة وَسَيِّدِ الْحَضْرِ

والقنة : أعلى الشيء ، والحجر : اسم مكان بعينه ، وأقوين : خلون وأصبحن ولا أنيس بهن ، وقوله « مذ حجج » يروى في مكانه « من حجج » والحجج : السنون . و « تفرى ما خلقت » ضرب به مثلا لعزمه ، وتقول : فرى فلان الأديم يفريه ، إذا قطعه على وجه الإصلاح ، ويقال : أفراه ، إذا قطعه على وجه الافساد ، وكأن الهمزة فيه للسلب ، و « تخلق » بمعنى تقدر . والمراد أنك إذا تهيأت لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن إنفاذه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يفر » على أن أصله يفري ، فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف ، وهم لايبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره

هكذا أنشد بإسكان الراء وتقييد القافية

قوله « وما يختار فيه ترك الحذف » يعني الاسم المنقوص نحو « القاضي » ؛ فإنه قد يحذف ياؤه في غير الفواصل والقوافي في الوصل قليلا ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى (وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ) وذلك لعدم التباسه بالمجزوم ؛ وأما في الفواصل في الوصل فحذف لامه أحسن من حذف ياء [نحو] « يرمي » فيها ؛ لأن لام نحو « الرامي » يحذف في الوصل في غير الفواصل من غير شذوذ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) ولا يحذف ياء نحو « يرمي » في مثله إلا شاذا ، كما ذكرنا ، فإذا وقف على الاسم المنقوص [المحذوف اللام وجب حذف اللام في الوقف ، فإذا وقفت على الفعل الناقص والاسم المنقوص] الثابت لامهما في الوصل فحذف لامهما جائز ، لا واجب ، قال سيبويه : إثبات الواوات والياءات في مثله أقيس الكلامين

هذا ، وأما الألف فلا يحذف : لا في الفواصل ، ولا في القوافي ، إلا للضرورة كما قال :

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ *

وذلك لخفة الألف وثقل الواو والياء ، قال سيبويه ما معناه : إنك تحذف في القوافي الواو والياء الأصليتين تبعا للواو والياء الزائدتين التابعتين للضمة والكسرة المشابهتين للواو والياء في وقف أَزْدِ السَّرَاة ، يعني أنك تحذف الياء من « يَفْرِي » تبعا لحذف الياء في البيت الذي قبله ، وهو

٩٨ — وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ
دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرْ (١)

---

(١) هكذا وقع هذا البيت في كل النسخ ، وهو كذلك في كثير من كتب النحاة وفي صحاح الجوهري ، والحقيقة أن البيت ملفق من بيتين : أحدهما

فلما جوّز حذف ياء « الذعر » لأنه مثل وقف أزد السراة نحو « مررت بعَمْرِي » تبعه فى حذف الياء الأصلىّ ؛ إذ القوافى يجب جريها على نمط واحد ، وكذا فى الواو ، نحو قوله :

٩٩ — وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ ثَمَانِيًا عَلَى صِيرِ أَمْرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحْلْ (١)

وإنما جوزت هنا حذف الواو — وإن كان أصلا — لأنك حذفت الواو الزائد الناشىء للاطلاق فى « الثقل » قبل هذا البيت لما قصدت التقييد فى قوله :

١٠٠ — صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو
وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيقُ وَالثَّقْلْ (٢)

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ

وهو لزهير بن أبي سلمى من قصيدة الشاهد السابق ، والبيت الثانى هو :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ يَقَعُ الصُّرَاخُ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ

وهو للمسيب بن علس . وأسامة : علم للاسد ، ونزال : اسم فعل أمر بمعنى انزل ، وقد قصد هنا لفظها ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، والذعر : الفزع ، ولجاج الناس فيه معناه تتابعهم فيه أو اشتداده بهم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « الذعر » حيث حذف الياء التى تنشأ من كسرة الراء إذا كانت القافية مطلقة ، والفرق بين هذا والذي قبله أن الياء المحذوفة من السابق لام الكلمة ، وهي هنا حرف زائد للروى

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزنى من قصيدة له مطلعها الشاهد الآتي بعد هذا ، وقوله « على صير أمر » أي : على مشارفة أمر ، ويمر ويحلو : أى يصير مرا وحلوا ، يريد أنه من محبوبته على حال لا تعد وصالا ولا هجرانا ، ولو أنها هجرته ليئس ، ولو واصلته لنعم ، فهو غير يائس منها ولا ناعم فى هواها . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يحل » حيث حذف الواو التى هى لام الكلمة ثم سكن ما قبلها

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزنى التى منها الشاهد

وإنما حذف هذا الواو الزائد تشبيها له بالواو الزائد فى لغة أزد السراة فى « جاءنى زيدُ »

وأما الألف فلا تحذف فى القوافى نحو قوله :

١٠١ — دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى
فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَا (١)

لأن الألف الموقوف عليه لا يحذف فى الأشهر فى نحو « زيداً » كما يحذف جمهور العرب الواو والياء الحادثتين فى الوقف فى لغة أزد السراة ، قال سيبويه : وقد دعاهم حذف ياء نحو « يقضى » وواو نحو « يدعو » فى القوافى إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ، ولم يكثر حذفهما كثرة حذف نحو ياء « يرمى » وواو « يدعو » لأنهما كلمتان وليستا حرفين ، وينشد :

السابق ، وأقفر : خلا ، والتعانيق والثقل : موضعان ، ومعنى البيت قد أفاق قلبى عن اللجاج فى هوى سلمى وما كاد يفيق . والاستشهاد بالبيت فى قوله «والثقل» حيث حذف الواو التى تكون للاشباع إذا كانت القصيدة مطلقة، ثم سكن ما قبلها ليجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق ، وقد علمت أنهم لا يبالون إذا وقفوا بأن يختل وزن البيت ، والفرق بين هذا والبيت السابق أن الواو المحذوفة من هذا الشاهد واو الاشباع ، والواو المحذوفة من الشاهد السابق لام الكلمة

(١) هذا الشاهد من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وأروى : اسم امرأة ، وقوله « والديون تقضى » جملة حالية ، يريد أنه أسلف هذه المرأة محبة ووداداً وانتظر أن تجزيه بهما محبة ووداداً مثلهما لأن الديون يقضيها المدينون ، ولكنها أدت إليه بعض هذا الدين ولوته فى بعضه الآخر . والاستشهاد بالبيت فى قوله « تقضى » ، و« بعضا » حيث أثبت الألف فى الموضعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء من قبل أن الألف ليس حكمها كحكمهما ، وألف تقضى لام الكلمة ، وألف بعضا ألف الأطلاق التى تنشأ من إشباع الفتحة

١٠٢ — لَا يُبْعِدُ اللهُ إِخْوَانًا تَرَكْتُهُمُ
لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَاصَنَعْ (١)

بحذف الواو وإسكان العين ، وأنشد أيضا :

١٠٣ — يَادَارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمْ وَعِمِي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَأَسْلَمْ (٢)

بإسكان الميم ، ولا يحذف ألف الضمير فى نحو قوله

١٠٤ — خَلِيلَيَّ طِيرَا بِالتَّفَرُّقِ أَوْقَعَا (٣)

لما ذكرنا قبيل

قوله « وحذفهما فيهما قليل » أى حذف الواو والياء فى الفواصل والقوافى :

---

(١) هذا البيت من قصيدة لتميم بن أبى بن مقبل ، وقبله قوله:

نَاطَ الْفُؤَادَ مَنَاطًا لَا يُلَائِمُهُ حَيَّانِ : دَاعٍ لِإِصْعَادٍ ، وَمُنْدَفِعُ

وناط : علق ، والمناط : مصدر ميمى منه ، ويلائمه : يوافقه ، والأصعاد : الارتقاء ، تقول : أصعد فلان إذا ارتقى شرفا أو نحوه ، والاندفاع : الهبوط والانحدار ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «صنع» وأصلها صنعوا فحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو ، وياء يقضى ويرمى ، غير مبالين باختلال الوزن

(٢) هذا مطلع قصيدة طويلة لعنترة بن شداد العبسى ، وتعتبر عند بعضهم من المعلقات، وعبلة: اسم امرأة وهى محبوبته، والجواء - بكسر الجيم ممدودا - : اسم موضع ، وعمى : مقتطع من انعمى أو أمر من وعم يعم - كوعد يعد . والاستشهاد بالبيت فى قوله « تكلم » و « اسلم » حيث حذف ياء الضمير منهما ، وأصلهما تكلمى واسلمى فحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو فى قوله « صنع »

(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم نعثر له على تتمة ولا على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به فى قوله « قعا » حيث لم يحذف الألف التى هى ضمير الاثنين كما حذفت الياء التى هى ضمير الواحدة المخاطبة فى بيت عنترة ، وكما حذف واو جماعة المذكرين فى بيت تميم السابق

وأنا لا أعرف حذف واوالضمير فى شيء من الفواصل كما كان فى القوافى ، وحذف ياء الضمير فى الفواصل ، نحو : (فإِيَّاىَ فَاعْبُدُونِ)

قال : « وَحَذْفُ الْوَاوِ فِى ضَرَبَهُ وَضَرَبَهُم فيمَنْ أَلْحَقَ »

أقول : قد بَيَّنَّا فى باب المضمرات أن غائب الضمير المتصل منصوبِهِ أو مجرورِهِ مختصرٌ من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو ، لكنهم لما قصدوا التخفيف فى المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا

فان كان قبل الهاء ساكن نحو مِنْهُ وعَلَيْهِ لم يأتوا فى الوصل بالواو والياء الساكنين ، فلا يقولون على الأكثر : منهو ، وعليهى ؛ لثقل الواو والياء ، ولكون الهاء لخفائها كالعدم ، فكأنه يلتقى ساكنان إن قالوا ذلك ، ولم يحذفوا من عَلَيْهَا وَمِنْهَا — وإن كان كاجتماع ساكنين أيضا — لخفة الألف ، فهذا نظير تركهم فى الأكثر قلب التنوين فى المرفوع والمجرور حرف لين فى الوقف وقلبهم له ألفا فى المنصوب ، وقد اختار سيبويه إثبات الصِّلة بعد الهاء إذا كان الساكن الذى قبلها حرفا صحيحا نحو مِنْهُو وأصابَتْهُو ، وحذفَهَا إذا كان الساكن حرف علة ، نحو ذُوقُوه وعَصاه وَلَدَيْه وفيه ، ولم يفرق المبرد بين الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء ، وهو الحق ؛ إذ شبه التقاء الساكنين فى الكل حاصل ، وعليه جمهور القراء ، نحو (منه آيات) و (فيه آيات) ولو عكس سيبويه لكان أنسب ؛ لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما لينا أهون منه إذا كان أولهما صحيحا ،

وإن كان قبل الهاء متحرك نحو بِهِ وغلامه فلا بد من الصلة ، إلا أن يضطر شاعر فيحذفها ، كقوله :

١٠٥ — وَأَيْقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبِسْ بِهِ
يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ (١)

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله حنظلة بن فاتك ؛ ولم يتعرض له البغدادى

وقال المتنبي :

١٠٦ تَعَثَّرَتْ بِهِ فِى الأَفْوَاهِ أَلْسُنُهَا
وَالْبُرْدُ فِى الطُّرْقِ وَالأَقْلَامُ فِى الْكُتُبِ (١)

فحذف الصلة فى مثله كحذف الألف فى قوله

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ *

وذهب الزجاج إلى أن الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة ، وهو ظاهر

فى شرح شواهد شرح الشافية ، وهو من شواهد سيبويه أورده فى باب « ما يجوز فى الشعر ولا يجوز فى الكلام » (ح ١ ص ١١) وقد قال الأعلم فى شرح هذا الشاهد من كتابه شرح شواهد سيبويه : « أراد بعدهو ، فحذف الواو ضرورة ، والبيت يتأول على معنيين : أحدهما — وهو الأصح — أن يكون وصف جبانا ، فيقول : أيقن أنه إن الت ت به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكذم (أى : جبن) وانهزم ، والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعا ، فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تعير الدنيا بعده وبقى من أهله من يخلفه فى حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالموت ، وفسيل النخل : صغاره ، واحدته فسيلة ، والآبر : المصلح له القائم عليه ، والأبار : تلقيح النخل » اهـ

(١) هذا البيت من قصيدة المتنبي كما قال المؤلف يرثى فيها خولة أخت سيف الدولة بعد عودته من مصر ، والمتنبي ليس ممن نحتج بشعره ، ولكن المؤلف قد جرى فى هذا الكتاب وفى شرح الكافية على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر أبى تمام والبحترى ، ولعله متأثر فى ذلك بجار الله الزمخشرى فإنه كان يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء ، وكأنه كما قال عن أبى تمام — وقد استشهد ببيت له فى الكشاف — : أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . والشاهد فى بيت المتنبي قوله « به » حيث حذف صلة الضمير المجرور المكسور ما قبله ، وهى الياء . وأصله « بهى » والضمير فى به يعود إلى الخبر الذى ذكره فى بيت قبله وهو قوله :

طَوَى الجَزِيرَةَ حَتَّى جَاءَنِى خَبَرٌ فَزِعْتُ فِيهِ بِآمَالِى إلى الْكَذِبِ

يقول : لقد كان من هول هذا الخبر وفداحته أن عثرت الألسن فى الأفواه فلم تستطع الكلام ، وعثرت البرد فى الطرق وعثرت الأقلام فى الكتب . والبرد : جمع بريد ، وأصله برد — بضمتين — فخفف كما خفف عنق

مذهب سيبويه ، واستدل الزجاج عليه بحذفها فى الوقف ، وليس بقوى ؛ لأن ماهو من نفس الكلمة من حروف اللين قد يحذف كما فى القَاضِى . وأما وجوب حذف الصلة فى الوقف دون ياء القاضى فلكونها مما له حظ فى السقوط فى حال الوصل ، نحو منه وفيه

هذا الذى ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكر فى الوصل ؛ فاذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة ، سواء كانت ثابتة فى الوصل ، نحو بهى ولهو ، اتفاقا ، ومنهو وعليهى عند بعضهم ، أولا ، نحو منه وعليه عند الأكثرين ، وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا فى الوقف مالايذهب فى الوصل ، نحو ضربنى وغلامى ، فالتزموا حذف هذا الحرف الذى ثبت حذفه فى الوصل كثيرا ، نحو عليه ومنه ، ولابد من إسكان الهاء فى الوقف سكن ماقبله أو تحرك

قوله « وضربهم فيمن ألحق » أى : فيمن ألحق الواو فى ميم الجمع ، أو الياء فى الوصل ، كما بينا فى المضمرات من أن بعضهم يقول : عليكمو أنفسكم ، وعليهمى مال ، فمن لم يلحق الصلة فى ميم الجمع وصلا فلا كلام فى الوقف عليها بالإسكان ، ومَنْ ألحقها وصلا أوجب حذفها فى الوقف أيضا ؛ لأن ما كثر حذفه فى الوصل من الواو والياء وجب حذفه فى الوقف ، نحو منه وعليه

قال : « وَحَذْفُ الْيَاءِ فِى تِهِ وَهٰذِهِ »

أقول : اعلم أن الهاء فى « هذه » و « ته » بدل من الياء فى هذى وتى ، كما تقدم ، والياء بعد الهاء فى الأغلب لأجل تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ماقبلها ، نحو بهى وغلامهى ، كما تبين قبل ، إلا أن هاء الضمير قد يوصل — عند أهل الحجاز مع كون ماقبلها مكسورا أو ياء — بالواو ، نحو بِهُو وعَلَيْهُو ، وذلك لكون الضمير المجرور فى الأصل هو المرفوع المنفصل ، كما مر فى بابه ، ولا يوصل هاء « ذهى » و « تهى » بواو أصلا . و بعض العرب يبقيها على سكونها كميم الجمع ؛ فلا يأتى بالصلة ، وهو الأصل ، ولكنه قليل الاستعمال ، يقول : هٰذِهْ

وصلا ووقفا ، و بعضهم يحذف الياء منها فى الوصل ، ويبقى كسرتها ، فاذا وقفت عليها فلا خلاف فى إسكان الهـاء وترك الصلة كما ذكرنا فى منه ولديه

واعلم أن بعض الناس مَنَعَ من الرَّوْمِ والإشمام فى هاء الضمير ، إذا كان قبله ضم أو كسر ، نحو يَعْلَمُهُ و بغُلاَمِهِ ، وكذا إذا كان قبله واو أو ياء ، نحو عَقَلُوهُ و بأبيهِ ، وذلك لأن الهاء السـاكنة فى غاية الخفة حتى صارت كالعدم ؛ فاذا كانت فى الوقف بعد الضمة والواو فـكأنك ضممت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت فى الآخر بواو ، إذ الهاء كالعدم للخفاء ، فلو رمت عقيبها بلا فصل : أى أتيت ببعض الضمة ، أو أشممت : أى ضممت الشفتين ، لم يتبينا ؛ إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول ، وضَمَّ شفتيك للإشمام من تمام الضم الأول ، إذ الشىء لايتبين عقيب مثله ، كما يتبين عقيب مخالفه ، وكذلك الكلام فى الرَّوْم بعد الهاء المـكسور ماقبلها أو الهاء التى قبلها ياء ، وأيضا فإن الرَّوْم والإشمام لبيان حركة الهاء ، وعلى التقديرات المذكورة لايحتاج إلى ذلك البيان ؛ لأن الهاء التى قبلها ضمة أو واو لا تـكون إلا مضمومة ، والتى قبلها كسرة أو ياء لا تـكون إلا مكسورة فى الأغلب ، وأما إذا كانت الهاء المضمومة بعد الفتحة نحو إن غُلاَمَه أو بعد السـاكن الصحيح نحو مِنْهُ فانه يجوز الرَّوْم والإشمام بلا خلاف ، و بعضهم أجازهما بعد هاء الضمير مطلقا ، سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرهما من الحروف ، وسواء كان بعـد فتح أو ضم أو كسر و إن لم يتبينا حق التبين كما مر .

قال : « وَ إبدَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفاً مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِها عِنْدَ قَوْمٍ ، مِثل هَذَا الْـكَلَوْ وَالْخَبُوْ والْبُطُوْ وَالرَّدُوْ ، و رأيت الـكَلاَ وا لْخَبَا والْبُطَا والرَّدَا ، ومَرَرْتُ بالـكَلِىْ والْخَبِى وَالْبُطِى وَالرَّدِى ، ومنهم من يقول : هَذَا الرِّدِى ومِنَ الْبُطُوْ فَيَتْبَعُ » .

أقول : اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها ؛ لأنها من أقصى الحلق ، فإذا وقفوا عليها — وبالوقف يصير الحرف الموقوف عليه أخفى مما كان في الوصل ، وذلك لأن الحرف أو الحركة التي تلي الحرف تبين جَرْسَه ، ولذلك يقلب بعضهم الألف في الوقف واوا أو ياء ، لأنهما أبين منها — احتاجوا إلى بيانها

فنقول : الهمزة الموقوف عليها إما أن تخففها بالقلب ، أو الحذف ، كما هو مذهب أهل الحجاز على ما يجيء ، أو تحققها كما هو مذهب غيرهم ، والمحققة تحتاج إلى ما يبيّنها ؛ لأنها تبقى فتخفى ، بخلاف المخففة ، فالمحققة لا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فان سكن ما قبلها وقفت عليها بحذف حركتها في الرفع والجر ، كما تقف على نحو عَمْرو و بكر ، فيجرى فيها مع الاسكان الروم والاشمام ، لا التضعيف ، كما يجيء

وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذي قبلها أكثر مما يلقون الحركة في غير الهمزة ، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت أخفى ؛ لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف ، فإذا حركت ما قبلها كان أبين لها ، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لفرط خفائها ألقوا حركاتها على ما قبلها ، فتحةً كانت أو ضمة أو كسرة ، ولم ينقلوا في غير الهمزة الفتحةَ إلى ما قبل الحرف ، كما يجيء ، وأيضاً ألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور الفاء ، نحو هذا الرِّدُؤ ، وكسرها إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم الفاء نحو من البُطِئ ، وإن انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض ، ولم يبالوا بذلك لعروض ذلك الوزن في الوقف وكونه غير موضوع عليه الكلمة ، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة ، فلم يقولوا : هٰذَا عِدُل ، ولا من البُسِرْ ، كل ذلك لكراهيهم كونَ الهمزة ساكنة ساكنا ما قبلها ، ولا يجيء في المنقول إعرابها إلى ما قبلها الرومُ والإشمام ؛ لأنهما لبيان الحركة ، وقد حصل ذلك بالنقل

وبعض بنى تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين فى الهمزة أيضا مع عروضهما ، فيترك نقل الحركة فيما يؤدى إليهما : أى الثلاثى المكسور الفاء والمضمومها ، بل يتبع العين فيهما الفاء فى الأحوال الثلاث ، فيقول : هذا البُطُؤْ ، ورأيت البُطُؤْ ، ومررت بالبُطُؤْ ، وهذا الرِّدِئْ ، ومررت بالرِّدِئْ ، ورأيت الرِّدِئْ ، وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدى النقل فى البُطْء فى حال الجر وفى الرِّدْء فى حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتبعوا العين الفاء فى حال الجر فى البطؤ وفى حال الرفع فى الردء ؛ فتساوى الرفع والجر فيهما ، فكرهوا مخالفة النصب إياهما ، فأتبعوا العين الفاء فى الأحوال الثلاث ، فيجرى فى هذين المتبع عينُهما فاءَهما فى الإسكان الروم والإشمام لأنهما ابيان حركة الآخر وهى نقلت إلى ما قبله لكنها أزيلت بإتباع العين للفاء فاحتيج إلى بيانها

وبعض العرب لا يقنع من بيان الهمزة بما ذكرناه ، بل يطلب أكثر من ذلك ، وهم على ضربين : بعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ، ثم يقلب الهمزة إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة ، فيقول : هذا الوَثْوْ(١) والبُطْوْ والرِّدْوْ ، ومررت بالوَثْى(١) والبُطْى والرِّدْى ، بسكون العين فى الجميع ، وأما فى حالة النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف ؛ إذ الألف لا تجىء إلا بعد فتحة ، فيقول: رأيتُ الوَثَا(١) والبُطَا والرِّدَا ، بالنقل والقلب ، فههنا بين الهمزة بقلبها ألفا كما بين بعضهم الألف فى نحو حبلى بقلبها همزة ؛ لأن الألف للمفتوح ما قبلها ههنا أبيَن من الهمزة الساكن ما قبلها ، كما أن الهمزة المتحرك ما قبلها كانت أبين من الألف هناك

وبعضهم ينقل الحركات إلى العين فى الجميع ، ثم يدبر الهمزة فى القلب بحركة ماقبلها ، فيقول : هذا البُطُو والوَثُو والرِّدُو ، ومررت بالبُطِى والوَثِى والرِّدِى .

---

(١) الوثء : توجع فى العظم بغير كسر ، وبابه فرح

ورأيت البُطْأَ والْوَثَا والرِّدَا ، وليس هذا القلب تخفيفا للهمزة كما فى بيرٍ ورَاسٍ ومُومِن ؛ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف ، بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه

ثم إن الذين تفادوا مع الهمزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين للحركة يتفادَوْن من ذلك مع قلب الهمزة أيضا ، فيقولون : هذا البُطْو ، ومررت با لبُطُو ، ورأيت البُطُو ، وهذا الرِّدِى ، ومررت بالرِّدِى ، ورأيت الرِّدِى ، فألزموا الواو فى الأول والياء فى الثانى ، وفى هذا المقلوب لأنه حرفَ لين لا يكون رَوْم ولا إشمام ؛ لأن الحركة كانت على الهمزة لا على حرف اللين ، كما مر فى تاء التأنيث .

هذا كله إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا ؛ فإن كان متحركا ، نحو الرَّشَأ وأكْمُؤ وأهْنِيء ، فإنك تقف عليه كما تقف على الجَمَلِ والرَّجُل والكَبِد من غير قلب الهمزة ، لأن حركة ما قبلها تبينها ، فيجرى فيه جميع وجوه الوقف ، إلا التضعيف كما يجيء ، وإلا النقل لتحرك ما قبلها

و بعض العرب — أعنى من أهل التحقيق — يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة نفسها ، حرصا على البيان لعدم الفتحة لخفتها كالعدم ، فلا تقوم بالبيان حق القيام ، فيقولون : هـذا الكَلَوْ ، ورأيت الكَلاَ . ومررت بالكَلَيْ ، يقلبون المضمومة واوا ، والمفتوحة ألفا ، والمكسورة ياء ؛ لأن الفتحة لا يستثقل بعدها حروف العلة ساكنة ، وأما المضموم ما قبلها والمكسوره ، نحو أكْمُؤ وأهْنِيء ، فلا يمكن تدبيرهما بحركة أنفسهما ، لأن الألف لا تجيء بعد الضمة والكسرة ، والياء الساكنة لا تجيء بعد الضم ، ولا الواو الساكنة بعد الكسر ، وأيضا فالضمة والكسرة تقومان بالبيان حق القيام ، فبَقَّوْا الهمزتين على حالها ، ولم يقلبوهما كما قلبوا المفتوح ما قبلها

هذا كله على مذهب الذين مذهبهم تحقيق الهمزة ، فأما أهل التخفيف فإنهم

يخففونها كما هو حق التخفيف ؛ فإن كان ما قبلها ساكنا نقلوا حركتها إلى ماقبلها وحذفوها ، ثم حذفوا الحركة للوقف ، نحو الْخَبْ والرِّدْ والْبُطْ ، فيجىء فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف ، وفى المنصوب المنون يقلب التنوين ألفا لا غير ، نحو رأيت بُطًا وردًا وخَبًا . و إن كان ما قبلها متحركا دبرت بحركة ما قبلها ، فالْخَطَا ألف فى الأحوال الثلاث ، وأَكمؤ واو ، وأهنىء ياء ، فلا يكون فيها إلا الإسكان دون الروم والاشمام كما قلنا فى تاء التأنيث ، ولا يمكن فيها التضعيف ؛ لأنه لا يكون إلا فى الصحيح كما يجىء ، و يجىء تمام البحث على مذهب أهل التخفيف فى باب تخفيف الهمزة

فنقول : قول المصنف « إبدال الهمزة حرفا من جنس حركتها نحو هٰذا الْكَلَوْ » هذه هى المفتوح ما قبلها ، وكذا فى بالْكَلَىْ ورأيت الْكَلاَ

قوله : « الخبو والبطو والردو والخبا والبطا والردا والخبى والبطى والردى » هذه أمثلة الهمزة المدبرة بحركة ما قبلها المنقولة من الهمزة إليه

قوله « ومنهم من يقول هذا الردى ومن البطو فيتبع » الإتباع فى الأحوال الثلاث كما ذكرنا ، لا فى الرفع والجر فقط

وكلُّ ما ذكر فى هذا الفصل فهو وقف غير أهل التخفيف

قال : « وَالتَّضْعِيفُ فِي الْمُتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ غَيْرِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ جَعْفَرّ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَنَحْوُ الْقَصَبَّا شَاذٌ ضَرُورَةٌ »

أقول : اعلم أن المقصود بالرَّوْم والاشمام والتضعيف ثلاثتها شىء واحد ، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركا فى الوصل بحركة إعرابية أو بنائية : فالذى أشمّ نَبّه عليه بهيئة الحركة ، والذى رام نبه عليه بصُوَيت ضعيف ، فهو أقوى فى التنبيه على تحرك الحرف من الإشمام ، والذى ضعف فهو أقوى تبيينا لتحرك الحرف فى الوصل ممن رام ، لأنه نبه عليه بالحرف ، وذاك ببعض الحركة ، و إنما قلنا إنه نبه بتضعيف الحرف على كونه متحركا فى الوصل

لأن الحرف المضعف فى الوصل لا يكون إلا متحركا ؛ إذ لا يجمع بين ساكنين ، هذا ماقيل ، والذى أرى أن الرَّوْم أشد تبيينا ؛ لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها ، وأيضا فان الروم الذى هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذى يلازم الحركة فى حال دون حال : أى فى حال الوصل دون حال الوقف ، والتضعيف أقل استعمالا من الروم والاشمام ؛ لأنه إتيان بالحرف فى موضع يحذف فيه الحركة ، فهو تثقيل فى موضع التخفيف ، وعلامة التضعيف الشين على الحرف ، وهو أول [حرف] « شديد »

وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركا فى الوصل ؛ لأن التضعيف كما تقدم لبيان ذلك ، وأن يكون صحيحا ؛ إذ يستثقل تضعيف حرف العلة ، وأن لا يكون همزة ، إذ هى وحدها مستثقلة : حتى إن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول كما يجىء فى باب تخفيف الهمزة ، وإذا ضعفتها صار النطق بها كالتهوع ، وإنما اشترط أن يتحرك ماقبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركا فى الوصل ، وإذا كان ما قبله ساكنا لم يكن هو إلا متحركا فى الوصل لئلا يلتقى ساكنان ، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك

فان قيل : أليس الأسماء المعدودة التى قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين فى الوصل لجريه مجرى الوقف ؟ فهلا نبه فى نحو «جاءنى زيد» و «أتانى اثنان» بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكن أواخرها فى الوصل بل هى متحركة الأواخر فيه

قلت : تلك الأسماء لا تكون مركبة مع عاملها ، وزيد فى قوله «جاءنى زيد» مركب مع عامله ، فلا يلتبس بها

وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وعمود ، نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ، ويدفعه السماع والقياس ،

والتضعيف يكون فى المرفوع والمجرور مطلقا ، وأما المنصوب فان كان منونا

فليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغة ربيعة ؛ فانهم يجوزون حذف التنوين فلا منع إذن عندهم من التضعيف ؛ وإن لم يكن منونا ، نحو رأيت الرَّجُل ، ولن نجمل ، ورأيت أحمد ، فلا كلام فى جواز تضعيفه كما فى الرفع والجر

قوله « ونحو القَصَبَّا شاذ ضرورة » اعلم أن حق التضعيف أن يلحق المرفوع المضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون ، كما ذكرنا ، والمفتوح ، وأما المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا ، وينبغى أن يكون الحرف المضعف ساكنا ؛ لأنك إنما تضعفه لبيان حركة الوصل ؛ فاذا صار متحركا فأنت مستغن عن الدلالة على الحركة ، إذ هى محسوسة ، لكنهم جوزوا فى القوافى خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن أن يحركوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لأن الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما فى أواخر الأبيات ، وحروفُ الإطلاق : أى الألف والواو والياء هى المتعينة من بين الحروف للترديد والترجيع الصالحة لها ، فمن ثم تلحق فى الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها فى غير الشعر نحو قوله :

١٠٧ — * قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ [1] *

---

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرىء القيس ، وعجزه قوله :

* بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

وقفا : أمر بالوقوف مؤكد بالنون الخفيفة ، أو مسند إلى ألف الاثنين ، والسقط : مثلث السين ، والقاف فيه ساكنة ، وهو منقطع الرمل ، واللوى : ما التوى منه ، والمراد هنا مكان بعينه ، والدخول وحومل : موضعان ، وقد كان الأصمعى يعيب امرأ القيس فى قوله « بين الدخول فحومل » وذلك لأن من شروط « بين » أن تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد وعمرو ، والعلماء يقولون فى الاعتذار عن ذلك : إن المراد بالدخول أماكن متعددة كل واحد منها يسمى بذلك ، وكأنه قال : بين أماكن الدخول ، فهو كالمثال الأول ، والاستشهاد بالبيت هنا على أنه ألحق حرف الأطلاق فى الوقف ، وذلك مما يختص بالشعر ولا يجوز فى الكلام لأنهم قد يتغنون بالشعر فهم فى حاجة إلى مد الصوت به

ولا تقول « مررت بعمرى » إلا على لغة أزد السراة ، ونحو قوله

١٠٨ — * آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُو [١] *

ولا تقول « جاءتني أسماءُو » وتقول في الشعر : الرجُلُو ، والرَّجُلِي ، والرجُلاَ ، ولا يجوز ذلك في غير الشعر في شيء من اللغات ، وكذا قوله :

١٠٩ — وَمُسْتَلْئِمٍ كَشَّفْتُ بِالرُّمْحِ ذَيْلَهُو
أَقَمْتُ بِعَضْبٍ ذِي شَقَاشِقَ مَيْلَهُو [٢]

فجاء بالصلة بعد هاء الضمير ، ولا يجوز ذلك إذا وقفت عليه في غير الشعر ، نحو « جاءني غلامه » فلما جاز لهم في الشعر أن يحركوا لأجل المجيء بحرف الإطلاق ما حقُّه في غير الشعر السكونُ جوزوا تحريك اللام المضعف في نحو قوله

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة الحارث بن حلزة اليشكرى ، وعجزه قوله :

* رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ *

وبعده قوله :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا ثُمَّ وَلَّتْ لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَكُونُ اللِّقَاءُ

آذنتنا : أعلمتنا ، والبين : الفراق ، والثاوى : المقيم ، والثواء : مصدره ، وولت : أعرضت ، وخبر ليت في قوله « ليت شعرى » محذوف ناب الاستفهام منابه . يقول : إن هذه الفتاة قد أعلمتنا بأنها على وشك الرحيل ثم أعرضت عنا ، واعترض بين الكلام بقوله « رب ثاو يمل منه الثواء » يريد رب مقيم مملول غير مرغوب في إقامته . والاستشهاد بالبيت في قوله « أسماء » حيث زادوا الواو في الوقف كما زادوا في بيت امرىء القيس الياء ، وهذا مما يختص بالشعر على ما قدمنا

(٢) المستلئم : الذى يلبس اللأمة ، وهى الدرع ، تقول : استلأم الرجل ، إذا لبسها ، وكشفت : طعنت ، والتشديد فيه للمبالغة ، والعضب : السيف القاطع ، والشقاشق : جمع شقشقة ، وهي ما يخرجه البعير من فيه إذا هاج . والاستشهاد بالبيت في قوله « ذيله » وقوله « ميله » حيث زاد الواو في الوقف ، والوجه فيه ما ذكرناه من قبل في الشاهدين السابقين .

١١٠ — * بِبَازِلٍ وَجْنَاء أَوْ عَيْهَلّ [1] *

مع أن حقه السكون لأجل حرف الإطلاق . وكذا الباء المضعف فى قوله

١١١ — * أو الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَّا [2] *

أصله السكون لحرك لأجل حرف الاطلاق ، كما أن حق نون الأندرين فى قوله :

١١٢ — * وَلاَ تُبْقِى خُمُورَ الأَنْدَرِينا [3] *

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لمنظور بن مرثد الأسدى ، وهو من شواهد سيبويه . والاستشهاد به فى قوله «عيهل» حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون فى غير الشعر ، وقد أخطأ المؤلف فى قوله « وليس فى كلام سيبويه مايدل على كون مثله شاذا أو ضرورة » فأن عبارة سيبويه فيها مايدل على أنه ضرورة . قال (حـ ٢ص٢٨٢) : «وأما التضعيف فقولك : هذا خالد ، وهو يجعل ، وهذا فرج . حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب فى الشعر فى القوافى : سبسبا يريد السبسب ، وعيهل يريد العيهل ، لأن التضعيف لما كان فى كلامهم فى الوقف أتبعوه الياء فى الوصل والواو على ذلك ، كما يلحقون الواو والياء فى القوافى فيما لايدخله ياء ولا واو فى الكلام ، وأجروا الألف مجراهما ، لأنها شريكتهما فى القوافى ويمد بها فى غير موضع التنوين ويلحقونها فى غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون فى الكلام ، وجعلت سبسب كأنه مما لاتلحقه الألف فى النصب إذا وقفت » اه فقوله فى الشعر فى القوافى دليل على أنه لايجىء مثله فى الكلام ، وهذا معنى الضرورة ، وقد صرح الأعلم بذلك حيث قال : « الشاهد فيه تشديد عيهل فى الوصل ضرورة وإنما يشدد فى الوقف ليعلم أنه متحرك فى الوصل » اه والعيهل : السريع ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والبازل : المسنة الغليظة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج وسيأتى قريبا فى أثناء أبيات رواها المؤلف وسنشرحه هناك

(٣) هذا عجز بيت لعمرو بن كلثوم التغلبى ، وهو مطلع معلقته ، وصدره قوله :

* أَلاَ هُبِّى بِصَحْنِكِ فَاصْبَحِينَا *

السكون ، كما فى قولك « مررت بالمسلمين » والقوافى كلها موقوف عليها وإن لم يتم الـكلام دون ما يليها من الأبيات ، ولهذا قلما تجد فى الشعر القديم نحو الشجرىّ بالتاء وبعدها الصلة ، بل لايجىء إلا بالهاء الساكنة ، وإنما كثر ذلك فى اشعار المولدين ؛ فعلى هذا التقرير ليس قوله «القَصَبَّا» بشاذ ضرورة كما ليس تحريك نون « الأندرينا » وتحريك الراء فى قوله :

١١٣ — لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا   بَعْدِى سَوَافِى الْمُورِ وَالْقَطْرِ [١]

لأجل حرف الاطلاق بشاذين اتفاقا ، مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا فى الشعر ، ولعـدم كونه شاذا ترى تحريك المضعف للاطلاق فى كلامهم كثيرا ، قال رؤبة :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا   فى عَامِنَا ذَا بَعْدَ أَنْ أَخْصَبَّا [٢]

وألا : حرف يفتتح به الـكلام ، ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتى بعده ، وهبى : فعل أمر من الهبوب ، وهو الانتباه من النوم ، واصبحينا : فعل أمر من صبح القوم يصبحهم — من باب نفع — أى : سقاهم الصبوح وهو شرب الغداة ، ويقابله الغبوق ، والأندرين : قرية بالشام مشهورة بالخمر ، ويقال : إن اسم القرية أندر ، وإنما جمعها يريدها وماحولها . والاستشهاد بالبيت فى قوله « الأندرينا » حيث ألحق بها ألف الأطلاق ، وحقها السكون لولا الاضطرار

(١) هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد مضى قريبا ذكر شاهدين منها ، وذكرنا هناك مطلعها مشروحا ، والضمير فى قوله « بها » يعود إلى الديار ، والسوافى : جمع سافية ، اسم فاعل من قولك : سفت الريح التراب تسفيه إذا ذرته ، والمور — بضم الميم — : الغبار ، والقطر : المطر ، وكان أبو عبيد يقول : ليس للقطر سواف ، ولـكنه أشركه فى الجر . يريد تغيرت هذه الديار بما أثارته الرياح عليها من الغبار ، وبما تتابع عليها من المطر . والاستشهاد بالبيت فى قوله « والقطر » حيث حرك الراء بالـكسر لأجل حرف الأطلاق وهو الياء

(٢) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، و « جدبا » : يريد الجدب

إنّ الدَّبَا فوقَ المُتُونِ دَبَّا وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّا
تَتْرُكُ ما أبْقى الدَّبَا سَبَسَّبَا كأنّهُ السَّيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا
أو الحَرِيقُ وَافقَ القَصَبَّا والتِّبْنَ وَالحَلْفاء فَالْتَهَبَّا

وليس فى كلام سيبويه مايدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة ، بلى إنما لم يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضعيفهم فى الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف لا التثقيل ؛ فقلة مثل القصبَّا وَعَيْهَلّ مثل قلة نحو جاءنى جعفرّ ومجملّ ، وكان الواجب أن لايلحق التضعيف المنصوب المنون فى نحو قوله :

* تَتْرُكُ مَا أبْقى الدَّبَا سَبْسَبَا *

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه فى الوقف ويقلب تنوينه ألفا لاغير ، ومع تحرك حرف الإعراب فى الوقف، لالأجل الإتيان بحرف الاطلاق ، لايضعف ، لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر وقاسه عليهما كما فى لغة ربيعة

واعلم أن النحاة قالوا : إن الشاعر فى نحو قوله عيهلّ والقصبّا أجرى الوصل مجرى الوقف ، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا للوقف عليه ، فاذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ماقبله موقوفاً عليه ، بل فى درج الكلام ، وهذا إجراء الوصل مجرى الوقف ، هذا ، وقال سيبويه : حدثنى من أثق به أنه سمع أعرابيا يقول : أعطنى أبيضّهْ ، يريد أبْيَضَّ ، والهاء للسكت ، وهو

فنقل حركة الباء إلى الدال الساكنة ثم ضعف الباء ، والدبا : الجراد ، والمور : الغبار والسبسب – بزنة جعفر – : القفر والمفازة ، وتشديد الباء فيه ضرورة كما سيقول المؤلف ، واسلحب : امتد ، والقصبا : يريد القصب فشدد الباء ، والتهبا كذلك ، والاستشهاد بهذه الأبيات فى قوله « جدبا ، والقصبا ، والتهبا ، وأخصبا ، وسبسبا » حيث ضعف أواخرها للوقف ، ثم حركها ضرورة

أقبح الشذوذ ؛ لأن هاء السكت لايلحق إلا ما حركته غير إعرابية ، وأيضا حرك المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا

قال : « وَنَقْلُ الحَرَكَةِ فِيما قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ إلاَّ الفَتْحَةَ إلاَّ فِي الهَمْزَةِ ، وَهُوَ أَيْضًا قَلِيلٌ ، مِثْلُ هَذَا بَكُرْ وخَبُؤْ ، وَمَرَرْتُ بِبَكِرْ وَخَبِيءْ ، ورَأَيْتُ الخَبَأْ ، وَلاَ يُقَالُ رَأَيْتُ البَكَرْ ، ولاَ هَذَا حِبُرْ ، وَلاَ مِنْ قُفِلْ ، وَيُقَالُ : هَذَا الرِّدُؤْ ومِنْ البُطِيءْ ، ومِنْهُمْ مَنْ يَفِرُّ فَيَتْبَعُ »

أقول : قوله « ونقل الحركة » هذا وجه آخر من وجوه الوقف ، وهو قليل كقلة التضعيف ، إلا فى الهمزة كما ذكرنا ، وذلك لغرض لهم ذكرناه فى نقل حركة الهمزة ، وإنما قلّ هذا لتغير بناء الكلمة فى الظاهر بتحرك العين الساكن مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذى حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط ، وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضن بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ، ولو ثبت ذلك فى نحو مُنْذُ من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط ، وهذا النقل ثابت فى الرفع والجر اتفاقا ، وأما فى النصب : فإن كان الاسم منوناً فلا يثبت إلا فى لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً ، وإن لم يكن منوناً فقد منعه سيبويه ، وقال : لايقال رأيت ألبَكَرْ ، بناء على أن اللام عارضة ، والأصل التنوين ، فالمعرف باللام فى حكم المنون ، وغير سيبويه جوزه ؛ لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء فى وجوب إسكان اللام ، وأما إن كان المنصوب غير المنون مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقا ، لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزة ساكنة بعد الساكن ، ولكراهتهم ذلك فى الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن المرفوض ، نحو هذا الرِّدُؤْ ومن البُطِيءْ ، ولم يجوزوا ذلك فى غيرها ؛ فلم يقولوا : هذا عِدُلْ ولا من قُفِلْ ، بل من كان ينقل فى نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقفل

أتبـع العين الفاء فى الرفع والنصب والجر ، فيقول : هذا العِدِل والقُفُل ، ورأيت العِدِل والقُفُل ومررت بالعِدِل وَالقُفُل ، لأنه لمـا لزمه تسوية الرفع والجر فيهما لئلا يؤدى إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساوية

قوله « ومنهم من يفر فيتبع » يعنى فى المهموز فى الأحوال الثلاث ، وكذا غير المهموز ، وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين المهموز وغيره أن المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع ، وأما غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الإتباع

ولم يذكر المصنف فى هذا الفصل أيضا وقف أهل الحجاز

هذا ، وقد ذكرنا قبـل أن هاء الضمير كالممز فى الخفاء ، فإذا سكن ماقبلها وهو صحيح جاز نقل ضمتها لبيانها إلى ذلك الساكن ، نحو مِنُهْ وعَنُهْ ، قال :

١١٤ — عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ (١)

وبعض بنى عدى من بنى تميم يحركون ما قبل الهاء للسـاكنين بالـكسر

(١) هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم ـ وهو من شواهد سيبويه (حـ ٢ ص ٢٨٧) . العنزى : نسبة إلى عنزة وهى قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهى عنزة بن أسد ابن ربيعة ، وزياد الأعجم قائل هذا البيت أحد بنى عبد القين . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لم أضربه » حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها فى الوقف ، وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية ، فاذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها ، قال أبو سعيد السيرافى : « إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء فى الوقف إذا كان ساكنا لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء ، وما قبلها ساكن ، فيجتمع ساكنان . والهاء خفية ، ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالقاء حركتها على ما قبلها ، وبعضهم ـ وهم بنو عدى ـ لمـا اجتمع الساكنان فى الوقف وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين فى نحو قولنا : لم يقم الرجل ، وذهبت الهندات » اهـ

فيقولون: ضَرَبِتِهْ وقَأَلِتِهْ ، والأول هو الأكثر ، ولا ينقل الحركة إلى الساكن إذا كان مدغماً لئلا يلزم انفكاك الإدغام ، نحو الرَّدّ والشّدّ

قوله « صحيح » وإنما اشترط ذلك لأن حرف العلة لا تنقل الحركة إليه لثقلها عليه ، وذلك نحو زَيْد وَحَوْض

واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمزة بعدها ألف ، وقد يقتصر على الألف ، قال :

١١٥ — بالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا ‏ ‏ وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إلاَّ أَنْ تَا [1]

أى : إن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء ، ويروى « فأا » و « تأا » كأنه زيد على الألف ألف آخر كإشباع الفتحة ، ثم حركت الأولى للساكنين فقلبت همزة كما ذكرنا فى دأبّة

---

(١) هذا بيت من الرجز لم نعثر له على قائل ، وقد استشهد به سيبويه (ح ٢ ص ٦٢) والشاهد فيه قوله « فا » وقوله « تا » يريد فشر ، وتشاء ، فاقتصر على الفاء وهى أول الكلمة الأولى ، وعلى التاء وهى أول الثانية ، ولما لفظ بهما وفصلهما عما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضا من الهاء التى يوقف عليها ، وذلك كما وقفوا على « أنا » و « حيهلا » بالألف ، قال أبو سعيد السيرافى : « إذا سميت رجلا بالباء من ضرب فمذهب الأخفش أن يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة ، وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم ، وأولى ماترده إليه ما كان فى الكلمة ، فترد الضاد فتقول : ضب ، وقال المازنى : أرد أقرب الحروف إليه وهو الراء فأقول : رب ، وقال أبو العباس : أرد الحروف كلها فأقول : ضرب » اهـ . قال سيبويه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تا ، بلى فا ، فإنما أرادوا « ألا تفعل » و « بلى فافعل » ولكنه قطع كما كان قاطعا بالألف فى أنا ، وشركت الألف الهاء كشركتها فى قوله : أنا ، بينوها بالألف كبيانهم بالهاء فى « هى » و « هن » و « بغلتيه » قال الراجز : * بالخير خيرات ... البيت * يريد إن شرا فشر ، ولا يريد الشر إلا أن تشاء » اهـ

وقد يجرى الوصل مجرى الوقف والغالب منه فى الشعر للضرورة الداعية إليه ، قال :

١١٦ — لَمّا رَأَى أَنْ لَادَعَهْ وَلَا شِبَعْ   مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ[1]

وربما جاء فى غير الشعر نحو ثلاثه أربعه ، وكذا جميع الأسماء المعددة تعديداً كما ذكرنا ، وذلك واجب فيها كما مر ، وقوله تعالى : (لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) فى قراءة ابن عامر ، وقوله تعالى (كِتَابِيَهْ) و (حِسَابِيَهْ) وصلا كما فى بعض القراءات ، وقوله تعالى : (أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ) بإثبات ألف « أنا »

المقصور والممدود

قال : « المقصور : ما آخِرُهُ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ كالْعَصَا والرَّحَى ، والمَمْدُودُ ما كانَ بَعْدَهَا فيه هَمْزَة كالكِسَاءِ ، والرِّدَاءِ ؛ والقِيَاسِيُّ مِنَ المَقْصُورِ ما يَكُونُ قَبْلَ آخِرِ نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ فَتْحَةٌ ، وَمِنَ المَمْدُودِ ما يَكُونُ ما قَبْلَهُ أَلِفاً ؛ فَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ مِنْ أَسْمَاءِ الفَاعِيلِ مِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِىِّ المُجَرَّدِ مَقْصُورٌ ، كَمُعْطًى ومُشْتَرًى ؛

---

(١) هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشرى وابن جنى وابن هشام والمرادى ، وقبله :

يَارُبَّ أَبَّازٍ مِنَ العُفْرِ صَدَعْ   تَقَبَّضَ الذِّئْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعْ

والأباز : العداء ، وفعله أبز من باب ضرب ، تقول : أبز الظبى يأبز ، إذا عدا . والعفر : جمع أعفر ، وهو الأبيض الذى ليس بشديد البياض . والصدع : الخفيف اللحم . وتقبض : انزوى وانضم . والدعة : خفض العيش ، والتاء فيه بدل من الفاء الذاهبة فى أوله . والأرطاة واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل . والحقف ـ بكسر الحاء وسكون القاف ـ : التل المعوج . والطجع : أصله اضطجع ، فأبدل الضاد لاما ، ويروى « فاطجع » بإبدال الضاد طاء ، ويروى « فاضجع » بإبدال الطاء ضاداً ، ويروى « فاضطجع » على الأصل . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لادعه » حيث أبدل التاء هاء فى الوصل إجراء له مجرى الوقف .

لأنَّ نظائرَهُما مُكْرَمٌ وَمُشْتَرَكٌ ، وَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالمكَانِ وَالمَصْدَرِ مِمَّا قِيَاسُهُ مَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ كَمَغْزًى وَمُلْهًى ، لأنَّ نظائرَهُما مَقْتَلٌ وَمُخْرَجٌ ، وَالمَصْدَرِ مِنْ فَعِلَ فَهُوَ أَفْعَلُ أَوْ فَعْلانُ أَوْ فَعِلٌ كالعَمَى وَالطَّوَى وَالصَّدَى ؛ لأنَّ نظائرَهَا الحَوَلُ وَالعَطَشُ وَالفَزَعُ ، وَالغَرَاءُ شَاذٌّ ، والأصْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ ، وجَمْعِ فُعْلَةَ وَفِعْلَةَ كَعُرًى وَجِزًى لأنَّ نظائرَهُما قُرَبٌ وَقِرَبٌ »

أقول : قوله « ألف مفردة » احتراز عن الممدودة ؛ لأنها في الأصل ألفان قلبت الثانية همزة ، ولا حاجة إلى هذا ؛ فإن آخر قولك كساء وحمراء ليس ألفاً ، بلى قد كان ذلك في الأصل ، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصوراً .

قوله « بعدها فيه » أي : بعد الألف في الآخر ، فتخلو الصلة عن العائد إلى الموصول ، وإن قلنا إن الضمير في « فيه » لما ؛ فسد الحد بنحو جاء وجائية ، والأولى أن يقال : الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة لأن نحو ماء وشاء لا يسمى في الاصطلاح ممدودا

والمقصور القياسي : مقصور يكون له وزن قياسي ، كما تقول مثلا : إن كل اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مُفْعَل ، فهذا وزن قياسي ، فاذا كان اللام حرف علة — أعني الواو والياء — انقلبت ألفا

قوله « ومن الممدود » يعني أن القياسي من الممدود أن يكون ماقبله : أي ماقبل آخر نظيره من الصحيح ؛ ألفا ، والأولى أن يقال : الممدود القياسي ممدود يكون له وزن قياسي ، فاذا عرفنا المقصور والممدود أو لا كفى في حد المقصور والممدود القياسيين أن تقول : هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي

والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الكُبْرَى تأنيث الأكبر ، وحمراء تأنيث الأحمر ، مع أنهما قياسيان ؛ لأن كل مؤنث لأفعل التفضيل مقصور ، وكل مؤنث لأفعل الذي للألوان والحُلَى ممدود

والأولى فى تسمية المقصور مقصورا أنه لكونه لا مد فى آخره ، وذلك لأنه فى مقابلة الممدود ، يقال : يجوز فى الشعر قصر الممدود : أى الإتيان بالألف فقط ، وقال بعضهم : سمى مقصورا لكونه محبوسا ممنوعا من الحركات ، من قولهم : « قصرته » أى حبسته ، ولا يسمى بالمقصور والممدود فى الاصطلاح إلا الاسم المتمكن ، فلا يقال : إن إذا ومتى وما ولا مقصورة ، وأما قولهم : هؤلاء مقصورا أوممدودا؛ فتجَوُّز وقصدللفرق بين لغتى هذه اللفظة

قوله « من غير الثلاثى المجرد » فمن أفْعَلَ نحو مُعْطًى ، ومن فَعَّلَ نحو : مُسَمًّى ، ومن فاعل نحو مُرَامًى ، ومن افتعل نحو مُشْتَرًى ، ومن انفعل نحو مُنْجَلًى عنه ، ومن استفعل نحو مُسْتَدْعًى ، ومن تَفَعَّلَ نحو مُتَسَلًّى عَنْهُ ، ومن تفاعل نحو مُتَقَاضًى منه ، ومن افْعَلَّ وافعالَّ مُرْعَوًى عنه ونحو مُحْوَاوًى له ، ومن فعلل مُقَوْقًى فيه ، وكذا كل موضع وزمان من فَعْلَى وافعنلى كَسَلْقَى (١) واغْرَنْدَى (٢)

قوله « وأسماء الزمان والمكان والمصدر » يعنى من المعتل اللام ، وكذا كل ما يذكر بعده من قياسات المقصور والممدود ، فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثى المجرد مَفْعَل بفتح العين ، سواء كان من يَفْعُلُ أو يفعِلُ أو يفْعَلُ ، كما مر فى أسماء الزمان والمكان ، وأما من غير الثلاثى المجرد فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى فى الباب المذكور ، سواء كان المفعول مُفعَلاً أو مُفْتَعَلاً أو مُسْتَفْعَلاً أو غير ذلك ، ولم يذكر المصنف إلا مُفْعَلاً

قوله « والمصدر من فَعِلَ » أى المصدر المعتل اللام ، وليس كل مصدر من فَعِلَ الناقص الذى نعته على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور ، ألا ترى إلى قولهم خَزِىَ يَخْزَى خِزْيًا فهو خَزْيَان وَرَوِىَ يَرْوَى رِيًّا فهو رَيَّان ، بل يجب أن

---

(١) أنظر (ح ١ ص ٥٥ و ٦٨)

(٢) أنظر (ح ١ ص ١١٣)

يكون مقصورا إذا كان مفتوح الفاء والعين ، وإنما شرط أن يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازا عن نحو فَنِيَ يَفْنَى فَنَاء

قوله « والغَرَاء شاذ » حكى سيبويه غَرِيَ يَغْرى [1] غَرَاء ، وَظَمِيَ يَظْمَى ظماء ، وقال الأصمعي : هو غَرًى ، على القياس

قوله :« جمع فُعْلَة وَفِعْلَة » أى : إذا كان معتل اللام ، وذلك لما ذكرنا أن جمع فُعْلَة فُعَل وجمع فِعْلَة فِعَل .

ومن المقصور القياسي : كل مؤنث لأفعل التفضيل ، وكل مؤنث بغير هاء لفَعْلَان الصفة ، وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة ، وكل مذكر لفَعْلَاء المعتل لامه من الألوان والحلى والخلق ، كأَحْوَى وحَوَّاء ، وكل مؤنث بالألف من أنواع المشي كالقَهْقَرَى [2] ، والخَوْزَلَى [3] ، والبَشَكَى [4] ، والمَرَطى [5] ، وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه ،

---

(١) تقول : غرى بالشيء يغرى - كفرح يفرح - غرى وغراء ، إذا أولع به ، كما تقول : أغرى به ، بالبناء للمجهول ، والذى ذهب إليه المصنف من أن الغراء - بالفتح والمد - مصدر غرى هو ظاهر عبارة سيبويه ، وهو ماحكاه ابن عصفور وغيره ، وقد جزم صاحب الصحاح بأنه اسم مصدر وليس بمصدر ، وعلى هذا يكون من الممدود السماعى كالغراء - بالكسر والمد - الذى يلصق به الشيء.

(٢) القهقرى : الرجوع إلى خلف ، ومثله القهقرة بالتاء

(٣) الخوزلى : مشية فيها تثاقل وتبختر كالخيزل والخيزلى ، قال المتنبى :

أَلاَ كُلُّ مَاشِيَةِ الْهَيْدَبَا فِدَا كُلِّ مَاشِيَةِ الْخَوْزَلَى

(٤) البشكى : خفة المشى ، يقال : ناقة بشكى ، إذا كانت خفيفة المشى ، وكأنه من الوصف بالمصدر

(٥) المرطى : الاسراع فى المشى ، يقال : مرط يمرط - كنصر ينصر - مرطا ومروطا ومرطى ، إذا أسرع

كالرِّمِّيًّا (١) ، والخِلِّيفَى (٢) ، وروى الكسائى المد فى الخِصِّيصَى (٣) ، كما مر فى باب المصدر

ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع على أفعال : كَنَدًى وأنداء ، وقَفًا وأقفاء ، وجاء غُثَاء (٤) وأغثاء ؛ وروى قَفَاء بالمد مع أن جمعه أقفاء

قال : « وَنَحْوُ الإِعْطَاءِ ، وَالرِّمَاءِ ، وَالاشْتِرَاءِ ، وَالاحْبِنْطَاءِ ؛ مَمْدُودٌ ؛ لأَنَّ نَظَائِرَهَا الإِكْرَامُ وَالطِّلاَبُ وَالافْتِتَاحُ وَالاحْرِنْجَامُ ، وَأَسْمَاء الأَصْوَاتِ المَضْمُومِ أَوَّلُهَا ، كَالعُوَاءِ وَالثُّغَاءِ (٥) ؛ لأَنَّ نَظَائِرَهُمَا النُّبَاحُ وَالصُّرَاخُ ، وَمُفْرَدِ أَفْعِلَةَ ، نَحْوُ كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ (٦) ، لأَنَّ نَظَائِرَهُمَا حِمَارٌ وَقَذَالٌ ، وَأَنْدِيَةٌ شاذ ، والسَّمَاعِيُّ نَحْوُ : العَصَا وَالرَّحَى وَالخَفَاءِ وَالأَبَاءِ (٧) مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ »

---

(١) الرميا : انظر (حـ ١ ص ١٦٨)

(٢) الخليفى : أنظر (حـ ١ ص ١٦٨)

(٣) الخصيصى : مصدر خصه بالشىء يخصه خصا وخصوصاً وخصوصية وخصوصية ـ بفتح الخاء أو ضمها ـ وخصيصى ، إذا أفرده به دون غيره . وانظر (حـ ١ ص١٦٨)

(٤) الغثاء : ما يحمله السيل من الزبد والوسخ وغيره ، والغثاء بالتشديد ـ مثله ، وهما أيضا الهالك البالى من ورق الشجر ، وفى التنزيل (وَالَّذِى أَخْرَجَ المَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى)

(٥) العواء : صوت الكلب والذئب . والثغاء : صوت الغنم والظباء

(٦) القباء ـ بالفتح والمد ـ : نوع من الثياب

(٧) الأباء ـ بفتح الهمزة ـ : اسم جنس جمعى ، واحدته أباءة ـ كعباءة ـ وهو القصب . وقد وقع فى بعض النسخ « الاناء » بالنون ، فى مكان الأباء ، وهو خطأ فأن الاناء ممدود قياسى ، لأن جمعه آنية ـ كقذال وأقذلة ـ فيكون نظير كساء وأكسية وقباء وأقبية

أقول : قوله « ونحو الإعطاء والرِّمَاء » يعنى كل مصدر لأفعل وفاعل ناقص غير مُصَدَّر بميم زائدة ، احترازا عن نحو الْمُعْطَى والْمُرَامى ، وكل مصدر لافتعل وانفعل واستفعل وافعلّ وافعالّ ناقص فهو ممدود ، كالإعطاء والرماء والاشتراء والانجلاء والاستلقاء والارْعِوَاء والاحْوِيواء ، وكذا كل مصدر معتل اللام لفعال على غير فَعْلَة ، نحو : قوقى قيقاء ، وكل مصدر لافعنلى كاحْبَنْطَى ، وكذا كل صوت معتل اللام مضموم الفاء ، احترازا عن نحو الدَّوِىّ ، وقد ذكرنا فى المصادر أن الأصوات على فُعَال أو فَعِيل ، وكذا كل مفرد لأفْعِلة معتل اللام مفتوح الفاء والعين ، احترازا عن نحو نَدِىّ وأندية ، وشذ رَحًى وأَرْحِية ، وقفا المقصور وأقفية ، وأما قفاء بالمد وأقفية فقياس ، وشذ أيضا نَدًى وأندية ، قال :

١١٧ — فِى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ
لاَ يُبْصِرُ الْـكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا (١)

---

(١) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة ، وقد اختار أبو تمام منها أبياتا فى باب الأضياف والمديح ، وقبل البيت الشاهد قوله :

يَارَبَّةَ الْبَيْتِ قُومِى غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّى إلَيْكِ رِحَالَ الْقَوْمِ وَالْقُرُبَا

وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله

لاَ يَنْبَحُ الْـكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَلُفَّ عَلَى خُرْطُومِهِ الذَّنَبَا

ربة البيت : المراد منها امرأته ، وقوله « غير صاغرة » أراد غير مستهان بك ، وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدس الواجبات ، والرحال : جمع رحل يريد به متاع الضيفان . والقرب : جمع قراب مثل كتاب وكتب ، وهو جفن السيف ، وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه ، وقوله «فى ليلة من جمادى» أراد فى ليلة من ليالى الشتاء ، وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجدب والحاجة ، والأندية : جمع ندى ، والندى : البلل ؛ وقيل ماسقط آخر الليل ، والطنب : الحبل الذى تشد به الخيمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله «أندية»

وكذا كل مؤنث بغير التاء لأفعل الذى للألوان والحلى كأحمر وحمراء

قوله « مما ليس له نظير » أى : من ناقص ليس له نظير من الصحيح ، والحق أن يقال : مما ليس له ضابط ؛ ليدخل فيه نحو القَرَنْبَي (١) والكُمَّثْرَى والسِّيَرَاء (٢) والخُشَّاء (٣) ونحوها

ذو الزيادة قال : « ذو الزيادة : حُرُوفُهَا الْيَوْمَ تَنْسَاهُ ، أوْ سَأَلْتُمُونِيهَا ، أو السَّمَانَ هَوِيتُ : أيِ الَّتِي لاَ تَكُونُ الزِّيَادَةُ لِغَيْرِ الإلْحَاقِ وَالتَّضْعِيفِ إلاَّ مِنْهَا ، وَمَعْنَى الإلْحَاقِ أنَّهَا إنَّمَا زِيدَتْ لِغَرَضِ جَعْلِ مِثَالٍ عَلَى مِثَالٍ أزْيَدَ مِنْهُ لِيُعَامَلَ مُعَامَلَتَهُ ، فَنَحْوُ قَرْدَدٍ مُلْحَقٌ ، وَنَحْوُ مَقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ لِمَا ثَبَتَ مِنْ قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ ، وَنَحْوُ أفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَاعَلَ كَذَلِكَ ؛ لِذَلِكَ وَلِمَجِيءِ مَصَادِرِهَا مُخَالِفَةً ، وَلاَ يَقَعُ الألِفُ لِلإلْحَاقِ فِي الاسْمِ حَشْوًا ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا »

حيث جمع ندى عليه ، وذلك شاذ ، لأن أفعلة جمع للممدود لا للمقصور ، ومن الناس من قال : الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى ؛ فيكون أندية جمع الجمع ، وحينئذ يكون قياسا

(١) القرنبى : دويبة شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا طويلة الرجل ، قال جرير :

تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرَنْبَى ... إلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الْمَلِيلِ

وفى المثل « القرنبى فى عين امها حسنة » . والمليل : الخبز الذى يخبز فى الملة وهى الرماد الحار ، ويريد من عصا المليل العصا التى يحرك بها الخبز

(٢) السيراء - بكسر السين وفتح الياء ممدودا ، ويقصر - : ضرب من البرود ، وضرب من النبت ، والجريدة من جرائد النخل

(٣) الخشاء - بضم الخاء وتشديد الشين ممدودا ، والخششاء - بضم الخاء والشين الأولى - : العظم الدقيق العارى من الشعر الناتىء خلف الأذن ، والخشاء - بفتح الخاء وتشديد الشين - الأرض التى فيها رمل ؛ فقول المؤلف « والخشاء » يحتمل أن يكون بضم الخاء وفتحها

أقول : قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال : سألتمونيها ؛ فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا ؛ فقال : ما سألتك إلا هذه النوبة ؛ فقال الشيخ : اليوم تنساه ؛ فقال : والله لا أنساه ، فقال : قد أجبتك يا أحمق مرتين

وقيل : إن المبرد سأل المازنى عنها فأنشد المازنى :

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي وَقَدْ كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدنى الشعر ، فقال : قد أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف منها نيِّفًا وعشرين تركيبا محكيا وغير محكى ، قال : وأحسنها لفظا ومعنى قوله

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا
فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وَتَسْهِيل

وقيل : هم يتساءلون ، وما سألتَ يهون ، والْتَمَسْنَ هواى ، وسألتم هوانى ، وغير ذلك

قوله « أى التى لا تكون الزيادة الخ » يعنى ليس معنى كونها حروف الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة ؛ إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلا فى كثير من المواضع ؛ بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد إلا من هذه الحروف ، إلا أن يكون المزيد تضعيفا ، سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره كقردد [1] ، وعبَّر ، فإن الدال والباء ليستا منها ، فالحرف المضعف به — مع زيادته — يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزيادة كعلّم وجمّع ، ومن غيرها كقطّع وسرّح ، وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للالحاق كقَرْدَد [1] وجَلْبَبَ ، ولغيره كعلَّم ، والذى للالحاق لا التضعيف لا يكون إلا من حروف

---

(١) أنظر (حـ ١ ص ١٣)

اليوم تنساه ، كَجَدْوَلٍ وَزُرْقُمٍ (١) وَعَنْسَلٍ (٢) فلا وجه لقول المصنف « لغير الإلحاق والتضعيف » فإنه يوهم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هـذه الحروف ، وكان يكفى أن يقول : لا تـكون الزيادة بغير التضعيف إلا منها ، فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تـكون منهـا وقد لا تـكون

قوله « ومعنى الإلحاق إلخ » قد تقدم لنا فى أبنية الخماسى بيان حقيقة الإلحاق والغرض منه

قوله « ونحو مقتل غير ملحق » قـد ذكرنا هناك أن ما أُطرد زيادته لمعنى لا يجعل زيادته للالحاق ، ولو كان نحو مَقْتَلٍ للالحاق لم يدغم نحو مَرَدٍّ ومَشَدٍّ كما لم يدغم نحو أَلَنْدَدٍ وَمَهْدَدٍ (٣)

قوله « لما ثبت من قياسها لغيره » أى : من قياس زيادة الميم فى مثل هذه المواضع لغير الإلحاق

قوله « كذلك لذلك » أى : ليست للالحاق لـكون الزيادة لمعنى غير الإلحاق

قوله « ولمجىء مصادرها مخالفة » أما كون إفْعَال وفِعَال وفِيعَال كدِحْرَاج فليس بدليل على الإلحاق ؛ لأن مخالفة الشىء للشىء فى بعض التصرفات تـكفى فى الدلالة على عدم إلحاقه به ، ولأن فِعْلالا فى الرباعى ليس بمطرد كما مر فى باب المصادر ، ولو كان أَفْعَلَ وفَاعَلَ ملحقين بدَحْرَجَ لم يدغم نحو أَعَدَّ وحادَّ

قوله « ولا يقع الألف للالحاق فى الاسم حشوا » إنما قال : فى الاسم احترازا

---

(١) أنظر (ص٢٥٢ و ٣٣٤من هذا الجزء)

(٢) أنظر (حـ ١ ص ٥٩)

(٣) أنظر فى كلمة « ألندد » (حـ ١ ص ٥٣ و ٢٥٢) وفى كلمة « مهدد » (حـ ١ ص ١٤)

عن تفاعل فانه عنده ملحق بتَفَعْلل كما ذكر قبل ، وهو ممنوع كما ذكرنا ؛ لكون الزيادة مطردة فى معنى ، أعنى لكون الفعل بين أكثر من واحد ، ولثبوت الإدغام فى نحو تسارّا وتمادّا

قوله « لما يلزم من تحريكها » مضى شرحه فى أول الكتاب (١)

أدلة الزيادة

قال : « وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ بالاشْتِقَاقِ وَعَدَمِ النَّظِيرِ ، وَغَلَبَةِ الزِّيَادَةِ فِيهِ ، وَالتَّرْجِيحُ عِنْدَ التَّعَارُضِ ، وَالاشْتِقَاقُ المُحَقَّقُ مُقَدَّمٌ ؛ فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِثُلاَثِيَّةِ عَنْسَلٍ وَشَأْمَلٍ وشَمْأَلٍ وَنِئْدِلٍ وَرَعْشَنٍ وَفِرْسِنٍ وَبِلَغْنٍ وَحُطَائِطٍ وَدُلاَمِصٍ وَقُمَارِصٍ وَهِرْمَاسٍ وَزُرْقُمٍ وقِنْعَاسٍ وَفِرْنَاسٍ وَتَرْنَمُوتٍ »

أقول : العَنْسل : الناقة السريعة ، مشتق من العَسَلاَن وهو السرعة ، وقال بعضهم : هو كَزَيْدَل من العَنْس ، وهو بعيد ؛ لمخالفة معنى عنسل معنى عَنْس ، وهى الناقة الصلبة ، ولقلة زيادة اللام

الشأمَلُ والشَّمَل والشَّمْأَل بمعنى الشَّمال ، يقال : شَمَلَتِ الريح : أى هبت شمالا .

النِّئْدِلُ — بكسر النون والدال وسكون الهمز — والنَّيْدَلاَن بفتحهما مع الياء ، والنَّيْدُلاَن بضم العين : الكابوس ، من النَّدْل ، وهو الاختلاس ، كأنه ينْدل الشخص : أى يختلسه و يأخذه بغتة ، والهمزة فى نِئْدِل زائدة ؛ لكونه بمعنى النَّيْدَلاَن ، والياء فيه زائدة ، لكونها مع ثلاثة أصول

الرَّعْشَنُ كجعفر : بمعنى المرتعش

الفِرْسِنُ : مقدم خف البعير ؛ لأنه يفرس : أى يدق

البِلَغْن : البلاغة .

الحُطائِط : الصغير ، كأنه حط عن مرتبة العظيم

---

(١) أنظر (حـ ١ ص ٥٧)

الدُّلامص : الدرع البراقة اللينة ، بمعنى الدَّليص والدُّلاص ، وقد دَلَصَتْ الدرع : أى لانت

القُمارِص : بمعنى القارص

الهِرْماس والقِرْناس : الأسد الشديد ، من الهَرْس والفَرْس

الزرقم : الأزرق

القِنْعاسُ : البعير العظيم ، من القَعَس ، وهو الثبات ، يقال : عزة قَعْساء : أى ثابتة ؛ لأن العظيم يثبت ويقل بَرَاحه ، والقَعْوَس : الشيخ الكبير الهرم

التَّرْنَمُوت : تَرَنُّم القوس عند النزع ، قال

١١٨ — تُجَاوِبُ القَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا (١)

الاشتقاق من أدلة الزيادة

فقد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق : أى الظاهر القريب ، على ما ذكرنا فى كل واحد ، ونعنى بالاشتقاق كونَ إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ، ولم يعرف زيادتها بغلبة

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين

شِرْيَانَةٌ تُرْزِمُ مِنْ عُنْتُوتِهَا   تُجَاوِبُ القَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا

* تَسْتَخْرِجُ الحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا *

والشريانة ـ بكسر الشين وفتحها ـ : شجر تتخذ منه القسى ، وهو من جيد العيدان يزعمون أن عوده لا يكاد يعوج . وترزم : مضارع من قولك : أرزمت الناقة إرزاما إذا أنت وصوتت من غير أن تفتح فاها ، والعنتوت : الحز فى القوس ، وتجاوب مصدر تشبيهى نصب على أنه مفعول مطلق ، ويروى « تجاوب » بصيغة المضارع ، والترنموت : الترنم ، والمراد من الحبة سويداء القلب ، وجعل القلب تابوتها كما قيل : القلب تابوت الحكمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ترنموتها » ومعناه الترنم ، وهذا الاشتقاق يدل على زيادة التاء فى آخرها كما يستدل على زيادة التاء فى ملكوت وجبروت ورهبوت ورحموت وطاغوت بالملك والجبر والرهبة والرحمة والطغيان .

الزيادة ؛ لأنها ليست من الغوالب فى مواضعها المذكورة ، على ما يجىء ، ولا بعدم النظير ؛ لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظير وحكمنا بالاشتقاق

قال : « وَكَانَ أَلَنْدَدٌ أَفَنْعَلاً ، ومَعَدٌّ فَعَلاً لِمَجِيءِ تَمَعْدَدَ ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِتَمَسْكَنَ وَتَمَدْرَعَ وَتَمَنْدَلَ لِوُضُوحِ شُذُوذِهِ ، وَمَرَاجِلُ فَعَالِلَ لِقَوْلِهِمْ : ثَوْبٌ مُمَرْجَلٌ ، وَضَهْيَأٌ فَعْلأٌ لِمَجِيءِ ضَهْيَاء ، وفَيْنَانٌ فَيْعَالاً لِمَجِيءِ فَنَن ، وَجُرَائِضٌ فُعَائِلاً لِمَجِيءِ جِرْوَاض ، وَمِعْزًى فِعْلَى لِقَوْلِهِمْ مَعْز ، وَسَنْبتَةٌ فَعْلَتَةَ لِقَوْلِهِمْ سَنْبٌ ، وَبُلَهْنِيَة فُعَلْنِيَةً مِنْ قَوْلِهِمْ عَيْشٌ أَبْلَهُ ، وَالعِرَضْنَةُ فِعَلْنَةً لِأَنَّهُ مِنَ الاعْتِرَاضِ ، وأَوَّلُ أَفْعَلَ لِمَجِيءِ الأُولَى وَالأُوَلِ ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ وول ، لا من وأل ، ولا من أول ، وإنْقَحْلٌ إنْفَعْلاً لِأَنَّهُ مِنْ قَحِلَ : أيْ يَبِسَ ، وأُفْعُوَانٌ أُفْعُلاَناً لِمَجِيءِ أَفْعَى ، وَإِضْحِيَانٌ إِفْعِلاَن مِنَ الضُّحَى ، وَخَنْفَقِيقٌ فَنْعَلِيلاً مِنْ خَفَقَ ، وَعَفَرْنَى فَعَلْنَى مِنَ الْعَفَرِ »

أقول : إنما كان أَلندد أفنعلا لأن أَلَنْدَدا وَيَلَنْدَدا بمعنى الأَلَدّ ، وهن مشتقات من اللدَد ، وهو شدة الخصومة ، ولولا ذلك لقلنا : إن فيه ثلاثة أحرف غالبة زيادتها فى مواضعها : الهمزة فى الأول مع ثلاثة أصول ، والنون الثالثة الساكنة ، والتضعيف ، فلنا أن نحكم بزيادة اثنين منها : إما الهمزة والنون فهو من لدد ، وإما النون وأحد الدالين فهو من ألد ، وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند ؛ لكنا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح

قوله « مَعَدٌّ فَعَلٌّ » هذا مذهب سيبويه ، واستدل بقول عمر رضى الله تعالى عنه : اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا : أى تشبهوا بمعد ، وهو معد بن عدنان

أبو العرب : أى دعوا التنعم وزى العجم ، كما ورد فى حديث آخر « عليكم باللبسة المعدّية » وقيل : معناه كونوا غلاظا فى أنفسكم بحيث لا يطمع أحد فيكم ، قال

١١٩ — * رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا (١) *

أى : غلظ

قال سيبويه : لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد تمفعل ، ولم يجىء فى كلامهم وخوالف سيبويه فقيل : معد مفعل ؛ لأنه كثير وفَعَلٌّ فى غاية القلة كالشَّرَبَّة فى اسم موضع ، والْهَبَىِّ الصغير ، والْجِرِبَّة العانة من الحمير ، وأما قوله تمفعل لم يثبت فممنوع ؛ لقولهم : تَمَسْكَنَ وَتَمَنْدَلَ وَتَمَدْرَعَ وَتَمَغْفَرَ ، وهى تمفعل بلا خلاف ، فكما توهموا فى مسكين ومنديل أنهما فِعْليل وفى مِدْرَعة أنها فعللة وفى مُغْفُور أنه فُعْلُول للزوم الميم فى أوائلها كذلك توهموا فى معد أنه فَعَلّ ، فقيل : تمندل ، وتمسكن ، وتدَرَّعَ ، وتمغفر [وتمعدد] على أنها تفعلل كتدحرج ، وهذا كما توهموا أصالة ميم مسيل فجمعوه على مُسْلاَن كما جمع قَفيز على قُفْزَان ، ولو سلم أنهم لم يتوهموا ذلك وبنوا تمدرع وأخواته على أنها تمفعل قلنا : فَعَلٌّ غريب غرابة تمفعل

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج ، وبعده :

وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا ... كَانَ جَزَائِى بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

وتمعدد : أراد اشتد وقوى . وآض : صار . والنهد : العالى المرتفع . والأجرد : القصير الشعر .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « تمعددا » إذ هو على وزان تفعلل لقلة تمفعل فتكون الميم أصلا ، وإذا كان كذلك كان معد فعلا . قال ابن جنى : « تمعدد من لفظ معد بن عدنان ، وإنما كان منه لأن معنى تمعدد تكلم بكلام معد : أى كبر وخطب ، هكذا قال أبو على ، ومنه قول عمر « اخشوشنوا وتمعددوا » وقال أحمد ابن يحيى : تمعددوا : أى كونوا على خلق معد » اه

فبجعل مَعَدٍّ فَعَلاً يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مَفْعَلاً ارتكاب تمفعل الغريب ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ فالأولى تجويز الأمرين ، واسيبويه أن يرجح كونه فَعَلاً بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال رديئة ، والمشهور الفصيح تَدَرَّع وتسكن وتندل وتغفر ، بخلاف شَرَبَّة وَجَرَبَّة وهَبِيّ ؛ فإنها لَيْسَتْ برديئة .

قوله « ومَرَاجِل فَعَالِل » كان ينبغي نظرا إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم ؛ لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول ، لكن سيبويه حكم بأصالتها لقول العجّاج

١٢٠ — * بِشِيَةٍ كَشِيَةِ الْمُمَرْجَلِ [1] *

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد ابن معاوية ، وأولها :

مَا بَالُ جَارِى دَمْعِكَ الْمُهَلِّلِ   والشَّوْقُ شَاجٍ لِلْعُيُونِ الْحُذَّلِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

تَبَدَّلَتْ عِينَ النِّعَاجِ الْخُذَّلِ   وَكُلَّ بَرَّاقِ الشَّوَى مُسَرْوَلِ

وانظر أراجيز العجاج (ص ٤٥ طبع ليزج) . والاستشهاد بالبيت على أن ميم الممرجل أصلية ، وهو مفعلل ، فالميم الأولى زائدة للدلالة على المفعول ، والميم الثانية فاء الكلمة ؛ لأنها لو كانت زائدة لكان وزن ممرجل ممفعلا ، وهو مما لا وجود له في كلامهم ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وذهب غيره إلى أن الممرجل ممفعل وميماه زائدتان ، ولم يبال بعدم النظير ، محتجا بأنهما كذلك في نحو تمدرع فقد قالوا : تمدرعت الجارية ، إذا لبست المدرع ، وهو ضرب من الثياب كالدرع ، ولكن لما كثر استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية ، فاشتقوا منه على ذلك ، هذا . ومذهب سيبويه أولى أن يؤخذ به ، لأن مفعللا كثير ، وممفعلا لا وجود له إلا في الشذوذ .

والمرجل : الثوب الذى فيه نقوش على صور المَرَاجل ، كالمُرَجَّلِ : أى الذى فيه كصور الرجال ، قال

١٢١ — * عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ[1] *

ولا يبعد أن يقال : إن المِرْجَلَ مِفْعَل [2] ولزوم الميم أوهم أصالتها كما فى مسكين ، فقيل : تَمَرْجَلَ ، كما قيل : تَمَسْكَنَ ، وأيضا إنما قال ممرجل خوف اللبس ؛ إذ لو قال مرجل لم يعرف اشتقاقه من المِرْجل

قوله « ضَهْيَأٌ فَعْلأٌ » هذا مذهب سيبويه ، وقال الزجاج : هو فَعْيَل لا فعلأ ، من قولهم : ضاهأت ، بمعنى ضاهيت ، وقرئ (يُضَاهِئُونَ)[3] و (يُضَاهُونَ)

(١) هذا عجز بيت لامرىء القيس من قصيدته المعلقة ، وصدره قوله :

* فَقُمْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءنَا *

والرواية المشهورة فى عجز البيت على غير ما ذكر المؤلف ، ففى رواية الزوزنى والأعلم :

* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ *

وذكر التبريزى الروايتين جميعاً

وصدر البيت الذى أنشدناه مما يستشهد به النحاة على تعدد الحال لمتعدد . والمرط — بكسر الميم وسكون الراء — : الازار المعلم من الخز ، والمرحل — بالحاء المهملة — : الذى فيه صور الرحال ، والاستشاد بالبيت فى كلام المؤلف هنا على أن المرجل — بالجيم — الذى فيه صور كصور الرجال ، وذلك يدل على أنه مفعل كمعظم ومكرم ، فالميم زائدة ، وأصول الكلمة (ر ج ل)

(٢) المرجل — كمنبر — : المشط ، والقدر من الحجارة والنحاس ، وقيل : من النحاس خاصة ، وقيل : كل ما طبخ فيه

(٣) هذه كلمة من آية كريمة فى سورة التوبة ، وهى قوله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ)

قال : ولم يجيء في الكلام فَعْيَل إلا هذا ، وقولهم ضَهْيَد[1] مصنوع ، والضَّهْيَأ : التي لا تحيض فانها تضاهي الرجال ، وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت ، وفَعْلأ وفَعْيَل كلاهما نادران ، لكن يترجح مذهب سيبويه لشيئين : أحدهما أن ضاهيت بالياء أشهر من ضاهأت ، والثاني أن ضهيأ بمعنى ضهياء : وهو فعلاء بلا خلاف ؛ لكونه غير منصرف ؛ فالهمزة فيه زائدة ، وكذا الأول الذي بمعناه

قوله « فَيْنَان » يقال : رجل فَيْنَان : أي حسن الشعر طويله ، وهو منصرف ، وفيه غالبان في الزيادة غير الألف ؛ فانه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره في زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون الألف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول ، والثاني الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ؛ لأن الفنن الغصن والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فَعْلان من الفَيْن[2] ، وهو مدفوع بما ذكرناه

قوله « وجُرَائض » لو عملنا بالغلبة أو عدم النظير لم نحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن الهمزة غير أول ؛ فلا تكون زيادته غالبة ، وفُعَالِل موجود كَعُلَابط ، لكن جِرْوَاضاً بمعنى جُرَائض وهو العظيم الضخم من الإبل ، وليس في جرواض همز ، فيكون أيضاً همز جرائض زائداً وهما من تركيب جَرِضَ بريقه : أي غَصَّ [به] ؛ لأن الغَصَص مما ينتفخ له

(١) الضهيد : الصلب الشديد

(٢) قال الجوهري : « ورجل فينان الشعر : أي حسن الشعر طويله ، وهو فعلان » اه. وقال في اللسان : « وإن أخذت قولهم : شعر فينان ، من الفنن - وهو الغصن - صرفته في حالي النكرة والمعرفة ، وإن أخذته من الفينة — وهو الوقت من الزمان — ألحقته بباب فعلان وفعلانة فصرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة ، ورجل فينان : حسن الشعر طويله ، وهو فعلان ، وأنشد ابن بري للعجاج :

* إذْ أنَا فَيْنَانٌ أُنَاغِي الكُعَّبَا * » اه

وكذلك مِعْزًى فيه غالبان ؛ لأن الألف مع ثلاثة أصول والميم كذلك ، ولو حكمنا بعدم النظير لم نحكم بزيادة واحد منهما ؛ لكونه بوزن دِرْهم ، لكنه ثبت مَعْز بمعناه ، فثبت زيادة الألف دون الميم

وكذا سَنْبَتَة — وهى حين من الدهر — يقال : مضى سَنْبٌ من الدهر وسنبة وسنبتة ، ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة ؛ لأن السبْت أيضا هو الحين من الدهر

قوله « بُلَهْنِية » لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم نحكم بزيادة الياء ، ولولا الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ، ولكان ملحقا بِخُبَعْثِنٍ [1] بزيادة الياء فقط ، لكنه مشتق من قولهم : عيش أبله : أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأبله ؛ فانه غافل عن المصائب ولايبالى بها ، فيصفو عيشه : وبُلَهْنِية العيش : خَفْضُه

قوله « العِرَضْنَة » العِرَضْنَةُ والعِرَضْنَى : مشية فى اعتراض: أى أخْذٍ على عرض الطريق من النشاط ، ولولا الاشتقاق لكان كَقِمَطْرٍ من غير زيادة

قوله « وأولُ أفْعَل » ؛ لأن تصريفه على أُوَلَ وأول دليل على أنه أفعل التفضيل ، وليس بفوعل كما قال الكوفيون ، والصحيح أنه أفعل من تركيب « وَوَل » وإن لم يستعمل فى غير هذا اللفظ ، لا من « أَوَلَ » ولا من « وَأَلَ » لئلا يلزم قلب الهمزة شاذا كما ذكرنا فى أفعل التفضيل [2]

---

(١) الخبعثن : الرجل الضخم الشديد ، والأسد ، والناعم البدن ، ومثله الخبعثة

(٢) الذى ذكره المؤلف فى أفعل التفضيل هو قوله فى شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٠٢) : « أما أول فمذهب البصريين أنه أفعل ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : جمهورهم على أنه من تركيب وول — كددن — ولم يستعمل هذا التركيب إلا فى أول ومتصرفاته ، وقال بعضهم أصله « أوأل » من وأل : أى نجا ، لأن النجاة فى السبق ، وقيل : أصله « أأول » من آل : أى رجع ؛ لأن كل شىء يرجع إلى أوله ، فهو أفعل بمعنى المفعول ، كأشهر وأحمد ، فقلبت فى الوجهين الهمزة واواً

قوله « إِنْقَحْل » هو الشيخ القَحِل : أى اليابس ، وهو إِنْفَعْل ، ولولا الاشتقاق لـكان كَجِرْدَحْل ؛ لأن النون فيه ليس من الغوالب ، والهمزة فى أول الرباعى أصل كإصطبل

قوله «وأُفْعُوَان أُفْعُلاَن» (١) إماذلك لمجىء فَعْوَة السم ، وأرض مَفْعَاة ، ولولا

قلباً شاذاً ، وقال الكوفيون : هو فوعل من « وأل » فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء ، وقال بعضهم : فوعل من تركيب « وول » فقلبت الواو الأولى همزة . وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلا ؛ وأما قولهم : أولة ، وأولتان ، فمن كلام العوام وليس بصحيح ، وإنما لزم قلب واو « أولى » همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم فى نحو أواصل على ما يجىء فى التصريف ، وعند من قال هو من « وأل » أصل أولى وؤلى ، قلبت الواو همزة كما فى أجوه ، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً كما فى أومن ، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة فى قراءة قالون (عَادَ لُؤْلَى) لأنه حذفت الأولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين ، فأول كأسبق معنى وتصريفاً واستعمالا ، تقول فى تصريفه : الأول ، الأولان ، الأولون ، الأوائل ، الأولى ، الأوليان ، الأوليات ، الأول . وتقول فى الاستعمال : زيد أول من غيره ، وهو أولهم ، وهو الأول ، ولما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شىء مستعمل على القول الصحيح لا لما استعمل منه فعل كأحسن ، ولا لما استعمل منه اسم كأحنك خفى فيه معنى الوصفية ، إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به ، كأعلم : أى ذو علم أكثر من علم غيره ، وأحنك : أى ذو حنك أشد من حنك غيره ، وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق ، فصار مثل مررت برجل أسد : أى جرىء ، فلاجرم لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً ، نحو يوما أول ، أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة ، إذ هى دليل على أن أفعل ليس اسما صريحا كأفكل وأيدع ، فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر ، لخفاء وصفيته كما مر ، وذلك كقول على رضى الله عنه : أحمده أولا بادئا ، ويقال : ماتركت له أولا ولا آخرا » اه

(١) الذى ذكره المؤلف من مجىء « فعوة » بتقديم العين على الواو غير صحيح

ذلك لجاز أن يكون فُعْلُوَان كَعُنْفُوَان ؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف ، فانه لا كلام في زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره : النون مع ثلاثة أصول ، وكذا الواو ، والهمزة ، فإن حكمت بزيادة الهمزة مع الواو فهو أفْعُوَال ، ولم يأت في الأوزان ، وإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو أفْعُلَان كأُسْتُقَان (١) وأقْحُوان (٢) وأسْحُوَان (٣) وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو فُعْلُوان كعنفوان ، فقد تردد بين الأفعلان والفُعْلُوان فحكمنا بأنه أفْعُلان ؛ لشهادة الفَعْوَة

والذى جاء هو « فوعة » بتقديم الواو ، وأفعى مما حدث فيه قلب مكانى : وكذا الأفعوان ، وأصل أفعى أفوع ، وأصل أفعوان أفوعان ، قال أبو العلاء : زعم سيبويه أن أكثر مايستعمل أفعى اسما ، فيجب على هذا أن تنون أفعى ، والناس يقولونه بغير تنوين ، وكلا الوجهين حسن ، ويدل على أنه عندهم كالاسم لا الوصف قولهم في الجمع : الأفاعى ، ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا : فعو ، في الجمع ، كما قالوا : أقنى وقنو ، وإنما هو مقلوب كأنه أفوع من فوعة السم ، وهو حدته وسورته فقلب كما قالوا : عاث وعثا ، وتفعى الرجل إذا تنكر للقوم كأنه صار كالأفعى ، قال :

رَأَتْهُ عَلَى فَوْتِ الشَّبَابِ وَإِنَّهُ   تَفَعَّى لَهَا إِخْوَانُهَا وَنَصِيرُهَا » اه

وقال فى اللسان : « وفوعة السم : حدته وحرارته . قال ابن سيده : وقد قيل: الأفعوان منه ، فوزنه على هذا أفلعان » اه والذى غر ابن الحاجب والرضى أن سيبويه قال : إن وزن أفعى أفعل ، وإن وزن أفعوان أفعلان (انظر الكتاب ج ٢ ص ٣١٧ ، ٣٤٥) وقد ذكر مثل ذلك الجوهرى فى الصحاح

(١) الاستقان بضم الهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة - كذا وقع فى جميع الأصول ، وقد بحثنا عن هذه الكلمة فى كتب اللغة والصرف التى بأيدينا فلم نعثر عليها ، ولعلها محرفة عن الأثعبان ، وهو الوجه الفخم فى حسن وبياض ووزنه أفعلان

(٢) الأقحوان : نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر ، وجمعه أقاح ، وتصغيره أقيحيان

(٣) الأسحوان : الجميل الطويل ، والكثير الأكل

والمَفْعَاة ، ولا دليل في أفْعى سواء صرفته أولا على أنه أفْعَل ؛ إذ يجوز أن يكون المنون ملحقا بجعفر كعَلْقًى وغير المنون بنحو سَـلْمَى ، فقوله « لمجىء أفعى » فيه نظر

قوله « إضْحِيَان » يقال : يوم إضْحِيَان : أى مضىء ، وليلة إضْحِيَانة ، من « ضَحِيَ » أى : ظهر وبرز ، ولولا الاشتقاق هنا أيضا لعرفنا بعدم النظير أنه إفْعِلاَن كإِسْحِمان لجبل ، وإِرْبِيَان لنوع من السمك معروف بالروبيان ؛ لأن فِعْلِيَان وإفعيالا لم يثبتا

قوله « خَنْفَقِيق » هو الداهيةُ ، من الخَفْق ، وهو الاضطراب ؛ لأن فيها اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها ، وهى أيضا مضطربة متزلزلة ، ولولا الاشتقاق لجاز أن يكون التضعيف هو الزائد فقط ؛ لكونه غالبا فى الزيادة ، وتكون النون أصلية ؛ لأنها ليست من الغوالب ؛ فيكون خنفقيق مُلْحَقا بسلسبيل بزيادة النون والتضعيف

قوله « عفَرْنًى » هو الأسد القوى المفرّ لفريسته ، والعَفَر [بالتحريك] التراب ، ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف ؛ لأن النون ليست من الغوالب فى موضعها ، وهو ملحق بسفرجل ، ويقال للناقة : عفَرْناة

قال : « فَإِنْ رَجَعَ إِلَى اشْتِقَاقَيْنِ وَاضِحَيْنِ كَأَرْطًى وأَوْلَقٍ حَيْثُ قِيلَ : بَعِيرٌ آرِطٌ وَرَاطٍ ، وَأَدِيمٌ مَأْرُوطٌ وَمَرْطِيٌّ ، وَرَجُلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ جَازَ الأَمْرَانِ ، وكَحَسَّانَ وَحِمَارٍ قَبَّانَ حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ »

أقول : يجوز أن يكون أَرْطًى فَعْلى ؛ لاشتقاق آرط ومأروطمنه ، والألف للالحاق ؛ لقولهم أرطاة ، وأن يكون أفعَل ، بدليل راطٍ ومَرْطِيّ ، والأرْطى : من شجر البَرّ يدبغ بورقه ، والأولق : الجنون ، يجوز أن يكون فوعلا ، بدليل مألوق ، وأن يكون أفعل بدليل مولوق

وقوله « جاز الأمران » أى : زيادة أول الحرفين وأصالة الأخير ، والعكس

قوله « وكحسان وحمار قبّان [١] » فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحسّ ، وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه ، وكذا الثانى يرجع إلى القَبّ ، وهو الضُّمُور ، أو إلى القَبْن ، وهو الذهاب فى الأرض ، وهما أيضاً فيه واضحان ؛ لجواز صرفه ومنع صرفه ؛ فجواز صرف الكلمتين وترك صرفهما دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين

قال : « وَإلاَّ فَالأَكْثَرُ التَّرْجِيحُ كَمَلأَكٍ ، قِيلَ : مَفْعَلٌ مِنَ الأَلُوكَةِ ، ابْنُ كَيْسَانَ : فَعْأَلٌ مِنَ المُلْكِ ، أَبُو عُبَيْدَةَ : مَفْعَلٌ مِنْ لأَكَ : أَىْ أَرْسَلَ ، ومُوسَى مُفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتُ : أَىْ حَلَقْتُ ، وَالْكُوفِيُّونَ فُعْلَى مِنْ مَاسَ ، وَإِنْسَانٌ فِعْلاَنٌ مِنَ الأُنْسِ ، وَقِيلَ : إِفْعَانٌ مِنْ نَسِيَ ؛ لِمَجِيءِ أُنَيْسِيَان ، وَتَرَبُوتٌ فَعَلُوتٌ مِنَ التُّرَابِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ ؛ لأَنَّهُ الذَّلُولُ ، وَقَالَ فِى سُبْرُوتٍ : فُعْلُول ، وَقِيلَ : مِنَ السَّبْرِ ، وقَالَ فِى تِنْبَالَةٍ : فِعْلاَلَة ، وَقِيلَ : مِنَ التَّبَلِ للصَّغَارِ ؛ لأنه القَصِيرِ ، وَسُرِّيَّةٌ قِيلَ : مِنَ السِّرِّ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّرَاةِ ؛ ومَئُونة قِيلَ : مِنْ مَانَ يَمُونُ ، وَقِيلَ : مِنَ الأَوْنِ ؛ لأَنَّهَا ثِقَلٌ ، وَقَالَ الفَرَّاء : مِنَ الأَيْنِ ، وَأَمَّا مَنْجَنِيقٌ فإِنِ اعْتُدَّ بِجَنَقُونَا فَمَنْفَعِيلٌ ، وَإِلاَّ فَإِنِ اعْتُدَّ بِمَجَانِيقَ فَفَنْعَلِيلٌ ، وَإِلاَّ فَإِنِ اعْتُدَّ بِسَلْسَبِيلٍ عَلَى الأَكْثَرِ فَفَعْلَلِيلٌ ، وَإِلاَّ فَفَعْلَنِيلٌ ، وَمَجَانِيقُ يَحْتَمِلُ الثَّلاَثَةَ ، وَمَنْجَنُونٌ مِثْلُهُ ، لِمَجِيء مَنْجَنِينٍ ، إِلاَّ فِى مَنْفَعِيلٍ ، وَلَوْلاَ مَنْجَنِينٌ لَكَانَ فَعْلَلُولاً كَعَضْرَفُوطٍ ، وَخَنْدَرِيسٌ كَمَنْجَنِينٍ »

أقول : قوله « وإلا » أى : إن لم يكن فى الكلمة اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق غير واضح ، كما فى تِنْبَالة وتَرَبُوت وسُبْرُوت ، أو فيها اشتقاقان

---

(١) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

أحدهما أوضح من الآخر ، كما فى مَلَكَ ومُوسَى وسُرِّيَّة ، فالأكثر أن فى كلا الموضعين الترجيح

ففى الأول : أى الذى فيه اشتقاق واحد غير واضح ، يرجح بعضهم غلبة الزيادة أو عدم النظير على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما ، وبعضهم يعكس ، ولا منع من تجويز الأمرين ، وإن لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولى ؛ فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلة النظير تِنْبَالَة ، قال سيبويه : هو فِعْلَالَة ، فان فِعْلَالاً كثير كَسِرْدَاح [(١)] ، وتِفْعَالٌ قليل كَتِلْقَاء وتِهْوَاء ، كما ذكرنا فى المصادر ، ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال : هو تِفْعَالَة من النَّبْل ، وهو الصغار ؛ لأن القصير صغير ، وكذا فى سُبْرُوت [(٢)] ، رجَّح سيبويه عدم النظير على الاشتقاق ، فقال هو فُعْلُولٌ كعصفور ، وليس بفعلوت لندرته ، والأولى ههنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور — وإن ندر — بشهادة الاشتقاق الظاهر ، لأن السبروت الدليل الحاذق الذى سبَرَ الطرق وخبرها ، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره ، ولم يحضرنى مثال تعارض الاشتقاق البعيد وغلبة الزيادة . ومثال مالا تعارض لشىء منهما لا لعدم

(١) وقع فى جميع أصول الكتاب « كسرواح » بالواو قبل الألف ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه . والسرداح ومثله السرتاح : الناقة الكريمة

(٢) قال فى اللسان (س ب ر ت) : « السبروت : الشىء القليل ، مال سبروت قليل ، والسبروت أيضا : المفلس ؛ وقال أبو زيد : رجل سبروت وسبريت ، وامرأة سبروتة وسبريتة ، إذا كانا فقيرين . والسبروت : الأرض الصفصف ، وفى الصحاح الأرض القفر ، والسبروت الطويل » اه بتصرف . وقال أيضا . فى مادة (س ب ر) : « والسبرور : الفقير كالسبروت ؛ حكاه أبو على وأنشد

تُطْعِمُ المُعْتَفِينَ مِمَّا لَدَيْهَا مِنْ جَنَاهَا وَالْعَائِلَ السُّبْرُورَا

قال ابن سيده : فإذا صح هذا فتاء سبروت زائدة » اه ، ولم نعثر فيما بين يدينا من كتب اللغة على أن السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف

النظير ولا الغلبة تَرَبُوت ، فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد ، وقال : هو من التراب ، لأن التَّرَبُوت الذَّلُول ، وفي التراب معنى الذلة ، قال تعالى (أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ) وقال بعضهم : التاء بدل من الدال ، وهو من الدرْبَة ، وهو قريب لو ثبت الإبدال ، ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضا لم يكن فَعَلُولاً كقَرَبُوس[1] ، لأن التاء من الغوالب

وفي الثاني : أي الذي فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر ، الأكْثَرُ ترجيح الأوضح ، وجوز بعضهم الأمرين ، وذلك نحو مَلَكٍ وأصله مَلْأَكٌ بدليل قوله :

١٢١ — فَلَسْتَ لإِنْسِيٍّ وَلٰكِنْ لِمَلْأَكٍ
تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ[2]

---

(١) القربوس : مقدم السرج المحنى

(٢) نسب البغدادي هذا البيت لعلقمة بن عبدة المعروف بعلقمة الفحل ، ولعلقمة قصيدة على هذا الوزن والروي ، ومطلعها قوله :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ ... بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا ... وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

ولم يرو بيت الشاهد في هذه القصيدة أحد ممن جمع ديوان علقمة ولا ممن شرحه ، ولكن بعض الناشرين لديوان علقمة مع شرح الأعلم زعم أن المفضل زاد في هذه القصيدة أبياتا منها بيت الشاهد ، وقد رجعنا إلى المفضليات وإلى شرحيها لابن الأنباري فلم نعثر على هذا البيت فيما رواه أحدهما ، وقال ابن بري — كما في اللسان — : البيت لرجل من عبد القيس يمدح النعمان ، وقيل : هو لأبي وجزة يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : هو لعلقمة . والإنسي : واحد الإنس ، ويروى في مكانه « لجني » وهو واحد الجن ، وقوله « ولكن لملأك » روى في مكانه صاحب اللسان « ولكن ملأكا » وخبر لكن على هذا محذوف : أي ولكن ملأكا أنت ، وقد يكون ملأكا على هذه الرواية معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعا ، والأصل ولكنك تشبه ملأكا ، أو نحو ذلك ، وجو السماء : هو الهواء الذي بينها وبين الأرض ، ويصوب : ينزل ، يريد إن أفعالك لا تشبه أفعال الإنس

وأيضا بدليل قولهم في الجمع مَلاَئكة ألزموا الواحد التخفيف لكثرة استعماله ، كما ألزموا يَرَى وأرى ، فقال الكسائي : هو مَفْعَل من الأَلُوكة ، وهي الرسالة ، فالملَك رسولٌ من قبله تعالى إلى العباد ، وكذا ينبغي أن يقول في قولهم «ألِكْنِي إليه» أي كن رسولي إليه : إن أصله أَأْلِكْنِي ثم ائْلِكني ثم خفف بالنقل والحذف لزوما ، وقال أبو عبيدة : ملأَك مَفْعَل من لأَكه أي أرسله ، فكأنه مَفْعَل بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ؛ لأن المصادر كثيرا ما تجعل بمعنى المفعول ؛ قال

١٢٢ — * دَارٌ لِسُعْدَى إذْ هِيَ مِنْ هَوَاكَا [(١)] *

أي : مَهْوِيُّكَ ، و « أَلِكْنِي » عنده ليس بمقلوب ، ومَلأَك عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ، ومذهب أبي عبيدة أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب ، وقال ابن كَيْسان : هو فَعْأَل من المِلْك ؛ لأنه مالك للأمور التي جعلها الله إليه ، وهو اشتقاق بعيد ، وفَعْأَل قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما في شمأل

قوله : « موسَى » موسى التي هي موسى الحديد عند البصريين من « أوسيت » أي حلقت ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وهو مؤنث سماعي كالقِدْر والنار والدار ، قال :

فلست بولد إنسان إنما أنت ملأك ، أفعاله عظيمة لا يقدر عليها أحد . والاستشهاد بالبيت في قوله « لملأك » حيث يدل على أن أصل الملك ملأك نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة ، وذلك كما يقولون في مسألة مسلة ، ولكنهم التزموا هذا التخفيف في ملك كما التزموه في ذرية ونبي على المشهور من كلام النحاة ، وسيأتي في باب تخفيف الهمزة

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبله :

* هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تِبْرَاكَا *

وتبراك : موضع ببلاد بني فقعس ، والاستشهاد بالبيت هنا في قوله «هواكا» حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق في قوله تعالى: (هَذَا خَلْقُ اللهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ)

١٢٣ — فإنْ تَكُنْ المُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا
فَمَا خُتِنَتْ إلاَّ وَمَصَّانُ قَاعِدُ (١)

وهى منصرفة قبل العلمية غير منصرفة معها كعقرب ، ثم تنصرف بعد التنكير ، وقال أبو سعيد الأموى : هو مذكر لكونه مُفْعَلاً ، قال أبو عبيدة : لم يسمع التذكير فيه إلا من الأموى ، وجوز السيرافى اشتقاقه من « أَسَوْتُ الجرح » أى أصلحته ، فأصله ، مؤسي بهمز الفاء ، وقال الفراء : هى فُعْلَى ؛ فلا تنصرف فى كل حال ؛ لكونه كالبشرى ، وهو عنده من المَيْس ، لأن المزين يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عنده الياء واواً لانضمام ماقبلها ، على ماهو مذهب الأخفش (٢) فى مثله ، كما يجىء فى باب الاعلال

وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء : هو أيضاً مُفْعَل ؛ بدليل إنصرافه بعد التنكير ، وفُعْلَى لاينصرف على كل حال ، وقال أيضاً : إن مُفْعَلاً أكثر من فُعْلَى ؛ فحمل الأعجمى على الأكثر أولى وهو ممنوع ؛ لأن فُعْلَى يجىء مؤنثاً لكل أفعل تفضيل ، ومُفْعَل لايجىء إلا من باب أفْعَل يُفْعِل : فهو عنده لا ينصرف [علماً ؛ للعجمة والعلمية ، وينصرف (٣)] بعد التنكير كعيسى ، وقال الكسائى :

---

(١) هذا البيت لأعشى همدان من كلمة له أولها :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّى لَسَائِلٌ   أَبَظْرَاءُ أَمْ مَخْتُونَةٌ أُمُّ خَالِدِ

وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تَرَى سَوْأَةً مِنْ حَيْثُ أَطْلَعَ رَأْسَهُ   تَمُرُّ عَلَيْهَا مُرْهَفَاتُ الْحَدَائِدِ

وفى بيت الشاهد الاقواء ، وهو اختلاف حركة الحرف الذى عليه روى القصيدة . والبيت فى هجاء خالد القسرى . والمصان : الحجام ، لأنه يمص الدماء : ويقال : المراد بالمصان ابنها خالد ، من قولهم : ياماص بظر أمه ، وعلى الأول يهجوه بأن أمه متبذلة قليلة الحياء فكنى عن ذلك بأنه قد ختنها رجل ، وعلى الثانى يهجوه بأنها لم تختتن حتى كبر ابنها (٢) ليس هذا مذهب الأخفش وحده ، بل مذهب جميع النحاة

(٣) هذه الزيادة ساقطة من جميع النسخ المطبوعة وقد أثبتناها وفاقا للخطات

هو فُعْلَى فينبغى أن يكون ألفــه للالحاق بجُخْدَب، وإلا وجب منع صرفه بعد التنــكير

قوله « إنسان » الأولى أن يقال : فِعْلَان ، وأُنَيْسِيان شاذ كعُشَيْشِيَان ، على ما مر فى التصغير ، فهو مشتق من الأُنس ؛ لأنه يأنس ، بخلاف الوحش ، وقيل : هومن الإيناس : أى الإبصار ، كقوله تعالى : (آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَاراً) لأنه يؤنس : أى يُبْصَر ولا يجتن ، بخلاف الجن ، وقيل : إنسيان كإِضْحِيَان ، من النسيان ، إذ أصل الإنسان آدم ، وقد قال تعالى فيه : (فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لهُ عَزْماً) ويقويه تصغيره على أنيسيان ، والاشتقاق من النسيان فى غاية البعد ، وارتــكاب شــذوذ التصغير كما فى لُيَيْلية أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق

قوله « وسُرِّيَّة » الظاهر أنها مشتقة من السِّر ، وضم السين من تغييرات النسب الشاذة ، كدُهْرِىّ وَسُهْلِىّ ، وهو إما من السِّر بمعنى الخفية ، لأنها أمة تُخْفَى من الحرة ، وهذا قول أبى بكر بن السرِىّ ، وإما من السِّر بمعنى الجماع ؛ لأنها لذلك ، لا للخدمة ، وهذا قول السيرافى ، يقال : تَسَرَّرْت جارية ، وتَسَرَّيْت كتظنيت ، وقال الأخفش : هى من السرور ؛ لأنه يسربها ، وقيل : هو من السَّرِىّ : أى المختار ؛ لأنها مختارة على سائر الجوارى ، وقيل : من السَّرَاة ، وهى أعلى الشىء ؛ لأنها تركب سراتها ، فهى على هذين القولين فُعِّيلة كمُرِّيق ، وهو العُصْفُر ، وهذا وزن نادر ، وأيضاً قولهم : « تسَرَّرت » براءين ـ يمنعهما ، وإن كان تسَرَّيْت يوافقهما

قوله « ومَئُونة » يقال : هو [من] « مَانَه يَمُونه » إذا احتمل مئُونته وقام بكفايته ، وهذا الاشتقاق ظاهر ، وأصله مَوُونة بالواو ، قلبت الواو المضمومة همزة ، وقيل: هو من الأَوْن ، وهو أحد العِدْلين ؛ لأن المئُونة ثقل ؛ فهمزته أصلية ؛ وأصله مَأُونة

كَمَكْرُمة ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ؛ لأن النقل لازم المثُونة فى الأغلب ، وقال الفراء : هو من الأَيْن ، وهو الإعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثانى ، وأصله مأيُنَة ، نقلت الضمة إلى ما قبلها ، وقلبت الياء واوا ، على ما هو أصل الأخفش

قوله « فإن اعتد بجَنَقُونا » حكى الفراء « جَنَقْنَاهم » وزعم أن المنجنيق مُوَلَّدة : أى أعجمية ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمى خلَّطوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم ، فقولهم « جنقونا » وقول الأعرابى « كانت بيننا حروب عُونٌ ، تفقأ فيها العيون ، مرة نُجْنَق ، وأخرى نُرْشَق »[1] من معنى منجنيق ، لا من لفظه ، كدَمِث ودِمَثْر[2] ، وثَرَّة وثَرْثار ، وإنما تجنبوا من كونه من تركيب جنق لأن زيادة حرفين فى أول اسم غير جارٍ على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم ، وذلك كإنْقَحْل ، وكونُ منجنيق منفعيلا لشبهة جَنَقُونا مذهبُ المتقدمين

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بجَنَقُونا كما ذكرنا ، فإن اعتد بمجانيق فهو فَنْعَليل ؛ لأن سقوط النون فى الجمع دليل زيادته ، فإذا ثبت زيادة النون فالميم أصل ؛ لئلا يلزم زيادة حرفين فى أول اسم غير جار على الفعل

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بمجانيق ، فيه نظر ، وذلك لأنه جمع منجنيق عند عامة العرب ، فكيف لا يعتد به ؟ وفى الجمع لا يحذف من حروف

---

(١) هذا من كلام أعرابى وقد سئل : كيف كانت حروبكم ؟ فقاله ، والعون : جمع عوان ، وهى الحرب التى تقدمتها حرب أخرى ، ونجنق : نرمى بالمجانيق ، ونرشق : نرمى بالسهام ، والمجانيق : جمع منجنيق - بفتح الميم وكسرها - ومثله المنجنون ، وهى القذافة التى ترمى بها الحجارة ، وهو أعجمى معرب . وهى مؤنثة ، قال زفر بن الحرث :

لَقَدْ تَرَكَتْنِى مَنْجنِيقُ ابْنِ بَحْدَلٍ أَحِيدُ عَنِ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ

(٢) الدمث : السهل الخلق ، وبابه فرح ، ودماثة أيضا ، وأصل ذلك من الدمث بمعنى الأرض السهلة اللينة التى لا يشق السير عليها ، والدمثر - كسبطر ، وعليط وجعفر - بمعناه

مفرده الأصول إلا الخامس منها ، فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها ، وليس مجانيق كجَنَقُونا حتى لا يعتدّ به ؛ لأن ذلك حكاية عن بعض الأعراب ، ومجانيق متفق عليه ، وكونه فنعليلا مذهب سيبويه ، وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم كما ذكرنا ، ولم يحكم بزيادة النون الثانية أيضا لوجهين : أحدهما نُدور فَنْعَنِيل ، بخلاف فَنْعَلِيل كَعَنْتَرِيس ، وهى الناقة الشديدة ، من العَتْرَسة وهى الشدة ، والثانى أن الأصل أصالة الحروف ، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر

قوله « فان اعتُدّ بسلسبيل على الأكثر » يعنى إن ثبت فى كلامهم فَعْلَلِيل بزيادة الياء فقط ، وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسبيلا فعلليل ، وقال الفراء : بل هو فعفليل ، وكذا قال فى دَرْدَبِيس ، وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلى مع توسط حرف [أصلى] بينهما ، كامر ، وفى قول المصنف هذا أيضا نظر ، وذلك لأن فعلليلا ثابت ، وإن لم يثبت أن سلسبيلا فعلليل ، وذلك بنحو بَرْقَعِيد لقصبة فى ديار ربيعة ، وَعَلْطَمِيس (1) الشابة . ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعلليلا ، سواء ثبت بنحو بَرْقَعِيد فعلليل أولا ، وذلك لأن جَنَقُونا كما قلنا غير معتد به ، والأصل أن لا نحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه : إما بالاشتقاق ، أو بعدم النظير ، أو بغلبة الزيادة

فان قيل : إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزنٌ غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن [آخر] غريب ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول

قلت : ذاك إن لم يكن فى اللفظ زائد متفق عليه ، والياء فى نحو منجنيق

---

(1) فى القاموس : العلطميس - كزنجبيل - : من النوق الشديدة العالية ، والهامة الضخمة الصلعاء ، والجارية التارة الحسنة القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع

مقطوع بزيادته ، فمثل هذا البناء على أيّ تقدير كان من ذوات الزوائد ، فلولم يثبت مجانيق لكنا نجمع مَنْجَنيقا على مَنَاجن بحذف الحرف الأخير كسفَارج

قوله « و إلا ففعلنيل » يعنى إن لم يثبت أن سلسبيلا فَعْلَلِيل ، بل كان ففعليلا كما قال الفراء فمنجنيق فعلنيل ، وفى هذا كما تقدم نظر ؛ لأنه و إن لم يثبت كون سلسبيل فعلليلا بنحو بَرْقَعيد وعَلْطَميس فهو وزن ثابت على كل حال

قوله « ففعلنيل » لأن الوجوه العقلية المحتملة سبعة ، وذلك لأن الميم إما أصلية أو زائدة ، فان كانت أصلية فان كان النونان أيضا كذلك فهو فعلليل ، و إن كانا زائدين فهو فنعنيل من مَجَقَ ، و إن كان الأول أصلا دون الثانى فهو فَعْلَنِيل من مَنْجَقَ ، و إن كان العكس فهو فنعليل من مَجْنَقَ ، و إن كان الميم زائدا فان كان النونان أصليين فهو مَفْعَايل من نَجْنَقَ ، و إن كان الأول أصلا دون الثانى فهومفعنيل من نَجَقَ ، و إن كان العكس فهومنفعيل من جَنَقَ ، ومع زيادة الميم لايجوز أن يكون النونان أيضا زائدين لبقاء الكلمة على أصلين وهما الجيم والقاف ، والياء زائدة على كل تقدير ؛ إذ أمكن أعتبار ثلاثة أصول دونها ، فمن هذه السبعة الأوجه لايثبت فعلليل إن لم يثبت سلسبيل على الأكثر على ما ادعى المصنف ، وقد ذكرنا ما عليه ، ومنفعيل بعيد لاجتماع الزيادتين فى أول الاسم غير الجارى ، وكذا مفعاليل ؛ إذ لا يزاد الميم فى الأول مع أربعة أصول بعدها كما يجىء إلا فى الجارى على الفعل ، مع غرابة الوزنين ، أعنى منفعيلا ومفعليلا ، فيبقى بعد الثلاثة : فنعنيل : وفعلنيل ، ومفعنيل ، وفنعليل ، والكل نادر ، إلا فنعليلا كعَنْتَريس

قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مَفَاعيل لاغير ، و إن كانت أصلية فهو إما فعاليل أو فعانيل[1] ، والثانى لم يثبت ، فهو إما مفاعيل

---

(١) أنت تعلم أن ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه فى منجنيق على وجهين : الأول أن يعتد بقولهم : جنقونا ، والثانى أن لا يعتد به ، و أنه حكم على منجنيق على الوجه الأول

على ما اختاره بعضهم فى منجنيق أنه من جنق ، وإما فَعَاليل على ما اختار سيبويه فى منجنيق ، وأظن أن هذا اللفظ — أعنى « ومجانيق يحتمل الثلاثة » — ليس من المتن ، إذ لافائدة فيه لأن الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ويتبعه فى أصالة الحروف وعدم أصالتها ، ولايكون له حكم برأسه ، ولم يتعرض المصنف فى الشرح لهذا اللفظ ، ولو كان من المتن لشرحه

قوله « ومنجنون مثله » [أى مثل] منجنيق فى احتمال الأوجه المذكورة ، وذلك لكون منجنين ، وهو لغة فى منجنون ، يحتمل الأوجه المذكورة ؛ لكونه كمنجنيق ، إلا أن إحدى اللامين فيه لابد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً أو بأصالة إحداهما ؛ لأن التضعيف لايكون أصلا مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة ، كما مر فى أول الكتاب ، ويسقط من الأوجه السبعة فنعليل وفعلنيل ومفعنيل ، ويجىء فعاليل وفنعليل ومفعليل ومنفعيل ، ويستبعد منفعيل كما ذكرنا فى منجنيق ، ولم يجىء جن فى منجنين كما جاء جنق فى منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد ، ومَفْعَليل غريب ، وفعاليل ثابت

بأنه على زنة « منفعيل » فأصوله الجيم والنون التى بعدها والقاف ، والميم والنون الواقعتان فى أول الكلمة زائدتان ، وعلى الوجه الثانى بأنه يحتمل « فنعليلا » فالميم والجيم والنون الثانية والقاف أصول ، والنون الأولى والياء زائدتان ، ويحتمل « فعليلا » فالزائد الياء ، ويحتمل « فعلنيلا » فالنون الثانية والياء زائدتان ، وعلى هذا يكون قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » إشارة إلى الأوزان المذكورة بعد عدم الاعتداد بجنقونا ، وعلى هذا يكون « مجانيق » إما على زنة « فعاليل » إن كان مفرده « فنعليلا » أو « فلاليل » إن كان مفرده « فعليلا » ، أو يكون على زنة « فلانيل » إن كان مفرده « فعلنيلا » ومن هذا كله يتبين لك أن قول الرضى « أو فعانيل » خطأ ، والصواب أن يقول « إما فعاليل أو فلاليل أو فلانيل » ، وقوله « لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لاغير » لايدخل فى شرح هذه العبارة من كلام المصنف ولكنه من تتمة الفروض فى هذه الكلمة

كَبَرْقَصِيد ، فمنجنين إما فَنْلَلِيل ملحق ببرقصيد بتكرير اللام والنونُ الأولى أصلية فيكون كَمَرْطَلِيل ، والعَمَرْطَل والعَمَرْطَلِيل : الطويل ، وإما فَنْعَلِيل ملحق به أيضا بزيادة النون وتكرير اللام ، فهو كَخَنْشَلِيل[1] وقد ذكر سيبويه فى منجنون أيضا مثل هذين الوجهين ، فقال مرة : هو ملحق بعَضْرَفُوط[2] بتكرير النون ، فيكون رباعيا ملحقا بالخماسى ؛ وقال مرة : إنه ملحق بعضرفوط بزيادة النون الأولى و إحدى النونين الأخيرين ، فهو إذن ثلاثى ملحق بخماسى ، والأولى الحكم عليه بفَعْلَلُول وعلى منجنين بفَعْلَلِيل ؛ لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأولى الحكم بأصالة الحرف مالم يمنع منه مانع ، وأما إحدى النونين الأخيرين فالغلبة دالة على زيادتها ، وجمع مَنْجَنُون ومنجنين على مناجين ، كذا يجمعهما عامة العرب ، سواء كان فَنْعَلُولا أو فعللولا ؛ لأن حذف إحدى النونين الأخيرين لكونها طرفا أو قريبة من الطرف أولى من حذف النون التى بعد الميم ، والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثانى كما يجىء ، إذ لو كان الأول لجاز مَنَاجِن ومناجين ، بالتعويض من المحذوف وترك التعويض[3] ، كما فى سفارج وسفاريج ،

(١) الخنشليل : المسن ، ويقال : عجوز خنشليل ، إذا كانت مسنة وفيها بقية

(٢) العضرفوط : دويبة (انظر ج ١ ص ٩ ، ٥١)

(٣) اعلم أن منجنونا إما أن يكون « فنعلولا » وإما أن يكون « فعللولا » ومعنى هذا أن الميم فى أولها أصل والواو بين النونين الأخيرتين زائدة ، والنون التى بعد الميم زائدة على الأول أصلية على الثانى ، وإحدى النونين الأخريين زائدة على الخلاف الآتى ذكره فى كلام المؤلف ، ثم اعلم أن مناجين الذى سمع فى جمعه لا يقطع بالدلالة على زيادة أولى النونين الأخريين ، كما لا يقطع بزيادة ثانيتهما ، وبيان ذلك أنك إن فرضت زيادة أولاهما وأردت جمعه وجب أن تقول : مناجين ، بحذف هذه النون الزائدة وقلب الواو ياء لأنها مد قبل الآخر الأصلى ، وإن فرضت زيادة الثانية جازلك أن تقول فى الجمع : مناجين : فتحذف النون الأخيرة والواو التى قبلها ثم تعوض عن المحذوف ياء قبل الآخر ، فالفرق بين الحالين أن

قوله « ولولا منجنين لـكان فعللولا » يعنى منجنين كنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان ؛ فلذلك يحتمل منجنون مااحتمله منجنين ، ولولا منجنين لـكان منجنون كَعَضْرَفُوط ، وهذا قول فيه مافيه ؛ وذلك أنا بينا أن منجنينا لايحتمل إلا فَعْلَلِيلا على الصحيح ، وفنعليلا على زيادة النون الأولى كما أجاز سيبويه ، وقد ضعفناه ، وكذ منجنون فَعْلَلُول على الصحيح ، وفنعلول على ما أجازه سيبويه ، وعلى كلا التقديرين هو ملحق بعَضْرَفوط ؛ فما معنى قوله « ولولا منجنين لكان فعللولا » وهو مع وجوده فعللول أيضا ؟

قوله « وخندريس[1] كنجنين » لاشك فى زيادة إحدى النونين الأخيرين فى مَنْجَنين ، وليس ذلك فى خندريس ، ونون خندريس أصل على الصحيح ؛ لعـدم قيام الدليل على زيادتها ؛ ومن قال فى منجنين إنه فَنْعَلِيل كعنتريس لم يمتنع أن يقوله فى خندريس أيضا

هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق

وتقسيمه أن يقال : إن كان فى الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولا ، وَالواحد إما ظاهر أولا ، والذى فوق الواحـد إما أن يكون الجميع ظاهراً ، أو الجميع غير ظاهر ، أو بعضه ظاهراً دون الآخر

فالواحد الظاهر يحكم به كما فى رَعْشَنٍ[2] وبِلَغْنٍ

الياء على الأول واجبة ، وهى منقلبة عن الواو ، وعلى الثانى جائزة ، وهى زائدة للعوض ، ومن هنا تعلم أن كلام المؤلف فاسد : لأنه علل الحكم بزيادة الثانية بالتزامهم مناجين ، ووجه فساده أن هذا الالتزام لايقطع بأحد الوجهين وإنما يكون مرجحا ، ثم هو يرجح الذى نفاه المؤلف وهو أن الأولى هى الزائدة ، وهذا بعينه يجرى فى منجنين

(١) الخندريس : القديم من الحنطة ومن الخمر ، قال ابن دريد : « أحسبه معربا »

(٢) انظر (ح ١ ص ٥٩) وانظر أيضا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة عن الأصول اختُلف فيه : هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر] ؟ وإن لم يعارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف ؟ فيه تردد

ومافوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملهما كأوْلَق ، وإن كان أحدهما ظاهرا دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما فى مَؤُونة ومُرِّيَّة ، وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر ؟ فيه التردد المذكور ؛ فإن حكم بهما : فان استويا احتملهما ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور

وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظير وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب ، أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوى محقق لا مَحِيدَ عنه ، بخلاف الخروج عن الأوزان ؛ فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ، ولا تخرج فى نفس الأمر ؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن ، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدى إلى مستحيل ، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر ، وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة

ثم إن فقدنا الاشتقاق ظاهراً أو خفياً نظرنا : فإن كان حرف الكلمة الذى هو من حروف « سألتمونيها » من الغوالب فى الزيادة كما سيجىء ، أو كان الحكم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناء فى أبنية الرباعى أو الخماسى الأصول ، أعنى المجردة عن الزائد ؛ أىُّ الأمرين كان حكمنا بزيادة ذلك الحرف ، ولا نقول : إن الأصل أصالة الحرف ؛ لأن الأمرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل

ولو تعارض الغلبة وعدم النظير رجّحنا الغلبة ، كما لو كان الحكم بزيادة الغالب يؤدى إلى وزن مجهول والحكم بأصالته لا يؤدى إلى ذلك ، حكمنا بزيادة الغالب ، كما تقول فى سُلَحْفِيَة[1] فُعَلِّيَة ، وهو وزن غريب ، وفُعَلَّلَة كقُذَعْمِلَة غير[2] غريب ، وذلك لأنا نقول إذن : هذا الغريب ملحق بسبب هذه الزيادة بذلك الذى هو غير غريب

فنقول : إن كان الحكم بأصالة الغالب يؤدى إلى وزن غريب فى الرباعى أو الخماسى المجردين عن الزائد ، والحكم بزيادته يؤدى إلى غريب آخر فى ذى الزيادة كتَتْفُل[3] ؛ فإن فَعْلُلاً بضم اللام وتَفْعُلاً نادران ، وكذا قُنْفَخْر[4] فإن فُعْلَلاً وَفُنْعَلاً غريبان ، حكمنا بزيادة الغالب ؛ لأن الأوزان المزيد فيها أكثر من المجرد ، إلا المزيد فيه من الخماسى ؛ فإنه لا يزيد زيادةً بينة على المجرد من أبنية الخماسى ، كما تبين قبل ، لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزيادة ؛ إذ الاسم المجرد لم يأت فوق الخماسى

وإن كان الحكمان لا يزيد واحد منهما بناء غريبا ، فالحكم بزيادة الغالب واجب ؛ لبقاء مرجح الغلبة سليما من المعارض

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٢٦١ هـ ٣)

(٢) انظر (حـ ١ ص ٥١)

(٣) التتفل - بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء ، أو بضمتين بينهما سكون ، أو بكسر أوله وفتح ثالثه ، أو بفتح الأول والثالث ، أو بكسرهما — : الثعلب ، وقيل : ولده

(٤) القنفخر — بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء ، وبكسر أوله أيضا — : الفائق فى نوعه ، والتار الناعم ، وأصل البردى ، ولم يحك فى القاموس إلا مكسور الأول — كجردحل ، ومثله القفاخر — كعلابط ، والقفاخرى بزيادة ياء مشددة

وإن كان الحكم بأصالته يزيد بناء نادرا دون الحكم بزيادته تعين الحكم بالزيادة أيضاً ؛ لتطابق المرجحين على شيء واحد

وإن كان الأمر بالعكس : أي الحكم بزيادته يؤدى إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصالته ؛ حكم بزيادة الغالب للإلحاق ، كما ذكرنا فى سلحفية ، لأنه كأنه فُعَلِّلَة ؛ لكونه ملحقاً به

وإن كان الحكم بأصالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كل واحد منهما وزناً نادراً فى ذى الزيادة لا فى المجرد عنها حكمنا بزيادة الغالب أيضا ، لثبوت المرجح بلا معارض

فإن كان الحكمان لا يزيد شىء منهما بناء غريباً فى المزيد فيه ، أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر ؛ حكمنا بزيادة الغالب ، لما ذكرنا الآن سواء

وأمثلة التقديرات المذكورة لم تحضرنى فى حال التحرير

فعلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبة وعدم النظير يرجح الغلبة ، كما يجىء فى سُلَحْفِية ، ففى تقديم المصنف عدم النظير كما يجىء من كلامه على الغلبة نظر

هذا ، وإن كان الحرف من حروف « سألتمونيها » ليس من الغوالب ، ولا يؤدى أصالته إلى عدم النظير ؛ فلا بد من الحكم بأصالته ، بلا خلاف ، كما حكمت بأصالة الهاء والميم من درهم ولام سَفَرْجَل وميم عَلْطَمِيس وسينه ، وهذا الذى ذكرنا كله إذا لم يتعدد الغالب ؛ فإن تعدد فيجىء حكمه

الخروج عن الاوزان المشهورة من أدلة الزيادة

قال : « فإنْ فُقِدَ فَبِخُرُوجِهاَ عَنِ الْأُصُولِ ، كَتَاء تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ وَنُونِ كُنْتَأْلٍ وَكَنَهْبُلٍ ، بِخِلاَفِ كَنَهْوَرٍ وَنُونِ خُنْفُسَاء وقُنْفُخْرٍ ، أَوْ بِخُرُوجِ زِنَةٍ أُخْرَى لَهَا : كَتَاء تُتْفُلٍ وَتُرْتُبٍ مَعَ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ، ونُونِ قِنْفَخْرٍ وَخُنْفُسَاء مَعَ قُنْفُخْرٍ وَخُنْفَسَاء ، وَهَمْزَةِ أُنْجَجٍ مَعَ أُنْجُوجٍ »

أقول : التتفل ولد الثعلب ، يقال : أمر تَرْتُب : أى راتب ثابت من رتَبَ

رتوبا : أى ثبت ، وما كان له أن يعده فى المفقود اشتقاقه ؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا ، الكُنْتَأْل بالهمز : القصير ، الكَنَهْبُلُ : من أشجار البادية ، الكَنَهْوَر : العظيم من السحاب ، القُنْفَخْر : الفائق فى نوعه ، الأَلَنْجَجُ والأَلَنْجُوج (١) واليَلَنْجُوج : العود

قوله « فإن فقد » أى : الاشتقاق الظاهر والخفى

قوله « فبخروجها عن الأصول » أى : يعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف ، لا بتقدير زيادته عن الأصول : أى الأوزان المشهورة المعروفة ، هذا ، وليس مراده بالأصول أوزان الرباعى والخماسى المجردة عن الزوائد ، بدليل عده أَلَنْجُوجاً وخُنْفُسَاء — بفتح الفاء — فى الأوزان الأصول ، وهذه الكلمات التى ذكرها لم يعارض عدم النظير فيها بالغلبة ، لأن الحروف المذكورة ليس شىء منها من الغوالب ، إلا همزة ألنجوج ، ولا تَعارُض فى ألنجوج بين الغلبة وعدم النظير ؛ لأن عدم النظير لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زيادة وزن فى المزيد فيه ؛ إذ لا يمكن الخلاص من عدم النظير أيضاً فى المزيد فيه : حكمتَ بزيادة الحرف أو بأصالته ؛ فالترجيح فى هذه الكلمات بعدم النظير على كون الأصل أصالة الحرف

---

(١) قال فى اللسان : « والألنجج ، واليلنجج : عود الطيب ، وقيل : هو شجر غيره يتبخر به ، قال ابن جنى : إن قيل لك إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للالحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى « ألنجج » وبالياء فى « يلنجج » والدليل على صحة الالحاق ظهور التضعيف ، قيل : قد علم أنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر فلذلك جاز الالحاق بالهمزة والياء فى « ألنجج » و« يلنجج » لما انضم إلى الهمزة والياء النون ، والألنجوج واليلنجوج كالألنجج واليلنجج : عود يتبخر به ، وهو يفنعل وأفنعل ، وقال اللحيانى : عود يلنجوج وألنجوج وألنجج ، فوصف بجميع ذلك ، وهو عود طيب الريح » اه

وكان ينبغى أن لا يذكر المصنف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون الآخر ؛ لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معاً ، وهو قوله «فإن خرجتا معاً» ، وتَتْفُل وتُرْتُب ، يخرج عن الأصول بكلا التقديرين ؛ إذ ليس فى الأوزان الاسمية تَفْعُل وفُعْلُل ، وكذا كُنْتَأْل ؛ لأن فُعْلَلاً وفُعْـلَالا وفُنْعَلاً نوادر ، وكذا كَنَهْبُل ؛ لأن فَعَلُّلاً وفَنَعْلُلاً نادران ، وكذا خُنْفَسَاء ؛ لأن فُعْلَلاء وفُنْعَلاَء غريبان ، وكذا أَلَنْجوج ؛ لأن فَعَنْلُولا وأَفَنْعُولا شاذان

قوله «بخلاف كَنَهْوَر» يعنى لو جعلنا نون كُنْتَأْل أصلا لكان فُعْلَلاًّ وهو نادر بخلاف نون كَنَهْوَر ، فإنا إذا جعلناه أصلا كان فَعَلْوَلا ملحقا ـ بزيادة الواو ـ بسفرجل فلا يكون نادرا ، فلذا جعلنا نونه أصلا دون نون كنتأل

قوله «أو بخروج زنة أخرى لها» أى : إذا كان فى كلمة لغتان و بتقدير أصالة حرف من حروف سألتمونيها فى إحدى الزنتين لا تخرج تلك الزنة عن الأصول لكن الزنة الأخرى التى لتلك الزنة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف حكمنا بزيادة ذلك الحرف فى الزنتين معا ، فإن تُتْفُلا بضم التاء الأولى كان يجوز أن يكون كبُرْثُن فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء ، لكن لما خرجت تَتْفُل بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادة التاء فى تُتْفُل ـ بضم التاء أيضابعا للحكم بزيادتها فى تتفُل ـ بفتحها ، وكذا تاء تُرْتُب ، وكذا نون قِنْفَخْر ـ بكسر القاف ، و إن كان يجوز أن يكون فِعْلَلاًّ كجردحل ، وكذا نون خُنْفُساء ـ بضم الفاء ، و إن لم يمتنع لولا اللغة الأخرى أن يكون كقُرْفُصاء ، وكذا همزة أَلَنْجَج و إن جازأن يكون فَعَنْلَلاً ، حكمنابزيادة الحروف المذكورة لثبوت زيادتها فى اللغات الأُخَر ، والحق الحكم بأصالة نون خنفُساء فى اللغتين ؛ لأن وزن الكلمة على التقديرين من أبنية المزيد فيه ، إذ الألف

والهمزة من الزيادات اتفاقا ، وقد تقدم أن عدم النظير فى أبنية المزيد فيه بالتقديرين مما ليس بمرجح ؛ فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة أَلَنْجُوج بعدم النظير ؛ لأنه مزيد فيه بالاتفاق ؛ إذ الواو فيه زائد من غير تردد ، بل عرفنا زيادة همزته وهمزة أَلَنْجَج بشبهة الاشتقاق والغلبة ، إذفيهما ثلاثة غوالب : الهمزة ، والنون ، والتضعيف ، ولا يجوز الحكم بزيادتهما معا ؛ لئلا يبقى الكلمة على حرفين ، فحكمنا بزيادة اثنين منها ، ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتضعيف ، ولا بزيادة الهمزة والتضعيف ؛ لأن أَلَجَ ولَنَجَ مهملان ، فحكمنا بزيادة الهمزة والنون ؛ فهو من لجّ ، كأنه يلج فى نشر الرائحة ، وأَلَنْجَج : ملحق بسفرجل بزيادة الهمزة والنون

قال : « فَإِنْ خَرَجَتَا مَعاً فَزَائِدٌ أَيْضاً ، كَنُونِ نَرْجِسٍ وَحِنْطَأْوٍ ، وَنُونِ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ جُخْدَبٌ ، إِلاَّ أَنْ تَشِذَّ الزِّيَادَةُ ، كَمِيمِ مَرْزَنْجُوشٍ دُونَ نُونِهَا ، إِذْ لَمْ تُزَدِ الْمِيمُ أَوَّلاً خَامِسَةً ، وَنُونِ بَرْنَاسَاء . وَأَمَّا كُنَابِيلُ فَمِثْلُ خُزَعْبِيل »

أقول : الحِنْطَأْو : العظيم البطن ، والبَرْنَاسَاء والبَرْنساء : الإنسان ، يقال : ما أدرى أى البرناساء هو ، والجندَب : ضرب من الجراد ، وهو من الجدب ، واشتقاقه ظاهر ؛ فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه ، والجُخْدَب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكُنَابيل : أرض معروفة ، وهو غير منصرف

قوله : « فإن خرجتا معاً » أى : خرجت الزنتان معا بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكمنا بالزيادة أيضا ؛ لما قلنا من كثرة المزيد فيها وقلة المجرد عن الزائد ؛ فنقول فى نرجس : نَفْعِلٌ ، وإن لم يأت فى الأسماء نَفْعِلٌ كما لم يأت فَعْلِلٌ — بكسر اللام — وأما حِنْطَأْو فقال السيرافى : الأولى أن يحكم

بأصالة جميع حروفه فيكون كجِرْدَحْل ، ومثله كِنْتَأْو (١) ، وسِنْدَأْو (٢) ، وقِنْدَأْو (٣) ، وقال الفراء فى مثلها : الزائد إما النون وَحْدَها فهو فِنْعَلٌ ، وإما النون مع الواو فهو فِنْعَلْوٌ ، وإما النون مع الهمزة فهو فِنْعَأْلٌ ، وجَعَلَ النون زائدة على كل حال ، وقال سيبويه : الواو مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها ، وكل واحدة من النون والهمزة رَسِيلَتُهَا (٤) فى الأمثلة المذكورة ؛ فيجعل حكمُ إحداها فى الزيادة حكم الواو ، وإن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة ؛ لكون زيادة النون فى الوسط أكثر من زيادة الهمزة ؛ قال : وإنما لزم الواو الزائدة فى الأمثلة المذكورة بعد الهمزة لأن الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها ، فوزنه عند سيبويه فِنْعَلْوٌ ، وإليه ذهب المصنف ؛ إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافى من أصالة الواو ، لم يكن يزيد فى الأبنية المجردة وزنٌ بتقدير أصالة النون ؛ إذ يصير فِعْلَلاًّ كجِرْدَحْلٍ ؛ فعلى ما ذهب إليه ليس عدم النظير بمرجح فى هذا الوزن ؛ لأنه من ذوات الزوائد بالتقديرين كما قلنا فى أَلَنْجُوج وخُنْفُسَاء

قوله «ونون جُنْدَب إذا لم يثبت جُخْدَب» يعنى إذا ثبت جخدب — بفتح الدال — فلا يخرج جندب بأصالة النون عن الأصول ، والأولى أن جُنْدَبا فُنْعَل ثبت جخدب أولا ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الجَدْب ، ولهذا سمى جراداً لجَرْدِه وجه الأرض من النبات

---

(١) قال فى القاموس : « والكِنْتَأْو — كسندأو : الجمل الشديد والعظيم اللحية الكثها ، أو الحسنها » اه

(٢) السندأو : الخفيف ، وقيل : هو الجرىء المقدم ، وقيل : هو القصير ، وقيل : هو الرقيق الجسم مع عرض رأس ، والسندأو من الآبل : الفسيح فى مشيه

(٣) القندأو : السىء الخلق ، والقصير من الرجال ، والصغير العنق الشديد الرأس ، والجرىء المقدم (٤) يريد أن كلا من الهمزة والنون تبع للواو فى الحكم

قوله « إلا أن تشذ الزيادة » يعنى لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة لم يحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصالته عن الأوزان أيضا ، فلا يحكم بزيادة ميم مَرْزَنْجُوش [1] ؛ لأن الميم تشذ زيادتها فى أول اسم غير جار إذا كان بعده أربعة أحرف أصول ، أما فى الجارى كمُدَحْرِج فثابت

قوله « دون نونها » أى : النون لا تشذ زيادتها فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخماسى فهى فَعْلَنْلُولٌ

قوله « ونون بَرْنَاساء » أى : أن وزنه فَعْنَالاء وإن كان غريبا غرابة فَعْلَالاء ؛ إذ عدم النظير لا يرجح فى المزيد فيه بالتقديرين ، كما مر فى خنفساء ونحوه .

وما يوجد فى النسخ « وأما كُنَأْبِيل [2] فمثل خُزَعْبِيل [3] » الظن أنه وهم : إما من المصنف ، أو من الناسخ ؛ لأن كنابيل بالألف لا بالهمزة ، والألف فى الوسط عنده لا يكون للالحاق كما تقدم

قال : « فإنْ لَمْ تَخْرُجْ فَبِالْغَلَبَةِ كَالتَّضْعِيفِ فِى مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ مَعَ ثَلَاثَةِ أُصُولٍ لِلإلْحَاقِ وَغَيْرِهِ كَقَرْدَدٍ وَمَرْمَرِيسٍ وَعَصَبْصَبٍ وَهَمَّرِشٍ ، وَعِنْدَ الغلبة من أدلة الزيادة

---

(١) قال فى اللسان : المرزجوش : نبت ، وزنه فعللول ، بوزن عضرفوط والمرزنجوش لغة فيه » اه

(٢) قال ياقوت فى معجم البلدان : « كنابيل بالضم ، وبعد الألف باء موحدة ثم ياء مثناة من تحت ، ولام - : موضع ، عن الخارزنجى وغيره

وقال الطرماح بن حكيم ، وقيل : ابن مقبل .

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابِيلَ دَعْوَةً ... عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَائِحُ

وهو من أبنية الكتاب » اه

(٣) الخزعبيل والخزعبل - باسقاط الياء - : الباطل ، والفكاهة والمزاح ، ومن أسماء العجب ، وقال ابن دريد : الخزعبيل الأحاديث المستظرفة

الاخْفَش أصْلُهُ هَنْمَرِشٌ كَجَحْمَرِشٍ ؛ لِعَـدَمِ فَعَّلِلٍ ، قَالَ : وَلِذَلِكَ لَمْ يُظْهِرُوا »

أقول : اعلم أنهم [إنما] حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة فى غير المعلوم اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ؛ فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك ؛ إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب ، وقد ذكرنا الكلام على تقديم المصنف المعرفةَ بعدم النظير على المعرفة بغلبة الزيادة ، فلا نعيده

القَرْدَد : الأرض المستوية ، المرمريس : الداهية ، وهو من الممارسة ، لأنها تمارس الرجال ، ففيه معنى الاشتقاق و إن كان خفيا ، والْمَرْمَرِيس أيضاً : الأملس ، والعَصَبْصَبُ : الشديد ، وفيه اشتقاق ظاهر ؛ لأنه بمعنى عصيب ، والهمَّرِش : العجوز المسنة ، وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بجَحْمَرِش بتضعيف الميم ، وقال الأخفش : بل هو فَعْلَلِلٌ ، والأصل هنْمَرِش ، وليس فيه حرف زائد ، قال : النون الساكنة إنما وجب إدغامها فى الميم إذا كانتا فى كلمتين نحو من مالك ، وأما فى كلة واحدة نحو أنملة فلا تدغم ، وكذا لو بنيت من عَمِلَ مثل قِرْطَعْب بزيادة النون قبل الميم قلت : عِنْمَلٌ ، بالإظهار ؛ لئلا يلتبس بِفِعَّلّ لكنه أُدغم فى هَنْمَرِشٍ ؛ لأنه لا يلتبس بِفَعَّلِلٍ ؛ لأن فَعَّلِلاً لم يثبت فى كلامهم ، قال : والدليل على أنه ليس مضعف العين للالحاق أنا لم نجد من بنات الأربعة شيئاً ملحقاً بجَحْمَرِشٍ ، قال السيرافى : بل جاء فى كلامهم جرو نَخْوَرِشٌ[1] : أى يخرش ؛ لكونه قد كبر

(١) تقول : جرو نخورش - كجحمرش - إذا تحرك وخدش ، ويقال : هو الخبيث المقاتل ، ذكره فى القاموس مادة (ن خ ر ش) فيدل على أن النون أصلية وذكره مرة أخرى فى مادة (خ ر ش) فقال : « كلب نخورش كنفوعل - وهو من أبنية أغفلها سيبويه - : كثير الخرش » اه والقول بزيادة النون هو ما ذهب

وأما هُمَّقِــع (١) فلم يختلف فيه أنه مضعف العين لا هُنْدَقِــعٌ لعدم فُعْلَلِلٍ ، فإذا صغرت همَّرِشاً عند الأخفش قلت : هُنَيْمِر ، وعند سيبويه : هُمَيْرِشٌ .

قوله « لعدم فَعَّلِلٍ » الأخفش لا يخص فعَّللاً ، بل يقول : لم يلحق من الرباعى بجحمرش شىء ، لا على فَعَّلِلٍ ولا على غيره .

قوله « ولذلك لم يظهروا » أى : لعدم التباسه بفعلل إذ لم يوجد .

تعيين الزائد من حرف التضعيف

قال : « وَالزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ الثَّانِى ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْأَوَّلُ ، وَجَوَّزَ سِيبَوَيْهِ الْأَمْرَيْنِ » .

أقول : قال سيبويه : سألت الخليل عن الزائد فى نحو سُلَّم ، فقال : الأول لأن الواو والياء والألف يَقَعْنَ زوائد ثانية كَفَوْعَل وفَاعِل وفَيْعل ، وكذا قال فى نحو جَلْبَبَ وَخِدَبٌ ، لوقوع الواو والياء والألف زائدة ثالثة كجَدْوَل وعِثْيَرٍ وشَمَالٍ ، وكذا فى نحو عَدَبَّس (٢) لكونه كَفَدَوْكَس (٣) وعَمَيْثَل (٤) ، وكذا قَفَعْدَد (٥) لكونه كَكَنَهْوَر (٦) ، وغير الخليل جعل الزوائد هى الأخيرة فى

إليه ابن سيده ؛ وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار ، وقالا : ليس فى الكلام نفوعل غيره ، والاشتقاق يؤيد ما ذهبا إليه . فان الخرش هو الخدش

(١) الهمقع - بضم الهاء وتشديد الميم مفتوحة بعدها قاف مكسورة فعين مهملة - : الأحمق ، وأنثاه همقعة ، وهو أيضاً ثمر التنضب ، ولا نظير له فى الوزن إلا زملق ، ويقال : همقع - كعلبط ، والزملق : من يقضى شهوته قبل أن يفضى إلى المرأة ، ويقال فيه : زملق ، وزمالق - كعلبط وعلابط

(٢) العدبس - كعملس - : الشديد الموثق الخلق من الآبل وغيرها ، والشرس الخلق ، والضخم الغليظ ، وكنوا أبا العدبس

(٣) الفدوكس - كسفرجل - : الأسد ، والرجل الشديد ، وجد الأخطل التغلبى

(٤) عميثل - كسفرجل - : البطىء ، والضخم الشديد ، والجلد النشيط

(٥) القفعدد - كسفرجل - : القصير ، مثل به سيبويه وفسره السيرافى

(٦) أنظر (ح ١ ص ٥٦)

المضعف ، فجعل السُّلَّمَ كجَدْوَل [١] وعِثْيَر ، ونحو مَهْدَد [٢] كتَتْرَى [٣] وخِدَبًّا [٤] كخِلَفْنَة [٥] وقَفَعْدَدًا كحَبَرْكَى [٦] ، وقِرْشَبًّا [٧] كقِنْدَأْو [٨] وصوب سيبويه كلا الوجهين ، وقال المصنف : لما ثبت فى نحو قَرْدَد [٩] أن الزائد هو الثانى لأنه جعل فى مقابلة لام جعفر ، وأما الأول فقد كان فى مقابلة العين ، فلم يحتج إلى الزيادة لها ، وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للالحاق — حكمنا فى الكل أن الزائد هو الثانى ، وفيه نظر ، لأن سائر المكررات لايشارك المكرر للالحاق فى كون المزيد فى مقابلة الأصلى حتى تجعل مثله فى كون الزائد هو الثانى ، فالأولى الحكم بزيادة الثانى فى المكرر للالحاق ، والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين فى غيره ، وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعى كما رأيت .

بيان ماضعف وما لا يضعف من الأصول

قال : « وَلاَ تُضَاعَفُ الفَاءُ وَحْدَهَا ، وَنَحْوُ زَلْزَلَ وَصِيصِيَةٍ وقَوْقَيْتُ وَضَوْضَيْتُ رُبَاعِيٌّ وَلَيْسَ بِتَكْرِيرٍ لِفَاءٍ وَلاَ عَيْنٍ لِلْفَصْلِ ، وَلاَ بِذِى زِيَادَةٍ لأَحَدِ حَرْفَىْ لِينٍ لِدَفْعِ التَّحَكُّمِ ، وَكَذَلِكَ سَلْسَبِيلٌ خُمَاسِىٌّ عَلَى الأَكْثَرِ . وقال الكوفيون : زَلْزَلَ مِنْ زَلَّ وَصَرْصَرَ مِنْ صَرَّ وَدَمْدَمَ مِنْ دَمَّ لاتِّفَاقِ المَعْنَى » .

---

(١) العثير — كدرهم — : الغبار

(٢) أنظر (حـ ١ ص ١٤)

(٣) أنظر (حـ ١ ص ١٩٥ ه‍ ١)

(٤) أنظر (حـ ١ ص ٥٩)

(٥) يقال : فى خلقه خلفنة : وخلفنات : أى خلاف

(٦) الحبركى : القراد الطويل الظهر القصير الرجلين

(٧) أنظر (حـ ١ ص ٦١)

(٨) القندأو — كجردحل — : السىء الخلق ، وقيل : الجرىء المقدم (انظر ص ٣٦٢ من هذا الجزء)

(٩) أنظر (حـ ١ ص ١٣)

أقول : قوله « ولا تضاعف الفاء وحدها » أى : لايقال مثلا فى ضرب : ضَضْرَبَ ، وذلك لعلمهم أنه لا يدغم ، لامتناع الابتداء بالساكن ، فيبقى الابتداء بالمستثقل ، ولهذا قلَّ الفاء والعين مثلين نحو بَبْرٍ ودَدَن (١) ، ويقل الكراهة شيئا إذا حصل هناك موجب الإدغام كما فى أوّل ، أو فصل بينهما بحرف زائد نحو كَوْكَب وقَيْقَبان (٢) ، [و]ليس أحد المثلين فيه زائدا ، بل هما أصلان ، وقد أجاز بعضهم تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلى ، كما يجىء ، بل يضاعف الفاء والعين معا كما فى مَرْمَرِيس (٣) كما مر فى أول الكتاب .

وقال الكوفيون فى نحو زَلْزل (٤) وصَرْصَرَ (٥) مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه : إنه مكرر الفاء وحدها ، بشهادة الاشتقاق ، وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلى ، واستدل المصنف على أنه ليس بتكرير الفاء بأنه لايفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلى ، وهذا استدلال بعين ما ينازع فيه الخصم ، فيكون مصادرةً ؛ لأن معنى قول الخصم إن زلزل من زل أنه فصل بين الحرف ومكرره الزائد بحرف أصلى ، ولم يقل أحد : إن العين مكرر مزيد فى نحو زلزل وصيصية (٦) ، لكن المصنف أراد ذكر دليل يبطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها ، ومالعله [يقال] فى تكرير العين وحدها ، وبعض النحاة يجوز تكرير الفاء وحدها ، سواء كان العين مكررا كما فى زَلزَل وصيصية ، أو لم يكن كما فى

---

(١) البر : ضرب من السباع شبيه بالنمر ، وانظر (حـ ١ ص ٣٤)

(٢) القيقان : خشب تتخذ منه السروج ، ويطلق على السرج نفسه

(٣) أنظر (حـ ١ ص ٦٣)

(٤) أنظر (حـ ١ ص ١٥)

(٥) أنظر (حـ ١ ص ٦٢)

(٦) الصيصية - بكسر الصادين وسكون الياء ، والياء الثانية مخففة - شوكة الحائك التى يسوى بها السداة واللحمة ، وصيصية البقرة : قرنها ، وكل شىء امتنع به وتحصن فهو صيصية ، وهى أيضاً الوتد الذى يقلع به التمر

سلسبيل (١) ، إذا فصل بين المثلين حرف أصلى ، ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصلى بين المثلين .

هذا ، و إن كان ثانى الكلمة ياء والثالث والرابع كالأول والثانى نحو صيصية لم يُقل : إن إحدى الياءين من الغالبة ، وتكون زائدةً ؛ لأن معها ثلاثة أصول ، وذلك لأن هذا القول يؤدى إلى التحكم ؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، وأيضا لو قلنا إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب يَيْنٍ (٢) و بَبْر ، ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب قَلَقٍ ، وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معا ؛ لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وكذا لانحكم فى نحو قَوْقَيْت بزيادة إحدى حرفى العلة ؛ لدفع التحكم ، وكذا فى عاعيت (٣)

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٩ ، ٥٠)

(٢) يين - بفتح الياء الأولى وسكون الثانية - : عين بواد يقال له : حورتان . قاله الزمخشرى ، وقال غيره يين : اسم واد بين ضاحك وضويحك ، وهما جبلان أسفل الفرش ، ذكره ابن جنى ، وقال نصر : يين : ناحية من أعراض المدينة على بريد منها ، وهى منازل أسلم بن خزاعة ، وقال ابن هرمة :

أَدَارَ سُلَيْمَى ، بَيْنَ يَيْنَ فَمُثْعَرٍ ... أَبِينِي فَمَا اسْتَخْبَرْتُ إلاَّ لِتُخْبِرِى

ويقال : يين بئر بوادى عباثر ، قال علقمة بن عبدة :

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا ذِكْرُهُ رَبَعِيَّةً ... تَحُلُّ بِيَيْنٍ أَوْ بِأَكْنَافِ شُرْبُبِ

(٣) قال فى القاموس : « وفى كتب التصريف : عاعيت عيعاء ، ولم يفسروه ، وقال الأخفش : لا نظير لها سوى حاحيت وهاهيت » اهـ ، وتقول : عاعى ، إذا دعا ضأنه بقوله «عا» . و « عا » اسم صوت ، وقال الراجز :

يَا عَنْزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاء ... عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي العيعاء

قال فى اللسان : « وقال الليث : عا مقصورة زجر للضئين ، وربما قالوا : عو ، وعاء ، وعاى ، كل ذلك يقال ، والفعل منه عاعى يعاعى معاعاة وعاعاة ، ويقال أيضاً : عوعى يعوعى عوعاة ، وعيعى يعيعى عيعاة وعيعاء ، وأنشد :

وَإِنَّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِ مُحَرَّقٍ ... وَلَمْ أَسْتَعِرْهَا مِنْ مُعَاعٍ وَنَاعِقِ » اهـ

وحاحيت [1] ، والأولى أن يقال فى ياء قوقيت : إنها كانت واوا قلبت ياء كما فى أغْزَيْت وَغَازَيْت ، على ما يجىء فى باب الإعلال ، فيكون فى قوقيت فى الأصل واوان ، كما أن فى صيصية ياءين .

وقال الخليل : أصل دَهْدَيْت دَهْدَهْت [2] ؛ لاستعمالهم دهدهت بمعناه ، ولا منع أن يقال : ياء نحو قوقيت أصلية ، وإنها ليست ببدل من الواو ، وأما نحو حَاحَى يُحَاحِى فهو عند سيبويه فَعْلَلَ يُفَعْلِل ؛ بدليل أن مصدره حَاحَاة وحِيحَاء كزلزلة وزلزال ؛ وقال بعضهم : هو فَاعَلَ يُفَاعِل ، بدليل قولهم : محاحاة ومعاعاة ، وقال سيبويه : بل هو مُفَعْلَلَة للمرة كَزَلْزَلَ يزلزل مُزَلْزَلَة ، والأصل مُحَاحَيَة ، قلبت الياء ألفاً ، والألف الأولى عند البصريين فى حَاحَى وعَاعَى ياء قلبت ألفا ، وإن كانت ساكنة ، لانفتاح ما قبلها كما قالوا فى ييأس وييجل : يَاءَسُ وياجل ، قالوا : وإنما أطرد قلب الياء الأولى ألفا مع شذوذ ذلك فى ياءس وطائى لأنه استكره

(١) حاحى : دعا معزاه بقوله : حا ، ويقال : حاحيت حيحاء ومحاحاة ، إذا صحت ، قال أبو زيد : حاح بضأنك وبغنمك : أى ادعها ، وقال :

أَلْجَأَنِى القُرُّ إلَى سَهْوَاتِ ‏ ‏ ‏ فِيهَا وَقَدْ حَاحَيْتُ بِالذَّوَاتِ

قال الجوهرى : « حاء : زجر للأبل ، بنى على الكسر لالتقاء الساكنين ، وقد يقصر ، فان أردت التنكير نونت ، قال سيبويه : أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ، لأن قولك : حاحيت ، إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما أن رجلا لو أكثر من قوله « لا » لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت : لا ، ويدلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحيحاء والعيعاء بالفتح ، كما قالوا : الحاحاة والهاهاة ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ، إذ كن للتصويت » اهـ من اللسان بتصرف

(٢) دهدهت الحجر ودهديته : إذا دحرجته ، فتدهده وتدهدى ، كرهوا التضعيف فأبدلوا ثانى المثلين ياء ، كما قالوا : تظنيت فى تظننت ، وتربيت فى تربيت ، وهذا عندهم مقصور على السماع على ما يجىء فى باب الأبدال

اجتماع ياءين بعد مثلين لو قيل : عَيْعَيْت ، وأما فى نحو صِيصِيَة فاحتمل فيه ذلك لكونه اسما ، وهو أخف من الفعل ، كما يجىء فى باب الإعلال ، و إنما جاز مجىء الواوين بعد المثلين فى قَوْقَيتُ وَضَوْضَيْت لوجوب قلب الثانية ياء ، كما فى أغْزَيْت ، و إنما قالوا فى دَهْدَهْت الحجر : دَهْديته ، تشبيها للهاء لرخاوتها بالياء ، وأما نحو صَلْصَلْت وَزَلْزَلْت فجاز ذلك لأن الثانى حرف صحيح ، وهم لاجتماع حروف العلة المتماثلة أكره ، وإن كانت أخف من الحروف الصحيحة .

وقال بعضهم : الألفان فى حَاحَىٰ وَعَاعَىٰ وهَاهَىٰ [1] أصلان ، وليسا بمنقلبين لا عن واو ولا عن ياء ، لأن الأصل فى جميعها الصوت الذى لا أصل لألفاته قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك كما قلبت فى حُبَايَان ، وذلك القياس على سائر الألفات المنقلبة الرابعة فى نحو أغْزَيْت وَاسْتَغْزَيْتُ ، وألف الإلحاق نحو سَلْقَيْت [2] ، لأن ضمير الفاعل ، أعنى النون والتاء ، لا يلى الألف فى الماضى فى نحو رَمَيْتُ وَدَعَوْتُ ، لأن بقاءها ألفا دليل على كونها فى تقدير الحركة ، إذ الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وما قبل الضمائر فى الماضى يلزم سكونها ، فردت ألفا أغزيت واستغزيت إلى الأصل ، أعنى الواو ، ثم قلبت الواو ياء لاستثقالها رابعة فصاعداً مفتوحا ما قبلها ، كما يجىء فى باب الإعلال ، وقد جاء فى بعض اللغات نحو أعْطَاتُه وأرْضَاتُه بالألف فى معنى أعطيته وأرضيته ومنه قراءة الحسن (وَلاَ أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ [3])

---

(١) قال فى اللسان : « وهاء زجر الابل ، ودعاء لها ، وهو مبنى على الكسر إذا مددت ، وقد يقصر ، وتقول : ها هيت بالابل ، إذا دعوتها » اه

(٢) انظر (حـ ١ ص ٥٥ ، ٦٨)

(٣) هذه قطعة من آية كريمة من سورة يونس ونصها الكريم (قُلْ لَوْ شَاءَ اللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلاَ

قوله «قوقيت» من قوقى الديك قوقاةً : أى صاح ، وضَوْضَيْت من الضوضاء وهو الجلبة والصياح ، ومن صرف الغوغاء [١] فهو مثل القَمْقَام [٢] ، ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما فى العَوْرَاء ، والألف فى الفَيْفَاة [٣] زائدة لقولهم : فيف

تَعْقِلُونَ) . قال القاضى البيضاوى : وقرئ (ولاَ أَدْرَأْ كُمْ وَلاَ أَدْرَأْتُكُمْ) بالهمز فيهما : على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزة ، أو على أنه من الدرء بمعنى الدفع » اه قال العلامة الشهاب « هذه قراءة الحسن وابن عباس رضى الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة ، فقيل : إنها مبدلة من ألف منقلبة عن ياء ، وهى لغة عقيل كما حكاه قطرب ، فيقولون فى أعطاك : أعطأك ، وقيل : لغة بالحرث ، وقيل : الهمزة أبدلت من الياء ابتداء كما يقال فى لبيت لبأت ، وهذا على كونها غير أصلية ، وقد قرىء بالألف أيضا » اه والمتبادر من عبارة المؤلف أن قراءة الحسن بالألف مع تاء المتكلم ، وأصلها أدريتكم : أى أعلمتكم ، فلما وقعت الياء ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الياء ألفا على لغة عقيل الذين يقولون فى عليك ولديك وإليك : علاك ولداك وإلاك ، وعلى هذا جاء قول راجزهم :

طَارُوا عَلاَهُنَّ فطِرْ عَلاَهَا ... نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

يريد طاروا عليهن فطر عليها ، ولكن فى كلام الشهاب المتقدم النص على أن قراءة الحسن بالهمز ، نعم قد قرىء بالألف ، لكن هذه القراءة ليست قراءة الحسن ثم إنه قد يكون ما فى كلام المؤلف منسوبا إلى الحسن بالهمز على ما هو المشهور من قراءته ، ويكون انقلاب الهمز عن الألف المنقلبة عن الياء ، فيصح الاستشهاد بقراءة الحسن على قلب الياء ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا نظرا إلى أصل الهمزة القريب

(١) انظر (ج ١ ص ١٩٥)

(٢) القمقام : السيد الكثير الخير الواسع الفضل ، والماء الكثير ، وصغار القردان ، وضرب من القمل شديد التشبث بأصول الشعر

(٣) الفيفاة : المفازة لا ماء فيها ، ومثلها الفيف ، وبالفيف استدل سيبويه على أن ألف فيفاة زائدة

بمعناه ، وكذلك الزِّيزاء(١) والصِّيصاء(٢) ؛ إذ ليس فى الكلام فِعْلال إلا مصدرا كزلزال ، وقولهم المَرَوْراة(٣) والشَّجَوْجاة(٤) نحو صَمَحْمَح(٥) وبَرَهْرَهَة(٦) ، وليس كعَثَوْثَل(٧) ، لأن الأول أكثر .

قال : « وَكَالْهَمْزَةِ أَوَّلاً مَعَ ثَلاَثَةِ أُصُولٍ فَقَطْ ، فَأَفْكَلٌ أَفْعَلٌ ، وَالْمُخَالِفُ مُخْطِىءٌ ، وَإِصْطَبْلٌ فِعْلَلٌ كَقِرْطَعْبٍ ، وَالْمِيمُ كَذَلِكَ ، وَمُطَّرِدَةٌ فِى الْجَارِى عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْيَاءُ زِيدَتْ مَعَ ثَلاَثَةِ أُصُولٍ فصاعدا إلا فى أوَّلِ الرُّبَاعِىِّ إلاَّ فِيمَا يَجْرِى عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعُور كَعَضْرَفُوطٍ ، وَسُلَحْفِيَة فُعَلِّيَة ، وَالأَلِفُ وَالْوَاوُ زِيدَتَا مَعَ ثَلاَثَةٍ فَصَاعِدًا ، إلاَّ فى الأَوَّلِ ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ »

أقول : لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولا إذا كان بعدها ثلاثة أصول فى نحو أَحْمَرَ وَأَصْفَرَ وَأَعْلَمَ رددنا إليه مالم نعلم منه ذلك بالاشتقاق ،

---

(١) الزيزاء ـ بالكسر وبالفتح ، ومثله الزيزى ، والزازية ، والزيزاءة ، والزيزاة ـ بكسر الأخيرتين ـ : ما غلظ من الأرض ، والأكمة الصغيرة ، والريش أو أطرافه ،

(٢) الصيصاء : الحشف من التمر ، وهو أيضا حب الحنظل الذى ليس فى جوفه لب

(٣) المروراة : الأرض أو المفازة التى لا شىء فيها ، ووزنها فعلعلة لا فعوعلة وهى واحدة المرورى . قال سيبويه (حـ ٢ ص ٣٨٦) « هو بمنزلة صمحمح وليس بمنزلة عثوثل ؛ لأن باب صمحمح أكثر من باب عثوثل » اهـ

(٤) يقال : ريح شجوجى ، وشجوجاة ، إذا كانت دائمة الهبوب ، والشجوجى والشجوجاة أيضا : العقعق ، وهو طائر

(٥) انظر (حـ ١ ص ٦٠ ، ٢٥٣)

(٦) انظر (حـ ١ ص ٦٣ ، ٢٥٣)

(٧) انظر (حـ ١ ص ٦٠)

كأَرْنَبٍ وَأَيْدَعٍ[1] ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : مالم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكمنا بأصالتها ، فقالوا : أَفْكَل[2] كَجَعْفَر ، ورد عليهم سيبويه بوجوب ترك صرف أفكل لو سمى به ، ولو كان فَعْلَلا لصرف ، وأيضاً لو كان فَعْلَلا لجاء فى باب فعلل يفعلل فعللة ما أوله همزة

قوله « إِصطبل فِعْلَلٌ » لأن بعده أربعة أصول ، ولم يثبت بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة فى مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه

قوله « والميم كذلك » أى : يغلب زيادتها فى الأول مع ثلاثة أصول بعدها ولا تزاد مع أربعة فصاعدا ؛ فمنبج[3] محمول فى الزيادة على نحو مَقْتَل ومَضْرِب حمل المجهول على المعلوم ، وأما مَعَدٌّ ومِعْزًى فقد مضى حكمهما ، ومخالفتهما لهذا

---

(١) الأيدع : صبغ أحمر ، وقيل : هو الزعفران ، وقيل : هو صمغ أحمر يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات ، وطائر أيضا

(٢) الأفكل : رعدة تعلو الانسان من برد أو خوف ، ولا فعل له ، واسم الأفوه الأودى الشاعر ، سمى بذلك لرعدة كانت فيه

(٣) منبج - بالفتح ثم السكون وباء موحدة مكسورة وجيم - قال ياقوت : « هو بلد قديم ، وما أظنه إلا روميا ، إلا أن اشتقاقه فى العربية يجوز أن يكون من أشياء : يقال : نبج الرجل (كضرب) إذا قعد فى النبجة (كالشجرة) وهى الأكمة ، والموضع منبج ، ويقال : نبج الكلب ينبج (من باب ضرب) بمعنى نبح ينبح ، والموضع منبج ، ويجوز أن يكون من النبج (كالضرب) وهو طعام كانت العرب تتخذه فى المجاعة ، يخاض الوبر فى اللبن فيجدع ويؤكل ، ويجوز أن يكون من النبج ، وهو الضراط ، فأما الأول وهو الأكمة فلا يجوز أن يسمى به ، لأنه على بسيط من الأرض لا أكمة فيه ، فلم يبق إلا الوجوه الثلاثة ، فليختر مختار منها ما أراد .... وهى مدينة كبيرة من مدن الشام ، بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ » اه بتصرف .

الأصل ، فإذا تقدم على أربعة أصول فصاعدا كما فى مَرْزَنْجُوش [1] حكم بأصالتها ، إلا إذا كان ما هى فى أوله من الأسماء المتصلة بالأفعال كالمُدَحْرِج اسم فاعل من دَحْرَج وَالْمُدَحْرَج اسم مفعول ومكانًا وزمانا ومصدرا ، وكذا الهمزة الزائدة يكون بعدها أربعة أصول فى الاسم المتصل بالفعل وهى همزة وصل نحو اقْشِعْرَار واحْرِنْجَام ، والهمزة والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما إلا بدليل ظاهر ، كَشَمْأَل ودُلَامِص [2] وضَهْيَأ [3] وَزُرْقُم [4] ، بلى غلب زيادة الهمزة آخرا بعد الألف الزائدة إذا كان معها ثلاثة أصول فصاعدا ، كَعِلْبَاء [5] وَسَوْدَاء وحِرْبَاء [6] وَحَمْرَاء ، وأصلها الألف كما تقدم ، ولو قال فى موضع «الجارى على الفعل» : المتصلِ بالفعل ، لكان أعم ؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جاريان على الفعل .

قوله «والياء زيدت مع ثلاثة» أى : إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة ، سواء كانت فى الأول كيَلْمَع [7] ويَضْرِب ، أو فى الوسط كرَحِيم وَفُلَّيْق [8] أو فى الآخر كالليَالِى ، وكذا إذا كانت الياء غير المصدرة مع أربعة

وقال فى اللسان : «ومنبج : موضع ، قال سيبويه : الميم فى منبج زائدة بمنزلة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولا ، فموضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا فى الاسم والصفة» اه

(١) انظر (ص ٣٦٣ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥٢ ، ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٥) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

(٦) انظر (٥٥ من هذا الجزء)

(٧) انظر (ح ١ ص ٥٩)

(٨) يجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الفاء وكسر اللام كرحيم ، وهو

أصول فصاعدا كَخَيْتَعُور (١) وسَلْسَبِيل وسُلَحْفِية ، وأما إذا كانت مصدرة مع أربعه أصول بعدها : فإن كانت الكلمة فعلا كيُدَحْرِج فهى زائدة أيضا ، وإلا فهى أصل كيستعور ، وهو الباطل ، يقال : ذهب فى اليستعور ، وهو أيضاً بلد بالحجاز

قوله «إلا فيما يجرى على الفعل» وهَمْوحته إلا فى الفعل كيدحرج ، لأن الاسم الجارى على الفعل لا يوجد فى أوله ياء ، والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعدا لا يكونان إلا زائدين فى غير الأول ، فالواو نحو عَرُوض وعُصْفُور وقَرْطَبُوس (٢) وحِنْطأْو (٣) ، والألف كَحمار وَسِرْدَاح (٤) وَأرْطَى (٥) وَقَبَعْثَرَى (٦) ، وأما فى الأول فالألف لايمكن وقوعها فيه ، والواو لاتزاد فيه مطلقاً ، ولذلك كان ورَنْتَل (٧) كجحنفل ، يقال : وقع الناس فى ورَنْتل : أى فى شر ، والجحنفل : العظيم الجَحْفَلَة (٨) .

باطن عنق البعير فى موضع الحلقوم ، ويجوز أن تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة ، وهو ضرب من الخوخ يتعلق عن نواه (انظر حـ ١ ص ٢٥٠)

(١) الخيتعور : السراب ، ودويبة سوداء تكون على وجه الماء لاتلبث فى موضع إلا ريثما تطرف ، والداهية ، وتقول : هذه امرأة خيتعور ، إذا كان ودها لا يدوم ، وكل شىء يتلون ولا يدوم على حال فهو خيتعور ، قال الشاعر :

كُلُّ أُنْثَى وَإِنْ بَدَا لَكَ مِنْهَا ... آيَةُ الحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

(٢) انظر (حـ ١ ص ٥١ ، ٢٦٤)

(٣) انظر (حـ ١ ص ٢٥٦)

(٤) انظر (حـ ١ ص ٥٧)

(٥) انظر (حـ ١ ص ٥٧)

(٦) انظر (حـ ١ ص ٩)

(٧) انظر (حـ ١ ص ٣٣)

(٨) الجحفلة : الشفة الغليظة

قال : «وَالنُّونُ كَثُرَتْ بَعْدَ الأَلِفِ آخِرًا ، وَثَالِثَةً سَاكِنَةً نَحْوُ شَرَنْبَثٍ وَعُرُنْدٍ ، وَأُطَّرِدَتْ فِي الْمُضَارِعِ وَالْمُطَاوِعِ ، وَالتَّاءُ فِي التَّفْعِيلِ وَنَحْوِهِ ، وَفِي نَحوِ رَغَبُوتٍ ، وَالسِّينُ اطَّرَدَتْ فِي اسْتَفْعَلَ ، وَشَذَّتْ فِي أَسْطَاعَ ، قال سيبويه: هُوَ أَطَاعَ فَمُضَارِعُهُ يُسْطِيعُ بالضم ، وَقَالَ الفَرَّاءُ : الشَّاذُّ فَتْحُ الْهَمْزَةِ وَحَذْفُ التَّاءِ ، فَمُضَارِعُهُ بالفتح ؛ وَعَدُّ سِينِ الْكَسْكَسَةِ غَلَطٌ لاسْتِلْزَامِهِ شِينَ الْكَشْكَشَةِ . »

أقول : أي أن النون كثرت زيادتها إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة ، وقد حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكْرَان وندْمَان وزَعْفرَان ، أما فَيْنَان (١) فبالاشتقاق علمنا أنه لم يحصل فى الكلمة دونها ثلاثة أصول إذ هو من الفنن ، وكذا قولهم حَسَّان وحمار قَبَّان (٢) منصرفين ، فبالصرف عرفنا أن النون أحد الأصول الثلاثة

قوله « وأطردت فى المضارع » يعنى نَفْعَل

قوله «والمطاوع» يعنى انْفَعَل وافْعَنْلَل وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع؛ وعندى أن حروف المضارعة حروف معنًى لا حروف مَبْنًى (٣) كنونى التثنية والجمع

---

(١) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

(٣) يريد المؤلف بهذا أن يعترض على ابن الحاجب فى عده النون الواقعة فى أول المضارع من حروف الزيادة ، وحاصل الاعتراض أن حروف المضارعة حروف معان كالتنوين ؛ وسيأتى لابن الحاجب نفسه عدم عد التنوين من حروف الزيادة معللا ذلك بأنه حرف معنى ، فلا وجه لعده نون المضارعة من حروف الزيادة ولكنا لو نظرنا لوجدنا أن المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين فى الاستفعال من حروف الزيادة مع أنها دالة على معنى ، وكذلك سلم له عد النون فى الفعل المطاوع من حروف الزيادة ، مع أنها دالة على معنى ، ولا يستطيع المؤلف ولا غيره أن ينكر أن الهمزة فى أفعل من حروف الزيادة ، وكذا الألف فى فاعل وتفاعل ، والتاء

والتنوين ، على ما تقدم فى أول شرح الكافية

قوله « وثَالِثَةً سـاكنة » كان ينبغى أن يضم إليه قيداً آخر ، بأن يقول : ويكون بعد النون حرفان ، كَشَرَنْبَثٍ (١) وَقَلَنْسُوَةٍ (٢)

فى تفعلل وما أشبه ذلك من الحروف الدالة على المعانى فى الأفعال المزيد فيها ، وكذا الألف فى اسم الفاعل من الثلاثى والميم فى اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمى ، وحينئذ لا وجه لانكاره أن تكون حروف المضارعة من حروف الزيادة محتجا بدلالتها على معنى ، بقى أن يقال : كيف يوفق بين عدم عدهم التنوين وباء الجر ولام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة لأنها دالة على معنى وبين عد حروف المضارعة وغيرها من الحروف الداخلة فى الأفعال والأسماء المتصلة بها مما ذكرنا مع أنها دالة على معان فى الكلمات الداخلة فيها ، والجواب : أن الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة ، بل قد جعل أبو الحسن الأشمونى دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادته فقال فى باب التصريف عند قول ابن مالك :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِى   لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِى

« تاسعها دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل » اه

(١) الشرنبث ـ كسفرجل ، والشرابث ـ كعلابط ـ : القبيح الشديد ، وقيل : هو الغليظ الكفين والرجلين ، والشرنبث أيضا : الأسد . قال سيبويه : النون والألف يتعاوران الاسم فى معنى ، نحو شرنبث وشرابث

(٢) قال فى اللسان : « والقلنسوة (بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه) والقلساة (بفتح أوله وسكون ثانيه) والقلنسوة (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وضم رابعه) والقلنسية (بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه) والقلنساة (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه) والقلسية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) من ملابس الرأس ـ معروف ، والواو فى قلنسوة للزيادة غير الالحاق وغير المعنى أما الألحاق فليس فى الأسماء مثل فعللة (بفتح أوله وثانيه ، وثالثه مشدد مضموم) وأما المعنى فليس فى قلنسوة أكثر مما فى قلساة . وجمع القلنسوة والقلنسية

وحَبَنْطَى [1] ، أو أكثر من حرفين كَجِعِنْظَار [2] وأما ما ذكر من « عُرُنْدٍ [3] » فليس النون فيه من الغوالب بل إنما عرفنا زيادته بالاشتقاق، لأنه بمعنى العَرَنْدَد والعَرْدِ: أى الصلب ، وأيضاً بأنا لو جعلنا النون فى عرند أصلية لزم زيادة بناء فى أبنية الرباعى المجرد ، وأما زيادة النون فى عَنْسَل [4] وَرَعْشَن [5] فلم يعرف بالغلبة ، بل بالاشتقاق ، وكذا ذُرْنُوح فى معنى ذُرُّوحٍ [6]

الشرنبث : الغليظ الكفين والرجلين ، ومثله الشُّرَابِث – بضم الشين

قوله « والتاء فى التفعيل ونحوه » يعنى بنحوه التِّفْعَال والتَّفَعُّل والتَّفَاعُل والتَّفَعْلُل والافتعال والاستفعال ، وفروعهن

واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد فى هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق ؛ فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل « فإن فقد » أى : الاشتقاق ؛ فهو غلط ، وإن

والقلنساة قلانس وقلاس وقلنس » اه ، وعده الأخير جمعا على طريقة علماء اللغة ؛ لأنهم قد لا يفرقون بين الجمع واسم الجنس الجمعى واسم الجمع ، من قبل أنهم يريدون بالجمع كل ما يدل على الكثير ، وأما على طريقة النحاة فهو اسم جنس جمعى لا جمع ، لأنه ليس على وزن من أوزان الجموع

(١) انظر (ح ١ ص ٥٤ ، ٢٥٥)

(٢) يقال : رجل جعنظر – كسفرجل ، وجعنظار ؛ إذا كان قصير الرجلين غليظ الجسم ، وإذا كان أكولا قويا عظيما جسيما أيضا

(٣) العرند ، والعرد – كعتل – : الشديد من كل شىء ؛ قال فى اللسان : « ونون العرند بدل من الدال » اه يريد أنها بدل من الدال فى العرد

(٤) انظر (ح ١ ص ٥٩) وكذا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

(٥) انظر (ح ١ ص ٥٩) وكذا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

(٦) الذرنوح ، والذروح – كعصفور – والذرحرح – بضم أوله وفتح ثانيه ورابعه وسكون ثالثه – . الذرحرح – بضم أوله وثانيه ورابعه وسكون ثالثه – : دويبة أعظم قليلا من الذباب

قصد ترك ذلك ، و بيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها و بشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظير ، فصحيح

قوله « وفى نحو رَغَبُوت » يعنى إذا كانت التاء فى آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلهما ثلاثة أصول فصاعدا ، وسيبويه لم يجعل ذلك من الغوالب ؛ فلهذا قال فى سُبْرُوت [١] فُعْلُول ، بل جعل الزيادة فى مثله إنما تعرف بالاشتقاق كما فى جَبَرُوت ومَلَكوت ، لأنهما من الجبر والملك ، وكذا الرغبوت والرحموت والرهبوت ، وكذا لم يجعل سيبويه التاء فى الآخر بعد الياء — إذا كان قبلها ثلاثة أصول كعِفْرِيت [٢] — من الغوالب ، فعفريت عنده عرف زيادة تائه باشتقاقه من العِفْر — بكسر العين — وهو الخبيث الداهى ، فهو كما عرفت زيادة التاء فى التِّحْلِىء [٣] باشتقاقه من حَلأْتُ ، وفى التَّتْفُل [٤] بالخروج من الأوزان ، وأما تاء التأنيث فحرف مَعْنًى لا حرف مبنى

قوله « والسين اطردت » أى : فى باب استفعل كاستكره واستحجر

قوله « وشذت فى أَسْطَاعَ » اعلم أنه قد جاء فى كلامهم أَسْطَاع — بفتح الهمزة وقطعها — واختلفوا فى توجيهه : فقال سيبويه : هو من باب الإفعال ، وأصله أَطْوَعَ كأقوم ، أعلت الواو وقلبت ألفا بعد نقل حركتها إلى ماقبلها ، ثم جعل السين عوضا من تحرك العين الذى فاته ، كما جُعل الهاء فى أَهْرَاق — بسكون الهاء — عوضا من مثل ذلك ، كما يجىء ، ولا شك أن تحرك العين فاتَ بسبب تحرك الفاء بحركته ، ومع هذا كله فإن التعويض بالسين والهاء شاذان ؛ فمضارع

---

(١) انظر (ص ٣٤٥ من هذا الجزء)

(٢) انظر ح ١ ص ١٥ ، ٢٥٦)

(٣) التحلىء : القشر على وجه الأديم مما يلى الشعر ، يقال : حلأ الجلد يحلؤه حلئا ، إذا قشره

(٤) انظر (ص ٣٥٧ من هذا الجزء)

أسطاع عند سيبويه يُسْطِيع – بالضم – ورد ذلك المبرد ، ظنا منـه أن سيبويه يقول : السين عوض من الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق ؟ يعنى الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيبويه ماظنه ، بل مراده أنه عوض من تحرك العين ، ولاشك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ؛ وقال الفراء : أصل أسْطَاع اسْتَطَاع من باب استفعل ؛ فحذفت التاء لما يجيء فى باب الإدغام [1] ، فبقى إسْطَاع – بكسر الهمزة – ففتحت وقطعت شاذا ، فالمضارع عنده يَسْطِيع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى (فَمَا اسْطَاعُوا)

قوله « وعدسين الـكسكسة غلط » رد على جار الله ؛ فإنه عده من حروف الزيادة ، وقال المصنف : هو حرف معنى لا حرف مبنى ، وأيضا لو عُدَّ لزم شين

---

(١) لم يذكر المؤلف شيئا عن حذف التاء فى «أسطاع » فى باب الادغام ، وإنما ذكره فى باب الحذف فقال : « وإسطاع يسطيع – بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة – وأصله استطاع يستطيع ، وهى أشهر اللغات . أعنى ترك حذف شيء منه وترك الادغام ، وبعدها إسطاع يسطيع – بكسر الهمزه فى المـاضى وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الادغام مع اجتماع المتقاربين ، وإنما تعذر الادغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ماقبلها لتحرك السين التى لاحظ لها فى الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان كما فى قراءة حمزة (قراءة حمزة « فما اسطاعوا » بإبدال التاء طاء وإدغامها فى الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظة ، بخلاف استدان ، وقصد التخفيف وتعذر الادغام ، حذف الأول ، كما فى ظلت وأحست ، والحذف هنا أولى ، لأن الأول وهو التاء زائد ، قال تعالى (فما اسطاعوا أن يظهروه) . وأما من قال : يسطيع – بضم حرف المضارعة – فماضيه أسطاع بفتح همزة القطع – وهو من باب الأفعال كما مر فى باب ذى الزيادة » اهـ

الـكشكشة (١) إذ لا فرق بينهما فيلزم كون الشين من حروف الزيادة ، وليس منها بالاتفاق

قال : « وأمَّا اللاَّمُ فَقَلِيلَةٌ كَزَيْدَلٍ وَعَبْدَلٍ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَيْشَلَةٍ : فَيْعَلَةٌ ، مَعَ فَيْشَةٍ ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ لِلْـكَثِيرِ ، وَفِي فَحْجَلٍ ـ كَجَعْفَرٍ ـ مَعَ أَفْحَجَ »

أقول : اعلم أن الجرمى أنـكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه لام البعد فى نحو ذَلِكَ وهُنَالِكَ ؛ لـكونه حرف معنى كالتنوين ، فذهب إلى أن فَيْشَلَةً (٢) وَهَيْقَلاً وَطَيْسَلاً فَيْعَلٌ ، والهيقل : الذكر من النعام ، ومثله الْهَيْقَمُ ، والْهَيْقُ والْهِقْلُ : الفتىُّ من النعام ، والأنثى هِقْلَة ، وقال : إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاقيان اشتقاقا للتقارب فى اللفظ ويكون كل واحد من

---

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ٢ ص ٣٨١) : « وأما سين الـكسكسة ـ وهى فى لغة بـكر بن وائل ـ فهى السين التى تلحقها بكاف المؤنث فى الوقف ، إذ لولم تلحقها لسكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر ، وجعلوا ترك السين فى الوقف علامة للمذكر ، فيقولون : أكرمتكس ، فإذا وصلوا لم يأتوا بها ، لأن حركة الـكاف إذن كافية فى الفصل بين الـكافين ، وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين فى الوقف فإذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم مامر فى إلحاق السين » اه ، وقد نسب صاحب القاموس الـكسكة لتميم لا لبكر ، فقال: «والـكسكسة لتميم لا لبـكر : إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف ، يقال : اكرمتكس وبكس » اه وقد نسب فى القاموس الـكشكشة لبنى أسد أو ربيعة ، وعرفها بأوسع مما عرف المؤلف ، فقال: «والـكشكشة الهرب ، وكشيش الأفعى ، وقد كشكشت ، وفى بنى أسد أو ربيعة إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث ، كعليش فى عليك ، أو زيادة شين بعد الـكاف المجرورة ، تقول : عليـكش ولا تقول : عليـكش بالنصب ، وقد حكى كذا كش بالنصب » اه

(٢) الفيش ، والفيشلة : رأس الذكر ، ، قال فى اللسـان : «وقال بعضهم : لامها زائدة كزيادتها فى زيدل وعبدل وأولى لك ، وقد يمكن أن تكون « فيشلة »

تركيب آخر ، كما فى ثرّة وثرثار ، ودَمْثٍ ودِمَثْر [١] ، كما يجىء ، وكذا يقول فى فَحْجَل : إنه فعْلَل كجعفر ، وهو بمعنى الأفحج : أى الذى يتدانى صدرا قدميه ويتباعد عَقِباهما ، والطيْسَل والطيْسُ : الكثير من كل شىء ، وكل ذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام فى جميع ذلك ؛ فإن زيادتها ثابتة مع قلتها ، كما فى زيْدَل وعَبْدَل ، بمعنى زيد وعبد ، وليس كذا نحو دَمْثٍ ودِمَثْر ؛ إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصالتها

قال : « وَأَمَّا الْهَاء فَكَانَ الْمُبَرِّدُ لاَ يَعُدُّهَا وَلاَ يَلْزَمُهُ نَحْوُ اخْشَهْ فَإِنَّهَا حَرْفُ مَعْنًى كَالتَّنْوِينِ وَبَاءِ الْجَرِّ وَلاَمِهِ وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ [نحو] أُمَّهَاتٍ وَنَحْوُ * أُمَّهَتِى خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِى [٢] * وَأُمٌّ فُعْلٌ بِدَلِيلِ الْأُمُومَةِ ، وَأُجِيبَ بِجَوَازِ

من غير لفظ « فيشة » فتكون الياء فى « فيشلة » زائدة ، ويكون وزنها فيعلة ، لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام ، وتكون الياء فى فيشة عينا فيكون اللفظان مقترنين والأصلان مختلفين ، ونظير هذا قولهم : رجل ضياط (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وضيطار (بفتح أوله) » اه كلامه . والضياط : المتمايل فى مشيته ، وقيل الضخم الجنبين العظيم الاست ، والضيطار بمعناه ، ووزن ضياط فعال ، من ضاط الرجل يضيط ضيطا ، والضيطار فيعال من ضطر ، فالأصلان مختلفان والمعنى واحد

(١) انظر (ص ٣٥٠ من هذا الجزء)

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وهو لقصى بن كلاب جد النبى صلى الله عليه وسلم وقبله :

إِنِّى لَدَى الْحَرْبِ رَخِىُّ اللَّبَبِ   عِنْدَ تَنَادِيهِم بِهَالٍ وَهَبِ

* مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِى النَّسَبِ *

والرخى : المرتخى . واللبب : ما يشد على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل من التأخر ، وارتخاء اللبب إنما يكون من كثرة جرى الدابة ، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران . وهال : اسم فعل تزجر به الخيل . وهب : اسم فعل تدعى به الخيل ، والصولة : من قولهم : صال الفحل صولة ؛ إذا وثب على الابل يقاتلها ،

أصَالَتِهَا ، بِدَلِيلِ تَأمَّهْتُ ، فَتَكُونُ أُمَّهَةٌ فُعَّلَةً كَأُبَّهَةٍ ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَاءُ ، أَوْ هُمَا أَصْلَانِ كَدَمْثٍ وَدِمَثْرٍ وَثَرَّةٍ وَثَرْثَارٍ وَلُؤْلُؤٍ وَلَآلٍ وَيَلْزَمُهُ نَحْوُ أَهْرَاقَ إِهْرَاقَة ، وأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : هِجْرَعٌ لِلطَّوِيلِ مِنَ الْجَرَعِ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ وَهِبْلَعٌ لِلأَكُولِ مِنَ الْبَلْعِ ، وَخُولِفَ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْهِرْكَوْلَةُ لِلضَّخْمَةِ هِفْعَوْلَةٌ ؛ لأَنَّهَا تَرْكُلُ فِي مَشْيِهَا ، وَخُولِفَ »

أقول : « والياس أبي » يريد « إلياس » فوصل الهمزة المقطوعة ضرورة ، قالوا : الأغلب استعمال الأمّات فى البهائم والأمهات فى الإنسان ، وقد يجىء العكس ؛ قال :

١٢٤ — إذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا (١)

وقال :

١٢٥ — قَوَّالِ مَعْرُوفٍ وَفَعَّالِهِ عَقَّارِ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاعْ (٢)

وخندف ـ بكسر الخاء المعجمة والدال بينهما نون ساكنة ـ ام مدركة بن إلياس بن مضر ؛ فهى جدة قصى ، وكذا إلياس بن مضر جده ؛ فيكون قد نزل الجدة منزلة الأم ونزل الجد منزلة الأب فسماها أماً وأباً والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهتى » حيث زاد الهاء على أم التى هى بوزن فعل بدليل الأمومة

(١) البيت لمروان بن الحكم ، و « قبحن الوجوه » بمعنى أخزينها وأذللنها ، من قولهم : قبحه يقبحه ـ بفتح العين فى الماضى والمضارع ـ إذا أخزاه . و « فرجت الظلام » بمعنى كشفته ، لغة فى فرجه تفريجا : يعنى كشفه ؛ يريد أن أمهات المخاطب نقيات الأعراض لم يتدنس عرضهن بالفجور إذا ما تدنس عرض أمهات الناس بالفجور فأخزين أولادهن بذلك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أماتكا » حيث استعمل الأمات فى الانسان ، على خلاف الغالب ؛ إذ الغالب استعمال الأمهات فى الانسان والأمات فى البهائم

(٢) البيت من قصيدة للسفاح بن بكير اليربوعى رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وقبله :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّإِ الْبَيْتِ رَحِيبِ الذِّرَاعْ

حكى صاحب كتاب العين «تأمَّهتُ فلانةَ» : أى اتخذتها أمًّا ، والمشهور : تأمَّمْتها بالميم ، أشار المصنف بقوله « أجيب بجواز أصالتها » إلى أن أصل الأم يجوز أن يكون أُمَّهَة فحذف الهاء التى هى لام وقدر تاء التأنيث ، كما فى قِدْرٍ ونار ، ولا يتمشى مثل هـذا العذر فى لفظ الأمومة ، إذ هو فُعُولة بلا خلاف ، ولا يجوز أن يكون فُعُوعَة ؛ بحذف الهاء التى هى لام ، والأصل أُمُومَهَة ؛ إذ فُعُوعَلَة غير موجود ؛ فهذا الجواب منـه غير تام ؛ بل قوله « أو هما أصلان » جواب آخر أقرب من الأول مع بعـده ؛ لأن نحو دَمْثٍ ودِمَثْرٍ ولؤلؤ ولأْلٍ من الشاذ النادر ، والمتنازع فيـه لا يحمل على الشاذ ؛ فالأولى القول بزيادة الهـاء فى الأمهة والأمهات ، والدَّمِث والدِّمَثْر : المكان اللين ذو الرمل وعين ثَرَّة وثَرْثارة : أى كثيرة الماء ، وعند الكوفيين الثاء الثانية فى « ثرثارة » زيادة ، كما قلنا فى زلزل وصَرْصَرَ ودَمْدَمَ ؛ فثرة وثرثارة على قولهم من أصل واحد

قوله « ويلزمه نحو أهْرَاق » ليس هاهنا شىء آخر حتى يقول المصنف نحو أهْرَاقَ

اعلم أن اللغة المشهورة أَرَاق يُرِيق ، وفيها لغتان أُخريان : هَرَاق بإبدال الهمزة هاء ، يُهَرِيقُ — بإبقاء الهـاء مفتوحة ؛ لأن الأصل يُؤَرِيق : حـذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين فى الحـكاية عن النفس ؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان ؛ فقلت : يُهرِيق مُهَرِيق مُهَرَاق ، والمصدر هِرَاقة ؛ هَرِقْ ، لأُهَرِق ،

وقوله « موطأ البيت » ـ وما بعده ، صفات لسيد ؛ فهى مجرورة وقوله « عقار » مبالغة فى عاقر ، من العقر ، وهو ضرب قوائم الابل بالسيف ، والرباع ـ بكسر الراء ـ : جمع ربع ـ بضم ففتح ـ وهو ما يولد من الابل فى الربيع ، يريد أن المرثى لا يقول إلا فعل ، ولا يعد إلا وفى ، وأنه كريم ينحر أطايب الابل واحدة بعد أخرى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهات » حيث استعمله فى البهائم على خلاف الغالب فى الاستعمال

الهاء فى كلها متحركة ، وقد جاء أهْرَاق — بالهمزة ثم بالهاء الساكنة — وكذا يُهْرِيق إهْرَاقة ، مُهْرِيق، مُهْرَاقٌ ، أهْرِقْ ، لا تُهْرِق – بسكون الهاء فى كلها – قال سيبويه : الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذى فاتها كما قلنا فى أسطاع ، وللمبرد أن يقول : بل هذه الهاء الساكنة هى التى كانت بدلا من الهمزة ، ولما تغير صورة الهمزة — واللغة من باب أفْعَل ، وهذا الباب يلزم أوله الهمزةُ — استنكروا خلو أوله من الهمزة ، فأدخلوها ذهولا عن كون الهاء بدلا من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن مابعد همزة الإفعال ساكن لاغير أسكنوا الهاء فصار أهْرَاق ، وتوهُّمَاتُ العرب غيرُ عزيزة ، كما قالوا فى مصيبة : مصائب — بالهمزة — وفى مَسِيلٍ : مُسْلاَنٌ (١)

الجرَع – بفتح الراء – : المكان السهل المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ، ولاشك أن هذا اشتقاق خفى ، وهبْلَعٌ الاكول من البلع أظهر اشتقاقا ، وكذا سَلْهَبٌ بمعنى السَّلِب ، وهما بمعنى الطويل

والهِرْكَوْلة : الضخمة الأوراك ، وجاء فى الهِرْكَوْلة الهُرَّكْلَة — بكسر الهاء وضمها ، وتشديد الراء ، سكون الكاف — والضخامة تناسب الركل لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشى مشيا خفيفا ؛ بل تركل الأرض برجلها

وأكثر الناس على ما قال ابن جنى ، وهو أن الهِجْرَعَ وَالهِبْلَع فِعْلَلٌ ، وَهِرْكَوْلة فِعْلَوَلَة ، لقلة زيادة الهاء

---

(١) يريد أن مصيبة « مفعلة » وأصلها مصوبة : من صاب يصوب ، إذا نزل نقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها فقلبت الواو ياء ، والقياس فى جمعها أن يقال : مصاوب بتصحيح العين ، إلا أنهم توهموا زيادتها فى المفرد فقالوا فى الجمع : مصائب بالهمزة ومسيل أصله مسيل على مفعل من سال يسيل ، فنقلوا كسرة الياء إلى السين الساكنة قبلها ، توهموا فيه أنه على فعيل – كقفيز – فجمعوه على مسلان كقفزان ، والقياس أن يقال فى جمعه : مسايل ، لأن مفعلا لايجمع على فعلان قياسا

قال : « فَإِن تَعَدَّدَ الغَالِبُ مَعَ ثَلاثَةِ أُصُولٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَوْ فِيهِمَا كَحَبَنْطًى ؛ فَإِن تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بِخُرُوجِهَا كَمِيمِ مَرْيَمَ وَمَدْيَنَ وَهَمْزَةِ أَيْدَعَ ، وَيَاءِ تَيَّحَانَ ، وَتَاءِ عِزْوِيتٍ ، وَطَاءِ قَطَوْطًى وَلَامِ اذْلَوْلَى ، دون أَلِفِهِمَا لِوُجُودِ فَعَوْعَلٍ وَافْعَوْعَلَ ، وعَدَمِ افْعَوْلَى وافْعَوْلَى ، وَوَاوِ حَوْلَايَا دون يائها ، وأَوَّلِ يَهْيَرَّ والتَّضْعِيفِ دُونَ الثَّانِيَةِ ، وهَمْزَةِ أَرْوَنَانَ دُونَ وَاوِهَا وَإِنْ لَمْ يَأْتِ إِلاَّ أَنْبَجَانُ ، فَإِنْ خَرَجَتَا رُجِّحَ بِأَكْثَرِهِمَا كَالتَّضْعِيفِ فِي تَئِفَّانَ ، وَالوَاوِ فِي كَوَأْلَلٍ ، وَنُونِ حِنْطَأْوٍ وَوَاوِهَا ، فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فِيهِمَا رُجِّحَ بِالإِظْهَارِ الشَّاذِّ ، وقِيلَ : بِشُبْهَةِ الاشْتِقَاقِ ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي يَأْجَجَ وَمَأْجَجَ ، وَنَحْوُ مُحَبَبٍ عَلَمًا يُقَوِّي الضَّعِيفَ ، وَأُجِيبَ بِوُضُوحِ اشْتِقَاقِهِ ، فَإِنْ ثَبَتَتْ فِيهِمَا فَبِالإِظْهَارِ اتِّفَاقًا ، كدال مَهْدَدَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِظْهَارٌ فَبِشُبْهَةِ الاشْتِقَاقِ كَمِيمِ مَوْظَبَ وَمَعْلًى ، وَفِي تَقْدِيمِ أَغْلَبِهِمَا عَلَيْهَا نَظَرٌ ، ولِذلِكَ قِيلَ رُمَّانٌ فُعَّالٌ ؛ لِغَلَبَتِهَا فِي نَحْوِهِ ، فَإِن ثَبَتَتْ فِيهِمَا رُجِّحَ بِأَغْلَبِ الوَزْنَيْنِ ، وَقِيلَ : بِأَقْيَسِهِمَا ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي مَوْرَقٍ دُونَ حَوْمَانَ ، فإِن نَدَرَا احْتَمَلَهُمَا كَأُرْجُوَانٍ ، فَإِنْ فُقِدَتْ شُبْهَةُ الاشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالأَغْلَبِ كَهَمْزَةِ أَفْعًى ، وأَوْتَكَانَ ، وَمِيمِ إِمَّعَةٍ ، فَإِن نَدَرَا احْتَمَلَهُمَا كَأُسْطُوَانَةٍ إِنْ ثَبَتَتْ أُفْعُوَالَةٌ ، وَإِلاَّ فَفُعْلُوَانَةٌ ، لاَ أُفْعُلَانَةٌ ، لِمَجِيءِ أَسَاطِينَ »

أقول : اعلم أن الحرف الغالب زيادتهُ إذا تعدد مع عدم الاشتقاق : فإما أن يمكنَ الحكم بزيادة الجميع ، وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعداً ، أولا يمكنَ ؛ فإن أمكن حكم بزيادة الجميع : اثنين كانا كَحَبَنْطًى ، أو أكثر كَقَيْقَبَانٍ ، وهو شجر ، وإن لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لبقاء الكلمة بعدها على أقل من ثلاثة ، فإما أن لايخرج وزن الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادة شيء من تلك الزوائد ، أو يخرج عنها بتقدير زيادة كل واحد منها ، أو

يخرج بزيادة بعض دون الآخر ، فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها : فإما أن يكون في الكلمة إظهار شاذ بتقدير زيادة بعضها ، أو لا يكون ، فإن كان فإما أن يعارضه شبهةُ الاشتقاق أولا ، وأعنى بالمعارضة أن الاجتناب عن الإظهار الشاذِّ يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهةَ الاشتقاق تقتضى زيادةَ الآخر ، كما في يأجَجَ ومأجَجَ ، فإن التجنب عن الإظهار الشاذ يقتضى أن يكون فَعْلَلاً ؛ فيكون التضعيف للإلحاق ، فيكون الإظهار قياسا كما في قردد ، ولو كانا يَفْعَلَ ومَفْعَلاً وجب الإدغام ؛ لأن هذين الوزنين لا يكونان للإلحاق ؛ لما ذكرنا أن الميم والياء مطرد زيادتهما في أول الكلام لمعنى ، وما اطرد زيادته لمعنًى لم يكن الإلحاق ، وشبهة الاشتقاق تقتضى أن يكونا يَفْعَل وَمَفْعَلاً ، لأن يَأْجَ وَمَأْجَ مهملان في تراكيب كلام العرب ، بخلاف أجَجَ (١)

فنقول : إن عارضت الإظهار الشاذَّ شبهة الاشتقاق كما في المثال المذكور قيل : إن الترجيح للاظهار الشاذ ، فنحكم بأن يأجَجَ فَعْلَلٌ حتى لا يكونَ الإظهارُ شاذا ، وقيل : الترجيح لشبهة الاشتقاق ، فنحكم بأنه يَفْعَلُ ، وهو الأقوى عندى ؛ لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ، إذ الشاذ كثير ، ولاسيما في الأعلام ، فان مخالفة القياس فيها غير عزيزة ، كَمَوْرَق وَمَحْبَب وحَيْوَةَ ، وإن لم تعارضه شبهةُ الاشتقاق — وذلك بأن تكون الشبهة فيهما معا كمَهْدَدَ ، فإن مَهْدًا وهَدًّا مستعملان . أو لا تكون في شيء منهما ، أو تكون [وتكون] حاكمة بزيادة عَيْن ما يَحْكُمُ بزيادته الإظهارُ الشاذُّ لو اتفق هذان التقديران في كلامهم — حكم بالإظهار الشاذ اتفاقا ، وإن لم يكن في الكلمة

---

(١) يقال : أج في سيره يئج ويؤج أجا وأجيجا إذا أسرع ، ويقال : أجت النار تئج وتؤج أجيجا ، إذا احتدمت وسمع صوت لهيبها ، ويقال للماء الملح الشديد الملوحة : أجاج - كدخان ، فهذا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال « أ ج ج »

إظهار شاذ : فإما أن تثبت فى أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر ، أو فيهما معا ، أو لا تثبت فى شىء منهما ؛ فإن ثبتت فى أحدهما ، فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولا ، فإن عارضها بمعنى أن أغلبهما يقتضى زيادة أحدهما وشبهةَ الاشتقاق تقتضى زيادةَ الآخر ؛ فالأولى الحكم بالشبهة ، لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب ، وقيل : الأولى الحكم بأغلب الوزنين ، وذلك كما فى رُمّان ، قال الأخفش : هو فُعّالٌ ، وإن كان تركيبُ (ر م ن) مهملا [1] ، لأن فُعّالا أكثر من فُعْلَان ، وإن لم يعارضها — وذلك بتساوى الوزنين إن اتفق ذلك ، أو بكَوْن الأغلبيّة مساعدةً للشبهة فى الحكم بزيادة حرف كَوْظَبَ ومَعْلَى فإن مَفْعَلا أكثرُ من فَوْعَلٍ وفَعْلَى وبجعلهما فَوْعَلا وفَعْلَى يلزم إثبات تركيب مهمل — حكم بشبهة الاشتقاق اتفاقا ، فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما : فإما أن يكون أحدهما أغلب الوزنين ، أولا ، فان تساويا احتملهما ، كأُرْجُوان [2] ، فإن أُفْعُلَانَ فى القلة كأُسْحُوانٍ وأُقْحُوَان [3] مثلُ فُعْلُوَانَ كعُنْفُوَانٍ [4] وعُنْظُوَان [5] ، وإن كان أحدهما أغلب فإما أن يعارضه أقيس الوزنين ، أولاً ، فان عارضه اختلف كما فى مَوْرَق ، وترجيح الأغلب أَوْلى ، وخاصةً فى الأعلام ؛ لأن خلاف الأقيسة

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن تركيب (رم ن) مهمل هو الموافق لما فى كتب اللغة ، لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب فى شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون رمان من « رمم » أو من « رمن » بمعنى أقام ، وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبة وشبهة الاشتقاق فى رمان

(٢) الأرجوان : الأحمر الشديد الحمرة ، وقال الزجاج : الأرجوان صبغ أحمر شديد الحمرة

(٣) انظر (ص ٣٤٢ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥١ من الجزء الأول)

(٥) العنظوان ـ بضم أوله ، والعنظيان ـ بكسر أوله ـ : الفاحش من الرجال ، والأنثى عنظوانة وعنظيانة

فيها كثير ، وإن لم يعارضه رُجِّحَ بأغلبهما ، كما فى حَوْمَان ، فان فَعْلَان أكثرُ من فَوْعَالٍ ، كَتَوْرَابٍ [1] ؛ فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما ، فان كان أحدهما أغلب الوزنين رجح به ، كيم إِمَّعَةٍ ، فان فِعَّلَةَ ، كدِنَبَّة وقِنَّبَةٍ [2] أكثرُ من إِفْعَلَةَ كإِوَزَّة ، وإن تساويا فى القلة احتملهما ، كأُسْطُوانة [3]

وإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد منهما ، ولا يكون إذن فى الكلمة إظهار شاذ بأحد التقديرين ؛ لأنه إنما يكون ذلك فى الأغلب إذا كان شاذا بأحدهما قياسيا بالآخر لكونه ملحقاً بوزن ثابت ، وفَرَضْنَاً أنه خارج عن الأوزان على كل تقدير ؛ بلى قد جاءنا الإظهار شاذا فى كليهما ، فى بعض ذلك : روى الرواة يأجِجَ — بكسر الجيم — فيكون الإظهار فى فَعْلِلٍ شاذا أيضاً ، كما هو شاذ فى يَفْعِلَ ؛ إذ لم يجىء مثل جَعْفِرٍ — بكسر الفاء — حتى يكون يأجِجُ ملحقاً به .

وقال سيبويه : نحو قُعْدَدٍ ودُخْلَلٍ — بفتح لامهما الأولى — ملحق بجُنْدَب ، وإن كان جُنْدَب عنده فُنْعلا ؛ لأنه جعل النون كالأصل كما يجىء فى المضاعف لقلة زيادته بين الفاء والعين .

فإذا خرجت الكلمة عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد من الغوالب — ولم يكن فى الكلمة إظهار شاذ — نظر : فإن ثبتت فى أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رجح بها ، كتَئِفَّانَ ؛ لأن الأَفَفَ [4] مستعمل دون تَأْفٍ ، وإن

---

(١) التوراب ، والتيراب ، والتورب ، والتيرب : التراب

(٢) الدنبة ، والدنابة ، والدنب : القصير ، والقنبة : واحدة القنب ، وهو العبد الآبق ، وضرب من الكتان

(٣) الاسطوانة : السارية ، وقوائم الدابة ، وهو فارسى معرب استون

(٤) الأفف : القلة ، ومثله الأف - بضم الهمزة ، والأف أيضا : الوسخ الذى حول الظفر ، وقيل : هو وسخ الأذن

لم تثبت فى شىء منهما كما فى كَوَأْلَلٍ ، أو ثبتت فيهما إن اتفق ذلك كالسِّيْرِ (١) — بكسر السين — مثلا ، فإن كانت إحدى الزيادتين أغلب رجح بها ، كحَوْلاَيَا ، فإنّ فَوْعَالاَ وَفَعْلاَيَا خارجان عن الأوزان المشهورة ، إلا أنّ زيادة الواو الساكنة أغلب من زيادة الياء المتحركة ، وإلا احتملهما ، فإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الآخر — ولا يمكن أيضاً أن يكون فيه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذى لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى يتعارض هو والخروج عن الأوزان ؛ إذ لو كان باعتباره الإظهار شاذا لكان باعتبار الوزن الذى يخرج به عنها قياسيا : أى للإلحاق كتِلِبْبٍ (٢) مثلا ، وكيف يلحق بما لم يثبت ؟ — فينظر : هل عارضَتْ الخروجَ عن الأوزان شبهةُ الاشتقاق أولا ؟ فإن عارضته — وذلك بأن تكون فى الوزن الذى يخرج به عن الأوزان شبهةُ الاشتقاق ، ولا تكون فيما لا يخرج به عنها ، نحو مَسْيَكٍ (٣) ، فإنك إن جعلته فَعْيَلاً كان الوزن معدوماً ، لكن التركيب أعنى (م س ك) موجود ، وإن جعلته مَفْعَلا فالوزن موجود ، لكن تركيب (س ى ك) مهمل — فهنا يحتمل الوجهين ؛ إذ يلزم من كل واحد منهما محذور ، ولا يجوز أن يقال : لا نحكم بزيادة أحدهما فيكون فَعْلَلاً ؛ إذ داعى الغلبة يستحق أن

---

(١) هكذا هو فى جميع النسخ ، ولا يظهر له وجه ؛ لأن الكلام فيما تعددت فيه الزيادة الغالبة ، وليس فيه زيادة ما ، فضلا عن زيادة متعددة ، ولعل الصواب « سيروان » بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، وهو اسم بلد

(٢) لم نجد فى القاموس ولا فى اللسان « تلببا » بفك الادغام ، والذى فيهما تلب ـ كفلز ، وهو اسم رجل

(٣) كلام المؤلف صريح فى أنه بفتح الميم وسكون السين وفتح الياء ، ولم نجد له معنى فى كتب اللغة ، وإنما الذى فيها مسيك ـ كبخيل ـ وزنا ومعنى ، ومسيك ـ كسكير ـ بمعنى بخيل أيضا ، وسقاء مسيك ؛ إذا كان يحبس الماء فلا ينضح

بجاب ، ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولا تركيب مهمل أيضاً ، فإن لم يعارض شبهةُ الاشتقاق الخروجَ عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معاً كما في مدْيَن[1] أو في الوزن الثابت كمرْيَم[2] ؛ رجح بالخروج اتفاقاً ؛ فيقال : هما على وزن مَفْعَل .

قوله « بالزيادة فيها » أي : في الغوالب ، كما في قَيْقَبان[3] وسَيْسَبان[4]

قوله « أو فيهما » أي : الغالبين ، كما في حَبَنْطَى ، وقد عرفت زيادة النون والألف فيه بالاشتقاق أيضاً ؛ لأنه العظيم البطن ، من حَبِطَت الماشية حَبَطاً ، وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذُّرَق[5]

قوله « فإن تعين أحدهما » أي : تعين أحدهما للزيادة ولم يجز الحكم بزيادتهما معاً ؛ لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف

قوله « رُجِّح بخروجها » الفعل مسند إلى الجار والمجرور : أي يكون ترجيح أصالة أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة ، بتقدير زيادته ؛ فيحكم بزيادة مالا يُخْرِج الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قُدِّر زائدا كميم مريم ؛ فإنك لو حكمت بزيادتها بقي الزنة مَفْعَلا ، وليست بخارجة عن الأوزان ، ولو قدرتَ الياء زائدا

---

(١) مدين : اسم قرية شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، يجوز أن يكون اشتقاقه من مدن بالمكان إذا أقام به ، ويجوز أن يكون من دان ، إذا خضع ، أو من دانه دينا ، إذا جازاه

(٢) قال في اللسان : « ومريم : مفعل من رام يريم : أي برح ، يقال : مايريم يفعل ذلك : أي مايبرح » اه بتصرف ، وهو صريح في أن زيادة ميم مريم معلومة بالاشتقاق ، لا بالخروج عن الأبنية الأصول على تقدير أصالتها

(٤) السيسبان : شجر

(٥) الذرق - كصرد - : بقلة

بقيت الزنة فَعْيَلا ، وهى خارجة عن الأوزان [1]

قوله «وهمزة أيدع» ليس بوجه ؛ لأن فيعلا — بفتح العين — ليس بخارج عن الأوزان فى الصحيح العين ، كصَيْرف وضَيْغَم ؛ بل ذلك خارج فى المعتل العين ؛ لم يجىء إلا عَيَّن ، قال :

* مَا بَالُ عَيْنِي كالشَّعِيبِ العَيَّنِ [2] *

وفَيْعِل — بكسر العين — كثير فيه ، كسَيِّد ومَيِّت وبَيِّن ، مفقود فى الصحيح العين

قوله « وياء تَيَّحانَ » هو بفتح الياء كما قال سيبويه ، وقال ابن يعيش : يجوز كسر الياء فى تَيَّحان [3] وهيَّبان [4] ؛ فتَفْعَلان غير موجود ، وفَعَّلان موجود ، كهَيَّبان ؛ فلذا حكمنا بزيادة ياء تَيَّحانَ ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ، وعُرفت الزيادة به ؛ إذ يقال فى معناه : مِتْيَح وتَيَّاح . ويجوز أن يكون تَيَّحانُ وتيِّهانُ وهَيَّبانُ فَيْعلانَ لا فَعَّلانَ ، كقَيْقَبَانَ وسَيْسَبَانَ

قوله « وتاء عزويت » ليس التاء فى نحو عِفْرِيتٍ من الغوالب كما ذكرنا ؛

---

(١) قال فى اللسان : « العثير (بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه) : العجاج الساطع . . . ولا تقل فى العثير التراب : عثيرا ؛ لأنه ليس فى الكلام فعيل بفتح الفاء ، إلا ضهيد ، وهو مصنوع ، ومعناه الصلب الشديد . . . والعيثر والعثير (كجعفر) : الأثر الخفى ، مثال الغيهب ، وفى المثل «ماله أثر ولا عثير» ويقال : ولا عيثر ؛ مثال فيعل : أى لا يعرف راجلا فيتبين أثره ، ولا فارسا فيثير الغبار فرسه » اهـ ؛ فقد أثبت العثير وهو فعيل ، فقول المؤلف وصاحب اللسان إن فعيلا خارج عن الأوزان ولا يوجد فى الكلام غير مسلم ، إلا أن يقال : إن عثيرا مقلوب عيثر وهو فيعل

(٢) انظر (حـ ١ ص ١٥٠)

(٣) التيحان : الذى يعرض فى كل شىء ويدخل فيما لا يعنيه ، والطويل أيضا

(٤) الهيبان : : الذى يخاف الناس

فلم يكن للمصنف عدها منها ؛ فنحن إنما عرفنا زيادة تاء عِزْوِيت (١) دون واوه بثبوت فِعْليتٍ كعفريت ، دون فِعْوِيل

قوله « وطاء قَطَوطًى » لأن فَعَوْعَلاً موجود كعثوثل ، وهو المسترخى ، ونحن قد عرفنا زياد طاء قطوطًى بالاشتقاق ، لأنه بمعنى القَطَوَانِ : أى الذى يتبختر فى مشيه ، وكذا اذْلَوْلَى افوعل ، كاعشوشب ، وفَعَوْلَّي وافْعَوْلَى غير موجودين

قوله « وواو حَوْلايا دون يائها » قد ذكرنا أن فَوْعالاً وَفَعْلاياً لم يثبتا ، إلا أن الحكم بزيادة الواو أولى ، لكون زيادة الواو الساكنة أكثر من زيادة الياء المتحركة ، وأيضا فَوْعالٌ كتَوْرَاب ثابت ، وإن لم يثبت فَوْعَالاً بالألف ، وأما فَعْلايٌ وفَعْلاَيا فلم يثبتا

قوله « وأول يَهْيَرٍّ والتضعيف » فى يهير ثلاثة غوالب : التضعيفُ ، والياءان ؛ فهو إما يفعَلٌّ ، أو فَعْيلٌ ، أو يَفَيْعَلٌ ، والثلاثة نوادر ، ففى عد المصنف له فيما يخرج بأحدها عن الأوزان دون الآخر نظر ، بل إنه يقبله سيبويه ، فانه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالمخفف اللام ، وقال : يَفْعَلُ موجود كيَرْمَعٍ ويَلْمَعٍ (٢) وفَعْيَلٌ معدوم ، والحق أن يقال : إنه يفعَلٌّ من الأوزان الثلاثة المذكورة ؛ إذ لو جعلناه فَعْيلاً لم يكن فيه شبهة الاشتقاق ، إذ تركيب (ى ه ر) غير مستعمل ، فهو إما يفعَلٌّ من الهَيْر ، أوْ يَفَيْعَلٌ من الهَرِّ ، والتضعيفُ فى الأسماء أغلب زيادةً من الياء المتحركة فى الأول ، وأيضا يفعَلٌّ قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَعُ ويلمعُ ، وأيضا فان يفعَلٌّ ثابت وإن كان فى الأفعال ، كيحْمَرُّ ، بخلاف يفَيعَلٍ

قوله « وهمزة أرْوَنَان » لأن أفْعَلاَنَ جاء ولو لم يكن إلا أنْبَجَان ، وفَعْوَلاَنٌ لم يثبت

---

(١) العزويت : قيل هو القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع

(٢) انظر فى يلمع (ص ٥٩ من الجزء الأول) واليرمع : الخذروف الذى يلعب به الصبيان ، وهو أيضا حجارة رخوة إذا فتت انفتت

قوله « كوألل » فيه غالبان : الواوُ والتضعيفُ ، فجعلناهما زائدين ؛ فوزنه فَوَعْلَلٌ ، ملحق بسفرْجَل ، وليست الهمزة غالبة ، فنى عدها من الغوالب نظر ، وفى حِنْطَأْوٍ غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين ، إلا أن النون مساو للهمزة فى مثل هـذا المثال ، نحو كِنْثَأْو (١) وسِنْدَأْوٍ ؛ فجعل كالغالب

قوله « فان لم تخرج الزنة فى التقديرين » أى : فى تقدير زيادة كل واحد من الغالبين رجح بالإظهار الشاذ : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بحصول الإظهار الشاذ بزيادته ، ويحكم بزيادة مالم يثبت بزيادته إظهار شاذ ؛ فيحكم فى مَهْدَدَ بزيادة الدال ؛ فيكون ملحقا بجعفر ؛ فلا يكون الإظهار شاذا ، ولو جعلته مَفْعلا من هَدَدَ لـكان الإظهار شاذا ، لأن مَفْعَلاً لايكون ملحقا كما ذكرنا

، بشبهة الاشتقاق » فقيل : يأجِجُ ومأجج يَفْعَلُ ومَفْعَلٌ ؛ لأن فى هذين الوزنين شبهة الاشتقاق ، لأن (أ ج ج) مستعمل فى كلامهم ، وقيل : هما فَعْلَلٌ ؛ لئلا يلزم إظهارٌ شاذ ، وقد رَوى الرواة يأجِجَ — بكسر الجيم — فان صحت فانه مما يخرج بأحدهما دون الآخر ؛ إذ فَعْلِل — بكسر اللام — لم يثبت ، والمشهورُ الفتح فى يأجَجَ ، ومأجَجُ وَيأجَجُ غير منصرفين : إما للوزن والعلمية والتأنيث ، وإما للعلمية والتأنيث ، وهى اسم أرض

قوله « ونحوُ مَحبْبَبٍ يقوى الوجه الضعيف » يعنى أن محببا من الحب مع أن فيه إظهارا شاذا

قوله « وأجيب بوضوح اشتقاقه » وللخصم أيضا أن يقول : يأجَجُ أيضا واضح الاشتقاق ، من أجَّ مثل مُحْبَب من حَبَّ

قوله « وفى تقديم أغلبهما عليها » أى ترجيح أغلب الوزنين على شبهه الاشتقاق

---

(١) انظر (ص ٣٦٢ من هذا الجزء)

فإن مَوْظَبَ ومَثْلَى إن جعلتهما مَفعَلا ففيهما شبهة الاشتقاق ، وإن جعلتهما فوعلا لم تكن فيهما ، فشبهة الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زيادة الميم ، وأما رمان فان جعلته فُعْلاَنَ ففيه شبهة الاشتقاق ، لكن ليس أغلب الوزنين ؛ وإن جعلته فُعَّالا فليس فيه شبهة الاشتقاق ؛ إذ (ر م ن) غير مستعمل ورَمَّ مستعمل ، لـكنه أغلب الوزنين

قوله « لغلبتها فى نحوه » أى لغلبة زنة فُعَّال فى نحو معنى رُمَّان ، وهو ماينبت من الأرض كالقُلاَّم (١) والجُمَّار (٢) والـكُرَّاث والسُّلاَّء (٣) والقُرَّاص (٤) وفُعْلاَنٌ قليل فى مثل هذا المعنى

قوله « فإن ثبتت فيهما » أى : ثبتت شبهة الاشتقاق فى الوزنين

قوله « مَوْرَقٌ » إن جعلته فوعلا فليس بأغلب الوزنين ، لـكنه لا يستلزم مخالفة القياس ، وإن جعلته مَفعَلاً فهو أغلب الوزنين لـكن فيه مخالفة القياس ؛ لأن المثال الواوى لايجىء إلا مَفعِلا — بكسر العين — كالمَوْعِد ، أما حومان فليس فيه خلاف الأقيسة ، وفَعْلاَن أكثر من فَوْعال ؛ فجعله من (ح و م) أولى

قوله «فإن نَدَرَا» أى : الوزنان «احتملهما» : أى احتمل اللفظ ذينك الوزنين وفى قوله ندرا نظر ، أما أولا فلأنه فى أقسام مالا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة ، فكيف يندران ؟ وأما ثانيا فلأن أُفْعُلان قد جاء فيه أُسْحُمَان وهو جبل ، وأُلْعُبان فى الألْعاب ، وكذا أُفْعُوَان ، بدليل قولك : دواء مَفْعُوٌّ ، وأُفْعُوَانٌ لقولهم مَفْعَاة ، وفَعْوة السم (٥) ، وفُعْلُوَانٌ جاء فيه عُنْفُوَانٌ وعُنْظُوَانٌ ، (٦) ولعله

---

(١) القلام : ضرب من الحمض يذكر ويؤنث . قال الشاعر :

أَتَوْنِى بِقُلاَّمٍ وَقَالُوا تَعَشَّهُ ... وَهَلْ يَأْكُلُ القُلاَّمَ إلاَّ الأَبَاعِرُ

(٢) الجمار : شحم النخل كأنه قطعة سنام يؤكل بالعسل

(٣) السلاء : شوك النخل

(٤) القراص : نبات له زهر أصفر وحرارة كحرارة الجرجير ، وحب أحمر صغير

(٥) انظر (ص ٣٤١ من هذا الجزء) (٦) انظر (ص ٣٨٨ من هذا الجزء)

أراد كون الوزنين لقلتهما فى حد الندرة ؛ وفى أرْجُوانٍ ثلاثة غوالب : النونُ ، والهمزة ، والواوُ ؛ فيحكم بزيادة اثنين منها ، فهو إما أُفعلان كأسْحُمَان ، أو فعْلُوَانٌ كَعُنْفُوَانٍ أو أُفْعُوَالٌ ، ولم يثبت ، فبقى الأولان ، واحتملها ، وفيهما أيضا شبهة الاشتقاق

قوله « وهمزةِ أفعَى » إذا جعلته أفْعَلَ ففيــه الاشتقاق الظاهر فضلا عن شبهته ؛ لقولهم : فَعْوَةُ السم وأرضٌ مَفْعاة ، فكيف أورده فيما ليس فى وزنيه شبهة الاشتقاق ؟

قوله « وأوتكان » الألف والنون لا كلام فى زيادتهما ، بقى التعارض بين الواو والهمزة ، ووتك وأتك مهملان ، وأُفْعَلَانٌ ثابت وإن كان قليــلا ، كأُنبُجَانٍ ، وَفَوْعَلانٌ غير موجود ؛ فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعين فيه أحدهما

قوله « وميم إمَّعَةٍ » لأن أَمَعَ وَمَمَعَ مُهْمَلانِ ، لكنَّ فِعَّلَة أكثر كدِنَّبَةٍ للقصير والقِنَّبَةِ والإمَّرَة ، وإفْعَلَة كإوَزَّة قليل ، وكأنه كلمة مركبة من حروف كلمتين ، وهما « أنا معك » كما أن الإمَّرة مركبة من « أنا مأمورك »

قوله « فان ندرا احتملها » الكلامُ فيه كالكلام فى قوله قبل « فان ندرا » والعذر كالعذر

قوله « إن ثبتت أُفْعُوَالة » يعنى إن ثبت ذلك احتمل أُسْطُوَانَة الوزنين : أفعوالة ، وفعلوانة ؛ وهما الوزنان اللذان لا شبهةُ اشتقاق فى الكلمة باعتبارهما ، وإنما قلنا : إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أُفْعُلَانَة كأسْحُمَانَ مع أن فيه شبهة الاشتقاق لثبوت السطو ؛ لأن جمعه على أساطين يمنعه ؛ إذ لو كان أُفْعُلَانة فالطاءُ عينُ الكلمة والواوُ لامُها ، وفى الجمع لا يحذف لام الثلاثى ؛ فلا يجوز إذن أن يقال : حذف الواو وقلب الألف ياء حتى يكون وزن أساطين أفاعين ، ولا يجوز أن يقال : حذف الألف وقلب الواو التى هى لام ياء ؛ فوزنه أفاعِلْنُ ؛ إذ هو وزن مفقود

فى الجموع والأفراد ؛ فلم يبق إلا أن يقال : هو فَعَالِينُ ، من تركيب (أ س ط) المهمل ؛ فَأُسْطُوَانةٌ فُعْلُوَانَةٌ كَعُنْفُوَان ، من اعْتَنَفْتُ الشىء : أى استأنفته ، أو هو أفاعِيل من تركيب سَطَنَ المهمل أيضا ، فهى أَفْعُوَالَة ؛ لـكن أَفْعُوَالةُ لم تثبت ، فلم يبق إلا أن يكون فُعْلُوَانةَ ، وأساطينُ فَعَالِينَ

الحبنطى : العظيم البطن ، يهمز ولا يهمز . القطوطىَ والقطوان : المتبختر . إذاولى : انطلق فى استخفاء . حَوْلايا : اسم رجل . الْيَنْهِيرُ وَالْيَنْهِيرَّى : السراب والباطل . يوم أَرْوَنَانٌ : أى شديد ، و يقال: ليلة أَرونَانةٌ . عَجِينٌ أُنْبَجَانٌ : أى سقى ماء كثيرا وأحكم عجنه وبقى زمانا ، فارسى من النَّبْسج وهو الْجُدَرِىّ وكل ما يَتَنَفَّطُ ويمتلىء ماء ، يقال : جاء على تِتِفَّانِ ذلك وَتِئِفَّتِه وتفئته أى أوله ، الكوألل: القصير ، الْحِنطأْو : القصير ، وقيل : العظيم البطن . يأجَجُ ومأجَجُ : موضعان، وأصحاب الحديث يروون يَأْجِجَ بكسر الجيم ، وقد تقدم ذلك . محببٌ : اسم رجل . مَهْدَدَ : اسم امرأة . مَوْظَبَ : اسم أرض : وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث مَعْلى : اسم رجل ، وكذا مَوْرَقٌ . الْخُومَانُ : الأرض الغليظة . الإمَّعة : الذى يكون مع كل أحد

***

قد تم بعون الله تعالى . وحسن توفيقه ـ مراجعة الجزء الثانى من كتاب «شرح شافية ابن الحاجب» للعلامة رضى الدين الأستراباذى ، وتحقيقه والتعليق عليه ، فى خمسة أشهر آخرها الثامن من شهر المحرم الحرام مستهل شهور عام ١٣٥٨ ثمان وخمسين وثلاثمائة وألف ، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الثالث ، ومفتتحه باب « الإمالة » . نسأل الله جلت قدرته أن يعين على إكماله بمنه وفضله ، وحسن تيسيره . آمين